



التعليقة على كتاب سيدي

مؤلف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد العفار الفارسي

المتوفى سنة ٥٣٧ هـ / ١١٨٧ م

محقق و تاليف

الدكتور غوث بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود

الجزء الخامس

اهداءات ٢٠٠٣

د/ محوض بن حمد القوزي

السعودية

من نوادر المخطوطات

التَّغْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

بجامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

شعبان ١٤١٦ هـ

يناير ١٩٩٦ م

الطبعة الأولى

سبعان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م

حقوق الطبع محفوظة



ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة^(١)

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول: فَعْلَرٌ^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَهُ بالفعل (فَعْلَرٌ)، فيلغظ بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وزن (جُنْدَبٌ، وتُرْتَبٌ) قال: فُنْعَلٌ وتُفْعَلٌ، فليغظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي^(٣).

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قوماً من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزدق) ففيه حرفان زائدان، فقال (سيبويه محتجاً): لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه (فَعْلَرٌ)، لأن الزائد يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء وجب أن يكون وزنه (فُعْلَلٌ) وإن كان الزائد العين من (جعفر)، كان وزنه (فَعْلَلٌ)، وإن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون الوزن (جُعْفَلٌ)، ثم ألزمهم في الوزن (فرزدق) مثل ذلك . . . وذكر السيرافي موافقة الكسائي والبراء سيبويه على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والبراء ومن نحا نحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعف شيئاً ، وإنما يجوز هذا أن تجعله
مثالاً^(١).

قال أبو علي: يقول: لا يحملنك وزن مثل (جَعْفَرُ وَفَرَزْدَقُ) بِفَعْلَلِ
وَفَعْلَلِ عَلَى أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الرَاءَ مِنْ جَعْفَرٍ وَالْقَافَ مِنْ فَرَزْدَقٍ زَوَائِدَ، كَمَا أَنَّ
الْلامَ مِنْ (فَعْلَلِ) وَالْلامِينَ مِنْ (فَعْلَلِ) زَوَائِدَ فِي جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ، لِأَنَّكَ فِي
جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ لَمْ تَضْعُفْ شَيْئاً فَيَكُونُ زَائِداً، كَمَا ضَعُفْتَ فِي مَهْدَدٍ وَفَعْلَلِ،
إِنَّمَا جَعَلْتَهُ مِثَالاً تَزِنُ بِهِ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونَهُ، وَتَبَيَّنَ فِيهِ الزَوَائِدُ مِنَ الْأَصْلِ،
فَإِنَّمَا وَقَعَ التَّضْعِيفُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي الْمِثْلِ^(٢).

* * *

(١) الكتاب ٢/٣٥٤.

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره، إنما وقع ليُعلم الزائد من
الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثله بفعل، لم يكن فيه شيء يبنى عن زائد
دخله، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به؛ لأنه لم
يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه، ألا ترى أننا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة
أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا: (صَيْقَل)، وهو من الصَّقْل، (وَدَلْنَطَى،
وَسَرَنْدَى) وهو من الدَلْظ، والسَرْد، ولم تر شيئاً من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء
على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرناه ووجب التمثيل بالفعل، وأن الذي يزداد
على الفعل هو زائد - وإن كان المثل أصلياً - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق المثل
بالمثل به. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٥.

ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد^(١)

قال سيبويه: وأما الهمْرش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس^(٢).
قال أبو علي: ليست الميم في (همْرش)^(٣) مضاعفة كتضعيف الياء
في عَدْبَس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه
فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنها لا تبين مع حروف الضم
والشفة^(٤).

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهمْرش: العجوز وقد اضطرب خلقها، وتشجج جلدھا، أنشد شمر:

إن الجراء تخشرش

في بطن أم الهمْرش

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقَهْبَلِس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكثرة بالقهبلِس، قال الراجز:

كثرة قَهْبَاء قَهْبَى قَهْبَلِس

يَجْمَلُهَا راعي خَلِيَّاتِ شَمْس

وعن أبي تراب: القَهْبَلِس: الأبيض الذي تعلوه كُدرة. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إني لأخشى القَهْبَلِسَ الجَحْمَرش

منهن حقاً والعَجُوزُ الهمْرش

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) «الزوائد في (الهمْرش) النون المدغمة في الميم، لأن أصله هَمْرَش، وإنما وجب ذلك، لأنه

ملحق بقَهْبَلِس وجَحْمَرش بالنون، لأن مضاعف العين لا يكون بها الكلمة ملحقاً، لأن ==

قال سيبويه: لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعْلِل^(١).
قال أبو علي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعْلِل) فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمْزِش) على فَعْلِل، وفي الخماسي (فَعْلِلِل) نحو: (فَهَيْلِس)، فحملت (هَمْزِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجر له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمْزِش) على الرباعي [١٨٥/أ] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمُقِع^(٢) على الخماسي لأنه لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.
قال سيبويه: ولكننا نقول: هي مُضعِفَةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق ببناءً ببناء^(٣).

قال أبو علي: يقول: العين وإن ضُوعِفَتْ نحو (فِعْلِل) لم تُلحق ببناءً ببناءً، كما لا تُلحق اللام في مثل خَدَب^(٤) حتى يدخل بينهما حرف، كما

== ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعْلِل) يدل على التكثير، ومازید معنی يخرج عن الحد الملحق، ولذلك جعلت نوناً، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما يكون لتكثير الكلمة إذ الملحق بمنزلة الأصلي». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمُقِع فلا تجعل الأولى نوناً، لأننا لم نجد في بنات الخمسة على مثال سَفَرَجِل، الكتاب ٣٥٤/٢.

والهُمُقِع: الأحق من الرجال، والأنثى: هُمُقِعَةٌ حمقاء. انظر تهذيب اللغة ٣/٢٧٣ (همق).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى المبين في الخماسي نحو (هُمُقِع).

(٤) الخَدَب: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بعير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خدب).

تَلَحَقَ لَمَّا دَخَلَتْ فِي عَقَنْقُلٍ^(١) وَعَثَوَقْلٍ^(٢) الْوَاوُ وَالنُّونُ فَالْحَقْتَهُمَا
بِسَفَرِجَلٍ^(٣).

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا كَانَتْ فِيهِ الْوَاوُ أَوَّلًا وَكَانَتْ فَاءً^(٤)
قَالَ سِيبَوَيْهٍ : كَرِهُوا الْكُسْرَةَ فِيهَا كَمَا اسْتَشْقَلُ فِي (يُجَلُّ
وَسَيِّدٌ)^(٥).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : أَيْ كَمَا اسْتَشْقَلُ الْوَاوُ مَعَ الْيَاءِ فِي (يُجَلُّ) وَمَعَ الْيَاءِ
فِي (سَيِّدٌ) ، حَتَّى أَبْدَلْتَ الْيَاءَ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا ، كَذَلِكَ كَرِهْتَ الْكُسْرَةَ فِيهَا
لَأَنَّ الْكُسْرَةَ كَالْيَاءِ^(٦).

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : دَوَّجٌ يَرِيدُ تَوَّجٌ^(٧) .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : كَأَنَّهُ أَبْدَلَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ مِنْ (تَوَّجٌ) ،
وَأَبْدَلَ الدَّالَ مِنَ التَّاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْوَاوِ لِقُرْبِ الدَّالِ مِنَ التَّاءِ ، وَكَذَلِكَ
(تَوَّرَادٌ) هِيَ عِنْدَهُمْ (فَوُعَلَّةٌ) ، فَأَبْدَلْتَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ ،

(١) الْعَقَنْقُلُ : الْحَبْلُ الْعَظِيمُ مِنَ الرَّمْلِ ، يَكُونُ فِيهِ حَقْفَةٌ وَجِرْفَةٌ وَتَعَقُّدٌ ، وَجَمْعُهُ عَقَانِبِيلُ .
تَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٣/٣٧٢ .

(٢) الْعَثَوَقْلُ : الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الرَّخْوِ . انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ ١١/٤٢٤ (عَثَل) .

(٣) انْظُرِ الْمُنْصَفَ ٨١/٨ .

(٤) الْكِتَابُ ٢/٣٥٥ .

(٥) الْكِتَابُ ٢/٣٥٥ .

(٦) انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَامِيِّ لِلْكِتَابِ ، ج ١ ، ق ١٢٥ - ١٢٦ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْمُشْكَلَةَ/ ٨٧ .

(٧) الْكِتَابُ ٢/٣٥٦ ، وَقَامَ عِبَارَتُهُ : « . . . وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَلَجُّ فِيهِ » .

وحملوها على قَوْعَلَة دون تَفْعَلَة ، لأن قَوْعَلَة أكثر في الكلام من تَفْعَلَة فحمله على الأكثر (١) .

قال أبو عثمان : الذي قال الخليل عندي خطأ ، وذلك أن الواو الثانية (٢) . منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها ، ولكن أجزى أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضمومة ، وليس البديل لازماً ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدَّة مثل (وُورِي) إذا أردت (فُوعِل) من (وَارَيْتُ) (٣) .

قال أبو علي : الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أُوَصِّل) (٤) ونحوه أن الواو الثانية من (وُوي) مخففة من همزة هي متوَّدة ، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وُجوه) ، وكذلك

(١) (تَوَلَّجَ) على (فُوعَل) من (وَلَجَّتْ) وأصله (وَلَجَّ)، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال: (ذَوَلَجَّ)، وليس قلب التاء بمطرد في شيء من ذلك، وقال بعضهم في (تَوَلَّجَ): إنه (تَفَعَّلَ)، فاختار الخليل (فُوعَلًا) لأن (فُوعَلًا) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّلَ)، فحمله على البناء الأكثر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٦.

(٢) يشير إلى ما رواه سيبويه عن الخليل في (فُعَلٍ) من (وَأَيْتُ) فقال له: (وُوي) وأنها تكون عند التخفيف: (أوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لا بد من هذه الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) بلفظ قريب من هذا نجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٧. واحتج الرمانى لذهب سيبويه قائلاً: ليس في هذا ما يفسد قول الخليل، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة...، انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٨٠.

(٤) في المخطوطة: (أوييل) هكذا، والصواب من المسائل المشككة / ٩١.

إذا خَفَّتْ الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها [إذا] ^(١) كانت منوِّيةً فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخفَّفة ^(٢) في (لَقُضُوَ الرَّجُلُ) ^(٣) كانت بمنزلتها ثابتة، وبدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أن من خَفَّ (رُؤْيَاكُمْ) لم يقلبها ولم يُدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقَّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

[وَمَنْ] ^(٤) قال: (رُيَا) ^(٥)، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أُوِي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جعلها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أُوِي)، وهو ضعيف ^(٦).

فأما قول أبي عثمان في (وُوي) ^(٧)، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مدة مثل (وُوري) إذا أردت فُوعِلَ من (وَأَرَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوي) ^(٨) لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوري) همزة، لأن الواو

(١) ما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشكلة/٩٢.

(٢) في المسائل المشكلة /٩٢ : (... لما كانت منوِّية ...).

(٣) انظر المنصف ٢/٢٨٣ ، ٣/٨٩.

(٤) انظر المنصف ٢/١٢٤ - ١٢٥.

(٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشكلة /٩٢.

(٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في المنصف ٢/٢٦ - ٣١.

(٧) أعقب أبو علي هذا القول بجسلة تفصيلية لم يضمنها تعليقه هنا، لأنها استجلبت في

المسائل المشكلة لزيادة التوضيح.

(٨) في المخطوطة : (ووري).

الثانية [١٨٥/ب] من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عيناً، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلاً أيضاً، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أُولَى)، وإن كانت الثانية مدة؟ فكذا كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل اثنائية الهمز، وهذا بيّن جداً، وإنما لم تقلب الأولى من (وُوي)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفاً في (وَأَرَى يُؤْرِي)، ولم يكن يشبه (وُوي) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلاً غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أُولَى) ولم تكن تنقلب ألفاً كما تنقلب في (وُوي)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدّة، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ^(١) فقط.

* * *

ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات^(٢)
قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم^(٣).

قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يَتَعَدِّ)، إذا بنيت

(١) هذه المسألة يتسامها في المسائل المشكّلة / ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الفاء في الافتعال نحو التي في: مُتَعَدِّ، ومُتَعَدِّ وأَتَعَدِّ. وَاَتَعَدِّ. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

الفعل للمفاعل، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أوتعد) إذا بني الفعل للمفعول^(١).

قال سيبويه: فهي أقوى من افتعل^(٢).

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أفعل) أقوى منها في (افتعل)، لأن التغير الذي يعتور الفاء من (افتعل) والانتقال يكون أقل في (أفعلت)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أفعلت) كما تدخل همزة (أفعل) الكسرة نحو، (إيتعد)، وهمزة (أفعلت) لا يدخل لها إلا الفتحة والضمّة^(٣).

قال سيبويه: وأنتهم لأنّها من التوهم^(٤).

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوهم، فأما التاء من التوهم فهي تاء تفعل وليست التي في أنتهم.

(١) قال أبو سعيد: «افتعل من (وعَدَ) في لغة الجمهور قلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاء، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيرت، فكانوا يقولون في الماضي: إيتعد، وفي ما لم يسم فاعله: أوتعد، وفي المستقبل: يأتعد، فاختروا التاء مكان الواو لمشكلة تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تُجاء، وتُحْمَةُ...»، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، ج ٥، ق ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاء على غير أطراد تشبيهاً بواو (افتعل)، وكلما كانت أقرب من واو (افتعل) فهي أحق بالإبدال، فمن ذلك إبدالها في (افتعلت) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: أتخمه، وأثلجته، وضربه حتى أتكأه...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضبط في التعليقة بتشديد التاء في (أنتهم) تحريف.

قال أبو علي: التَّحِيَّةُ^(١) وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء^(٢).

* * *

ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء^(٣)

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام^(٤).

قال أبو علي: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لما تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم^(٥).

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فَأَمَّا (التَّحِيَّةُ) فِيمَنْزِلَةِ التَّيَقُّورِ، وَهُوَ أَتَقَاهُمْ فِي كَذَلِكَ، وَالتَّقَى كَذَلِكَ»، الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) من قام العبارة السابقة الواردة في شرح الرماني قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التَّحِيَّةُ، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أَتَقَاهُمْ)؛ لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في اقْتَعَلَ الذي لزمته علة الاطراء...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

وقال السيرافي: «أَمَّا التَّحِيَّةُ فَالْأَصْلُ فِيهِ: وَقِيَّةٌ، لِأَنَّهَا فَعِيلَةٌ، مِنْ وَقَيْتُ، وَلَكِنَّهُمْ قَلَّبُوا الْوَاوَ تَاءً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ يَسْتَشْقِلُ مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: تَقَّى، فَقَلَّبُوا الْوَاوَ تَاءً لِلضَّمِّ...». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحو قولهم: (مِيزَانٌ) في (مِوزَانٌ)، و(مِيعَادٌ) في (مِوَعَادٌ)، وأن الواو قد تركت فيهما من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولا يحجزها عن الكسر شيء، وهذا شبهه بقولنا: (وَتَدَّ) فقد قوى الببان للحركة فإذا أسكنت التاء فقبل (وَتَدَّ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدُّ) - فمتى سكنت الواو وقبلها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيزَانٌ) =

قال سيبويه: نحو قولهم: اُزْدَاكَنَ واصْطَبَرَ^(١).

قال أبو علي: اُذْنِي تاء اُفْتَحَلَ من الفاء، فأبدل مع الصاد حرف مطبق ليقرب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضاً^(٢).

قال سيبويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف^(٣).

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، وَيَغْزُو في الوقف، ولا يحذف الألف من يخشى في الوقف^(٤).

== وميتّعاد، وميتّقات: (مَوَازِين، وَمَوَاعِيد، وَمَوَاقِيت)، قال أبو سميّد: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استشفافاً للجمع بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لَعِبَ وَفَخَذَ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٨.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فلزم الادغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ لَيْبًا، والأصل (لَوَيْتًا)، فيجعل، لأنها أو مع ياء الأول منهما ساكن، وكذلك طَوَيْتُ طَيْبًا... وأن حروف المدّ واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمدّ واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتصنّف بها ويما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فإزْدَاكَنَ واصْطَبَرَ أخفّ من الأصل لأنها أعدل في تأليف الحروف لبعْد التاء من الصاد، وكون الطاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء والإطباق، وللتاء بالمخرج والبدال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالمجرى، وللتاء بالمخرج، وهو حرف وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ١، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) ضمير التثنية هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضٍ)،==

قال سيهويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم^(١).

قال أبو علي: يقول: الياء من (يَوْعِدُ) والتاء من (تَوْعِدَةُ) بمنزلة الميم في الموضع^(٢) لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعل كما أن الموضع ليس [١٨٦/أ] بفعل.

قال سيهويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عوض^(٣).

قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَّة) تصير عوضاً من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأتم، فقليل: (وَعَدٌ) لزوال الكسرة عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضاً منه وهو الهاء.

* * *

ومن باب ما كانت الهاء فيه أولًا وكانت فاء^(٤)

قال سيهويه: وأعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يفعل بها ما يفعل بالواو، لأنها كياء بعدها واو^(٥).

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتماعاً، فأبدلت من أولهما همزة، (فَأَقْتَتَ)^(٦) نظير بنائك فَوَعَلَ من (وَعَدَ) إذا قلت: أُوْعَدَ

= (هو يُعَزُّ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحذف عند الوقف كقولنا: (هو يَحْشَى) . وقوله: (يَحْشَى) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَحْشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مَوْعِدٍ، وَمَوْعِدَةٍ).

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يَسْرَرُ يَسْرِرُ، وَيَسْرَسُ يَسْرِسُ.

(٦) من قوله تعالى: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ»، سورة المرسلات، الآية ١١.

فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٌ، وَحَبُودٌ فكما لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت^(١).

قال سيهويه: ويدلك على أن الياء أخفُ عليهم^(٢) أنهم يقولون: يَيَّاسُ، وَيَيَّسُ فلا يحذفون^(٣).
أي فلا يحذفون الياء من (يَفْعَل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعْدُ)^(٤).

قال سيهويه: وكذلك قَوَاعِلٌ، تقول: يَوَائِسُ^(٥).

(١) قال أبو سعيد: «الغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لاتسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَيَّسِرُ، وَيَيَّهَرُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا ضُمَّت لم تُهمز كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يَيَّسِرُ: أُسِرَ كما يقال في وَعَدَ أَعَدَ، شبه الضمة بالواو...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠.

(٢) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢ وقام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يَعْدُ». وفي الكتاب: «... يَيَّسُسُ، وَيَيَّسُسُ...».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «إنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لثقل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الثقل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولا يجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع...»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٣.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، وفيه: «يَوَائِسُ» بالياء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أوصل^(١).
قال سيبويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلامٌ وَجَلْ^(٢).
قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو^(٣) هذا، لأنه ليس في كلامهم وأو

(١) من خفة الياء ونقل الواو أنك تقول: يابسٌ ويَوَاسٌ، ويائِسٌ ويَوَاسٌ ولا تقول: وَاَعِدْ (وَوَاعِدٌ) ولا (وَاَزِنْ) و (وَوَازِنٌ) بل تقول: (أَوَاعِدٌ) و(أَوَازِنٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف يبين مذهب الخليل ومخالفته لمذاهب النحويين في (مُفْعِل) من (يَسْتُثْ مُوْتُسُ) فالتسمة في النصف ٣٨/٢ - ٤٠. الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «... يا غُلامٌ مُوَجِّلٌ».

(٢) وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيبويه: «وقد قال بعضهم: يازيدٌ يَتَسُّ، شبهها بد(قِيلَ) وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحِيَّتَا»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واوًا،... وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلامٌ مُوَجِّلٌ».

(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيبويه قراءته لأية الأعراف: «يا صَالِحِيَّتَا» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واوًا، وخرجها على أنها لغة ضعيفة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢. وفي المسائل المشكلة / ٧٧ - ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لمناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيبويه وفصل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا يتصرف رواء في المسائل المشكلة مفصلاً عن أستاذه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشكلة / ٧٩. والمسألة بتمامها منقولة في (الكتاب المنسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٦.

وفسر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: «إن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واوًا إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالحٌ) وبعدها ياءٌ (ايبتنا)، قال: وشبهوه بد(قِيلَ) في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قِيلَ)، واستضعف سيبويه هذه اللفة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غُلامٌ وَجَلْ)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا واو (يوجل) إذا كان قبلها كسرة صيم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠. وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قِيلَ)، فقلوه: «ياصَالِحُ يَتَنَّا»^(١) مردود إلى (قِيلَ)، و(ياغُلَامُ وَجَلْ)، ليس له مثل فيردّ عليه.

قال سيهويه: فأما (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في (أَفْعَلْ)^(٢).

قال أبو علي: فأما قوله: (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، يريد أفعَل من الياء نحو (أَيْتَسَهُ)^(٣)، تسلم الياء فيه ولا تعلّ، كما سلمت في (أَفْعَلْ) من الواو ونحو أَوْجَر^(٤).

وقوله: إلا أن يشذ^(٥) الحرف في (أَفْعَلْ) من الواو نحو أتلجّه في أُولجّه^(٦).

وقوله: وقد قالوا: يأتيسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها^(٧)، أي بمنزلة

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (أَيْتَسَهُ) تحريف.

(٤) لا تقلب ياء (أَفْعَلْ) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أَيْقَنَ، وَأَيْتَعَ، وَأَيْسَرَ) وما

أشبه ذلك كما لم تُغَيَّر الواو في (أَفْعَلْ) ولم تقلب تاء كقولك: (أَوْصَلَ، وَأَوْزَقَ، والأصل

في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أَوْصَلَ) وبابه، لم يجب قلب الياء...

انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٦) قلبت الواو تاء في مثل (أُولَجْ، وَأُولَكَا) فقليل: (أَتَلَجْ، وأَتَلَكَا) وهو شاذ. انظر شرح

السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال،

انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (اَفْتَعَلَ)؛ فكَذَلِكَ صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت أَلْفاً، كما قلبت الواو أَلْفاً من (يَأْجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: ^(١) وقالوا: يَا أَسُ، وَيَأْسُ بدل يَأْتِيْسُ وَيَاتِيْسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعَلُ) إليه ^(٢).

* * *

-
- (١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.
- (٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أَسُ، وَيَأْسُ؛ لأنه لما ثقل الياء في هذا الموضع فرّوا منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَيْسَ . . . مثل يَعْسَ، ووجه ذلك التشبيه يَبْعُدُ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٤.
- ونُسِرَ أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أَسُ، وَيَأْسُ، فإنه يقلب من الياء الساكنة أَلْفاً في قولك: يَيْشَسُ، وَيَيْتَسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما تقلب الياء والواو أَلْفاً إذا حركتا وانفتح ما قبلها، ولكنهم شبهوا قلب هذه الياء بقلبهم الواو أَلْفاً في (يُوجَلُ) و(يُوجَلُ) وما أشبه ذلك، حين قالوا: (يَأْجَلُ وَيَأْجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو أَلْفاً استحقاقاً للواو مع الياء في (يُوجَلُ)، والآنك أخف، فأبدلوها منها، فأمّا يَيْسَ، وَيَيْتَسَ فشبهه مع شذوذه بـ(يَزِنُ، وَيَعِدُ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣١.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية^(١)

وهما في موضع العين^(٢)

قال سيهويه: فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما^(٣).

يريد، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو وَيَرْمِي^(٤).

قال سيهويه: كما لزم ما ذكرتُ [١٨٦/أ] لك الحركة مما بعده^(٥). أي كما لُزمت العين من (يَغْزُو وَيَرْمِي) الحركة مما بعدهما وهما الكسر والضمّ للذان لُزما الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيهويه: وكانت فَعَلْتُ أَوْلَى بَفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ^(٦). قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بَفَعَلْتُ، ومن الثانية صلة لأَوْلَى،

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: «... حركة ما قبلها».

(٤) يقول أبو الحسن الرمانى: والاعتلال في باب (يَرْمِي وَيَغْزُو) سكن حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَلُ) في بنات الواو، و(يَفْعَلُ) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الال فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجهي (فَعَلَ) فيه على (يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقين، وهو (يَفْعَلُ) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وَعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعَلُ)؛ فلم يقع فيه تغيير كما وقع فيما له طريقان. شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: (.... من فَعَلْتُ).

فتقدير الكلام فكان **فَعَلْتُ** بِفَعَلْتِ من الواو أولى من **فَعِلْتُ** ^(١).
 قال سيهويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ يَعِدُّ، وَيَزِنُ ^(٢).
 أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم تَعَلْ.
 قيل في قوله: يَعِدُّ وَيَزِنُ: إنه ينسقي أن يكون يريد يَبْعِدُّ وَيَزِنُ عِدَّةً
 وَزِنَةً، لأن التحويل إنما هو في عِدَّةٍ دُونَ (يَعِدُّ)، لأن حَرَكَةَ الْفَاءِ حُوِّكَتْ إِلَى
 الْعَيْنِ لَمَّا حُذِفَتْ.

وقيل أيضاً: إن (فَعَلَ)، عليه أن يكون في مضارعه يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ،
 وَوَعَدَ (فَعَلَ)، ولم يجيء في مضارعه إِلَّا يَفْعِلُ، فقد حُوِّكَ مِنْ يَفْعِلُ إِلَى
 (يَفْعُلُ)، كما أن فَعَلَ من القول محوَّلٌ إِلَى (فَعَلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا
 التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعُلُ) في باب (يَعِدُّ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ
 يَجِدُّ، فمن جوابه: أَنْ يَجِدُّ شَاذٌ، وحُذِفَتِ الْفَاءُ مِنْهُ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (يَفْعِلُ)؛
 لِيَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ (يَفْعِلُ)، (فَيَجِدُّ) بَعْدُ كَأَنَّهُ عَلَى يَفْعِلُ، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى
 (يَفْعُلُ) لَثَبَتِ الْفَاءُ كَمَا ثَبَتَتْ فِي (مَوْضُوءٍ) وَنَحْوِهِ.

(١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الباء من (فَعَلْتُ) لئلا يُخْرِجُوا الْأَخْفَ إِلَى الْأَنْقَلِ،
 وأنه لو بني (فَعُلُ يَفْعُلُ) من (رَمَى) لقيل: (رَمَوْ يَرْمُو) وهذا إخراج للأخف إلى الأنقل،
 ولو بنيت (فَعُلُ يَفْعُلُ) من (رَمَيْتُ) لقلت: (رَمَوْ)، فلا يكاد يوجد في كلام العرب، وأما
 (فَعُلْتُ تَقُولُ) فيجب فيه (يَفْعُلُ) من وجهين:

أحدهما: أنه إن بني على (فَعَلَ) وجب فيه (يَفْعِلُ).
 وإن بني على (فَعُلُ) وهو المغيَّر وجب فيه (يَفْعُلُ) أيضاً، وليس كذلك (يَفْعِلُ) تَبِيحٌ ...
 انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥ - ٨٦.
 (٢) الكتاب ٣٥٩/٢، وهو متعلق بالفقرة السابقة.

قال سيبويه: فاعتلت كما اعتلت خفت وهبت^(١).
 قال أبو علي: يقول: إن طلت فَعَلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ
 كَقُلْتُ، كما أن أصل خَفْتُ وَهَبْتُ فَعَلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ كِبَعْتُ^(٢).
 قال سيبويه: ألزموه يَفْعُلُ حيث كان مُحَوِّلاً من فَعَلْتُ ليجري
 مجرى ما حول إلى فَعُلْتُ^(٣).
 قال^(٤): يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فَعُلْتُ، أي في أن
 تصير حركة عين (يَفْعُلُ) من الياء مثل حركة عين (فَعَلْتُ) منها كما كانت
 حركة عين (يَفْعُلُ) (وَفَعَلْتُ) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل^(٥).

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) يقول أبو سميذ: «أما فَعُلُ فنحسر طالاً، ويجاد إذا كان طويلاً وجواداً، والأصل طَوَّلُ وجَوَّدُ، وصورة قَالُ وِبَاعُ وَهَابُ وَخَافُ وَطَالَ واحدة، وإذا يستبدل على كل وزن من هذه الأوزان بشيء غير صيغته إذ كانت صيغته تشاكل صيغة الوزن الأخر»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) القائل هنا أبو علي نفسه.

(٥) عبارة سيبويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزأها، فهي تقول: «وإذا قلت: يفعل من (فَعَلْتُ) قلت: (يَفْعُلُ)، لأنه إذا قال (فَعُلُ) فسقد لزمه (يَفْعُلُ)، وإذا قلت: يفعل من (هَبْتُ) قلت: يَبْيعُ، ألزموه يَفْعُلُ...»، الكتاب ٣٦٠/٢، والواقع أن (خَفْتُ وَهَبْتُ): فَعَلْتُ، ألحقا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل الذي بعدها، فأصل (خَفْتُ وَهَبْتُ) فَعَلْتُ بكسر العين، وقد ألحقوا حركة العين على الفاء في فَعُلُ المتكلم ولم يفعلوا ذلك في فعل الغائب، وجعل ذلك حجة لقلتُ وبعتُ في إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خَفْتُ وَهَبْتُ في الأصل على فَعَلْتُ، وقلتُ وبعتُ الأصل فيهما فَعُلُ ثم نُقِلَ إلى فَعُلُ وفعل... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٣. وبين الرماني أن في مثل (قَبِلَ، وَخِيفَ، وَهَبَّ، وَبَيْعَ) ثلاثة أوجه هي: =

قال سيهويه : فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في
(يَفْعَلُ) (١).

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان
من الياء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه،
كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه.

قال سيهويه: لأنهما لم يعتلا محوكتين، وإنما اعتلتا من بنائهما
الذي هو لهما في الأصل (٢).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: لِمَ لَمْ يَجِءَ يَخَافُ ونحوه على
(يَفْعَلُ)، إذ كان الماضي منه على (فَعَلَ) كما أن الماضي من (يَبِيعُ) على
(فَعَلْتُ)، وجاء المضارع على يَفْعَلُ نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخَافُ)
(يَبِيعُ)، لأن ماضيه (يَخَافُ) أصله (فَعَلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه،
كما أن بَاعَ كذلك [أ/١٨٧].

فلما كان أصله (فَعَلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في
(يَبِيعُ) وإن كان ماضيه (فَعَلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على
ذلك، ويدلُّ على أن (خَافَ) أصله (فَعَلَ) غير منقول من (فَعَلَ) قولك:

== فَعَلَ ، وفَعُلَ بالإشمام ، وفُعِلَ بالقلب إلى الواو ، إلا أن أجودها الأول (فَعِلَ ويَبِيعُ) لأنه
أقرب للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعَلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه
صعوبة، وأما (فَعَلَ) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يشبث معها حرف العلة،
فاستمر القياس في (فَعِلَ) ويَبِيعُ، وَخِيفَ، وَهَيْبَ) على منهج واحد. انظر شرح الرماني
للكتاب، ج ٥، ق ٨٦.

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

رَجُلٌ خَافُ، فوافق من الصحيح قولك: رَجُلٌ فَرَّقَ من فَرَّقَ وَيَفَرِّقُ، فَخَافَ
يَخَافُ أصله فَعَلَ يَفْعَلُ غير منقول، كما أن طَالَ يَطُولُ أصله فَعَلَ يَفْعَلُ
غير منقول يستدل عليه بِطَوِيلٍ، كما استدلت على خَافَ يَخَافُ، وهما
مثل ظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ وَفَرِيعٍ وَفَرِيقٍ.

قال سيبويه: فكما اتَّفَقَ في التفسير، فكذلك اتَّفَقَ في
الإلحاق^(١).

قال أبو علي: يقول: كما اتَّفَقَ بنات الباء والواو في التغيير في
(فَعَلَتْ وَيَفْعَلُ) كذلك اتَّفَقَ في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة
غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضَّلَ يَفْضُلُ^(٢).
قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال:
حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:
ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضْلُ^(٣)

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٦١، والإشارة إلى أن (مِتْ تَمُوتُ) معتلة من (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولم تحوّل كما
يحوّل (قُلْتُ وَزُدْتُ).

(٣) الببت من الطويل وهو بسنده في النصف ٢٥٦/١، والشاهد فيه قوله: (وما فَضْلُ)
نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو: (مِتْ تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود
الدؤلي، انظر ديوانه/٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روته، ففي النصف ٢٥٦/١ يرويه وفيه: «...»
عيشي ذكرت...» ومثله في خزنة الأدب ٢٨٥/١، وفي شرح المفصل ١٥٤/٧: «...»
يومي ذكرت...» قال الزمخشري: «وأما فَعَلَ يَفْعَلُ، ومِتْ تَمُوتُ فمن تداخل اللفتين»
وقال ابن عبيش مفسراً ذلك: «لم يأت عنهم فَعَلَ: يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي =

قال سيبويه: فلما كنْ في معنى ما لأبْدُ له أن يخرج على الأصل
لسكون ما قبله، تحرَّكْنَ^(١).

أي، صَيَدَ بِمَعْنَى اصْيَدْ، وما قبل الياء من (اصْيَدْ)، فلا يلزم
اعتلالها^(٢).

* * *

ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة^(٣)

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتَلَّ من محوّل إليه^(٤).
أي، لم يجعلوا (أَفْعَلْ) يعني من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه (فَعَلَ)
(معتلاً)^(٥)، وذلك أنه لو أُعْلِلَ (أَفْعَلْ) مما نقل إليه (فَعَلَ)، لكان خروجاً
عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من
(أَفْعَلْ) من بنات الياء من (أَفْعِلْ)، فلما كان يؤدي إلى هذا جعل الإعلال

== وضما في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها...، نفسه.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوِرَ) (فَعِلَ) وكذلك (حَوِرَ) (صَيَدَ) فأشار إلى أن
(فَعِلَ) إذا كانت عين الفعل منه واواً أو ياءً فإنها تنقلب ألفاً نحو (هَابَ وخاف)، والأصل
فيهما (هَيْبَ، وخَوْفَ)، ولكن عرض في (عَوِرَ وخَوِلَ وصَيَدَ) ما منعها من الإعلال، وذلك
أن (أَفْعَلْ) لا يعتل نحو (أَبْيَضَ وأَسْوَدَ)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة
كقولك: (أحمر، وأشهب) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٢/٢، وفيه: «ولم يجعلوه معتلاً...».

(٥) زيادة يقتضيها تمام المعنى.

في (أَفْعَلْ) ونحوه من (فَعَلَ) المنقول، لا من (فَعُلَ) (وَفَعِلَ) المنقول إليهما (فَعَلَ) (١).

قال سيبيه: وذلك أَجَادَ وَأَقَالَ (٢).

قال أبو علي: (أَجَادَ) كان أصله (أَجَوَدَ)، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، فلما أعلت الواو حُوِّلت (٣) حركتها إلى الحرف الساكن الذي قبله (٤).

قال سيبيه: وفي تَقَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ مع ما (٥) ذكرت أنه لم يكن ليعتل (٦) . . . الفصل.

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «واعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتمتلأ أربعة وهي: (أَفْعَلْ، وَافْتَعَلَ، وَانْتَعَلَ، وَاسْتَعَلَ)، فأمَّا (أَفْعَلْ) فنحصر: (أَجَادَ وَأَيَّانَ وَأَقَالَ)، والأصل فيه: (أَجَوَدَ، وَأَيَّيْنِ، وَأَفْرَلْ)، ألفوا فتحة الياء والواو على الساكن وهو فاء الفعل، وقلبوها أَلَفًا فقالوا: أَجَادَ وَأَيَّانَ. وأمَّا (افْتَعَلَ) فنحو: (الْحَتَّازُ، وَانْتَقَادَ)، والأصل: (الْحَتِيرُ، وَانْتَقَرَدَ)، قلبوا الياء والواو أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا ذلك بهاء، وقال، ولم يحفلوا بما فيها. وكذلك (انْتَعَلَ): (انْتَقَادَ، وَانْسَابَ) والأصل: (انْتَقَرَدَ، وَانْسَبَ) قلبوا الواو والياء أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: انْتَقَادَ وَانْسَابَ، وصار ما قبل الواو والياء من فاء الفعل بمنزلة حيث لم يكن زائداً، كان قَوَدَ وَسَبَبَ في انْتَقَرَدَ وَانْسَبَ بمنزلة قولَ وَنَبَحَ، ولم يحفلوا بالآف والنون.

وأما (اسْتَعَلَ) فهو كقولك: (اسْتَجَارَ، وَاسْتَبَانَ، وَاسْتَقَامَ) والأصل: (استجور، واستيئِنَ، واستقَرَمَ)، فألقت فتحة الواو والياء على ما قبلها، وقلبتها أَلَفًا . . . انظر الاعتلال لهذه الصيغ ومزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في المخطوطة: حَوَّلَ.

(٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفاً.

(٥) في المخطوطة: معاً. (٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلّ لاجتمع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في).
قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قبل هذا شبهوه بقاعلت^(١).

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو^(٢).
قوله: شبهوه بقاعلت أي بقاعلت الذي عينه ياء أو واو^(٣).
قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه^(٤).
أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّل إليها من العين^(٥).

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.
قال^(٦) [١٨٧/أ] يقول: إنه قد يشترك في معنى (افتعلوا)
ما يصح وهو (تفاعلوا)^(٧).

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) أي في مثل بَاعَتُ، وَمَاوَلْتُ ونحو ذلك.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أَقَامَ، وَأَجَادَ فهو أَفْعَل، وإذا قالوا: اسْتَعَاذَ، واسْتَوَارَتْ فهو اسْتَفْعَل، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وبُعْتُ) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أَفْعَلْ) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٠.

(٥) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه.

(٧) العرب تقول: اخْتَوَشُوا وَاَهْتَوَشُوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتوشوا، واهتوشوا إنما صحّا لأنهما في معنى (تَهَاوَشُوا وَتَحَاوَشُوا)، وإن كان لا يستعمل تهاوشوا وتحاشوا، =

ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة

على اعتلالها^(١)

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيهويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما

لا يعتلّ فعل منه^(٢).

قال^(٣): ما لا يعتل (فَعَلَّ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه:

(ضَارِبٌ)^(٤).

== ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لا يستعمل فقر.

انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٤١.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيراني توافق ما جاء

في التعليقة، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو

سعید بأنه يعني «ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين

ك(قَاتِلٍ)، المشتق من (قال)، و(خَاتِفٍ) المشتق من (خَافَ)، و(مُتَمِّمٍ) المشتق من (أقام)

و(مُقام) المشتق من (أقم) وغير ذلك». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبو علي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... إما وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ

اقتضى إعلال ما تصرف منه مما هو جارٍ عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولا يجوز

فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فنقول: (مقاول)، لأنه قد صح فعله في (قَاوَلَ، يُقَاوِلُ)،

وكذلك (مُتَقَاوِلٌ) يجري على (تَقَاوَلْنَا، نَتَقَاوَلُ) وكذلك (عَاوَزَ، وصَائِدٌ) بغير همز،

فإعلال (قَاعَلٌ) مما اعتل عين الفعل فيه يُقلب الحرف فيه همزة للمناسبة بينه وبين حرف

العلة، مع مشكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الخلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل

المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا

تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب،

ج ٥، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعَلْتُ في الفِعْل^(١).
قال أبو علي: يقول: لا تُبدل من الياء واوًا إذا انضم ما قبلها في
الفِعْل نحو: رَمَوْا، ومَرَمَوْا.

قال سيبويه: فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعِلَةٌ^(٢).
قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٍ) أن تكون مَفْعَلَةٌ، كأن أصله
(مَعِيشَةٌ)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في
(بَيْضٍ) جمع أَبْيَضٍ، وفي (عَيْنٍ) جمع (عَيْنَان) على قول من قال: (رُسُلٌ)
فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعَلَةٌ) من بنات الياء ونحوها.
وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيشَةٍ أن تكون مَفْعَلَةٌ، وكذلك (دِيْلُ)
(وفَيْلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) أو
كان فُعْلًا لكان (مَعُوشَةً، ودُوكٌ).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في المجموع دون
الأفراد، وبَيْضٌ جمعٌ، وكذلك (أَدْلٍ، وَحَفِيٌّ)، فأما الآحاد فلا يبدل من
ضممتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول:
إن المحذوف من (مَبِيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على
وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار
(مَبِيع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

(١) الكتاب ٢/٣٦٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٤.

في الجميع^(١).

قال سيبويه : إذا أردت منهما مثل مُخَذَّرٍ، وكَمُسْعَطٍ، يجري من الواو (كأَفْعَل) في الأمر قبل أن يدركه الحذف^(٢).

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُل) قبل أن يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أَقُولُ)^(٣).

قال سيبويه: وذلك نحو (مَكْوَرَة)، (وَمَزِيد)^(٤).

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيعٌ) والأصل: (مَبْيُوعٌ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى الياء.. وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (يَبْضُر) فصار (مَبِيعٌ). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف اللد واللين إذا لقيه ساكن حذف الأول من الساكنين أصلياً كان أو زائداً في نحو: (تَقْضِي الْحَقَّ، وَمُسْلِمِي الْقَوْمِ، وَيَدْعُو الدَّاعِيَ)، إلا أن المازني ألزمه على أصله بأن تقول: (مَبِيعٌ)؛ لأن الياء مضمومة وبعدها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدعو إلى الياء إذ قد حذفت بقي واو (مفعول) قبلها حرف مضموم، فاتفصل الأخفش من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر المضموم قبلها كما يجب في (يَبْضُر)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادت واو (مَفْعُول) وهي ساكنة قبلها كسرة، فانتقلت على ما قبلها ياء فار (مَبِيعٌ)، قال المازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول أبي الحسن أقيس ٤٠٠، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٠ - ٩١، وانظر المنصف ١/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) نقل أبو سعبد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعَل) من ذوات الياء مثل (مُسْعَط) (مَبْرُج)، فيقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها لما أُلقيت ضمتها على ما قبلها كما قال في (مَثَلَة) من العيش: (مَثْرَكَة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أَجْوَدَت) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إِنَّ الْفَكَاةَ مَقْوَدَة) إلى الأذَى، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أَجْوَدَت) ليس بمطرد... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

قال أبو علي : يقول : (مَزِيدٌ، وَمَكْوَرَةٌ، وَمَرِيمٌ) ، ونحو هذا ، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها ، لامناسبة بينها وبين الفعل^(١) ، ولو كانت من الفعل لاعتلت ، كما أن (مَوْرَقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما ، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ ، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجرى مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه .

وقال أبو علي : تَهْلُلُ^(٢) ، اسمٌ عَلَمٌ ، ولو كان منقولاً من الفعل

(١) انظر المنصف ١/٢٩٥ .

(٢) تَهْلُلُ : بالفتح ثم السكون ، ولأمان ، الأولى منهما مفتوحة ، موضع قريب من الريف ، قال ياقوت : وقد روي بالثاء المثناة ، وأنشد لمزاحم العُقيلي :

فَكَلَيْتَ لِيَا لَيْثًا بِطَخَّةٍ فَالْسَوَى رَجَعْنِ وَأَيَّامًا قِصَارًا يَنْكَلِسُ
فَإِنْ تُؤْثِرِي بِالْوَدِّ مَوَالِكًا لِأَقْلٍ أَسَاتِ وَإِنْ تَسْتَبْدِلِي أَتَبْدِلُ
عَذَارِي لَمْ يَأْكُلَنَّ بِطِيحٍ قَرِيَّةٍ وَلَمْ يَتَجَنَّبَنَّ الْعِرَارَ بِتَهْلُلِ

انظر معجم البلدان ٢/٦٤ ، ٨٨ .

وقد أدرج سيبويه (تَهْلُلُ، وَحَيَوَةٌ) فيما لا يطرده كما أن (أَجْوَدَتْ) ليس يطرده وأن نحو : (مَكْوَرَةٌ، وَمَزِيدٌ) مما جاء على الأصل ، قال الرماني : «وبعض العرب يقول : (إِنْ الْفِكَاهَةِ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى) فيخرجه على الأصل للإشعار به ، كما قالوا : اسْتَحْوَذَ وكذلك مَكْوَرَةٌ وَمَزِيدٌ وَتَهْلُلُ وَحَيَوَةٌ . كل ذلك للإشعار بالوصل » . شرح الرماني لكتاب ، ج ٥ ، ق ٩٣ . ومَكْوَرَةٌ اسم رجل ، وكذلك مَزِيدٌ ، والقياس فيهما : مَكَارَةٌ وَمَزَادَةٌ ، قال أبو سعيد : وإنما جاء هذا كما جاء تَهْلُلُ ، وهو اسم وكان القياس أن يقال : تَهْلُلُ بِالْإِدْغَامِ ، لأن (يَفْعُلُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدْغَمُ كقولك : يَعْضُ ، وَيَشْمُ وما أشبه ذلك ، وفي الأسماء : أَظْلٌ ، وَأَقْلٌ ، والأصل : يَعْضُضُ ، وَيَشْمُمُ ، وَأَقْلُلُ ، وَأَقْلُلُ ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر في (أَظْلٍ) ودّه إلى أصله فقال :

يَشْكُرُ الْوَجَا مِنْ أَظْلِلٍ وَأَقْلِلِ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم : حَيَوَةٌ ، وكان القياس أن يقال : حَيَّةٌ ، لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وتُدْغَمُ . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٨ .

مسمًى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أُعِلّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحَبَّبٌ عِلْمٌ، كما أن مَوْزُقٌ عِلْمٌ^(١)، وجاء [١٨٨/أ] كل واحد منهما مخالفاً للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتم في (أفعل)، (وأفعل) لأنها اسمان^(٢).
قال أبو علي: (أفعل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أذُرُّ، (وأفعل) نحو (أهْوَنَاء) في جمع (هَيْن) لا يُعَلُّ أيضاً لما ذكره سيبويه^(٣).
قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعاً، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صححته^(٤)، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أضربُّ، وأخمرُّ، إذا بنيت اسماً على

(١) مَحَبَّبٌ ومَوْزُقٌ اسمان أشار إليهما سيبويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شذوذاً، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨، قال الرماني: «فأما مَوْزُقٌ ومَوْهَبٌ فصَحَّ على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكرنا في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله ما حرف العلة في موضع العين منه»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢؛ انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٧-٣٠٣؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩٣/٢-١١٩٤.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهمزة والياء والنون والتاء).

(أَفْعَلْ) صَحَّحْتَهُ نحو هذا (أَقُولُ) ^(١)، وإن أدخلته على فِعْلٍ أعللته، فقلت: (أَقَالَ) ^(٢)، ومثال ما يجيء في أوله الزيادة التي يشترك فيها الاسم والفعل إلا أنه على مثال لا يكون عليه الفعل، بناؤك نحو (تَحْلِيءُ) من القَوْلِ ^(٣) تقول فيه: (تَقِيلُ)، فَتَعِلُ، لأن البناء للاسم دون الفعل، وإن اشتركا في الزيادة، فاختصاص الاسم بالبناء الذي يكون له دون الفعل بمنزلة الزيادة التي تقع أولاً، ويختص بها الاسم دون الفعل في أن يُعَلَّ الاسم المختص بالبناء الذي لا يكون في الفِعْل وإن كان في أوله الزيادة التي تدخل على الفعل كما يُعَلُّ ما في أوله الزيادة التي اختص بها، فإن كان على بناء الفعل ألا ترى أنك تعِلْ نحو (تَحْلِيءُ) من القَوْلِ والْبَيْعِ، كما تُعِلُّ الْقَابَةَ وَالْمَالَ وَالْمَاءَ ونحو ذلك، وعقُدْ هذا الباب على هذا ^(٤).

(١) قال أبو نصر: يعني أنك إذا قلت: هو أَقُولُ النَّاسِ، فقد فضلت الاسم الأول على الناس، وإذا قلت: هو أَقُولُ مِنْكَ فقد فضلت على غيره، أي على المخاطب، وهذا معنى قوله: كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس... ولم يعتلْ (أَقُولُ مِنْكَ) (وَأَبَيْعُ مِنْكَ)، لأنه اسم، وأما قولهم: ما أَقُولُهُ، وما أَبَيْعُهُ، فإِذَا تَمَّ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً لَأنَّه لا يتصرف، ففرقوا بينه وبين الفعل المتصرف، ولأن معناه (أَفْعَلُ مِنْكَ) فألحق به، فلم يعتلْ لذلك، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣.

(٢) يريد أن الاسم إذا جاءت في أوله إحدى زوائد الفعل الأربع فإنه لا يُعَلُّ كما أعلَّ الفعل إذا كانت عينه واواً أو ياءً، تقولون مثلاً: (هذا أَقُولُ وَأَبَيْعُ مِنْ هَذَا) ونحو ذلك، أما الفعل فإنه يعتل في هذا الوزن نحو (أَقَامَ، وَأَبَانَ) ونحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٦/٢، حيث قال سيبويه: «وكذلك تَفْعُلُ نحو التَحْلِيءِ، يجري مجرى (إِفْعَلْ)، كما جرى (تَفْعُلُ) مجرى (أَفْعَلْ)، فأجرى مجرى ما أوله ميم».

(٤) مثال التَحْلِيءِ من القَوْلِ والبَيْعِ: تَقِيلُ، وتَبَيْعُ، يجري مجرى (أَفْعَلْ) قبل أن يدركه الحذف، وهو إقْبِلْ، وإبَيْعْ. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مثالَ إِيْمِدٍ قلتَ: إِيْبِعُ (وإِقْوِلْ)، لثلاث يكون كإفْعِلَ منهما (فِعْلاً) وَافْعَلْ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم^(١). يعني فرقوا بين إِيْبِعُ وإِيْمِعُ^(٢) إذا كانا اسمين من (يَعُ)، و(خَفَ) من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إِخاف وإِيْبِع)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقوف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في (يَفْعَلُ)^(٣).

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبنى مثل (أَفْعَلُ) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجيء.

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، وما بين المعقوفين ساقطة في المخطوطة.

(٢) إِيْبِعُ: نظير إِيْمِدٍ، وإِيْبِعُ: نظيره إِيَصِعُ.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢، وهو يشير إلى مثل: (دَاكَرَ، يَدُوْرُ، تَدُوْرَةٌ) التي جاء في قول الشاعر:

بَتْنَا بِتَدُوْرَةٍ يُضِيُّ وَجُوهَنَا دَسَمُ السُّلَيْطِ عَلَى فَعِيلٍ ذَبَالٍ

ونحو (التَّدْوِيَّةُ تريد: التَّدْوِيَّةُ من تَابَ، يَتَوَبُّ)، لأنه ليس في الأسماء مثل تَفْعَلُ نحو: (تَقْوَلُ وتُسَيِّعُ) ولا بناء تَفْعَلُ نحو: (تَقْوَلُ، وتَبَيِّعُ) وتَفْعَلُ يصح في هذا نحو التَّدْوِيَّة، والتَّدْوِيَّة. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

قال سيويه: فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة^(١)، يقول: لم يفرقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوله ميمًا^(٢). [١٨٨/أ].

قال أبو علي: تَفْعُلُ^(٣)، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختص به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تَفْعُلُ).

قال سيويه: وكذلك تَفْعُلُ نحو (التَحْلِي) يُجْرِي مجرى (أَفْعِل)، كما أجري تَفْعُلُ مجرى أَفْعُل^(٤).

يريد (بأَفْعِل) الذي هو فِعْلٌ لا اسم، أي يُعَلِّ مَثَل (تَحْلِي) من القول والبيع، كما يُعَلِّ (أَفْعِل) الذي هو فِعْلٌ قبل الحذف والسكون^(٥).

* * *

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سعيد: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلِّ، لأن الميم قد دلت على الفرق لأنها لا تكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك به (أَقُولُ - قَالَ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠.

(٣) (تَفْعُلُ) مثل (التَحْلِي) فإنه لا يكون فِعْلًا، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل. هكذا قال سيويه، الكتاب ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظير، وجب أن يُعَلِّ فرقًا بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تَفْعُلُ) من القول قلنا: (تَقُولُ) ومن البيع (تَبِيعُ) كما فعلنا في (مُفْعِل) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فِعْلًا. هذا على قول سيويه، أما على قول الأخفش فيقال: تَبِيعُ، وتفعل من القول والبيع: تَقِيلُ وتُبِيعُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠ - ١١.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

ومن باب أتم فيه الاسم على مثال فمئل به لسكون ما قبله أو مابعدة^(١)

قال سيبويه: ولو كان جاء عليه لاعتل، فإنما هو كفعيل، يعني مفعول^(٢).

قال أبو علي: يريد: أن (فعيل) الذي هو في معنى (مفعول) غير جار على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فعيل) الذي معنى (فَاعِل) غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يجرى على الفعل، وكان مابعدة ساكناً لم يجب أن يُعَلَّ^(٣).

قال: وسألته عن (مفعَل)، لأي شيء أتم؟^(٤) الفصل.
قال أبو علي: يريد أن (مفعَل) مثل (مفعَال) في المعنى، فكما لا يُعَلَّ (مفعَال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يُعَلَّ (مقوَل) الذي بعناه كما لم يُعَلَّ (اعتَوَرُوا) الذي يعني به تَعَاوَرُوا^(٥).

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ يتصرف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتل، ولما جاء (مفعول) على الأصل غير مَعْلٍ نَحْو (مَخْبُوط) و(مَعْيُوف) فكان (مَفْعِلٌ) بالأصل أولى وللسلامة ألزم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢. قال الرماني: ولا يعتل طَوِيلٌ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وإنما الجاري عليه (طَائِلٌ)، ويجوز (مَخْبُوطٌ) للإشعار بأن الياء أخف من الواو، فجاز بناه الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: «يعني أن مفعلاً - وإن كان نظيره (مفعَال) من الفعل أفعَل، فهو في معنى (مفعَال) الذي لا نظير له في الفعل ولا يعتل، قال: والدليل على أن (مفعلاً) في معنى (مفعَال) اشتراكهما في أشياء كثيرة؛ ألا ترى أنك تقول: =

قال: وسألتُه عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ، وياء صَحِيفَةٍ، الفصل،
آخِرُه فإِنما أُجْمِعُ ما أصله الحركة^(١).

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ الحركة، لأنهما
على وزن مَفْعَلَةٍ، ومَفْعَلَةٍ^(٢).

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله^(٣).

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قائِلٌ ويائِعٌ)، ومعنى
قوله: اعتَلَّ على فعله، أن (قائلاً) اعتلَّ لما اعتلَّ (يَقُولُ)، لأنَّه جار عليه،
ومشابهه واعتلَّ (يَقُولُ) لاعتلال (قالَ)، وأصل الاعتلال في هذا وما
أشبهه إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلَّ المضارع ولا
الاسم المجاني عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلَّ من الأسماء،

== مِطْعَنٌ، ومِطْعَانٌ، ومِسْنَدٌ ومِسْنَادٌ، فأردت بِمِفْعَلٍ من المبالغة في الفعل ما أردت
بِمِفْعَالٍ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والعبارة بتمامها قوله: «وسألتُه (الخليل) عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ،
وياء صَحِيفَةٍ، لأي شيء فُهِمَ سَرَى في الجسم، ولم يكن بمنزلة مَعَاوِنَ، وَمَعَايِشَ، إذا قلت:
صَحَائِفٌ ورِسَائِلٌ، وعجائز؟ فقال: لأنني إذا جمعت (مَعَاوِنَ) ونحوها، فإِنما أُجْمِعُ ما أصله
الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كَجَدُولٍ».

(٢) أضرِبَ أبو علي عن تفسير المسألة وفَسَّرَ هنا مسألة أخرى وهي قول سيبويه: «ولو كانت
(تَقُولُ) اسماً ثم أردت أن تكسر لجمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبْيِيعُ (تَبَايِعُ) فلا تهمز،
لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتل فيه أصله التحريك، فإِنما هو كمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، لم تُردِ اسماً
على الفعل فتجريه مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد
تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريباً.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر
المصطلح النحوي / ٦٩.

فإنما يعتَلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَافٍ، وَبَابٍ، وسائرهما يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام^(١).

قال أبو علي: ويدلّ تصحيح (عاورٍ)^(٢) ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قَائِلٍ) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عَاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرَ)^(٣).

قال سيهويه: فإنما هو كمَعْمُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، ولم تُرد اسمًا على الفعل^(٤).

قال أبو علي: يريد: لم تُرد بِمَعَايشَ اسمًا جاريًا على الفعل، فلزمك أن تعلمه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست المجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيهويه: فإذا قلت: قَوَاعِلٍ من (عَوِرْتُ وَصِيدْتُ) همزت، لأنك تقول في شَوَيْتُ: شَوَايَا^(٥).

(١) قال أبو سعيد: «إن (رِسَالَةً، وَعَجُوزَ، أو سَفِينَةً) إذا جمع فھر بمنزلة ما اعتلّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقُولُ وَيَبِيحُ)» وقال أيضاً: «لم تكن ألف رِسَالَةٍ وواو عَجُوزٍ أقوى حالاً من ألف (قَالَ) وواو (يَقُولُ)، وقد قلبت في اسم الفاعل همزة في قولك: (قَائِلٌ)، وكذلك قلب ألف (رِسَالَةٍ) وواو (عَجُوزَ) همزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصح من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل، ... يقال: عَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وَيَعْوَرُ فهو عَاوِرٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٨٩/أ] (شَوَى) إذا كان كسراً أن يقال: (شَوَاوِي)، الواو الأولى بدل من أَلِف فَاعِلٍ، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله وار أخرى، فلزم همزة لقربه من الطرف، كما لزم همز (أَوَاتِل)، فإذا لزم همزة فقلت: شَوَاءٍ صار كَمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَذَارَا)، فصار (شَوَاكَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايَا وَمَطَايَا، فصار شَوَايَا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوَرَ وَصَيْدَ شَوَيْتُ وَحَيَّيْتُ، وتصححها حيث تصححها، وكذلك تُعَلِّمُهَا حيث أُعَلِّمُهَا، وكما اعتلَّت العين في شَوَايَا الذي عِبْرَةٌ لَعَوَرَ، كذلك اعتلَّت من عَوَائِرٍ وَصَيَّايدٍ، كما أنه لو صَحَّ في عَوَائِرٍ صَحَّ في شَوَائِرٍ، والياء التي في شَوَايَا بعد أَلِفِ الْجَمْعِ هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيَّيَ، فإنما أبدل منهما ياءاً لاعتراضهما في الجمع^(١).

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «أعلم أن لام الفعل متى اعتلَّت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياء... فمن ذلك جمع شَوَاوِيَّةٍ، تقول فيه: شَوَايَا، والأصل فيه شَوَاوِي، كما تقول في قاتلة: قَوَاتِل، فلما جمع شَوَاوِي وقعت أَلِفُ الْجَمْعِ بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شَوَاوِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل معتلة، فقلبت الياء ألفاً - كما ذكرنا - فصار (شَوَاوَا)، فوقعت =

وَمِنْ بَابِ مَاءٍ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ^(١)

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أَعْلَ كَمَا يُعَلِّ الفعل إِلَّا أَنْ يَشْدَّ شَيْءٌ نَحْوَ قَوْدٍ^(٢)، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صَحَّحَ ولم يُعَلِّ نحو بُيُضٍ^(٣)، وَنَوْمٍ^(٤)، وَمُرَرٍ^(٤)، وعلى هذا جميع هذا الباب.

== الهمة بين ألفين، والهمة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة ياءً فصارت شَوَايَا «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقلب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لنقلته هنا لما فيه من الفائدة». وفسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناء قَوَاعِلٍ من عَوْرَتُ، وصَبَدْتُ: عَوَائِرُ، وصَوَائِدُ بالهمز، لأن الواوين إذا كانت ألف الجمع بينهما ثقلتا كثقلهما لو التقيا، لأنه ليس بينهما حاجز حصين، إذ هو حرف لا يمكن فيه الحركة، وهو موضع يفر من الثقل فيه إلى الهمزة، فوجب الهمز لهذه العلة. وكذلك قَبَائِعِلٍ من صَدْتُ تقول فيه: صَبَائِدُ بالهمز، وقَوَاعِلٍ من شَوَيْتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة عرضت في جمع، والجمع ثقل، وكونها عارضة تحصر على تغيير لضعفها من حال ما يثبت في الواحد والجمع، فلزمها أن تهمز وتقديرها: شَوَاوِي، ثم يهمز فيصير شَوَاوِي، ثم تفتح فتقلب الياء ألفاً، فيصير شَوَاكاً فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة من مخرج واحد، فتقلب إلى الياء وهو حرف مناسب بها، ولا يصلح الواو، لأنها الحرف الذي فرأوا منه في هذا الموضع»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لمعان أوردها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَّاجٌ بُيُضٌ، كما يقال: رجلاً غَيْرٌ، ومن خفف (فُئِلَ) من بنات الياء قال: بُيُضٌ،

وغيره. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر النصف ١/٣٤٠.

(٤) يقال: رَجُلٌ نَوْمٌ إذا كان كثير النوم، كما يقال: نَوْمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ١٥/٥٢٠.

(نوم) . . وهناك معان أخر لهذا اللفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٥/١٩٥ وما بعدها (مر).

قال سيبويه: فَوَاقَفْتُ، (يعني هذه الأسماء) الفعل كما تُوافق الفعل في باب يَغْزُو وَيَرْمِي^(١).

قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ) اسمًا أعللته فقلت: هذا غَزَا، ورمًا، واعتلّ اعتلال (غَزَا) إذا أردت به الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه أَلْفًا^(٢).

قال سيبويه: كما فُعل ذلك بأدْوِرَ وَخُونٍ^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلَ) على الأصل كما جاء (رَوَعَ) للزم إعلاله كما لزم الإعلال في أدْوِرَ وَخُونٍ لانضمام عينيهما^(٤).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو باء اعتلت، كما فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعْلٌ) كقولهم: دَارٌ، وَبَابٌ، وَسَاقٌ، فهذا على (فَعَلَ)، وَرَجُلٌ خَافَ، وَكَيْشٌ صَافٍ - إذا كان كثير الحروف، وكثير الصوف - وَرَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، وَيَوْمٌ رَاخٌ إذا كان كثير الريح...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدْوِرَ وَخُونٍ» وهذا من تمام قول سيبويه: «وأما فَعْلٌ فلم يجئوا به على الأصل كراهية للضمّة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا...».

(٤) فسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعْلٌ كما جاء (رَوَعَ وَخُونٌ) اشتقالاً للواو والضمّة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أدْوِرَ، فيهمزونها، أو يسكنونها مثل خُونٍ، وهو جمع خِوان، وكان حكمه أن يقال (خُونٌ)، كما يقال: حمارٌ وخُمُرٌ، وكتابٌ وكُتُبٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

قال سيبويه: ولم يكن لأذوَرٍ وقُوْلٍ مثال من غير المعتل يسكن
فشبه به (١).

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفْعَلٍ وفَعُولٍ نظير من غير المعتل
يسكن نحو (كَبَدٍ)، ألا ترى أن العين من (أَفْلَسٍ) لا تكون إلا بحركة أبدًا.
قال سيبويه: وأما فُعْلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن
الياء وبُعدها الواو أخف عليهم (٢).

قال أبو علي: يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْمٍ وحَيُّودٍ
أخف من الواو (٣) إذا كان بعدها الواو، نحو قُوْلٍ، فكذلك الياء إذا كانت
[١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت (٤) أخف من الواو ومعها
الضمة، فلذلك تُقَلَّبُ (فُعْلٌ) من الياء نحو (بُيُضٌ)، وحذفت نحو عُوْنٍ،
وَبُوْنٍ (٥).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «جمع (غَيُورٌ غَيْرٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ) على الأصل في بنات الياء لأن الياء
أخف من الواو، فلا يلزمونها الإعلال كما يلزم بنات الواو، فأما على مذهب من قال: رُسُلٌ،
فيقول: غَيْرٌ، وبَيْضٌ، لتصح الياء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبو سعيد: «وأما فُعْلٌ من الياء فإنه لا تستثقل فيه الضمة: لأن الياء أخف من الواو،
وذلك: رَجُلٌ غَيُورٌ، وقَوْمٌ غَيْرٌ، ودجاجةٌ بَيَوضٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، فإذا أجرسته مجرى رُسُلٍ
وحُمُرٍ وخَفَّتْ قلت: قومٌ غَيْرٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكسر
ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا في جمع أبيض: بَيْضٌ». شرح السيرافي للكتاب،
ج ١١، ق ١٦.

قال سيهويه: ومن قال: رُسُلٌ فُخِّفُوا، قال: (يَبِيضُ وَغَيْرُ) كما يقول بها في (فُعِلَ) من أُبَيِّضَ لأنها تصير فُعَلًا^(١).
قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعِلَ) الذي هو جمع (أَفْعَلِ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعِلَ أَفْعَلٌ نحو بِيضٌ في (أُبَيِّضُ) لتصح الياء فيه ولا تتقلب وأوًا لانضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعِلَ) في (فُعِلَ) المخففة من (فُعِلَ).

* * *

ومن باب تُقَلَّبُ فيه الواو ياءً

لا لياء قبلها ساكنة^(٢)

قال سيهويه: ألا ترى أن ذلك^(٣) دعاهم إلى أنهم لم يشقلوها^(٤) في (فُعَلَات) إذا كان ما أصله التحريك يسكن^(٥).
قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فُعَلَات) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين^(٦).

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخطوطة: «أنك في ٠٠٠».

(٤) في الكتاب: (لا يشقلونها) وما عند السيرافي يوافق ما جاء في التعليقة.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) نسر أبو سعيد قوله: (لم يشقلوها في فُعَلَات) بقوله: «يعني أنهم في جمع جَوْزَةٍ ودَوَكَةٍ يقولون: جَوَزَاتٌ، ودَوَلَاتٌ، فيسكنونها، وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة، كقولهم: تَمَرٌ، وَتَمَرَاتٌ، وَضَرْبَةٌ وَضَرْبَاتٌ، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة وقد =

قال سيهويه : وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع^(١).

قال: يقول : قَلَبْتُ الْأَلْفَ الْوَائِيَّ فِي (رِيَاضٍ وَجِبَالٍ) ونحوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يُوجَلُّ) الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على القلب في (رِيَاضٍ وَجِبَالٍ) أجود منه في (يَبْجَلُ) لمكان الكسرة^(٢).

قال سيهويه: فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البذل ما قلب في الواحد^(٣).

== تسكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فتستريحُ النَّفْسُ من زَفَرَاتِهَا

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك.

وقال أبو سعيد: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعَلَات) كجَوَزَةٍ وَيَضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا: (جَوَزَات، وَيَضَات) كما قالوا: قَمَرَاتٌ وَضَرَاتٌ للزمهم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: دَارٌ، وَنَابٌ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٧.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) يقال: «سَوَّطٌ وَسِيَّاطٌ فتقلب الواو ياء لاجتماع ثلاثة أسباب:

بأنها واو قبلها كسرة، والإجراء على الواحد إذ الواو فيه ساكنة مبدئية، والاعتلال بمشاكل المبتدئ فيجب إجراؤه عليه، والضعف بمشاكلته الضعيف وهو الألف الزائدة، فاجتمعت ثلاثة أسباب: سكوتها في الواحد، والكسرة التي قبلها، والألف الزائدة التي بعدها، وكذلك ثوبٌ وثِيَابٌ، وَوَضَعٌ وَوِيَاضٌ، فجري (سِيَّاطٌ) مجرى (جِبَالٍ) في الحكم وإن اختلفت العلة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢.

أي ألزموا بدل الياء من الواو في جميع^(١) ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

قال سيهويه: وإذا قُلْتُ: فَعَلَّةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت: فَعَلٌ فأثبت ذلك^(٢).

قال أبو علي: يقول: إذا جمعت اسماً على (فَعَلَّة) وقد صَحَّت الواو في واحده صَحَّته في (فَعَل)، فوافق (حولاً) ونحوه من الآحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فَعَلَّة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السَّيَاط) نسقٌ أو (زَوْجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فَعَلَّة) ألف، كما كان في (فَعَال)^(٣).

قال سيهويه: وهذا ليس بمطرد يعني ثَبِيرَةٌ^(٤).

قال أبو علي: إنما قال: إن (ثَبِيرَة) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سَيَاط).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فَعَالَة) نحو ذِكَاةٍ وَجَبَاةٍ، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ما كان واحده على (فَعَل) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فَعَلَّة) صَحَّت الواو كَعُوذٍ وَعَوْدَةٍ، وَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُوْزٍ وَكُوْزَةٍ، وربما شذَّ فقالوا: ثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ وَثَبِيرَةٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفرق بين ثور
الأقط وثور البقر^(١).

قال سيبويه: ولو جمعت الحيَّانة والحيَّاكة كما قلت: رسالة
ورسائل، لقلت: حَوَائِكُ وَحَوَائِنُ^(٢).

قال أبو علي: الواو في (حَوَائِك) إذا كان جمع (حَيَّاكَة) هي عين
الفعل [١٩٠/١] من (فَعَائِل)، والهمزة مبدلة من ألف (فَعَالَة)، وفي
حَوَائِك إذا كان جمع (حَيَّاكَة) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل
(ضَوَّارِب)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل^(٣).
قال سيبويه: فكانك تقول: عَاوَدَ فتقلبها واوًا^(٤).

(١) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور:
يقال: مرتت بثيرة، لجماعة الثور، ويقال: هذه ثيرةٌ مُثِيرَةٌ، أي تثير الأرض، قال الله تعالى
في صفة بقرة بني إسرائيل ولا تثير الأرض ولا تسقي الحرث... والثور: القطعة من
الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار)، وقد أوجبت الضرورة قلبها في (ثيرة) و(ثيران)
ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:
فَظَلُّ بِأَكْلٍ مِنْهَا، وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَذَّ النَّهَارِ ثِرَاعِي ثِيرَةً رُتَعَا
انظر ديوان الأعشى / ١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحياكة: حَيَائِكُ، ولا في جمع الحيَّانة: حَيَّائِنُ... وإن كان الواحد
مكسوراً، لأن الحاء في (حيائك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (دِيْمَة
ودِيْم) فالدال مكسورة وبعدها في الأصل واو، فتركت ياء كما إذا كانت العلة التي من
أجلها قلبت في الواحد ياء لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد
الفتحة أخف عليهم وبعدها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حَيَاكَةٍ وَحَيَانَةٍ.
وقوله: فكأنك تقول عَاوَدَ، يشبه الفتحة في فاء (فُعَائِل) مثل
قولك: (حَوَائِكَ) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدَ) فكما صَحَّت
الواو في (عَاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صَحَّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن
كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.
قال سيبويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن^(١).
أي في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ.

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ ساكن قبل الإعلال،
وليس التاء في افْتَعَلَ كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ، كذلك
سكنت في مصدريهما فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت
العين من اسْتَفْعَالَ وافْعَالَ لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من
افْتَعَالٍ في احتوائه ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِلَ في
أَفْعَالَ ونحوه، فحركات العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالَ^(٢).

قال سيبويه: ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٢) قال أبو سعيد: ومصدر (انْقَعَلَ) و(افْتَعَلَ) يلحقه من الاعتلال ما لحق قِيَامًا وَحَيَالًا،
وذلك أن (انْقَادَ) وهو (انْقَعَلَ) و(انْقَازَ)، (افْتَعَلَ) آخرهما وهو (قَادَ)، و(قَازَ) بمنزلة (قَامَ
وَحَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قِيَام، وحيال، فأما اسم اختار واختير فمعتل،
كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفًا لحركتها
وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضًا: (مختار) وأصله (مختور) «... شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢ يتصرف.

أي لأتَهْمز الياء إذا انضمت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غَيُورٌ وَعُيُونٌ أخف من غَوُورٌ^(١).

قال سيهويه: لخرة الياء وشبهها بالالف، فكأنها بعد ألف^(٢).

أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غَيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيهويه: شبهوها بقولهم: عَتِيٌّ فِي عَتُوٍّ، وَجُئِيٌّ فِي جُئُوٍّ وَعُصِيٌّ^(٣).

قال أبو علي: قلبت الواو في (صَوْمٍ) ياءً لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها^(٤)، كما أن عُصِيٌّ وَعَتِيٌّ قلبت الواو فيهما ياءً لذلك، فصميم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عصيٍّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرفٍ آخر غير اللام لم تَعَلَّ، فمن قال: صِيمٌ لم يقل إلا صَوَامٌ، ولم يقل الواو فيه ياءً^(٥).

(١) يهمزون مثل (أذُور) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخفى، ولا يهمزون في مثل

(صِيمٌ، وصَوْمٌ، وثِيمٌ، وقَوْمٌ وثِيْمٌ وثَوْرٌ) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وقام النص: «... وَعُصِيٌّ فِي عَصُوٍّ».

(٤) أي يقال: صِيمٌ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب،

ج ١١، ق ١٩.

قال سيبويه: وأما طَوِيلٌ وطَوَاكِلُ (فهو) بمنزلة جَاوَزَ وجَوَارٌ^(١).
يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في
المصدر لصحته في الفعل^(٢).

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه^(٣).
قال أبو علي: يريد، أن (حَوَلَانٌ، وَحَيْدَانٌ) خرج بالزيادة التي لحقته
عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَلُ
لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلأ كما أعلَّ الفعل^(٤).
قال سيبويه: قالوا: مَشُوبٌ ومَشِيبٌ^(٥).
قال أبو علي: إنما قيل مَشِيبٌ في مَشُوبٍ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن
قربها من الطرف كقرب فُعَلٍ منه^(٦).

-
- (١) الكتاب ٣٧٠/٢، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
(٢) يفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لا يعتلّ جمع (طويل) لتحرك الواو في واحد، كما لا يعتلّ مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.
(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وفيه: «بالزيادة حين...» مكان «بالزيادة التي...» هنا.
(٤) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه (فَعَلَانًا وفَعَلَى) إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياء بمنزلة ما لا يعتلّ وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل، ولاحقًا بما لا يُعَلّ ولا يشبه الفعل كحَوَلٌ، وغير وإن لم تكن الألف والنون في الجَوَلَانُ وألف التَّسَانِثِ في حَيْدَى وصَوَرَى بمنزلة هاء التَّسَانِثِ، لأن ألف التَّسَانِثِ والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، فيعتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حُبَلَى: حَبَالَى، وفي جمع سِرْحَانٍ: سراحين...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.
(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.
(٦) أي أن قلب الواو ياء هنا شبيه بقلبه في (صَوْمٌ وصِيْمٌ) على (فُعَل).

قال سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بها في المعتلّ
الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: [١٩٠/ب] ويتركبان في المعتلّ
الأقوى^(١).

قال أبو علي: المعتلّ الأضعف المعتلّ اللام، والمعتلّ الأقوى المعتلّ
العين^(٢).

قال سيبويه: فتمّت كما قالوا: عرّوا^(٣).
أي كما صححوا عرّوا المعتلّ اللام كذلك صححوا قوّبأ المعتلّ
العين^(٤).

قال سيبويه : وقد قال بعضهم في فَعْلان {فَعَلَى} كما قالوا في
فَعَلَّ ولا زيادة فيه^(٥).

(١) نص كلام سيبويه : «ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتلّ الأضعف على
الأصل، نحو: غَزَوَان، ونَزَوَان، ونَقَيَان، ويتركبان في المعتلّ الأقوى».

(٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقتها من هذا المعتلّ فقال: «وما رأينا فَعْلَانًا إذا كانت
لام الفعل منه وأوًا أو ياءً لا يعتلّ كقولك: النَزَوَان، وغَزَوَان، ونَقَيَان، ولام الفعل أولى
بالاعتلال من عينه، وجب ألا تُعَلَّ العين في هذا البناء إذ لم تُعَلَّ اللام التي هي أولى
بالإعلال منها. فإن قال قائل: لم لم تعلّ لام الفعل في مثل: نَزَوَان، ونَقَيَان؛ قيل له: لو
أعللناها سكتناها، فاجتمع ساكنان ألف فَعْلَان، واللام المعتلة: فيجب إسقاط أحدهما، فإذا
سقط يبقى (نَزَوَان، ونَقَيَان) فيشبه فَعْلَانًا». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) {فَعْلَان} يصح ولا يعتلّ، لأن صدره {فَعَلَّ} لا يشبه وزن الفعل كَتَمُوا وتَوَمَّ. انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢، وما بين المعرفتين زيادة منه.

قال أبو علي: من قال: (دَارَكَ) أَعْلَهُ كَمَا أَعْلَى (دَارَ) ^(١)، ولم يخرج به بالزيادة من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دَارَةٍ، وَعَائَةٍ من شبهه، لأن الألف والنون قد توافق الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَرَانٍ: زُعْفِرَانٌ. ولو كان معتداً لم يجز هذا التصغير، فيصغر بناء ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيلٍ.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارَانِ) الإعلال، ويعتدل بما ذكرت من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

* * *

ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ وَاوُا ^(٢)

قال سيهويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً ^(٣). قال أبو علي: أجريت الطويى مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفاً مِنْ نَحْوِ أَطِيبٍ مِنْ كَذَا، فإذا لم يوصل مِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَلَ) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلًا) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفاً كما يكون إيَّاه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أَحْمَرٍ)، فشابه الاسم من هذه الجهة.

(١) (دَارَكَ): من دَارَ يَدُورُ، ومثلها: (حَادَرَ) من حَادَ يَحِيدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢، وفي المخطوطة: «... ما تقلب فيه الواو ياء» خطأ.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (من) ^(١).

قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة ^(٢).

أي: أي أن تحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطوى.

وقوله: من علة، أي من أجل الضمة التي قبلها.

وقوله: (فكان ذلك) ^(٣)، أي قلب الياء واوًا في الطوى، وتَقوى

وَشَرَى ^(٣).

* * *

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واوًا وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضم قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عينًا، نحو: (يُضَرُّ)، لأنه لا يحتاج في مثل هذا إلى الفرق، واعتل سيبويه بأن (الْفُعْلَى) لا يكون وصفًا في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفضل، والفعلَى)، وذكر ذلك ليبين أنه قد خرج بلزوم التعريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التعريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (الفعلَى) إلى حكم الاسم بلزوم التعريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، وجرى التفسير بلزوم التعريف، وجرى (فَعْلَى) مما لا يلزمه التعريف على الأصل في الإعلال... فتقول: الطوى، والكُوسى، فتقلب الياء واوًا للعللة التي بيّنا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيدًا من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «القياس عند سيبويه أن يكون (فَعْلَى) اسمًا إذ كان ثانيه ياء أن تسلم الياء لقربها من الطرف، ولم يجعل ياءً التانيث فيقال: (الكُوسى) (مفردها: الأكيس، ومؤنثه: الكُوسى)، وطبها، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعريضًا من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شَرَى وتقوى في باب قلب الياء واوًا»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءٌ

إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة^(١)

قال سيبويه : فأصلها (فَعْلُولَة) ، وليس في غير المعتل فَعْلُولٌ مصدر^(٢) .

قال أبو علي: أصل فَعْلُولٌ فَعْلُولٌ ، كأنه (فَعْلُولُود) ، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّد) ^(٣) ، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح .

فإن قيل: ما تنكر أن يكون (فَعْلُولَة) دون (فَعْلُولَة) ، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجز (فَعْلُولَة) في الصحيح كما جاء (سَيِّد) [١٩١/أ] وإن لم يجز في الصحيح أو جاء على (فَعْلُولَة) للزوم الهاء له ، فإن لم يجز بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعَلَة) بالهاء ولم يجز مَفْعَلٌ ؟ .

قيل: لو كان (فَعْلُولَة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واوًا كوثوثة قَوْدُوْدَة ، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين ، ولما أظهرت الياء

(١) الكتاب ٣٧١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٣) (سَيِّد) على (فَعْلُول) من سَادَ يَسُوْدُ ، وإنما جاز أن يكون على (فَعْلُول) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥ ، ق ١٠٤ .

علمنا أنها ليست بقَعْلُولَة^(١).

قال سيبويه: ولأنهم قالوا: هَيَّانَ وَتَيَّحَانُ لم يكسروا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، وَلَيِّنٌ على فَيَعْلَل، لفتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّانَ، وَتَيَّحَانُ، لأن هَيَّبَ وَتَيَّحَ من هَيَّانَ وَتَيَّحَانُ بمنزلة سَيِّدٌ، ولقيط: عَيَّرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سَيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح [الْفُتْح] ^(٣) كما فُتِحْنَ، إذ هُنَّ مثله في الزَّنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين^(٤).

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيَّت) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان ياء (فَيَعْلَل) المحذوف لقيط: مَاتَ دُونَ (مَيَّت) ^(٥)، وإنما كان يلزم مَاتَ، لأنه إذا حذفت ياء (فَيَعْلَل) بقيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها أَلْفًا كما لزم انقلاب (خَافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَيِّن) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْنٌ أَوَّلَى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كيثونة): فَيَعْلُولَة، وكذلك صَيَّرُولَة، وَفَيَّذُولَة ليس الأصل فيه (فَيَّذُولَة) ظهرت فيه الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَفْزُد، وليس في غير المعتل (فَيَعْلُولَة) مصدرًا، ولكنه مما اختص به المعتل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، والهَيَّانُ: الذي يهاب كل شيء. والتَيَّحَانُ: الذي يعترض في كل شيء. قاله أبو سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات / ٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات / ١٧٢.

الثانية لتكررها^(١).

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل^(٢).

يعني بالعدد الأقل (سيداً) إذا قيس بعدته عدة كَثُرَتْهُ^(٣).

قال سيبويه: ويلغى الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً^(٤).

قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَبَابُ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

(١) يومى أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ فإِنَّهُمْ يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستفعالهم الياءات...». الكتاب ٣٧٢/٢، وهذا الأسلوب غاش في التعليقة، فقد يكتفي بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وهذه العبارة من قام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ فإِنَّهُمْ يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستفعالهم الياءات كذلك حذفوها في كَثُرَتْهُ وَقَلْبُورَةٍ وَصُرُورَةٍ كما كانوا يحذفونها...».

(٣) (سَيْدٌ، وَمَيْتٌ) ليسا على (فِعْلٌ)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال فيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيْحَانٌ وَهَيْبَانٌ)، وقد ذكر سيبويه: أن قولاً قالوا (سَيْدٌ) (فِعْلٌ) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٢-٢٣. قال الرماني: «وقال بعض النحويين في سَيْدٍ، وَصَيْبٍ إِنَّهُ (فِعْلٌ) عُدُّ إِلَى (فِعْلٍ) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَبْرٌ) و(صَبْلٌ)، وجعل وجه تسميته كـتفسير (ذَهْرِيٌّ، وَبَصْرِيٌّ، وَأَسْوِيٌّ) لإيذان بقوة التفسير في حروف العلة بقوة التفسير في النسب، وأبى ذلك التحليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (قَضَاةٌ وَرَمَاةٌ) بالحمل على الشذو... وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ وَزَنَةٌ فِعْلٌ، ويجوز فيه الأصل من التشكيل فتقول: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ، ولا يجوز في (قَبْلُودٍ، وَكَثُرَتْهُ) التشكيل لكثرة الحروف، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤. هذا والأصل في (سَيْدٌ) : سَيُودٌ، وعين الفعل منه واو ومن (مَيْتٌ)، ولأنهم استشكلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازماً، وانظر المسائل المشككة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، (وكينونة) أقل منه بحرف واحد^(١).
 قال سيهويه: وإنما أرادوا بهن مثل عَيْضُمُوزٍ^(٢).
 أي بكينونة ونحوها، لأن (عبيضموزاً) على (فَيْعُلُول) فالحق به من
 الثلاثي (كينونة) ونحوها^(٣).
 قال سيهويه: وأما (فَيْعِيلُ) مثل (حَذِيمُ)، فبمنزلة فَيْعِيلٍ^(٤).
 قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء
 لسكونها قبلها كما قلبته في (طياً) مصدر طَوَيْتُ، (فَقَعِيلُ) من القول
 بمنزلة (فَيْعِيلُ) منه^(٥).

-
- (١) الغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهبابٍ)، وأما (عَيْضُمُوزُ،
 وكينونة) تنقص عن الغاية حرفاً فهي على ستة أحرف، فألزموها الحذف. انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٣.
- (٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وعن العَيْضُمُوزِ. انظر التعليق ٤/٢٨٨.
- (٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.
- (٤) الكتاب ٣٧٢/٢.
- (٥) أي أنه يستوي لفظ (فَيْعِيلُ) و(فَقَعِيلُ) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو
 بنينا (فَقَعِيلًا) من (قَامَ) لوجب أن نقول: (قِيمُ) والأصل (قِيمُومٌ) فاجتمعت الواو والياء
 الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء منها، (وقَيْعِيلُ) من القول
 تقول فيه (قَيْلُ)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتححه. انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.
- والحَذِيمُ: صفة للسيف القاطع، من الحَذَمَ وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه:
 «إِذَا أَدْنَيْتَ فَرَسِي، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذِيمُ» يعني الحَذَرُ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب
 اللغة ٤/٤٧٥ (حذم).

قال سيهويه : (وَأَمَّا تَحَيُّزْتُ فَتَفَعَّلْتُ) ^(١) . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَفَعَّلَ) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تَفَعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفَةً، كما تقول: تَقَوَّلْتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَفَعَّلَ دون تَفَعَّلَ.

وَأَمَّا التَّحْيِيزُ، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعَّلَ وإن كان وزنه على الحقيقة تَفَعَّلَ، إلا أنه لو كان تَفَعَّلَ دون تَفَعَّلَ، لكان التَّحْيِيزُ، يقول الله تعالى: «أَوْ مَتَحْيِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ» ^(٢) وزنه مُتَفَعِّلٌ ^(٣).

قال سيهويه: لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهُم في الواو والياء أجدر ^(٤).

قال أبوعلي: أي إذا لم يدغموا (وَتَدَّه)، فيقولوا: وَدَّه [١٩١/ب] لتحرك المقارب الأول، فإن لا يدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والذال، لأنهما من أطراف الثنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجهما أبعد، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعاً .

(١) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية /١٦ .

(٣) قال أبو سعيد: «إِنَّمَا عَلِمْنَا أَنْ تَحَيُّزْتُ تَفَعَّلْتُ، لأنه لو كان (تَفَعَّلْتُ) لوجب أن يقال: (تَحَرَّزْتُ) إذ كان من (حاز يحوز) من الواو، وكان المصدر (تَحَرَّزًا)»، انظر شرح

السيرافي للكتاب ٢/٢٤ .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ .

قال سيبويه: ولم يجيزوا وُدَّةً^(١).

قال أبو علي: يريد في (يَقْعَل) من وُدَّ، لأن وُدَّ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَقْعَل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء^(٢).

قال سيبويه: ومثل ذلك رُوِيَّةٌ ورُوِيَّا^(٣)، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُوِيَّا) الهمزة وإن حذفت، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لاتدغم هذه الواو، كما لم ترد الياء في (لَقَضُوْ)، وأنت تريد (لَقَضُوْ الرَّجُل)^(٤)، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف^(٥).

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يَدَّةً خطأ».

(٢) قال أبو سعيد: وأول هذا الفصل بين من كلام سيبويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وُدَّةً، فإنه يعني لم يجيزوا إدغام التاء في الدال في (وُدَّ) فعل ماضٍ، فيقولون: (وُدَّةً)؛ لأن الحركة تمنع من الإدغام، ولم يجيزوا (يُدَّ) في (يُدَّ) حركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من (يُعِدُّ) - (وَيَزُنُّ) وما أشبهه.

والأخرى: التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وُدَّ، وَيُدَّ، لم يدغم أيضاً الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَيُّوْدٍ وطَوِيلٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُوِيَّةٌ، ورُوِي) إذا خففت الهمزة صارت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لا تقلب ياء للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالثانية فيها نية الهمزة. وإذا خففت الهمزة في (رُوِيَّةٌ) جاز قلبها ياءً فيقال: (رُوِيَّةٌ) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٥.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدوا^(١).
أي: الواو في (سُوَيْر) كما تمد الألف في (سَايَر)، ولو أدغم لزال
مثال المد^(٢).

قال سيبويه: وألا يكون فُوعِلَ وتُفْعِلَ بمنزلة فُعْلَ وتُفْعَلْ^(٣).
قال أبو علي: لو أدغمت تُسْوِرَ فقلت: تُسِيرَ لالتبس تُفْعِلَ بِتُفْعَلْ
كما كان يلبس فُوعِلَ نحو سُورٍ تُفْعَلْ لو أدغمت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد^(٤).
قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الواو في اليا، أو الواو في الواو في
(سُوَيْر)، (وَقُولَ)، لزال عنهما بالإدغام المد، فخالف بعض الأفعال
بعضاً، لأن المد في الألف من (سَايَر)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.
ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المد وصار بمنزلة الحروف التي لامد
فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعربة من المد.
قال سيبويه: فلما كانت كذلك شُبِّهَتْ هذه الياء بواو رُوِيَةٍ، وواو
يُوطِي^(٥).

قال أبو علي: يقول: شبهت الياء التي في (دِيَوَانٍ) بالواو في (رُوِيَةٍ)

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يمدوا».

(٢) لو أدغم فقال: (سِيرَ) لزال مثال المد في واو (سُوَيْر).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: «... وأبو طير»، والذي في شرح السيرافي: «... وأبو سُوَيْر».

مخففة همزتها، فلم تدغم الياء في الواو من (دِيَوَانٍ)^(١)، كما لم تدغم الواو في الياء من (رُويّة)^(٢) لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن الياء من (دِيَوَان) أصلها الواو وعنهما انقلبت، كما أن أصل الواو في (رُويّة) الهمزة وعنهما خففت^(٣).

قال سيبويه: ولذلك قلت: قَرَارِيطُ^(٤).

أي لأن وزن (دِيَوَانٍ وَقِيرَاطٍ) في الأصل فِعَالٌ، قلت: قَرَارِيطُ فرددت التضعيف لما فصلت بينهما بحرف، ولو كان فِعْعَالاً، ولم يَكُنْ فِعْعَالاً، لوجب في تكسيره وتصغيره قَرَارِيطُ، ودواوين^(٥).

* * *

(١) أي لم يُقل: (دَوَان).

(٢) فلم يقل: (رُيّة).

(٣) قال أبو سعيد: «شبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لاتثبت وهي واو في الأصل بواو (رُويّة) إذ كانت همزة في الأصل». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) قال الرماني: «تقول: ديوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة، إذ أصله (دَوَان)، ويرجع في التصريف إلى الأصل، فتقول: دُويُونٌ، ودَوَاوِينٌ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٦.

ومن بَابِ مَا يُكْسَرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ مَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ^(١)

قال سيبويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مَزِيدٍ في موضع
ألف فَاعِلٍ^(٢).

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء^(٣).
قال سيبويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِلٍ^(٤).
قال [١٩٢/١] أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد)
كانقلابها همزة في (قَائِل) لأنهما اتفقا [في أَتِيَّة]^(٥) الاعتلال وإن
اختلفا في كيفيته^(٦).

(١) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢، وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء
في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (فَيُعَلِّلُ وَفَيُعَلِّلُ) فتقول في (عَبَّلَ): عَبَّائِلُ، وفي (خَبَّرَ):
خَبَائِرُ لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في المخطوطة: (إِيَّتِيَّة)، وزدتُ حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأني: هو كل جدول
ماء، ويقال: أت لهذا الماء فيهيء له طريقه. ونقل عن العجاج: سَبَّلْتُ أُنِيَّ مَدَّةَ أُنِيَّ.

والتأني: التهيؤ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) من
الواو كانقلابها همزة في (قَائِل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاتاة
حسن المطاوعة، يقال: تَأَنَّى لِفُلَانٍ أَمْرُهُ، وقد أتاه الله تَأَتِيَةً. انظر تهذيب اللغة
٣٥١/١٤ - ٣٥٢ (أُنِي).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: «إذا جمعت (سَيِّد) قلت: (سيبايد)،
وأصله (سَيَّارِد)، وإذا جمعت (عَيْتًا) أو (خَيْرًا) أو (عَيْلًا) قلت: (عَيَّائِنُ) و(خَيَّائِنُ)،
و(عَيَّائِلُ)، والأصل: ياءان، لأنها من الخَبَرِ، والعين، والعَيْلَةُ، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيهويه: ولم يصلوا إلى الهمزة^(١).
 أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز
 الياء والواو عينًا ولا مًا إذا كان قبلهما أَلَف^(٢).
 وقوله: فكأنهم جمعوا شيئًا مهموزًا^(٣).
 أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكأنه جمع مهموز، لأنه
 نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتماعا في باب الاعتلال
 وإن كانت العين من (قَائِل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.
 قال سيهويه: كما قالوا: صَيِّمٌ، فأجروها مجرى عُنْتِي^(٤).
 قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صَيِّم) ياء^(٥)، لقربها من
 الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضًا ياء، لسكونها، كما أن
 الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياء كُنْحَو الواو من (عُنْتُ) انقلبت
 الأولى لها أيضًا ياءً.

== الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار بمنزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سَيِّدًا) و(خَيْرًا)
 (قِيَمِلُ)، فوقعت الياء منه في موضع أَلَف فاعل، كَأَلَف قَائِل ويانع. انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٢) لم يهمزوا (سَيِّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا
 جمع ما في واحد الألف همز، كقولك: في جمع (بائنة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا
 جمعت (سَيِّدًا) و(عِيَلًا) فكأنك جمعت (سائداً وعائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما
 بعدها معتل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) أصل (صَيِّم): صَوِّم، الواو مشددة.

قال أبو علي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)^(١) إنما صَحَّت الواو فيه وإن كانت (كأَوَائِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأنَّ الياء تلزم قَعَاعِيل جمع فُعَال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت لضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أَوَائِل) في الشعر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^(٢)

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وَكَحْلُ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبته لقائله، فابن جني ينسبه للمعجَّاج، انظر الخصائص ٣/٣٢٦، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لجندل بن المثنى ٤/٥٧١، وانظر شرح التصريح ٢/٣٦٩، وشرح شواهد الشافية/٣٧٤، انظر البيت في المنصف ٢/٤٩، وقال أبو عثمان: وترك الهمز لأنه أراد (العَوَاوِر) ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها. وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عَوَاوِر) جمعه (عَوَاوِر) ويقال فيه (عَوَاوِر) وأنشد البيت، المنصف ٣/٥٠. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحر الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشبيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحد. انظر الكتاب ١٠/١. وصدر البيت هو قوله:

تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ...

وتنسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّرَاهِمِ والصَّيَارِفِ»، وإنما زاد الياء هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٠/، وبهامشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.

لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذف الياء في
الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيهويه: فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ فوافقتها^(١).

أي، وافقتُ (صَيِدْتُ) (عَوِرْتُ) في أن قيل: صَوَائِدٌ مثل عَوَائِرِ.

قال سيهويه: كما وافقت حَيَبْتُ شَوَيْتُ^(٢).

قال أبو علي: أي في أن قيل في (فَوَاعِلِ) من حَيَبْتُ (حَوَايَا)، كما
وافقت حَيَبْتُ (حَوَايَا)، كما قيل في فَوَاعِلِ من شَوَيْتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل
(حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل
مَطَايِي^(٣)، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعَلٍ في (مَطَايَا) (وَهْدَايَا)
فصار (حَوَايَا)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)^(٤).

قال سيهويه: كانت الياءان تستثقلان^(٥).

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)^(٦) فلم تهمز الياء لكان في
الاستثقال (كَقَوَاوِلِ) لو لم تهمز الواو.

* * *

(١) الكتاب ٣٧٤/٢. (٢) الكتاب ٣٧٤/٢. (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرمانى: «جمع فَوَاعِلِ من شَوَيْتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة تعرض في جمع،
والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن العلة واحدة، وهي مضاعفة حرف العلة».
انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٠٧.

أما (الحَوَايَا) فهي الحفائر الملتصقة التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهرًا لأن الطين
أسفلها عِلْكَ صَلْبٌ يمسك الماء، وأحدتها (حَوَيْتُ)، وقد تسميها العرب الأمعاء، تشبيهاً
بحوايا البطن، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٢٩٢/٥، ٢٩٩ (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢. (٦) في المخطوطة (حَوَايِي).

ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا

إذا كُسِرَ للجمع على الأصل^(١)

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع^(٢) لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ماتضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِلَ وَكَوَائِلَ^(٣).

قال سيهويه: وإنما خالفت الحروف الأول^(٤) هذه [١٩٢/أ] الحروف لأن كل شيء من الأول هُمَزَ على اعتلال فعله أو واحده^(٥).

قال أبو علي: يريد خالف (عَوَاكِرُ قَوَلٌ) في باب الجمع فلم يهمز (قَاعُولٌ) وإن همز (قَاعِلٌ)، لأن نسبة (فَاعُولٌ) من (فاعِلٌ) كنسبة (فُعَالٌ) من (فُعَلٌ)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَلٌ) و(فاعِلٌ) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

* * *

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) أي في مثل: طاووس وطواويس، وثأؤوس وثواويس، وتقول: قُيِّمَ وقِيِّمَ، ودَيِّرَ ودَيَّارٍ، وعَوَّار وعَوَّارٍ، ولا تهمز شيئاً منه كما همز في الباب السابق (فُعَاعِلٌ).

(٣) قال أبو سعيد: «دَوَاوِيرٌ وعَوَاوِيرٌ خالفت (سَيَّانِدٌ، وَأَوَّانِلٌ) وسائر ما تضمنته الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما يُعْمَلُ على اعتلال واحده كسَيَّانِدَ حملاً على (سَيِّدٌ) أو على اعتلال واحده كقَوَائِلَ حملاً على (قَائِلَةٌ) إذ كان قريباً من الطرف...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢.

ومن بَابِ فَعَلَ مِنْ فَوَعَلْتُ من قُلْتُ، وَقَبَعَلْتُ مِنْ بَعْتُ^(١)

قال سيبويه: كما وافق (فَاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام^(٢).

أي إذا قلت فيه: فَوَعَلْتُ كقولك: بُرِيعْتُ، فَبَنَيْتُ^(٣) فِعْلُ المفعول لم تُدغم^(٤).

قال سيبويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَلْتُ وَزَيْلْتُ^(٥).
أي (فَبَعَلْتُ)، أي لم يدغم كما أدغم (فَعَلْتُ) من (فَعَلْتُ) نحو (قَوَّلْتُ)
من (قَوَّلْتُ)، لم يُقَلَّ في (فَعَلْتُ) من فَبَعَلْتُ: (قِيلَ)، ولا في (فَوَعَلْتُ): قَوَّلْتُ.
قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجريتا مجرى الألف^(٦).

قال: (٧) لما جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس
من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلْتُ) من غير موضعه أجريتا
مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما
اعتلت.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (بَنَيْتُ).

(٤) أطال أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفصل، الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه ينقص الفائدة، فأثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، ج ١١، ق ٢٨.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢، وفيه: «ولم يجعل هذا ٤٠٠٠».

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٧) القائل هو أبو علي نفسه.

قال سيبويه: ولا تجعلهما بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين^(١).
قال أبو علي: يقول: ليسا بلازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا
مثل قبلها نحو (جَهْوَر).

قال سيبويه: (فلما كانت الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم
يكن بعدها واو)^(٢) في أن مَدَّ كما كان يُمَدُّ (حِينَئِذٍ).

قال سيبويه: فهي بمنزلة واو فَوَعَلْتُ وألف أَفْعَالْتُ^(٣).
أي في أنها مَدَّةٌ لا تلزم ولا يجب إدغامها.

قال سيبويه: فيجريان في (فُعِلَ) مجرى غير المعتل^(٤).
أي في المدّ وترك الإدغام.

قال سيبويه: كما أُجريت الأوّل مجرى غير المعتل^(٥).
أي نحو: (فَوَعِلَ)، كقولك: (قُوُولٌ وَيُوُوعٌ)، أُجريت مجرى (يُوُوعِرُ)
فمددت ولم تدغم كما يُمَدُّ في الصحيح التي لا ياء بعدها^(٦).

(١) الكتاب ٣٧٥/٢، والحديث حول الواو والياء، وزيادتهما كما تزداد الألف.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقد ربط أبو علي تعليقه بنص الكتاب: فجاء مرهفًا بأنه من كلام
سيبويه.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢، وهذه العبارة من مقام سابقتها.

(٦) قال أبو سعيد: «الياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمدّ، نحو
(اغْدُرْدُونَ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدّة، وإنما أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدّة». انظر
شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٩.

قال سيبويه: وذلك قولك: قد بُوعَ ، وقُولَ ، قلبت ياء (بُوع) واوا^(١).

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعِيلَ) ، ولم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بِيعَ) (وَبِيعَ) ونحوه لأنه على أربعة أحرف^(٢)، ألا تراهم قالوا: عُوْطِطَ من تَعَيَّطَ الناقة؟ فلم تصح الياء، وقلبت واوا، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعد^(٣).

قال سيبويه: فلا تقلب الواو ياء في (فُوعِلَ) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فَعِلْتُ) لأن أمرها كأمر (سُورِتُ)^(٤).
قال أبو علي: يقول: (فَعِلَ) بمنزلة (فَاعِلَ) ، ألا ترى إذا بنيت (فَعِلَ) المفعول من (فَاعِلَ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوعِلَ) من (فَاعِلَ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) قال الرماني: «بناء (تَفَعَّلَ) من القول والبيع: (تَقِيلَ) و(تَبِيعَ)، ولما لم يسم فاعله منه: تَقُولَ، وتُبِيعَ، فأما (تَفَعَّلَ) منهما: فتَقُولَ، وتَبِيعَ، وفعل منهما: تَقُولَ، وتَبِيعَ، ونظير الأول: تَفَيَّهَنَ، وتَقَوَّهَنَ، ونظير الثاني: حَوَّكَ، وحَوَّكَ، وَزَيَّلَ وَزَيَّلَ...» وفيهما لم يسم فاعله: فُوعِلَ وبُوعِيعَ، وفُوعِلَ من قُلْتُ وِبِعْتُ: قُوكَ، وِبِيعَ، ولما لم يسم فاعله منهما: فُوعِلَ، وبُوعِيعَ، يصح الواو كما صحت في سُورِيعَ...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

قال سيبويه: تقديرها: عُعْتُ [١٩٣/أ] من قولك: أأْتُ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون^(١).

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْمَ)^(٢) في أنها لا يؤخذ منها (فَعْلٌ)^(٣). كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تُعَلُّ) فتُسكَّن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطرح مرْكبة^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والأَتْ) نوع من النبات.

(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فَعْلٌ) لا يتكلم به من نحو الواو في أول، ووتج، ووتس، ووتل بمنزلة (اليَوْمَ) كأنها على الترتيب من (ولت، ووت، وأوت) وإن لم يتكلم بها.

(٣) ألح سيبويه إلى أن التحليل يرى أن (اليَوْمَ) كأنه من (يُثْت) - وإن لم يستعمل في الكلام - وتساءل أبو سعيد عن الذي أحوجهما إلى ردّه إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال فروع، وأجاب بأن التحليل لم يرد أن (يَوْمًا) مأخوذ من (يُثْت)، وإنما أراد أنه لو بُني من (يَوْمَ) (فَعْلٌ) لقليل: (يَمَت) - وإن كان لا يبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والتحليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: ابن لي من (عمر) مثل (مَرَبٍ، ومُزَبٍ)، قيل له: (عَمَر، يَعْمُرُ)، وإذا قيل: ابن لي من (جَعْفَر) مثل (دَحْرَج: يُدَحْرَج) لقليل: (جَعْفَر، يُجَعْفَرُ)، فلا يمنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر، فإذا قيل: ابن لي من (يَوْمَ): (فَعْلٌ يَفْعَلُ) كان محتجاً، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وقاؤه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لا يُصرف منها فَعْلٌ نحو: (وتج، ووتس، ووتل)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، وانظر المختضب ٢٢٢/٨.

(٤) يقول: إن الفَعْلَ لا يبنى من (أأْتُ) المشتقة من (يَوْمَ)، لأن عين الفعل كأو، وقاؤه ولامه همزتان، ولو بُني من شيء من هذا فَعْلٌ لزمه ما يُستثقل مع الإعلال، فلو بُني منه مثل (قال، يقول) لوجب أن يقال: (يَأم، يَؤُم)، وكذلك في (وتج) ووتس لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أَفْعَلْ، وَمُفْعَلْ، وَيُفْعَلْ؛ قلت: أَوْوِمَ وَيُوَوِّمُ،
 وَمَوْوَمٌ، لَأَنَّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبداً^(١).
 فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فَيُعَلِّ) يلزمها المدَّة
 ولا تدغم كما يدغم (بُويج) لما لم يلزم واو (قُوعِلَ) من فَيُعَلِّتُ، وكانت قد
 تكونُ ياءً في (فَيُعَلِّ) بهذا الذي يعني .
 وقال أبو العباس: الخليل يقول: أَوْوِمَ، وَيُوَوِّمُ، لَأَنَّ الواو متقلبة من
 ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة وإن كانت أصلية، لأنها متقلبة كما
 انقلبت واو (سُوَيْرَ) من أَلَف (سَايَرَ)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب،
 قالوا: وفي أَوْوِمَ متقلبة عن ياء كما أنها في (سُوَيْرَ) وقُوعِلَ من فَيُعَلِّ من
 (بَعَثَ) متقلبة عن ياء وأَلَف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدات
 التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ).

= مثل (بَاعَ، يَبِيعُ) لقبيل فيها: (وَأَحَ، يُوحِي)، والأصل: (وَيَحَ، يَوِيحُ)، فيجب حذف الواو
 التي هي فاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعدُّ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين
 الفعل؛ لدخولها في باب (بَاعَ، يَبِيعُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين... انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فَعْلٌ في مثل (أَلَفَ)؛ لأنها
 حروف كلها معتل؛ لأن الألف من حروف العلة»، المقتضب ١/٢٢٢.
 وقال أبو سعيد: «وأما (أَلَفَ) فلو بني منه فَعْلٌ للزمة تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أَلَا)
 (وفي المضارع): (يُؤَوِّ) إن كانت ألفه متقلبة من واو، وإن كانت متقلبة من ياء قلت: (في
 مضارعه): (يَتَبَيَّ)، فإذا كان الفعل للتكلم قلت: (أَوْتُ أَوْ: أَيْتُ) وتقلب الهمزة التي هي
 لام الفعل واواً أو ياءاً لاجتماع الهمزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان وهما فاء الفعل
 ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠.
 (٢) الكتاب ٣/٣٧٦، وقوله: (أبداً) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح
 السيرافي.

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أَفْعَل) منه (أَيِّمَ) ، لأنها أصلية ،
فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه
الياء ياء (أَيَّقَنْتُ) ، بحيث صحت في (أَيَّقَنْتُ) صححه من (أَفْعَل) بين
(اليوم) مدّة ولم يدغمها في العين^(١) .

قال سيهويه: فإذا كسرت على الجمع هَمَزْتُ فقلت: أَيَاتِمُ ، لأنها
اعتلت هاهنا كما اعتلت في (سَيِّد) ، والياء قد تُستثقل مع الواو ، فكما
أُجريت (سَيِّد) مجرى قَوَعْلٍ من (قُلْتُ)^(٢) .

قال أبو علي: أي في أن هَمَزْتُهُ فقلت: (سَيَائِدُ) كما تقول في
(قَوَعْلٍ) (قَوَاعِلُ) ، فكما أُجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم
فيه حرف أصلي في همزك إياه في التفسير لقربه من الطرف ، واجتماع
ياءين أو واوين ، أو واو وياء ، وأعني بالأصليين (أَيِّمَ) و(أَوَّلُ) والزائدين
(سَيِّدٍ وقَوَعْلٍ)^(٣) .

(١) المقتضب ٢٢٣/١ ، وقد وسع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين
على خلاف الخليل في هذا الموضع .

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٠/١ - ٢٢٢ ، قال أبو سعيد: «إذا جمعت (أَيِّمًا) الذي هو (أَفْعَل) من
(يَوْمٌ) قلت: أَيَاتِمُ ، فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو ، كما همزت في (سَيِّد) إذا
جمعت قلت: سَيَائِدُ ، وأصله (سَيَاوِد) » .

قال: فكما أُجريت سَيِّدٌ مجرى (قَوَعْلٍ) من (قُلْتُ) ، كذلك يجري هذا مجرى (أَوَّلُ)
[الكتاب ٣٧٦/٢] ، قال القاضي: يعني أن (قَوَعْلٍ) من (قُلْتُ) لو جمعته يجري مجرى
(أَوَّلُ) ، فسُئِلْتُ: قَوَاعِلُ ، كما قلت: أَوَائِلُ ، والأصل: أَوَاوِلُ ، وقَوَاوِلُ ، فلما جرى (قَوَعْلُ)
مجرى (أَفْعَل) كذلك جرى (أَيِّمُ) وهو (أَفْعَل) مجرى (سَيِّد) وهو (فَيْعَل) لأن أصل
(أَيِّمُ) ياء وواو ، كما أن أصل (سَيِّد) كذلك . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ ،
وانظر النصف ٤٤/٢ - ٤٥ .

قال سيبويه: وأما أَفْعَوْعَلْتُ من (قُلْتُ)، فبمَنْزِلَةِ أَفْعَوْعَلْتُ من (سِرْتُ) في (فَعَلَّ) ^(١).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبين ويدّ فلا يدغم ^(٢).
قال سيبويه: وأتِمْتُ أَفْعَوْعَلْتُ منها كما تُتَمُّ فاعَلْتُ وَتَفَاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف ^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (أَفْعَوْعَلَّ) في (أَقْوَوْلَ)، والتي بعد الألف من (قَاوَلْتُ) سقطتا لالتقاء الساكنين أَلِف (فَاعَلْتُ) وعَيْنُهَا وواو (أَفْعَوْلَ) وعَيْنُهَا.
قال أبو الحسن: أَقُولُ: أَقْوَيْلْتُ لثلاث أجمع بين ثلاث واوات فإذا قلت: فُعِّلَ قلت: أَقْوَوِّلَ.

يقول: جمعت بين ثلاث واوات إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قَوْلَ.

قال أبو علي: [أ/١٩٣] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدّة، وغير لازمة كما أن الأول من (قَوَوْلَ) غير لازمة فلا أدغم.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (أَفْعَوْعَلَّ) من (قُلْتُ): أَقْوَوْلَ بالإتمام عند سيبويه، لأن إحدى الواوات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تنصرف بوجوه الإعراب في عَنَوَّ ونحوه. والأخفش يقول: (أَقْوَيْلَ) لثلاث يجمع ثلاث واوات في مثل هذه الصفة من (أَفْعَوْلَ) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: أَقْوَوْلَ على المذهبين جميعاً، لأن الواو الأخيرة تصير مدّة؛ فصح كما تصح في (سَوَّيَر) ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

ومن باب تقلب فيه الياء وأوا^(١)

قال سيبويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بِيضٍ) ، (وقد بيّغ) حيث خرجت إلى مثالها هذا^(٢) .

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كُوكِل) ^(٣) لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعِل) لتصح الياء، وذلك في نحو (بِيضٍ) . . وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كُوكِل) ^(٤) .

قال سيبويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك^(٥) .

(١) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: (. . . تقلب فيه الواو ياءً)، ورواية السيرافي والرماني توافق ما في الكتاب .

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة .

(٣) في المخطوطة: (كُوكِل) .

(٤) يقول أبوسعيد: «إذا بنينا من (الكيل) فَعَلَّل، أو فَعَلَّل، قلبت الياء وأوا؛ لانضمام ما قبلها وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لا تكون في تصارييف هذا البناء إلا ساكنة، . . . ويشبه فَعَلَّل وفَعَلَّل من الكَيْل بِيضًا، وَيَبِّغ، وذلك أن (بِيضًا) جمع أبيض، والياء قريبة من الطرف، (ويَبِّغ) أصله (فُعِل) بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في (فَعَلَّل) وهي عين الفعل لا تحرك في تصارييفه، أشبهه ياء (بِيْطَر) وأَيْقَن، فلما قلت فيما لم يُسمِّ فاعله، وفيما انضم أوكه: بُوْطِرُ، وأَوْقِنَ؛ وجب أن يقال: كُوكِل» . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣١ .

ويقول الرماني: «الذي يجوز في الياء التي تقلب وأوا إجراؤها على ذلك بسكونها وانضمام ما قبلها وبعدها عن الطرف، ولا يجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو: (بِيضٍ)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . . » شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠ - ١١١ .

(٥) الكتاب ٣٧٧/٢ .

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل محرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بَيْع) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.

قال سيبويه: والاسم يجري مجرى (مَوْقِنٌ)^(١).

قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشد سيبويه: (٢)

مُظَاهِرَةٌ نَبَاً عَتَبَتْهَا وَعُرُوطٌ فَقَدْ أَحْكَمْنَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنًا
وقال: العُرُوطُ فُعِلَّ^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيبويه، وأنشده على قلب الياء وأوَّ في العُرُوط: لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (مَوْقِن)، وأصله من اليقين، الكتاب ٣٧٧/٢.
قال أبو سعيد: والعُرُوط الذي ذكره سيبويه من الياء، وهو اعتياط رهم الناقعة، أو الأتان إذا كانت كذلك عاتط. قال أبو ذؤيب:

قَرَمَى فَأَنْقَذَ مِنْ نَحْوَصٍ عَاتِطٍ سَهْمًا قَحْرٌ وَرَيْشُهُ مُتَصَمِّعٌ

قال أبو عبيد: يجمع عاتط: عَيْطٌ، وَعُوطٌ، فمن قال: عَيْطٌ فهو كما قال سيبويه وهي بمنزلة (بَيْض)، ومن قال: عُوطٌ جمعها من الواو بمنزلة سُودٌ، وحينئذ لا يكون لسيبويه حجة في عُرُوط في الاستشهاد على (كَوْلَر) من الكَيْل، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء وأوَّ لانضمام ما قبلها، وكانت في الأصل (عُيُوطٌ)، فقلب الياء وأوَّ. . . ولم نرم قالوا: (عَيْطُطٌ) ففتحوا العين لتصح الياء. وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليقات أخرى، وانظر البيت في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعوْط، أي قالوا: عوْط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعِلَ في (بيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَعِيْطَتْ، فالواو في (عوْط) منقلبة عن هذه الياء^(١).

* * *

ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام^(٢)

قال أبو علي: العين من (سَاء) واوٌ، يدل على ذلك قوله: (يَسُوْءُ)، (وداءٌ) العين فيه منقلبة عن واوٍ، يدل على ذلك قولهم: (أَدَوَاءٌ) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيءُ)^(٣).
قال سيهويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلَن واللام ياء أو واو^(٤).
يعني أنهما لا يُعلَن إذا كانا عينيْن، ومثال ما العين واللام فيه معتلن: يَجِيءَا، وَيَلَوِي، أَعْلَ اللامُ، ولم تَعْلُ العين^(٥).

(١) يقول أبو الفتح: وإنما سُمِعَ إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (يُضِرُّ) جمع (أَبْيَضُ)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واوًا، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماع أيضًا بتحقيقه في قولهم: (عَوْطَطَ) وهو من (تَعِيْطَتْ) النَّاقَةُ، وأصله: (عَيْطَطَ) فانقلبت الياء واوًا...، انظر المنصف ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مختصرًا.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتتح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) يقول الرمانى: ولا يجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لا تصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قرأ، وزأر، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولا يجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ =

قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه^(١).

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازماً كلزوم الأدغام في المثلين إذا اجتمعا في كلمة^(٢).

قال سيبويه: ولم يجعلوا هذا بمنزلة (حَطَّايَا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع^(٣).

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (حَطَّايَا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمع، وهمزة (حَطَّايَا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى^(٤).

== لو علّقت الهمزة على قياس إعلاها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلّ بالكلمة، فلهذا لا يجوز أن يجمع على الكلمة إعلال العين واللام، ولكن تُعلّ العين لأنها أحق بذلك... فيجري (سَاءَ يَسُوهُ) مجرى (قَالَ يَقُولُ)، و(جَاءَ يَجِيءُ) مجرى (بَاعَ يَبِيعُ)... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ باختصار.
(٢) يقول أبو سعيد: وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نعو ما ذكرنا من (شَاءَ، وسَاءَ، وجاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (خَوَى، وأَخْيَا) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجِيءُ) كسبيل العين في (بَاعَ يَبِيعُ) وسبيلها في (سَاءَ يَسُوهُ) كسبيل اللام في (قَالَ يَقُولُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين معتلة، فاعلّت العين بأن قلبت ألفاً، وتركزت اللام همزة كما كانت، ٤٠٠، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٢.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢ - ٣٧٨.
(٤) قال الرمانى: «... ولا يجوز أن يجري (جَاءَ) مجرى (حَطَّايَا) وإن كانت الهمزة عارضة - لأنها عرضت في جمع»... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣. وقال ==

قال سيهويه: [١٩٤/أ] واعلم أن ياء (فَعَائِل) أبداً مهموزة^(١).
 قال أبو علي: نحو جِيَاءٍ^(٢)، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما
 فعلت ذلك بـخَطَايَا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاء الذي هو أيضاً واحد، وكذلك
 (فَعَاعِل)، تقول: جِيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العين الثانية همزة لقربها من
 الطرف، وصحبتها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في
 (خَطَايَا)، لأن (فَعَاعِل) واحد (وخطَايَا) جمع^(٣).

أبو سعيد: والمرضي عند الخليل أن يكون (جَاءَ) وبابه قد طرد القلب فيه لطلب التخفيف،
 وذلك أنا رأيتهم قد استثقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الياء والواو في (قاتل، وبتاع، وهائب)
 وليس بعدها همزة حتى قدّموا وأخروا، فقالوا في (شائك: شاكى) وفي (لاكت: لاكتى)،
 فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامة ثلثا تلزمهم هذه الهمزة فيما لام فعله صحيح فراراً
 وقملوا ذلك بالصحيح فراراً من هذه الهمزة... فجاء وِشَاءٌ قد نقل عند الخليل عن
 (فَاعِل) إلى (فَالِيع)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في
 كلمة واحدة) يعني أن (جائياً) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداها بأن
 يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن يجعلها بين بين في (قاتل وهائب)؛ لأن جعل
 الهمزة بين بين يبقى أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي
 منه حركتها، كأننا إذا جعلنا حركة همزة (قَاتِل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها
 مكسوة والكسرة من الياء... قال: (ولم تجعل هنا بمنزلة خطايا)، يعني أن (خطايا)
 الأصل فيه: (خطائى) بهمزتين، كما أن (جائى) بهمزتين، غير أن همزة (خطايا) كانت
 عرضت في جمع، وهمزة (جائى) لم تعرض في جمع. «والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢ - ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جِيَاد) بالذال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٣.

قال الرماني: «وأما فعائل من (جِئْتُ، وسَوْتُ) فتقول فيه: (جِيَاءٍ، وسِرَايَا)، لأن واحده
 لا يخلو من أن يكون فِعَيْلَةً أو فَعُولَةً، أو فَعَالَةً أو فُعَالَةً، وأيهما كان فهذا جمعه
 والهمزة عرضت له في جمع...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

قال سيبويه: لأنك أجريت واحدها مجرى الواحد من شَأَوْتُ^(١).
قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفًا، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء
في الجمع، كما لا تقلبها في (فَوَاعِلٍ) من (شَأَوْتُ)، لأن (جَاءَ) وإن كانت
همزته منقلبة، فيمنزلة (شَاءَ) من (شَأَوْتُ) في أن همزتهما جميعًا ثابتتان
في الواحد لم يعترض كما اعترضت همزة (فَوَاعِلٍ) من (شَوَيْتُ) في
الجمع، ولم يكن في الواحد، ففَوَاعِلٍ من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما
لا تقلب من (فَوَاعِلٍ) من شَأَوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد
منهما.

قال سيبويه: وأما فَعَائِلٍ من جِئْتُ وَسَوْتُ فكَحْطَايَا، تقول جَبَايَا
وَسَوَايَا^(٢).

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيَّةٌ وَخَطِيَّةٌ) فيه، فهو خلاف
(فَوَاعِلٍ) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَبَايَا والياء
المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعِيلَةٌ) أو ألف (فَعَالَةٌ) أو واو
(فَعُولَةٌ)^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وفي المخطوطة بالشين في (سَوْتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هذا بقوله: «إن (فَعَائِلٍ) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُول) أو (فَعَالٍ)
ونحو ذلك مما سكن حرف اللد في واحده، ولحقته المدة، وإما أن تكون جمع (فَعِيل) نحو
(عشير) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجوز
ورسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف
فهمزت لذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣.

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جثت) حين قالوا:
فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها^(١)، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في
فَاعِلٍ، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِلٍ) والياء)^(٢).

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يقول لو حذف
الهمزة من (جَاءٍ) كما حذفت من (شَاكٍ) (وَلَاثٍ) لالتقى ساكنان، وفي
(شَاكٍ) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شَاكٍ)
تقوية لقول غير الخليل، لأن حكم (جَاءٍ) على هذا كان يلزم أن تحذف
همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم: (شَاكٍ)، إلا أن الحذف لم
يكن فيه كما جاز في (شَاكٍ) (وَلَاثٍ) لما يلزم التقاء الساكنين^(٣).

قال سيبويه: فَأَمَّا فُعَائِلٌ مِنْ جِثْتُ فُجِيَاءٍ^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يومئ إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لَأْتُ وشَاكٌ
سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...»

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من تمام سابقتها.

(٣) قوله: (لَأْتُ وشَاكٌ سلاحه) قد أوردهما سيبويه في الشعر.
فعلى الأولى قول العجاج:

لَأْتُ بِهَا الْأَشْأُ وَالْعُيْبَرِي

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي إِنْشِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٌ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ

مستشهداً بهما على قلب (لَأْتُ وشَاكٍ) من (لَأْتُ وشَاكٌ) - انظر الكتاب وهامشه
٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: معنى قوله: وأما (فَعَائِلٌ) من (جِئْتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فَعَائِلٌ من (جِئْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذ منه^(١).

قال سيبويه: فهي كمُفَاعِلٍ من شَأَوْتُ^(٢).

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما^(٣).

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لأمًا، فتلتقي همزتان

فتبدل [١٩٤/ب] الثانية بحسب حركة الأولى^(٤).

قال سيبويه: وأما فَعَاعِلٍ من جِئْتُ وسُوْتُ، فتقول: سَوَايَا

وَجَيَايَا^(٥).

(١) أي أننا متى بنينا (فَعَائِلٌ) من (جِئْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جِئْتُ) همزة، وفي (فَعَائِلٌ) همزة زائدة بعد الألف، فتلتقي همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَايَا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كمُفَاعِلٍ).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعَلَّلٌ من (جِئْتُ وَقَرَأْتُ): جَيَّيٌّ، وَقَرَّيٌّ، فتجتمع همزتان، تقلب الثانية على حركة ما قبلها، فتقلب ألفًا في (فَعَلَّلٌ)، كما تقلب ياء في (فَعَلَّلٌ) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوءٍ، وجِبَاءٍ، ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوَائِلُ)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (حَظِيثَةٍ) سواء.

قال أبو علي: (جِبَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعُلٌ) الذي هو (جِبَاءٌ)، و(سُوءٌ) فقد جمع جِبَاءً وَسُوءًا، لأنه لما بين العينين بألف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياء أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جِبَاءٍ) جمع (جِبَاءٍ) على قول الخليل (فَعَالِعٌ) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِلٌ) مقلوبة إلى (فَعَاعِلٌ).

قال سيبويه: فشبها بقوله: شَوَاعٍ، وإنما يريد شَوَائِعُ^(١).

قال: (٢) (شَوَائِعٌ) مقلوب عنها شَوَاعٍ^(٣).

قال سيبويه: فأجريت مجرى واو (شَاوَتْ)، ويا (تَأَيَّتْ) في فاعل^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع مجرى (قَوَائِلُ) من شَوَيْتُ فتقول:

(شَوَائِعًا) فتكون مثل (مَطَائِعًا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وبعدها ياء، أو أن قلبها

فتقول: (شَوَاعٍ) كما قلت: (جِبَاءٍ)، لأنها همزتا الأصل.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٍ) وهو إما يريد: (شَوَائِعٌ) وعندئذ ينهني له أن يقول: (جِبَاءٍ

وَسُوءًا)؛ لأنها همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر:

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (قَوَاعِل) وما كان على وزنه أَلْفًا لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبها في (شَوَاءٍ وَقَوَاءٍ) ألا ترى أنك لم تقلب في (جَبَاءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع الهمزتين في أنهما في الأحاد وغير معترضين في الجمع^(١).

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَائِيَّة) حذفوا الهمزة^(٢).

قال أبو علي: وزن (سَوَائِيَّة) فَعَائِيَّةٌ محذوفة اللام^(٣).

قال أبو علي: مَلَكٌ^(٣)، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الأَلْوَكِ،

وَكَاُنْ أَوْلَاهَا كِمَابٌ مَقَامِيرُ مَضَرِيَتْ عَلَى شُرُنْ فَهْنُ شَوَاعِي

يريد: فهن شوائع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٥.

(١١) انظر المختضب ١٤٠/١ - ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ رَوَّدَتْني يَوْمَ قَمَرِ حَزَاةٍ مَكَانَ الشَّجَا جَمُولٌ حَوْلَ التَّرَاقِي

قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَقْرَى جُلُودُهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِوُجُورِ وَحَاصِبِ

يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: «ومذهب من لم يقل بالقلب في (خَطَائِيَا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك أنه حكى عنهم: «غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطَائِيَّتَهُ» بوزن (خَطَاعِيَّة).

وحكى أبو زيد: (دَرِيَّتَهُ، وَدَرَاكِيَّتَهُ - بوزن دَرَاعِيْعُ - وخطيشة وخطائِي). انظر

المنصف ٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وقام المسألة قوله: «وسألته عن قوله: سَوَائِيَّةٌ فقال: هي فَعَائِيَّةٌ

ينزلة عِلَاقِيَّة، والذين قالوا: . . . الخ.»

(٣) حذف اللام هنا شبيه بحذف الهمزة في (هَارِي، وَلَاثِي)، فيقال فيه: مَالَكُهُ، وَمَلَاكُهُ، قال

علامة بن عبة:

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فهيم (لِمَلَاكِ) وهو واحد الملائكة، فاللَمَلُ مخفف الهمزة المحذوفة من (مَلَاكِ)، والملك مشتق

من الأَلْوَكِ والمَلَاكَةِ، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله.

وقول لبيد:

وَعَلَامٍ أَرْسَلْتَهُ أُمُهُ بِالْوَكِّ . . . (١).

قال أبو جعفر الطبري: «الملائكة جمع ملاك، غير أن أحدهم بغير الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحد: مَلَكٌ من الملائكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو هُزَّ الاسم . . . وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِلْمَلَكِ مَحْدَرٌ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ
وقد يقال في واحد: مَلَكٌ، فيكون مثل قولهم: جَبَدَ وَجَدَبَ، وَشَامَلَ وَشَمَالَ، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوية.

(١) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وَعَلَامٍ أَرْسَلْتَهُ أُمُهُ بِالْوَكِّ قَبْلَ مَا سَأَلَ

وبعده:

أَوْ نَهَشَتْ فَأَتَاهُ رِزْقُهُ فَاشْتَرَى لَبْلَةً رُبْعَ وَاحْتَمَلُ

انظر ديوانه / ١٧٨، فاللوك: الرسالة، وهي أيضاً المألكة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللَّهَ يَا فَتَى بَايَةَ مَا جِئْتَ إِلَيْنَا تَهَادِياً

فقال: أَلَكْنِي: أي أبلغها عني رسالة، انظر ديوانه / ١٩ وهناك تعج بيت لبيد .
وقال الخصمي، عامر المحاربي:

مَنْ مَبْلُغٌ سَعْدَ بْنَ نَعْمَانَ مَالِكَا وَسَعْدَ بْنَ ذُبْيَانَ الَّذِي قَدْ تَخْتَمَا

انظر الفضليات / ٣١٨، وقال ناهقة بني ذبيان:

أَلَكْنِي يَا عَيَّيْنَ إِلَيْكَ قَوْلَا سَاهِدِيهِ، إِلَيْكَ إِلَيْكَ عَنِّي

انظر تفسير الطبري / ٤٤٦/١ . وقال الأعشى:

وَإِنِّي لَا يَشْتَكِينِي إِلَّا لَوْ لَكَ، إِذَا كَانَ صَوْبُ السَّحَابِ الضَّرْبِياً

قال: ومعناه لا أزد صاحب الرسالة بغير شيء . انظر المعاني الكبير / ٤١٠/١ .

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري / ٤٤٦/١، قال: فهذا من (أَلَكْتُ)، وانظر البيت والبيت الذي بعده في المعاني الكبير / ٤١٠/١، وأشد البغدادية جملة من أبيات القصيدة التي ضمنها لبيد هذا البيت، انظر خزائن الأدب / ٦٩/١ .

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء منهما حذفاً^(١)، ولو قلبها كما قلب (أَشْيَاءٌ وَقِسِيٌّ) ونحوهما، فجعل الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَكٌ)^(٢) لم يحذف الهمزة حذفاً، لكن خففها فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أَشْيَاءُ وَأَشَاوَى^(٣).

قال: والواو في (أَشَاوَى) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو نادر عن القياس^(٤).

قال سيبويه: وكان أصلُ أَشْيَاءَ شَيْئَاءَ^(٥).

(١) أي لو قال: مَالِكٌ.

(٢) أي قال: مَلَاكٌ. وبعد التخفيف والحذف تصيح: (مَلَكٌ).

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) قال الرماني: وزنة (أَشْيَاء) على مذهب الخليل لَفَعَاءٌ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاء) على زنة فَعَلَاءٌ، وهو اسم للجمع ليس على واحد، كقولهم: (طَرَقَاء) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأدبت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة (فَعَلَاءٌ)؛ فصار (أَشْيَاء) على هذه الصيغة.

وأما الأخفش فيذهب إلى أن زنتها (أَفْعَلَاء) على قياس (أَنْصَبَاء) فكان (أَشْيَاء) تجتمع همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لثلاث تجتمع همزتان بينهما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غير ذلك بالقلب إلى موضع الفاء، والأخفش غيره بالحذف... «انظر شرح الرماني، ج ٥، ق ١١٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شَيْئاً) على وزن (فَعْلَاء) ^(١)، وهو واحد بمعنى الجميع كَرَهْطٍ وَتَفَرٍّ، لأن (فَعْلَاء) ليس مما يكسر عليه الواحد.

* * *

ومن بَابِ مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لَامَاتٍ ^(٢)

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلتين كاعتلالهما ^(٣).

قال أبو علي: يريد، جعلوا [١٩٥/أ] ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعُلُ) وَيَفْعُلُ ^(٤)، ولا يلزم فَعَلَ المعتل اللام إلا يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ ^(٥)، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح ^(٦).

(١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليق، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلباً للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أشياء، أشاؤى، كأنه جمع أشاؤة»، وإنما الأصل في التقدير: شَيْئَاء، وكان الأصل أن تظهر الياء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واواً لتؤذن أن واحده مغير عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، ونظيره قولهم: أَيْتَهُ أَتْوَةٌ، وَجَيْتَهُ جِيَّاتٌ، للإيذان بمناسبة الواو للياء لأنها خلفتها في الموضع الذي لا يتوجه إلا على المناسبة. ٤٠٠، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(٤) نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ).

(٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وَغَزَى يَغْزُو).

(٦) انظر توجیه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٧.

قال سيهويه : وذلك قولك : رَمَى يُرْمَى ، وَغَزَا يُغْزَى ، وَمَرَمَى وَمَغْزَى ^(١) .

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) أَلْفًا لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لما كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة .

قال سيهويه : فلما كثرت ^(٢) هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوا مكانها ^(٣) .

قال أبو علي : يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفاً مضموماً ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبت ياء والضممة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أَدَلٍ) ياء قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضمتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِي، ومُسْلِمِي ^(٤) .

(١) الكتاب ٣٨١/٢ . وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (مرمتا، ومغزى).

(٢) في المخطوطة : (كثرت) .

(٣) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٤) يقول أبو سعيد: «الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أدلى: أدلي)، وفي (أحقق: أحقق) وليس هو مثل الفعل كَيْغَزُو وَيَذْعُو، وذلك لأن الاسم يلحقه التثنية والنسبة وسائر ما ذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فأنثروا قلب الواو ياء في كل حال...»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٨ .

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَفْزُوكَ كما ترى^(١).
 أي تصحح الواو لما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.
 قال سيبويه: فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأنني
 إنما^(٢) خَفَفْتُ ما قد لزمته الياء^(٣).
 أي، خففت كلمة قد لزمته الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف^(٤).
 قال سيبويه: ولو قالوا: غَزَوْ وشَقَوْ، لقالوا: لَقَضِيَ الرَّجُلُ^(٥).
 يقول: لو قيل: (غَزَوْ) فردَّ الواو لتخفيف الكسرة لقيل: لَقَضِيَ
 الرَّجُلُ، فردَّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردُّ واحد منهما كما لا يردُّ في
 التشكيل، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك^(٦) [١/١٩٥].

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في المخطوطة: ولما.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيبويه حين قال: «وسألت عن قوله:

غَزَي وشَقَي إذا خَفَفْتُ في لغة من قال: عَصَرٌ، وعَلَمٌ، فقال: ...».

(٤) يقول الرماني: «إذا خفف غَزَي وشَقَي قيل: غَزَي وشَقَي، لأن التخفيف عارض لا يردُّ لأجله الحرف الذي أهدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل الياء في غَزَي وشَقَي وأوَّأ، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.

(٥) الكتاب ٣٨٢/٢، وقوله: (الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد كما في التعليقة، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩. من هذا الجزء.

(٦) عندما يبدل حرف إما يكون البديل لعلة موجبه، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من الكلمة، يشبث فيها وإن زالت العلة الموجبة للبذل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها، نحو قولنا: أَغْزَيْتُ، وَدَأَيْتُ، فالأصل فيهما: أَغْزَوْتُ، وَدَأَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في المستقبل ياءً في قولك: تَغْزِي، وَدَأَي، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً، لأي الماضي والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضياً إذا أتى عليه زمان كونه... فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =

قال سيبويه: لأنه^(١) أسكن العين، ولو كسرها لحذف^(٢).

قال: يقول: لو كسرها لحذف اللام، لأنها لا تضم إذا كسر ما قبلها لكنها تسكن^(٣).

قال سيبويه: وتقول سَرَوُوا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة^(٤).

قال أبو علي: حركت اللام من (سَرَوُوا) بالضم لما سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضِيُوا) لما ثبت لامها^(٥).

قال سيبويه: تقول في (فَعَلَلِ) من (جِثْتُ) جَوءٌ، فإن خَفَفْتَ قلت: جِيءٌ^(٦).

= يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل... والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قولك: غَزِي، وشَقِي إذا خففناه قلنا: غَزِي وشَقِي. ولم ترد الواو التي انقلبت منها الياء كما تردّها في يَغْزِيَان ويَشَقِيَان، لأن غَزَى وشَقِيَ أولى أن يحمل على غَزِي وشَقِيَ من حمل يَغْزَى ويَشَقِيَ عليه إذا كان معناها وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٠ - ٤١.

(١) في المخطوطة: (لأن).

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا تمام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضِيُوا، فقال: هي بمنزلة (غَزِي)؛ لأنه...».

(٣) يقول الرماني: «بعض العرب يقول في رَضِيُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضِيَ. ويقول: سَرَوَ الرجلُ، وسَرَوَ الرجلُ، فعلى التخفيف يقول: (سَرَوُوا) في الجمع، وعلى التحريك: سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجوها في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، وقيله قوله: «وتقول في (فَعَلَلِ) من (جِثْتُ): جِيءٌ، فإن خَفَفْتَ...».

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جَوْءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحّ الياء كما فعل في (بَيْضٌ وَعَيْنٌ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأخفش (جَوْءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرةً للجمع دون الأحاد^(١).

قال سيبويه: قال: (٢) فإن خففت الهمزة قلت: جي، فضممت للتحريك (٣).

قال أبو علي: إذا خففت الهمزة، من (جي)، حذف، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقى عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركت [١٩٥/ب] لم تنقلب واوًا إذا سكنت، ألا ترى أنك تقول: (مُوقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَقِّنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلِل) من (جِئْتُ): جَوْءٌ^(١).

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قولك: دَجَاجَةٌ بَيَوضٌ، ودَجَاجٌ بَيُوضٌ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ بَيُوضٌ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جِئْتُ): (فُعْلِل) لقليل: (جيئ) على مذهب الخليل وسيبويه، ومتى خففنا الهمزة قلنا: (جيئ)، كسرنا الجيم لتسلم الياء كما فعلنا في (بَيْضٌ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء، فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ١١٦، ٤١٦.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيبويه: (وسألته عن قول بعض العرب: ...) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفًا.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (... جُؤئ).

قال أبو علي: إذا بني (فُعَلِّل) من جِئْتُ فساوِلُ بنائه (جُووُؤُ)، ويلزم قلب الياء الثانية واوًا، فيصير (جُووُؤُ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو ياء كما فُعِلَ في (أَوَّلٍ) فيصير (جُووُؤُ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الياء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق واوًا لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه واوًا، وهي انضمام ما قبلها وسكونها^(١).

قال سيبويه: وليس ذا بمنزلة غُزِّيَ^(٢).

قال: يقول: ليس الواو في (جُووُؤُ) كالياء في (غُزِّيَ)، فيلزمه في تخفيف الهمزة، فتقول (جُووُؤُ)، ولا يردّ الياء كما لم يردّ الواو في غُزِّيَ^(٣).

(١) يقول الرمانى: «على مذهب الأخفش تقول في (فُعَلِّل) من (جِئْتُ): جُووُؤُ، لأنه في الواحد، وبناء (فُعَلِّل) من (جِئْتُ): جُووُؤُ بإجماع، لأن الضمة قد تباعدت من آخر الكلمة بحرفين فلم يُغَيَّر، وَغُيِّرَتِ العين، وتقول على تخفيف الهمز: جُووُؤُ انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول في فُعَلِّل من (جِئْتُ): جُووُؤُ، فإن خففت قلت: جُووُؤُ، تقلبها ياء للحركة، كما تقول في مُوَوِّقٍ: مُوَوِّقٍ في التحريك للتحقيق، وكما تقول في لَبَّيْ: لَوَبَّيْ، وليس...».

(٣) يقال: (مُوَوِّقٍ): والأصل (مُيَوِّقٍ) فتقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صغرت أو جمعت قلت: مُيَوِّقٍ، وَمَيَوِّقٍ لتحرك الياء، وتقول في تصغير (لَبَّيْ): لَوَبَّيْ، وذلك أن الأصل في (لَبَّيْ) لَوَبَّيْ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها، وكون الياء بعدها، فإذا صغرناها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غُزِّيَ)، لأن الواو إنما قلبت للكسرة كأنها من الياء ولزمتها الياء كما لزم (أَغْزَيْتُ) بسبب (يَغْزِي) - انظر شرح السيرافى للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

ومن باب ما يخرج على الأصل

إذا لم يكن حرف إعراب^(١)

قال أبو علي: (عظاءة)^(٢) لم يصح اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.

قال: (٣) فأما (إداوة) فصحت اللام فيها، لأنها بنيت على التأنيث^(٤) ولم تكن (كعظاءة) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صيغت على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثنائيان^(٥)، بني على

(١) الكتاب ٣٨٣/٢

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألته عن قولهم: صلا، وعبأ، وعظاء، فقال: إنما جاوا

بالواحد على قولهم: صلا، وعظاء، وعبأ...»، الكتاب ٣٨٣/٢

قال المبرد: «فأما من قال: عظاءة فإنما بناه أولاً على التذكير، ثم أدخل التاء بعد أن فرغ

من البناء فأنشده على تذكيره...»، المقتضب ١٩٠/١

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١٤٠/١، قال المازني: «إداوة: فمالة، كرسالة، فإذا قلت: (رسائل) همزت،

فكان جمع (إداوة) في الأصل: أداء، ثم غيّر - على ما ذكرت لك - فأبدلت من همزتها

الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التكسير، فلم يتمكن أن

يظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واواً،

لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو». قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أداوى) هي الواو

في (إداوة)، وإنما الواو في (إداوى) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما

يفعلون ذلك إذا كانت الواو لا عيناً...»، انظر المقتضب ٦٣/٢ - ٦٤.

(٥) (الثنائيان) مبني على لفظ التثنية، ومثله (مذروان)، كما أن (إداوة) مبني على لفظ

التأنيث، و(عظاءة) بنيت على التأنيث بعد التذكير.

فثنائيان، ومذروان لا يفردها واحد، قال المبرد: لو كان مما ينفرد له واحد لم يكن إلا

(مذريان) وكقولهم: عقلة ثنائيتان، ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا ثنائيتان. انظر

المقتضب ١٦٣/٢ - ١٦٤. ولم يهمزوا (ثنائيتان) لأنهم لم يفردوا الواحد منه، قالوا =

التثنية، كما بني (إداوة) على التأنيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِزْوَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانتقلت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَغْزِيَان) لوقوعها رابعة^(١).

قال سيهويه: فحركوا، كما قالوا: رَمِيَا، وَغَزَوَا، وَكِرَهُوا الحذف مخافة الالتباس^(٢).

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رَمِيَا) ومن (النَّفْيَان) لاجتمع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعْلَان) بِفَعَال،

— أصل، كما أن الواو في (مِزْوَان) أصل. انظر الكتاب ٩٥/٢.

(١) قال أبو الفتح: وليست الواو في (أَدَاوِي) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (أَدَاوِي) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً... فأظهروا الواو هنا في (أَدَاوِي) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إداوة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة. المنصف ٦٤/٢.

وقال أبو سعيد: «أما (النَّفْيَان) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: عقلتُه بثنائين، ومثله مما لا يقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مِزْوَان)، وهما طرفا الإلية. قال الشاعر:

أَحْوَكِي تَنْفُضُ اسْتَكَّ مِزْوَبِهَا لَتَقْتَلَنِي، فما أنا ذا عَمَارٍ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروبين، فلو استعمل واحده لقليل: مِزْرِي، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفاً في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مِزْوَان) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفاً صارت بمنزلة (قَمَحْنُوَة) ٥٠٠٠. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٢-٤٣، وانظر المنصف ٧١/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وهي بمعنى تحريك مثل (النَّفْيَان، والفَقْيَان).

وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيَا) ^(١).

قال سيهويه: وقالوا: قَنَيْتَ للكسرة وبينهما حرف ^(٢).

قال أبو علي: مثل (قَنَيْتَ) قولهم: هو ابن عمِّه دَنِيًّا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذة من الدَنُو ^(٣)، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خفي ^(٤).

* * *

(١) قال الرماني: وأما الثَّقَيَانِ، والغُثَيَانِ، والثَّرَوَانِ، والكُرَوَانِ، فيصح الواو في هذا والياء - وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة - لأنه لا يمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بهما، ولم يكن أيضًا كالصَّلَاة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت العبَّاءة والصَّلَاة، وتظيره: رَمَيَا، وَعَدَّوَا، والعِلَّةُ واحدة» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢١. قال أمروء القيس:

وَمَرَّ عَلَى الثَّقَانِ مِنْ ثَقْيَانِهِ فَأَنْزَلَتْ مِنْهُ الْعَصْمُ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ

انظر، المنصف ٧١/٣، وعن الغُثَيَانِ والكُرَوَانِ، انظر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقام الكلام: «... والأصل قَنُوَّةٌ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للدُّنْيَا الدَّانِيَّة، أي القريبة، انظر المنصف ٧٥/٣.

(٤) يقولون: هذا قَنَيْتُ، وإنما هو في الأصل: (قَنُوَّةٌ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينها وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٣.

ومن بَابِ ما إِذَا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياءً والياء ألفاً^(١)

أي أبدلت الياء من الباء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيئة)، حكمه مَطِيوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيلَة) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطَائِي)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفاً كما تبدل منه في (مَدَارِي)^(٢)، فتصير [أ/١٩٦] (مَطَائِل)، ثم تبدل من الهمزة الباء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا^(٣).

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال^(٤).

(١) الكتاب ٢/٣٨٤.

(٢) في المخطوطة: (مَدَارَا).

(٣) انظر النصف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَائِي، تقلب الباء فيه ألفاً فيصير (مَطَاًا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الباء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزيل التغيير فيه على أربعة أوجه: (مَطَائِي)، ثم (مَطَائِي) بالهمز، ثم (مَطَاًا)، ثم (مَطَايَا). وإنما وجب الهمز لأن ياء (فَعِيلَة) مدة زائدة، والمدة لا تحرك، فقلب إلى حرف مناسب بجوز أن يحرك، كما قلب في جمع (صحيفة) فقبل: صحائف، وأبدلت الباء ألفاً كما تبدل في (مَدَارِي) و(جَبَالِي)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لثلاث تجمع ثلاثة أحرف متشابهة...»

شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٤، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذُئِبٍ ورأسٍ إذا خففت الهمزة فيهما^(١).
قال سيهويه: وكما قالوا (حَبَّالِي)^(٢)، ليكون آخره كآخر واحده،
وليست بألف التانيث^(٣).

يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَّالِي) للتانيث كما كانت في
الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الآحاد^(٤).
قال سيهويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ^(٥).
قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جاءِي) ألفًا ولا الهمزة ياءً
كما قلبتا في (مَطَّيَا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في الجموع^(٦) دون

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذُئِبٌ، ورأسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَّالًا).

(٣) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٤) يقرر سيهويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (هَدَاوِي)، لكنهم في مثل (إِدَاوَة، وعِلَاوَة، وقِرَاوَة) يقولون: (أَدَاوِي، وعَلَاوِي، وقِرَاوِي)، يلزمون الواو هنا، كما ألزموا الياء في (مَطَّيَا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنها ما هو للتانيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حَبْلِي) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاعتلال كما في (حَبَّالِي) تمامًا كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلب بفعل الاعلال.

قال الرماني: «الألف في (حَبَّالِي) ليست ألف التانيث التي كانت في (حَبْلِي)؛ لأنها منقلبة من ياء، وألف التانيث لا تنقلب من شيء، وإنما هي موضوعة للمعنى، والواو في (أَدَاوِي) ليست الواو التي كانت في (إِدَاوَة) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية ما انقلب منه...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥، وانظر مزيدًا من التفصيل لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٦) يريد: (مَقَاعِل).

الآحاد، ولو أجريت الآحاد في ذلك مجرى الجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِلٍ) بباب (فَاعِلٍ) نحو (طَائِفٌ)، وليس في الكلام على مثال (مَقَاعِلٍ)، فيلتبس الجمع^(١).

قال: كما أن صحائف ورَسَائِلَ نظيره مَطَايَا وأداوى^(٢).

قال: (٣) يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيَّيتُ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيء.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَايَا)^(٤) وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطَايَا فصَحَّحتَ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفاً كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّةٍ) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَايَا) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)^(٥) إنما كانت ثابتة في الواحد.

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيبويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيبويه: «يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلاً من الياء في قاضٍ ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصَيَّرُوهُ (قاضاً) لصار بمنزلة (ضَارِبٍ) نحو (جَارِيٍّ وقاضِيٍّ زيدٌ عمرًا) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَدَارًا) إذا قلبت ياءها ألفاً، لأنه ليس في الكلام (مَقَاعِلٍ)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل: هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكملة لسابقتها، وقد تخللتها تعليقات أبي علي.

قال سيبويه: (فَيَاْعِلُ) من شَوَيْتُ وَحَيَّيْتُ بِمَنْزِلَةِ (قَوَاعِلِ) (١).
يقول : بمنزلة في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة
ياء، ومن الياء التي هي لام أو منقلبة عن اللام أَلْفًا (٢).
قال سيبويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّدًا، وَيَّعًا إذا جمعت (٣).
قال: مثله بسَيِّدٍ لأنه مثله في أَنْ قَبْلَ أَلْفِ الْجَمْعِ يَاءٌ، وبعدها واو
قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سَيِّدٍ) إذا جمع،
فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عُمِلَ على ما تقدم (٤).
قال سيبويه: وقالوا: قُلُوَّةٌ وَقَلَاوِي (٥).

قال أبو علي: (قُلُو) مثل (عَجُوزُ)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو
(قُعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُوزُ)، فإذا أبدل منها الهمز لزم
أن يقال (قَلَايِي)، ثم يلزم أن يقال: (قَلَايَا)؛ لاعتراض الهمز والياء
بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان
هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّةٍ:

(١) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) يقول الرمانى: «استوى (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ) و(حَيَّيْتُ) في الإعلال إذا كانت ألف الجمع
إذا وقعت بين يامين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ)
وَحَيَّيْتُ: شَوَاءٌ وَهَوَاءٌ. وكذلك (قُعَايِلِ) من (مَطُوتُ)، وَرَمَيْتُ: مَطَاءٌ وَرَمَاءٌ، ولا تقلب
الياء فيه أَلْفًا، لأنه يلتبس بهاب حَبَارَى»، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (سَيِّدٌ) و(يَّعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (فَيَاْعِلِ) من شَوَيْتُ، وَحَيَّيْتُ: شَيَّيَاً، وَحَيَّيَاً. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥،
ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (قَلَاوَاً).

هَذَاوَي^(١).

قال سيهويه : أَنَّ له مثالاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة
(فَعَائِل) ^(٢).

قال ^(٣) : يقول: لو جعلت (فَعَائِل) و(فَوَاعِل) بمنزلة (فَعَائِل) في
إبدالك من همزته ياءٌ ومن كسرتة فتحة، ومن يائه أَلْفاً لالتبس (فَعَائِل)
نحو (جُبَارِي)، فلم ينفصل ألف التانيث من الألف التي تنقلب عن
اللام ^(٤).

* * *

ومن بَابٍ ما يلزم فيه بدل الياء ^(٥) [أ/١٩٦]

قال سيهويه: وإنما أدخلت التاء على (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ) ^(٦).

قال أبو علي: يقول: دخلت التاء على فعلٍ قد ثبت انقلاب الواو فيه
ياءً لعلّةٍ موجبـه له، ولم يجب ردّ الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي
انقلبت الواو فيه ياء، وهذا مطاوعه ^(٧).

(١) في المخطوطة : (هَذَاوَا).

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد: «فرق سيهويه بين فَوَاعِل وفَوَاعِل فقال: إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس
ببناء آخر، وفَوَاعِل متى قلبنا الياء أَلْفاً التبس بِجُبَارِي وَشُكَاغِي وما أشبه ذلك»، انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. (٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) السبب في قلب الواو ياء في (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت : يغزي =

قال سيبويه: وقال: قَوِّضْتُ وَضَوْضَيْتُ، بِمَنْزِلَةِ ضَعَضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة^(١).

قال: ^(٢) ومعنى رابعة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِجَاءُ) ^(٣) علي أنه مصدر فَعَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لقليل: الحِجَاءُ مثل القتال، والحِجَاءُ وزنه (فَعْلَال).

قال أبو علي: كون (غَوْغَاءَ) مثل (عَوْرَاءَ) ^(٤) أن المدة فيه للتأنيث كما أنها في (عَوْرَاءَ) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلَسَ وَقَلَقَ)، وأما من صَرَفَ فالهمزة عنده منقلبة عن واوٍ كأنه (غَوْغَاوُ)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءَ) ونحوه.

قال سيبويه: وكذلك الصَّيْصِيَّةُ^(٥).

قال أبو علي: أنزل الصَّيْصِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ (غَوْغَاءَ) فيمن صرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوْغَاءَ) كذلك، إلا أن غَوْغَاءَ فَعْلَالٌ، ووزن هذا

= ويرجي، لأن أصلهما: غَاوَيْتُ وَرَجَيْتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القاتل: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوْغَاءَ) عند سيبويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاءَ)، وتذكر

فتصرف فتكون مشبهة (القَمَّاقَمَ)، وضوعفت الغين كما ضوعف القاف والميم من (القَمَّاقَمَ).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.

فَعِلَّةٌ^(١).

قال سيبويه: وأما قولهم: القَيْقَاءُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون: (القَيْفُ) في هذا المعنى^(٢).

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (القَيْقَا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمَقَام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قَمَقَام)، لكن القَيْقَاءُ ثلاثي من باب (سَلَسَ وَقَلَقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به^(٣).

قال سيبويه: وأما القَيْقَاءُ والزُّزَاءُ فبمنزلة العِلْبَاءِ^(٤).

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزَّلْزَال)، وفِعْلَال المضاعف لا يكون إلا

(١) الباءان في (صَيْصِيَّة) أصليتان وهي على (فَعِلَّة)، مثل (سَيْسِيَّة)، وقد جعلها سيبويه مثلها ومثل (شَوْشَاء)، كل ذلك من الرباعي المضاعف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٤٨، والمنصف ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٧٩/٢.

(٣) القَيْقَاءُ، والقَيْفُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَنَادَيْكَ مَاجِعَ الْحَجِيجِ وَكَثِرَتْ

بَفَيْقَا غَزَالٍ رُقُقَةً وَأَهْلَتْ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف:

والرَّكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَّةٌ قَيْقَا عَلَيْهِ لَذِيلِ الرِّيحِ نَعِيمٌ

انظر المنصف ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: «قَيْقَاءُ» هي فَعْلَاءَةٌ مثل عَقْلَاءُ وَأَرْطَاءُ، وليست بمنزلة شَوْشَاءَ وَدَوْدَاءَ، وذلك أنهم يقولون: (قَيْفُ) ثم تزداد عليه الألف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٨٠/٢.

مَصْدَرًا وليس (الْقِيَّاءُ وَالزِّيَّاءُ) مصدرين أعلا على أنهما (فِعْلَانِ) عينهما من موضع لاهما، فاللام في (قِيَّاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، وبذلك على ذلك قولهم: (قَوَّاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيَّاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِيَّاقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجرى فِعْلَانِ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فإيهما من موضع لاهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بِسِرْدَاحٍ)، وبذلك على أنها منقلبة عن ياء ظهورها حيث ألحق بِسِرْدَاحٍ مبنية على التأنيث في ذلك (دِرْحَايَةً)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيان على التذكير.

(١) قال أبو الفتح ابن جني: «واعلم أن (الْقِيَّاءَ وَالزِّيَّاءَ) لا يخلوان من أن يكونا (فِعْلَانِ) مثل (عَلِيَّاءٍ)، أو (فِعْمَالًا) مثل (قِيَّتَالٍ)، أو (فِعْلَالًا) مثل (قِرْطَاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِعْمَالًا) لئلا يجتمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على (قِيَّتَالٍ)...

ويمتنع أيضًا أن يكون (فِعْلَالًا)، لأنك لا تجد (فِعْلَالًا) مضاعفًا إلا مصدرًا نحو: (الزَّازَالِ، وَالْقَلْقَالِ)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرْطَاسٍ، وَجِرْهَاسٍ وَفِسْقَاطٍ) فإذا بطل أن يكون (فِعْمَالًا) أو (فِعْلَالًا) وجب أن يكون (فِعْلَاءً) بمنزلة (عَلِيَّاءٍ، وَجِرْهَاءٍ). وقول أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام (فِعْلَانِ) إلا مصدرًا» يريد: (فِعْلَالًا) المضاعف ولو لم يُرد المضاعف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على (فِعْلَالٍ)، انظر المنصف ١٨٠/٢ - ١٨١.

قال أبو سعيد: ويعني أن زِيَّاءً وقِيَّاءً ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إمَّا ياء وإمَّا واو، ووزنه فِعْلَاءٌ، كما أن (عَلِيَّاءٍ) وزنه فِعْلَاءٌ، ولو =

وقال سيبويه: وأما (المُرَوَّرَةُ)، فبمنزلة (الشُّجُوجَاة)، وهما بمنزلة (صَمَحَمَح)، ولا تجعلهما على (عَثَوْتَل)، لأن مثل (صَمَحَمَح) أكثر^(١). يقول: لا تجعل (مُرَوَّرَاة) على (فَعَوَعَل)، ولكن احمله على (فَعَلَعَل)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قَطُوطِي فَعَلَعَلًا^(٢). وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعًا^(٣).

* * *

== كانت الهزئة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فَعَلَل)، وليس في الكلام فَعَلَلًا مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك: زلزل زلزالًا، وقلقل قلقلًا...». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والمكان نفسه.

(٣) يقول الرماني: «زينة (المُرَوَّرَاة) فَعَلَعَلَة، وكذلك (الشُّجُوجَى): فَعَلَعَل، بمنزلة (صَمَحَمَح) ولا يجوز أن يحمل على (عَثَوْتَل)، لأن باب (صَمَحَمَح) أكثر، وكذلك (قَطُوطِي): فَعَلَعَل»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٣٩.

وقال أبو سعيد: «إن شَجَوَجِي يحتمل أن يكون (فَعَلَعَلًا) مثل صَمَحَمَح فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلًا) مثل (عَثَوْتَل)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فَعَلَعَلًا) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فَعَوَعَل) و(قَطُوطِي) مثل (شَجَوَجِي)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٩.

ومن بَابِ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ (١)

قال أبو علي: مصدر (فَعَّلْتُ) على ضَرْبَيْنِ: على (تَفْعِيلٍ)، وعلى (تَفْعُلَةٍ)، والياء في (تَفْعُلَةٍ) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيلٍ) إلا أنه رُقِضَ (تَفْعِيلٍ) في مصدر (فَعَّلْتُ) من (حَيٍّ) لما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطْرَحٌ غير مستعمل، ألا ترى أنك لو صغرت (أُخْوَى) على قول من قال: (أُسَيْدٌ) لحذفت الأخيرة التي هي لَمْ لذلك فقلت: (أُحْيٍ)، فاعلم (٢).

* * *

ومن بَابِ مَا جَاءَ عَلَى أَنْ فَعَّلْتُ مِنْهُ مِثْلَ بَعْتُ (٣)

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بَعْتُ) معتل العين.
قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام (٤).
قال سيبويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس (٥).

(١) الكتاب ٢/٣٨٧.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُقَدِّم مسائله كما كان يفعل - غالباً - في تعاليقه، وهذا الأسلوب ليس جديداً في التعليقة.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٨، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٨.

قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعل) اعتلت العين واللام منه جميعاً كما مثله^(١).

قال سيهويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف^(٢).

يقول: إن المضاعف كره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعِيًا، لأنه لم يقل فيه يَعِيّ.

قال سيهويه: كرهوا هذا الاعتماد على الحرف^(٣).

قال: ^(٤) ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيهويه: فإن حذفته فقلت: (يَحِيّ)، أردكته علّة لا تقع في كلامهم^(٥).

يعني بالعلّة، إعلال العين واللام، فقد حذف العَيْنَ وأسكنت اللام^(٦).

(١) المثال الذي يومية إليه أبو علي هو قول سيهويه: «فلو قلت: يَفْعُلُ من حَيٍّ ولم تحذف لقلت: يَحِيّ، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) هذه النقول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلها قد مرّ، ولذلك ترى أبا سعيد يلجأ إلى هذا فيقول: «قد بينّا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعاً، وإنما يعمل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: حَيّ، وشَوّ، وأخْبى، وأغسّى، وفي المستقبل: يَحِيّ، ويَشْوِي، ويُخْبِي، ويُغْزِي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقررناه على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥١-٥٢. قال ==

قال سيبويه : فمما جاء في الكلام على أن فعْلُهُ مثل (بَعْتُ) أي
وَعَايَةً وآيَةً^(١).

قال أبو علي: (آيَةً) ونحوها مثل (حيي) في أن العين واللام حرفا
اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتل من (آيَةً) اللام دون العين، كما أنه من
(حيي وقوي) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحيي فاعتلت
عينها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأن فعْلُهُ مثل (باع)، فإن لم يجر
الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون
عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف
في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو^(٢).

الرماني: والذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فعلت) ولا يجوز (فعلت)
لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإجفاف بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في
(حيي) على قياس (قضى)، ثم يجب التحويل في (فعلت) إلى (فعلت) كما يجب
تحويل (بيعت) إلى (بيعت)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بعت)، فرفض هذا لما
يلزم من الإخلال بالكلمة على قياس النظائر. ولو أعلت العين دون اللام لامتنع من وجهين:
أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والآخر: رفع
ما لا يرفع في الفعل، كقولك: يحيى، ولو حذف لصار إلى الإجفاف والإلباس بقولهم: يحيى،
وبقي، فلهمنا رفض (فعلت) منه، وجاز (فعلت) للسلامة من الإخلال والإجفاف والخروج
عن قياس النظائر... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

- (١) الكتاب ٣٨٨/٢، وفي المخطوطة: (آي، آيَةً).
(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذو: أي، وآيَةً،
والأصل المطرد في مثل هذا إعلال اللام، فلو جاء على الأصل كان (غَيَاةً، وآيَاةً، وآيَاً)
ولكنه جاء على الشذو للإيذان بقوة حظ العين في الإعلال على منزلة الفاء. ونظيره في
الشذو: قُوَّةٌ، وِرْوَعٌ، وَحَرَلٌ، إلا أن هذا للإيذان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيبويه: ولم يشذ هذا في (فَعِلْتُ) لكثرة تصرف الفعل^(١).
 قال أبو علي: أي لم يجيء شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب]
 نحو خَوَّفَ زَيْدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوَّعَ، وَقَوَّدَ).
 قال سيبويه: وقال غيره: إنما هي أَيْتٌ وأَيٌّ، (فَعُلُّ) ولكنهم قلبوا
 الياء^(٢).

قال أبو علي: هذا القلب في (أَيْتٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين
 لا أَنْ ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في
 موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد
 جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطَائِي في طَيْيْتِ، إلا أنه (قيل):^(٣) أَيْتٌ، على
 أنه قلب لالتقاء المثلين فيه، كما قلب من (الحَيَوَان) لامه لذلك، ومن

أصل ... وبعض النحويين يذهب إلى أن الأصل: أَيْتٌ، وأَيٌّ، إلا أن الياء أبدلت الفاء كراهة
 للتضعيف في الياء على طريق الشذوذ، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحَيَوَان)؛
 أبدلوا الياء إلى الواو، ليختلف الحرفان، وكذلك: (ذَوَائِبٌ)، والأصل: ذَائِبٌ... « شرح
 الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: وقد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأُعِلَّ الأول منهما وهو
 عين الفعل، وكان القياس أن يُعِلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها
 أن يقال: غَوَاةٌ أو غَوِيَّةٌ، وأَوَا، أو أَيَا، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت منقلبة من الياء
 فأصلها (غَوِيَّةٌ) وإن كانت منقلبة من واو فأصلها (غَوِيَّةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه ...
 أن يعل الثاني ويصح الأول، فإذا صحنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن يقال: (غَوِيَّةٌ) إن
 كان من الياء، و(غَوِيٌّ) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيَاً، وَغَوِيٌّ، وَغَوِيٌّ) وما أشبه
 ذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(ذَوَائِب) همزته التي هي عين واو، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذَوَائِبٌ) ^(١).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيَّان ^(٢).

قال أبو علي: الحَيَّانُ من حَيٍّ يَعْيَا، فاللام منه ياءٌ، إلا أنها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيَّانٍ) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَايَانٍ) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطرد في بابهِ (جَوَلَان) ^(٣)، وما كان في آخرهِ هاتان الزيادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدرُ منه ياءًا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلَّ (ذَكَرَانُ وَهَامَان) ^(٤) و(جَيْرَان)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفعل وينائه ألا ترى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن التحليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَةً) وزنها (فَعْلَةٌ)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ... وذهب الذي حكى عنه سيبويه وهو أَيْضًا قول الفراء إلى أن وزنه (فَعْلَةٌ) وأنهم استغفلوا اجتماع ياءين، فقبلوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أَوَاصِلٌ، وأَوِصْلَةٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) و(وَوِصْلَةٌ)، وكتقلبهم الواو في (حَيَّانٍ)، والأصل (حَيَّانٍ) عنده، وكما قالوا: (ذَوَائِبٍ)، والأصل: (ذَأْتِبٍ) ذلك أنها جمع (ذَوَائِبَةٍ)، فإذا جمعتها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوُضعت ألف (ذَوَائِبَةٍ) بعد ألف الجمع، فهمزت، كما نُفعل برسالة ووسائل ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٥٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) انظر شرح الشافعية ١٠٧/٣.

(٤) في المسائل المشكلة / ٢٣٣: (داران وماهان).

الزياداتان، لأنه (فَعَلٌ) ويجعل (دَارَان) ونحوه شاذاً .
وفي كلا القولين وجب أن تصحَّ العين من (حَيَوَانٍ)، لا اعتلال اللام
بانقلابها وَاوًا، وكان اللام أولى بالاعتلال من العين، لأن التغيير له ألزم،
والتكثير به يقع^(١١).

قال سيهويه: ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ^(١٢).

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَبِيتُ)، أي لم يجرىء (حَبِيتُ)، وإن كان
(أَيَّةً) (وَاسْتَحَبْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجرىء
(فَعَلْتُ) من (الْقَوْدِ) ونحوه على (قَوْدْتُ)، وإن كان (قَوْدٌ) الذي هو الاسم
جاء على تقدير أن (فَعَلْتُ) منه صحيح العين^(١٣).

قال سيهويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٌ: يُمْتُ)، كراهية

(١١) يقرر أبو علي أنه لم تجيء العين ياءً واللام وَاوًا في اسم ولا فعل، وأن وَاوَ حَيَوَةٍ للاسم العلم
ودَوَاو (حَيَوَان) مبدلتان. انظر المسائل الحلييات ٩/، قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوَانُ فَإِنَّهُ
جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياءً ولامه وَاوًا؛ فلذلك
لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيَوَةٌ) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوَانُ،
قلبوًا فيه الياء وَاوًا لثلاثا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...»

قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل... انظر المنصف ٢/٢٨٥ - ٢٨٧.

كما يقرر أبو علي أن اللام من (الحيوان) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها وَاوًا وقع كراهية
لاجتماع المثليين، وأن هذا مذهب الخليل وسيهويه، انظر المسائل المشككة/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) الاعتلال في (فَعَلْتُ) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيهه بامتناع (قَوْدْتُ) من القول،
وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَيْدِ)، و(القَوْدِ)... انظر شرح الرمانى
للمكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

اجتماع ما يستثقلون في يَوْمٍ^(١).

قال سيبويه: لأن الواو تَحِيًا ولم تعتل في يَلْوِي كَيَبْجَلُ^(٢).

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، ولم تقلب ياءً، كما اعتلت مع الياء في (يَوْبَل) فقلبت ياءً^(٣).

قال سيبويه: فقلبت ياءً كما قُلبت أولاً^(٤).

قال: يقول: قلبت الواو ياءً في (يَوْبَل) ثانية كما قلبت أولاً في (رَبًّا)^(٥).

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرف، وما استغنوا به عن غيره قولهم: (تَرَكَا)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَدَّرَ)، ويقولهم: تَارَكُ عَنْ وَادِعٍ وَوَادِرٍ، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الحيوان) باستعمال الفعل من (حَيِيَتًا)، ومن المصادر استغنوا بِوَيْلٍ، وَيَوِيٍّ، وَيَوِيٍّ، فلم يذكروا لها أفعالاً، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا. انظر المنصف ٢٨٦/٢ - ٢٨٧، وانظر أيضاً المسائل المشككة/٩٠.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) استثقلوا الواو في (يَوْبَل) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَبْجَلُ) - وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة - لأنك تقول: أَوْبَلُ، وَيَوْبَلُ، وَنَوْبَلُ، والواو إذا كانت متحركة وبعدها ياء لا يستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلْوِي) و(يَحْوِي) أخف من (يَوْبَلُ، وَيَحْوِي)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو، لأنك في (يَحْوِي، وَيَلْوِي) تنتقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحْوِي) تنتقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٥٣.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢، وهو يعني أن واو (يَبْجَلُ) أشبهت الواو الساكنة وبعدها الياء، فتقلبت ياءً.

(٥) يقول أبو سعيد: وشبهت واو (يَوْبَل) حين قلبت بواو (لَوَيْتُهُ لَوَيْتًا) حين قُلبت ياء فقالوا: ==

ومن بابِ التَّضْعِيفِ فِي [هَنَاتِ] الْوَاوِ^(١)

قال سيبويه: طرَحُوا هذا من الكلام مُبدَلًا، وعلى الأصل^(٢).

قال أبو علي: لم يجيء مثل (وَعَيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَرَيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعَيْتُ) مبدَلًا، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [١/١٩٨].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وَسَلِسَ) أقلُّ من مثل (رَدَدْتُ وَصَمِتُ)^(٣).

قال: ^(٤) يقول: إن الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلَّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبته^(٥).

== (لَيْتُ)، إلا أن (لَوَيْتَ) الواو فيها (أولٌ)، فقلبت الواو في (يولج) وهي ثانية من الياء كما قلبت أولًا في (لَوَيْتَ). شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٥٤.

وقال الرماني: «قلبت الواو في (يُجِلُّ) لثقلها بعد الياء، مع أنها مبنية ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والياء مع الكسرة أقرب إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا التنزيل في الحقة». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢، وما بين المعرفتَيْن ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢، وهو يوسى. إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لا تكون واوًا، واللام واوًا في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوًا ثانية.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) أي: أبو علي.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن استثقالهم مثل (وَعَوْتُ) فبالكلام كاستثقالهم (قَوَوْتُ)، بل هو أشد، وذلك أننا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما ==

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُخَيِّي^(١).

قال أبو علي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحرك عليها أغلب، لأنها تعد متحركاً في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضاً، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يخف، لا يجوز الإخفاء في مثل (ارْدُدْ)^(٢).

قال سيبويه: كما قُلْتُ قد حَيُّ فيه وأَحْيٍ فيه^(٣).

قال أبو علي: أدغمت اللام الأولى من (أَرْمُوِيْ) للزوم الحركة الثانية وإذا ألزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حَيُّ عَنْ بَيْتَةٍ» و(حَيِّ عَنْ بَيْتَةٍ)^(٤)، فاللام من (أَرْمُوِيْ) بمنزلة اللام من (حَيِّ) للزوم الحركة إياها^(٥).

== فَاوَهُ ولامه من جنس واحد ، فالذي فَاوَهُ ولامه من جنس واحد قوله: قَلَقَ ، وَسَلَسَ ، وَجَرَجَ الخاتم في اليد [إذا قلق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ ، وَجَرَرْتُ) لأنه كثير ، فإذا كان (قَوَوْتُ) غير موجود في الكلام ، قَوَوْتُ أحق بأن لا يوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (قَلَقْتُ) ، و(قَوَوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(غَوَوْتُ) من باب (قَلَقْتُ) . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٥٥ .

(١) الكتاب ٣٩٠/٢ ، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء في (افْعَالَتْ) من (وَمَيَّيْتُ) بمنزلة (أَحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والخفاء هي متحركة ، وهو ما بدأ سيبويه الحديث عنه .

(٢) يقول الرماني: «بناء افْعَلْتُ من (وَمَيَّيْتُ) : (أَرْمَيْتُ) على قياس: (أَحْيَيْتُ) في إظهار الباءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع الثلاثين ... » ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٤٦ .

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢ ، وهذا في البناء للمفعول .

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٤٣ .

(٥) يقول الرماني: «بناء ما لم يسم فاعله من (ارماييتُ) : (أَرْمُوِيْ) في هذا المكان بمنزلة (أَحْيٍ) فيه ، ويجوز الإظهار فتقول: أَرْمُوِيْ ، بمنزلة (أَحْيَيْيْ) ، وإنما جاز الإدغام لأن ==

قال سيبويه: ولا تقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُورٍ^(١).
 قال: وتقول: (قد ارمَياؤ) كما تقول: قد اُحيَوا^(٢).
 قال أبو علي: (ارمَياؤ) أصل وزنه (افْعَالُوا)، إلا أن اللام الثانية
 حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسر فيه أو
 تنضم، فإذا سكت وجب حذفها لالتقاء الساكنين^(٣).
 قال: والمصدر ارمِياءٌ وارمِياءٌ، واخِيبًا^(٤).
 قال أبو علي: ارمِياءٌ، واخِيبًا مثل اشهباب، وأرمِياء مثل
 أشهباب^(٥).
 قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد اخوأت الشاة، واخوأت^(٦).

== الحركة لازمة، وجاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: يُعَيَّي، ويُرمَيا،
 وتقول في الجمع: ارمَياؤ، فتحذف الألف من (ارمَيا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من
 (اخيبي) إذا قلت: احيوا لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (ارمِيت): قد
 ارموى. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٧.

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٣) يقال في الجمع: ارمَياؤ يحذف الألف من (ارمَيا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (اخيأ)
 إذا قلت: (اخيوا) لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٥) وزن المصدر هنا (افْعِيلَال)، فإذا قلت: ارمِياء، فالياء الأولى من الياء المشددة ياء
 (افْعِيلَال)، وهي بدل من ألف (ارمَيا)، والياء الثانية هي ياء (ارمَيا)، والألف التي بعد
 الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من ألف (ارمَيا) الأخيرة، وكذلك
 اخِيبًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٧.

(٦) في المخطوطة: بالجمع المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ^(١).

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالْتُ) تصحّ كما في (افْعَالْتُ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغزَوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واو من (افْعَالْتُ) من الحوّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واو ياء في (افْعَالْتُ) من (غَزَوْتُ) حين قلت: (اغزَوَيْتُ)^(٢).

قال سيبويه: والمصدر (أخوياً) لأن الياء تقلبها^(٣).

قال أبو العباس: الأجود (أخوياً)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري^(٤).

(١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالْتُ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).

(٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في (أخوياً)، وهو على وزن (أخمر) الذي أصله: (أخمر)، فإذا بنيت من الحوّة مثل (أخسار) وأصله (أخمار) وجب أن يقال: (أخوار) فتقع واو طرفاً وقبلها فتحة، فتقلب ألفاً فتصير (أخوياً) و(أخوياً) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٩، ق ٥٨.

والحوّة نبت واحدة: حوّة، المرعى الأخوى الذي قد أسود من القدم والعتق، ويكون معناه أيضاً: (أخرج المرعى أخوى) أي أخضر فجعله غشاً بعد خضرته، والأخوى معناه الأسود من الخضرة، كما قال: «مذهامتان» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥ - ٣٦٤ (حوى).

قال الرمانى: «بناء افْعَالْتُ من الحوّة: أخوياً، وأخوأت الشاة، والمصدر منه: أخوياً». وقال بعض النحويين: الأجود: أخوياً، لأن الياء منقلبة من ألف زائدة في (أخوياً) كما

تنقلب في (سَوِيَر) - انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، وقام عبارته: «... تقلبها كما قلبت واو أيام».

(٤) انظر المقتضب ١٤٩/١، ١٧٧، وانظر المصنف ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فُعَلِر) من شَوَّتْ: (شَيُّ) (١).
 قال أبو علي: (شَيُّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِي) ونحوه (٢).
 قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِي) جاز (٣).
 قال أبو علي: لو كانت (شَيُّ) في قافية مع (عُمِي) جاز، لأنه لا مَدَّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مَدَّ في الميم من (عُمِي) (٤).
 قال سيبويه: ولم يجعلوها كطاء (عُتِي) وصاد (عُصِي) (٥).
 قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعَلِر) من (شَوَّتْ) كالعين من (عُصِي)، و(دُكِي) كما ألزم صاد (عُصِي)، وذلك أن صاد (عُصِي) أصله الضم، كما أن أصل (فُعَلِر) من (شَوَّتْ) وحيثُ الضم، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أُدَلِر)، لأن الساكن في

(١) الكتاب ٣٩١/٢.

(٢) قال أبو عثمان المازني: «تقول في (فُعَلِر) من شَوَّتْ: شَيُّ، وإن شئت كسرت فقلت: شَيُّ. وكان أصلها: (شَيُّ) فقلب الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها...» ويرى ابن جني أن أصل هذه المسألة من شَوَّتْ: شَوَّي، فقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شَيُّ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر النصف ٢٢٩/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فُعَلِر) متى كانت العين منه واوًا، واللام ياءً قلبت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدغمت. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فُعَلِر) من (أَحْيَيْتْ).

(٤) متى كانت العين واوًا واللام ياءً في (فُعَلِر) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا الكلام من صلة سابقة.

باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِي) واوً، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة^(١).

قال سيبويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيًا، ورِيَّة، الفصل^(٢).

قال أبو علي: الأصل (رُؤْيَا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُؤْيَا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رِيًا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لِيٍّ)، فيصير (رِيًا)، فكسر الراء في (رِيًا) أرْدأ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة^(٣).

قال سيبويه: كما أنهم إذا قالوا: لم يكن الرجل، فكانت في موضع تحرك لم تحذف^(٤).

(١) بناء (فَعُلُ) من (شَوَيْتَ): (شِيٍّ، وشِيٍّ) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة، وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شِيٍّ) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨، المصنف ٢/٢٢٦. وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فَعُلُ) من (شَوَيْتَ) وعدم جوازه في التاء من (عُتِيٍّ) وصاد (عُصِيٍّ) بأن كسر التاء من (عُتِيٍّ) والصاد من (عُصِيٍّ) لا يقع ليساً بين بنامين؛ لأن (عُتِيًّا، وعُصِيًّا) فَعُول، فإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شِيٍّ) الذي هو (فَعُلُ) جاز أن يتوهم أنه (فَعُلُ)، فيقع لبس بين بنامين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا من قام قوله: وقالوا: قَرْنُ الْوَيْ، وقُرُونُ لِيٍّ.

(٣) يقول الرماني: «يجوز في رُؤْيَا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُؤْيَا، ورُؤْيَا، ورِيًا)، أما (رُؤْيَا) فلأن الواو انتقلت عن الهمزة، والهمزة في النية؛ لأن التخفيف عارض. وأما (رِيًا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيًا) فلثقل الخروج من الضم إلى الياء الساكنة كم يثقل الخروج من الضم إلى الكسر». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

قال أبو علي : إنما تحذف النون من (يَكُنْ) في مثل (لَمْ يَكْ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بعدَ شَبَّهَها من الياء والواو^(١).

* * *

ومن بَابِ مَا قِيسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ

من بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ^(٢)

قال سيبويه: فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة^(٣).

أي، في أنه يبدل من الأولى واوٌ كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه : لأنك تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى مثل حال (فَعْلِيلٍ)^(٤).

(١) يعلل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنْ) بحرف اللد واللين إذا وقع آخر بقوله: «ويدل على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حُذِفْنَ، أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يَكُنِ الرجلُ متطلقاً، ولا يجوز: لم يَكْ الرجلُ، لتحرك النون. انظر المنصف ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢، وفي المخطوطة: (أمرها)، وهو يشير إلى مثال: حَمَصِيصَةٍ من رَمِيصَةٍ، إذ يقال: رَمِيصَةٌ، كما قيل: رَحَوِيَّةٌ، وانظر المنصف ٢/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكِ) ^(١) من رَمَيْتُ رَمِيْتُ، ثم تُدْغِمُ واو (فَعْلُولٍ) في لامه الثانية فيصير (رَمِيْتُ)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل منها في (مَرَمِي) فيصير (رَمِي)، ويوافق مثال (صَمَكِيك) الذي هو على (فَعْلِيل) ^(٢).

قال سيبويه: فالأزم هذا التغيير، كما ألزم مثل مَحْنِيَّة ^(٣).
قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عين ياء في (ثِيْرَة) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أدخُل في الإعلال من العين ^(٤).

(١) هو من (الحَلَك)، وعن الليث: اسْحَنَكُ اللَّيْلُ إذا اشَدَّ سواده وظلمته، وقال غيره: اسْحَنَكُكُ مثله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر المصنف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا بفَعْلُولٍ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غَزَوِيٌّ، وأصلها: (غَزَوُ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضمتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة) بالتضعيف.

(٤) يقول الرمانى: وبناء فَعْلُولٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيٌّ قلب الواو المشددة: لاجتماع ثلاث واوات، في الأولى ضمة، وقياس ذلك إلزام (مَحْنِيَّة) البدل لما كان يجوز في (ثِيْرَة) و(سَيَاطِ) وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لما جاز في الواوين مثل: (مِعْرَى وَمُسْنِيَّة)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداها ضمة لزمها الإعلال، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: «وإذا قلنا: (غَزَوُ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيناهم يستقلون واوين فيقبلونهما ياءين في مثل (عَتِيٍّ، وَمَعْدِيٍّ)، وأصلهما (عَتَوُ، وَمَعْدَوُ)، فلما جاز قلب الواوين استقلالاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجوز إقرارها. وقوله: «فالأزم هذا التغيير كما ألزم نحو مَحْنِيَّة البدل إذ غُيِّرَت في ثِيْرَة وسياط ونحوهما» يعني فالأزم (غَزَوُ) التسبيل إذ كان أثقل من (عَتَوُ وَمَعْدَوُ). وقد غيروا (عَتَوُ، وَمَعْدَوُ) كما ألزموا (مَحْنِيَّة) التغيير، والأصل: (مَحْنَوَة) أثقل من (ثِيْرَة وسياط)؛ وذلك أن أصلها: =

قال سيبويه: إلا أن تقول: مَشَقِيْ فيمن قال: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ^(١).
قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَّةٌ) فقلب الواو ياءً، [قال]^(٢)
إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لَوُقُوعِ الواو طرفاً، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا
حرف ساكن، فلأنَّ الضمة وَكَبَتِ الواوَ، فلزم قلبها في (أَدَلٍ)^(٣).
قال سيبويه: تُغَيَّرُ مَا غَيِّرَتْ مِنْ (فُعْلُولٍ) مِنْ غَزَوْتُ^(٤) [أ/١٩٩]
قال أبو علي: تجتمع في (فُعْلُولٍ) مِنْ قَوَيْتُ أربع واوَاتٍ، الأولى عين
والثانية اللام الأولى مِنْ (فُعْلُولٍ) والثالثة واو (فُعْلُولٍ)، والرابعة لامها
الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياءً كما لزم قلبها في (مَقْعُولٍ) مِنْ (قَوَيْتُ)، فإذا
لزم قلبها لزم قلب واو (فُعْلُولٍ) ياءً لسكونها فيصير (قَوِيٌّ)، ثم تبدل من
الضمة كسرة.

== (ثَوْرَةٌ، وَسَوَاطٌ) لَأَنَّهُمَا جَمْعُ (ثَوْرٍ، وَسَوَاطٍ) وَالْوَاوُ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ، وَلَامُ الْفِعْلِ
أَثْقَلُ مِنْ عَيْنِهِ وَأَوَّلَى بِالْعَلَةِ، فَلَمَّا قَلَبُوا فِي (ثَوْرَةٍ) وَ(سَوَاطٍ) الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا،
كَانَ (مَعْنِيَةً) أَوَّلَى ذَلِكَ. شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٣.

(١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيْ) بفتح الشين، و(قَسَنٌ) مكان (فيسمن). عن
الفراء: يقال: سناها الغيث يستوها، فهي مسنوءة ومسنئة، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة
٧٧/١٣ (باب السين والتون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يستوها المطر، وهي أرض
مسنئة...» قال المبرد: قالوا: أرض مسنئة، وإنما الوجه مسنوءة. انظر المقتضب ١٨٩/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوُورٌ) (في المفعول من قويت حين قالوا: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ)
والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فُعْلُولٍ) مِنْ (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشَقِيْ)،
وأرضٌ مَسْنُوءَةٌ، فيقولون: مَشَقِيْ، وأرضٌ مَسْنِيَّةٌ، فلما جاز القلب في (مَشَقُوْ) و(مَسْنُوءَةٌ)
ولم تجتمع ثلاث واوَاتٍ لزم القلب في (مَقْوُورٌ) إذ اجتمعت ثلاث واوَاتٍ فيه. انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٣، وانظر المنصف ٢٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فُعْلُولٍ) مِنْ (قَرَيْتُ) وأنها: (قَوِيٌّ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُول) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شَوَيْتُ وطَوَيْتُ^(١) .

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُول)، وجب أولاً أن تقول: (شَوَيْتُ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوكيين، فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرة، لوقعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرَمِي) فتصير (شَوَيْتُ)، فيوافق (لَيْتُ) إذا أضفت إليها في أنه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لَيْتُ) - بالإضافة فقلت: (شَوَيْتُ) كما قلت: (لَوَيْتُ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (لَيْتُ) مضافاً إليها .

قال سيبويه : وكذلك (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طَوَيْتُ^(٢) .

قال أبو علي: حركت ياء (فُعْلُول) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَبَيْتُ) بالفتح حين قلت: (حَبَيْتُ)^(٣) .

(١) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢، والعبارة كاملة هي قوله: وكذلك فيُعْلُول من (طَوَيْتُ)، لأن حُذِّمَ وقد قلبت الواوين (طَوَيْتُ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُول)، وذلك قوله: (طَوَيْتُ) .

(٣) يريد: عند النسب إلى (حَبَيْتُ) يقال: حَبَيْتُ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتقلب الثانية ألفاً فيكون تقديرها: (حَبَايَا) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَبَايَا) =

قال سيبويه : يقال في ثعلول : (طِيَّي) فيمن قال : لي ، وطِيَّي فيمن قال : لي^(١) .

قال أبو علي : لما أدغم العين في اللام وانقلب ياء زال المد بالإدغام ، فجاز أن تضم الفاء من (لي) ، وإن لم يجز أن تضم في (بيض) .
فأما وجه قول من كسر فقال : (لي) : فلأن بعد الفاء ياء ساكنة ، فكسر الفاء منه كما كسره من (بيض) وطِيَّ من (طي) بمنزلة (لي) ، فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضمه^(٢) .

قال سيبويه : وإنما منعهم أن تعتل الواو وتسكن في مثل (قريت) ما وصفت لك في (حييت)^(٣) .

قال : ^(٤) يعني ما ذكره في باب (حييت) من أنه لو أعل العين في (حيي) للزم أن يقول : حيث^(٥) (و) في المضارع (يحي) ، فيلتبس بباب

== منزلة (زحوي) انظر المنصف ٢/٢٧٩ .

(١) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٢) فيقول من (طويت) : طيوي ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها ، وتقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها ، فيصير (طي) ، فيلزم فيه ما لزم في النسبة إلى (حيي) و(ليي) ، وذلك أنا تحرك الياء الأولى الساكنة ، ونردها إلى أصلها ، وأصلها ياء : لأنها ياء (فيقول) ، فيصير (طيوي) . قال أبو سعيد : « من العرب من يجري النسب إلى (حيي) و(أميي) على القياس ، فيجمع بين أربع ياءات ، ويتحمل ذلك مع ثقله للوزن القياس ، ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات و(أميي) ، وطِيَّي ، وشَيَّي ، وأما الشين والطاء فإن شئت تركتهما على ضمتهما في الأصل كما تركت الضمة في (أوي) جمع (أوى) » وإن شئت كسرتهما . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٦٤ .

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) القول لأبي علي نفسه .

(يَعِي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعلَّ العينُ من (قَوِيْتُ) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فُعِلَ ذلك في (خِفْتُ) فصار (قَبِيتُ) .

قال سيبويه: لأن هذا الضَرْبَ لا يُدْغَمُ في (رَدَدْتُ) ^(١).

قال أبو علي: أي في باب (رَدَدْتُ) بني منه اسم على مثال (فَعَلٍ)، لأن مثال (فَعَلٍ) لا يدغم نحو (طَلَّلٍ وَشَرَّرٍ وَمَدَدٍ) .

قال سيبويه: وَمَنْ قال: «حَبِيَّ عَنْ بَيْتَةٍ» ^(٢)، قال: قَوُوْأَنَّ ^(٣).

قال أبو العباس: (قَوُوْأَنَّ) غلط، ينبغي إن لم يدغم أن يقول: (قَوِيْأَنَّ) فيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر ^(٤) وجميع

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وهو يومئذ إلى أن (حَبِيتُ) الواو الأولى منها كواو (عَوِيْ)، وقويت الواو الآخرة، فصارت بمنزلة غير المعتل، فلم يستقلوها مفتوحتين كما قالوا: لَوِيْ، وأخَوِيْ دون إدغام.

(٢) الآية ٤٣/، من سورة الأنفال، قرأها عاصم في رواية أبي بكر، ونافع بيباءين: الأولى مكسوة، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضاً عن ابن كثير، ورواية حفص عن عاصم (حَيَّ) بيباء واحدة مشددة. انظر السبعة في القراءات ٣٠٦-٣٠٧. قال أبو منصور: من أظهرهما (الباءين) فهو أتم وأصح، وكان الخليل وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة. انظر معاني القراءات ١/٤٤٠-٤٤١، وانظر معاني القرآن للفرء ١/٤١١-٤١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٦-٥٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) في المخطوطة: «أبي عمرو» وإنما هو «... قول أبي عمر الجرمي»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٦.

أهل العلم^(١).

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل^(٢).

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَّان) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمِلِّي) ^(٣). على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أُعْلِتْ بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُمِلٌّ) فاعلم^(٤).

قال سيبويه: ولا تُدْغِمُ فِي قَوِيَّتْ، تقول: قَوِيَّانٌ، لأنَّك تقلب اللام ياءً^(٥).

(١) انظر النص في الأصول في النحو ٣/ ٣٧٠ و المنصف ٢/ ٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: (قَوِيَّان) التبس (فَعْلَان يَفْعَلان)، فمن هنا قوي الإدغام ... انظر المنصف ٢/ ٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: «... كما صارت اللام الأولى في (مُمِلِّي) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره».

(٤) أي أن (مُمِلِّيًّا) أصله (مُمِلِّلٌ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أُمَلَّتْ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَطَنَّنْتُ، والأصل: تَطَنَّنْتُ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَّان) حين صَبَّروه واوًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٦. ويشبه المازني تسكين الياء في (حَيَّان) بالسكون في (لَقَضَوْا الرُّجُلَ)، والإسكان ليس بأصل، وقد بين ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر المنصف ٢/ ٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٤، والإشارة إلى بناء (فَعْلَان) من (حَيَّيْتُ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيَّانٌ)، ولا يدغم في (قَوِيَّتْ)، وأصل (حَيَّان) المدغمة: (حَيَّيْتُ) مظهره.

قال أبو علي: (قَوِيَانٌ) قد أعلت فيه اللام بقلبها ياءً، فلا تَعِلَّ العين منه، ولا تدغمه في اللام^(١).

قال سيهويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنك لاتلزم الإسكان^(٢).

قال أبو علي: يقول: لاتقلب الواو من (قَوِيَان) ياءً، لأنك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيهويه: ومن قال: رُئِيَ في رُؤْيَةٍ قلبها فقال: قَيَّانٌ^(٣).

قال أبو علي: الذي يقول: (رُئِيَ) في (رُؤْيَةٍ) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واوًا، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بتحريك في الأصل، وذلك في (قَيَّانٍ) ونحوه^(٤).

قال سيهويه: وتقول في (فَيَعْلَانٍ) من (حَيَّيْتُ وَقَوَيْتُ وَشَوَيْتُ):

(١) (فَعْلَانٌ) من (قَوَيْتُ)، قَوِيَانٌ، ومن أسكن للتخفيف قال: قَوِيَانٌ. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة: (فَلَاكَ قَيَّانٌ)، وفي السيرافي مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: «يعني أن الذي يقول: (قَوِيَانٌ) تخفيفًا من (قَوِيَان) لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحريك الياء بعدها، لأن أصلها (قويان)، والواو المتحركة مكسورة، فكان الذي يقول: (قويان) مخففًا ينوي للواو كسرة تنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رُؤْيَةٍ) في من خفف الهمزة لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ماجاز قلبها ياءً، وكذلك إذا كانت متوينة، وأما من قال في (رُؤْيَةٍ): (رُئِيَ) فمراعى اللفظ فإنه يقول: (قَيَّانٌ) في (قَوِيَانٍ)؛ لأنه اجتمع واو وياء الأولى منهما ساكنة». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

حَيَّانٌ وَشَيَّانٌ وَقَيَّانٌ^(١).

قال أبو علي: (شَيَّانٌ) ها هنا أصله (شَيَّوَيَّانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عَيْنُ ياء، وتدغم ياء (قَيَّعِلَان) فيه، فيصير (شَيَّيَّان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (عِطَاءٍ وَأَخْوَى) إذا صغر على (أَسَيْدٍ) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (قَيَّعِلَان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التانيث في مثل (عُطِيًّا وَسُوَيْتٌ) تحذف مع الألف والنون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهن مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها^(٢).

قال سيبويه: لم تعدْ إن كانت كالألف النصب والهاء، لأنها ما يُخرجان الياء في فاعِلٍ ونحوه^(٣).

-
- (١) الكتاب ٣٩٤/٢، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تعدْ هذه الألف أن تكون كهاء التانيث وألف النصب. انظر المنصف ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.
- (٢) قال أبو سعيد: وأصل (قَيَّعِلَان) من (خَبِيثٌ): (خَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (شَوَيْتٌ): (شَيَّوَيَّان)، وتقلب الواو ياءً فيصير: (شَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (قَوَيْتٌ): (قَيَّوَيَّان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لاتكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضاً ثلاث ياءات، ويصير: (قَيَّيَّان)، فتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وَقَيَّان) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٧.
- (٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وتام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: «... لأنك تحذف ياءً هنا كما تحذفها في (قَيَّعِلَان)، وكما كنت حاذفها في (أَقْبَعِلَان) نحو التفسير في (أَشْيَوَيَّان) تقول: (أَشْيَّانٌ)، لو كانت اسماً، فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير (شَاوَيْتٌ، وراوية) في قولهم: (رَأَيْتُ شَوَيْتٌ)؛ لأنها لم تعدْ...»

قال أبو علي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قَاضِيَةٌ وَقَاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَمِيَان، وَأَشْيِثَان) ونحوهما مما هو على (فَيْعِلَان وَأَفْيَعِلَان) ونحو ذلك^(١).

قال سيهويه: وجعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرُو) في أن صححتها، كما صححتها في (سَرُو)^(٢).

قال سيهويه: وتقول في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنثة [٢٠٠/أ] على فُعْلٍ^(٣).

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث^(٤).

(١) لشر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنك إذا صغرت (شَاوِيَةً) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (فَوَيْعَلَةٌ) مثل (ضَارِيَةٍ وَضَوِيرَةٍ، فتصير: (شَوِيرَةٍ) ويجمع واو وياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شَوِيَّةٌ)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداها، فصارت (شَوِيَّةٌ)، فهي بمنزلة (فَيْعِلَان)، وسائر ما ذكرنا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢، بتصرف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوءَةٌ)، لأنه يقال في الفعل: (رَمَوَ الرجلُ)، فيصير بمنزلة (سَرُو). قال أبو سعيد: «إنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوءَةٌ) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاه التأنيث قد أوجبت فتحه هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرْقُوءَةٌ، وَقَمْعُدُوءَةٌ)، وتقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوءَةٌ) في حال ما إذا بنى المثال على التأنيث، أما إذا بنى على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَّةٌ). انظر المنصف ٢/٢٨٨.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ) وجهان :

قال سيهويه : ألا ترى أن الواحدة (حُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَةٌ) وليس لها مذكر (١).

قال أبو علي: يقول: (حُطْوَاتٌ) بمنزلة (فُعْلَةٌ) ، مصوغة في أول حالها على التأنيث، ولا مذكر لها ، ألا ترى أنك لا تقول فيه (حُطْوٌ) ، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدَوَةٌ) من علامة التأنيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدَوَةٌ) (٢).

قال سيهويه: فإن قياس ذلك في كَلِيَّةٍ كَلَوَاتٌ (٣).
قال أبو علي: إنما لزم أن يقال: (كَلَوَاتٌ) ، لأنه يحرك العين بالضم كما يحركها في (ظَلَمَاتٌ) ، فإذا ضمها انقلبت الياء وأو بالضمعة (٤).

== (رُؤْوَةٌ) و(رَمِيَّةٌ) ، فَرُؤْوَةٌ على بناء الاسم على التأنيث، وروميَّةٌ على التذكير، وكذلك (فُعْلَةٌ) من (غَزَزْتُ) يجوز فيه (غَزَزَةٌ) و(غَزَزَةٌ) ، ونظير ذلك (عَطَاءٌ) على التذكير، و(عَطَائَةٌ) على التأنيث، ودليله (حُطْوَاتٌ) ؛ لأنه مبني على التأنيث في الجمع، إذ كان الضم إنما يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) (فُعْلَةٌ) تجميع على (فُعْلَاتٍ، وفُعْلَاتٍ)، فحُطْوَةٌ تُجمع على (حُطْوَاتٍ، أو حُطْوَاتٍ)، فعند التسكين لاشيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبو سعيد: «أما من قال: (حُطْوَاتٍ) فلقاتل أن يقول: هَلَّا قلبوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طرفاً وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قط طرفاً وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إنما حدثت في الجمع، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة (غَبَاوَةٍ، ونَهَايَةٍ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الهاء». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٨.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، يريد: من قال: (حُطْوَاتٌ) بالثقل، فإن قياسه في كَلِيَّةٍ: (كَلَوَاتٌ).

(٤) يقول الرمانى: «جمع (كَلِيَّةٍ) على قياس (حُطْوَاتٍ) ، يوجب قلب الياء وأو عن ذلك =

قال سيبويه: كما خففوا (فُعِلْ) من باب (بُؤِنِ) (١).

قال أبو علي: يقول: خففت (فُعَلْتُ) من الياء كما خففت (فُعِلْتُ) من نحو (بُؤَانِ وَيُؤِنِ)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظَلَمَاتٌ وَرُسُلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرك العين (٢).

قال سيبويه: فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين (٣).

قال أبو علي: إي إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمّة مع الياء، لزم أن تبدل الحرف بحسب الحركة، إن كان واوًا وقبلها كسرة قلبت ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلًا، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشّم في مصدر (وَتَدْتُ):

== إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كَلْبَاتٌ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، وانظر المصنف ٢٩١/٢ - ٢٩٣.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وفيه: (... خَفَّفُوا فُعَلًا...).

(٢) أي تخفيف (كَلْبَاتٍ) نظير قولهم: (بُؤَانٌ، وَيُؤِنٌ) و(خَوَانٌ وَخُونٌ) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُلٌ وَرُسُلٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ) ألزمو المعتل التخفيف فرارًا من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كَلْبَاتٍ) شبيه بإلزامهم تخفيف (بُؤِنِ)، وذلك أن (بُؤِنٌ) جمع (بُؤَانٌ) وبابه (فُعِلْ) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حَمَارٌ: حُمُرٌ) وفي (كِتَابٌ: كُتُبٌ)، ويجوز فيهما: (حُمُرٌ وَكُتُبٌ) فإذا جمعنا (بُؤَانًا) قلنا (بُؤِنٌ) بتسكين الواو كما قلنا (كُتُبٌ، وَحُمُرٌ)، ولا يجوز فيها (بُؤِنٌ) استثقالاً للضمة على الواو... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٥/٢.

(وَتَدَا)؛ فيستعمل (تَدَا)؛ كراهية لاجتماع المتقارين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكَذلك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَة وَمُدْيَة) إذا جمعتا بالياء (١).

قال سيبويه: وفُعْلَلُ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعْلَوَة، وتفسيرها تفسيرها (٢).

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمِيَّة) إن بنيت على التانيث، (ورُمِيَّة) إن بنيت على التذكير (٣).

قال سيبويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوْتُ)، ومن (عَزَوْتُ: عَزَوْتُ) (٤).

(١) يقرّر أبو سعيد أن التشكيل في (خَطْرَة وَخَطَرَاتٍ، وَمُدْيَة وَمُدْيَاتٍ) يستغنى، لأن الضمة في (خَطَرَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مُدْيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَة) لم يُقَل (جِرْوَاتٍ)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقارين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقارين - وإن كانا من مخرجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المدّ واللين وغير ذلك، ومثله بالياء والنال من (وَتَدَا) لانهما متقاربان. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفيه قوله: (رُمِيَّة) زيادة بعد قوله (فُعْلَوَة)، ولم يشته السيرافي ولا الرماني في شرحهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فُعْلَلَة) من (رَمَيْتُ): (رُمِيَّة) بمنزلة (فُعْلَوَة)، لأن الزائد والأصلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتهما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمِيَّة: رُمِيَّة) ، فقلت الياء الأخيرة وأو للضمة التي قبلها، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٢.

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَوْا)، وَيَفْعَلُونَ: يَغْزُوونَ)، فحذفت الياء والواو اللذين هما لامان من مثال (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتها من (فَعَلُوا وَتَفْعَلُونَ) لما لزم تحريكهما به، (قَرَمَوْتُ) من الفعل (قَعَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلُوت) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ) كما جعلت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا) للثنتين لما لزم تحريكه بالضم حَذَفْتُ كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكه بالفتح أثبت لإثباتك إياها في (فَعَلَا) فقلت: (رَمِيَان)، كما قلت: (رَمِيِيَا)، وكما أجريت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا)، كذلك أجريت فَعَلِيلُ [٢٠٠/ب] بمنزلة (فَعَلِي)، فقلت اللام واوًا كما قلبتها في (فَعَلِي)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٍ): (رَمَوِي)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِي)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس^(١).

قال سيبويه: ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة^(٢).

(١) يقول الرمانى: «بناء مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَوْتُ، وَغَزَوْتُ) والأصل رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفًا على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمَى وَيُرَمَى في قولك: رَمَوْا وَيُرَمَوْنَ». انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وعلل السيرافى مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ: غَزَوْا وَرَمَوْا) والأصل: غَزَوُوا وَرَمَوْا، وأنه لشغل الضم عليهما جعلًا بمنزلة (فَعَلُوا). انظر شرح السيرافى للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِي) في النسب إلى (رَحَى).

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعَلَان) لالتبس (فَعَلَانُ بِفَعَلَانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعَلَانُ وَفَعَلَان) جميعاً (وَفَعَلَان) أيضاً: (رَمَانُ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعَلَان)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمَّوِي) كما تقول في (رَحَوِي)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبس (فَعَلَان) (١١).

قال سيبويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أَفْعُولَةٍ: أَذْعُوَةٌ (١٢). أي، لو قلت في فَوَعْلَةٍ: غَوَزِيَّةٌ، لأنك تقول: غَوَزِيْتُ في الفعل، لقلت في أَفْعُولَةٍ: أَذْعِيَّةٌ، لأنك تقول: أَذْعَيْتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتعلها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل (١٣).

(١١) بين الرماني أن بناء (فَعَلَان) من (رَمَيْتَ): (رَمَيَان)، تحرك الياء قبل ألف؛ لئلا يلتبس بناء (فَعَلَان) ببناء (فَعَالٍ)، كما تقول في (رَمَى): (رَمَيَا)، فتحرك الياء لئلا يلتبس فعل الواحد بفعل الاثنين، وكما قالوا في رَحَى: رَحَوِي، لأن ترك الفتحة أدل على أصل الكلمة في (رَحَى). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سعيد: «قالوا: رَحَوِي، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (التبيين)، ... لو حذفوا الألف من (رَحَى) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: أَلِف (رَحَى) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَحِي) كما قالوا في النسبة إلى (قَبْعَرِي، وَمَعْلِي): (قَبْعَرِي، وَمَعْلِي) لالتبس (رَحِي) بِيَرِي، وَاذْيِي) لو نسبت إلى (يَدٍ، وَدَمٍ، وَرَحَى) عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (يَدٍ، وَدَمٍ)، لأن عين الفعل من (يَدٍ، وَدَمٍ) يلحقها الكسر». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفي المخطوطة: (... اذْعُوَةٌ) بالحاء المهمله، وما في السيرافي يوافق رواية الكتاب والحديث يتعلق ببناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَوَزْتُ).

(٣) تناول الرماني هذه الجزئية بالبيان التالي: «بناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَوَزْتُ): (غَوَزُوَةٌ)، لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أَفْعُولَةٍ): (أَفْعُزُوَةٌ)، وبناء (فَعْلٍ): (غَزُوَةٌ)، ومثل هذا»

قال سيبويه : ولكنك إنما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة^(١).

قال أبو علي: يقول: لاتعلّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعلّلت (أدعيت) فلا تعلّ (أدعو)، لأن (إدعو) غير مأخوذة من (أدعيت) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدعو) التي هي (الغزو والدعوة) ونحوه، فكما لا تعلّ الواو في المصدر، كذلك لاتعل هذه.

قال سيبويه: ولكنّها على الأصل كما كانت (مغزو) ونحوه على الأصل^(٢).

أي ، لا يعتلّ كما لم يعتلّ (مغزو) ونحوه.

قال سيبويه: وتقول في نحو (كوالل) من رميت روميًا^(٣).

قال أبو علي: أصله: (روميّ وغوزو)، إلا أن اللامين الآخرتين تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رحى وعصا) ، فتسقطان مع التنوين

== تصح الواو فيه رابعة فصاعد في الاسم، ولا يصح في الفعل من نحو: غوزيت، وأغزيت، واستغزيت، لأنها تصير في الفعل إلى (يُغزل) بالكسرة قبلها، ثم يجري تصاريف الفعل على ما لزمته العلة كأنه من بنات اليا، ودليله قولهم: (ادعوه) . شرح الرماني للكتاب،

ج ٥، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢.

لالتقاء الساكنين^(١).

قال سيهويه: ولو قالوا: (فَعُلْ) من (صُمْتُ)، لم يقولوا: صِيْمٌ كما قالوا: صِيْمٌ^(٢).

قال: (٣) يقول: لا تُثَقِّلِ الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُثَقِّلُ إذا انضم ما^(٤) قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعُولٌ): (غَزَوَوْ)، فلا تقلبها ياءً كما تقلبها في (عُتِيٌّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعُلْ) من الصوم: (صَوْمٌ)، ولا تقلبها ياءً لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صِيْمٌ) لانضمام ما قبلها؟!^(٥).

قال سيهويه: وَكَعِثُولٌ من قَوِيْتُ: قِيُو، وكان الأصل قِيَوُ^(٦).

(١) يقول أبو سعيد: «واعلم أن كَوَاكِلًا وزنه (فَوَعَلَلْ)، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالحزمة أصلية، فإذا بنينا مثله من (رَمَيْتُ) فأصله أن تقول: (رَوَمَيْتُ) وقلبت الياء الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن (غَزَوْتُ): (غَزَوَوْ)، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن (قويت): (قَوَوْ)، وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنه من (الْقَوَّ) فالواو الأولى وار (فَوَعَلَلْ) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَوَعَلَلْ) لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس قول الأخفش في (فَوَعَلَلْ) من (قَوِيْتُ): (قَوِيَّا)؛ لاجتماع ثلاث واوات...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (... ولم يقولوا: ... بزيادة الواو.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) في المخطوطة: (جا) خطأ.

(٥) يقول الرمانى: «ولا يجوز في (فَعُلْ) من (صُمْتُ) إلا (صَوْمٌ) ولا يجوز على (صِيْمٌ)، لأن قبلها فتحة». انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣. قال أبو سعيد: «وقد فصلوا بين الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها، فقالوا: في (صِيْمٌ): (صَوْمٌ)، ولم يقولوا: في (صَوْمٌ): (صِيْمٌ)، ولا في سَوْدٌ: سِيْدٌ». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢.

قال أبو علي: (قِيَوُ) أصله (قِيَوُ)؛ لأنه من القوة، ولكنك قلبت الواو الأولى ياء، لانكسار ما قبلها، فصارت (قِيَوُ) ^(١) [١/٢٠١] ثم عمل بها ما ذكر سيبويه.

قال سيبويه: فأجر أولَ (وَعَيْتُ) على أولِ (وَعَدْتُ)، وآخره على آخر رَمَيْتُ ^(٢).

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فَعْلُولُ) لقلت: (وُعِييُ)، كما أنك لو بنيت من (وَمَيْتُ) مثال (فَعْلُولُ) لقلت: (رُمِييُ)، وإن شئت قلت: (أُعِييُ)، فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما تبدلها من (أُعِدُ)، فقد أجزيت آخره كأخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)، وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل ^(٣).

قال سيبويه: كما أن أَوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ ^(٤).

(١) أي أن الواو بعد الباء قلبت لسكون الباء قبلها وتحركها، وذلك لئلا يجتمع أربع واووات، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما: فاء الفعل، والآخر: لامه. ففأو، وأو، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تعتل في المستقبل وتسقط، لقولك: (يُعَدُّ) و(يَزِنُّ)، وفي المصدر لقولك: (عَدَّةً)، و(زِنَّةً)، وكذلك من (وَعَيْتُ) و(وشَيْتُ) لقولك: (يَعِي)، و(يُشِي)، (شَيْتٌ) و(وَدَيْتُ)، أدبته، دَيْتٌ، وآخر (وَعَيْتُ) وهو لامه تعتل كما تعتل ياء (وَمَيْتُ) في انتقالها ألفاً في الماضي وسكونها في المستقبل في الرفع، وسقوطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرَمْ، ومثله: وَعَى، يَحِي، ولم يَحْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجريتهما
مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ) (١).

قال سيبويه : وتقول في فِعْلِيَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ، ومن رَمَيْتُ
رَمِيَّةً، تخفي وتحقق (٢).

أي ، الياء الأولى من (رَمِيَّةٍ) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت
بقيتها (٣).

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأُحْيِيَّةٍ، ولكن كَقُعْدُدٍ (٤).
قال أبو علي: تجري (رَمِيَّةٌ) مجرى الصحيح في أن لا تدغمه، وإن
اجتمع فيه مثلان، فكما لا يُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقا كذلك
لا يُدغم هذا، وإن بنيت (رَمِيَّةً) على التانيث في أول حاله كما بنيت
(أُحْيِيَّةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أُحْيِيَّةً) حين قلت: (أُحْيِيَّةً) ، لأن
(أُحْيِيَّةً) ليس بملحق، وهذا ملحق (٥).

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح، كما أنها من (أَوَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح،
كعين (عريت)، وشين (شريت) . انظر شرح السبغاني للكتاب، ج ١١، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) يريد: إما أن تخفيها، وإما أن تحققها.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٥) أي أن بناء (فِعْلِيَّةٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمِيَّةٌ) لا تدغم لأنها ملحقة بضفدعة، وليست بمنزلة
(أُحْيِيَّةٍ)، لأن لزوم الحركة في (أُحْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار، على قياس «وَيَحْيَى من
حَيٍّ عن بَيْتَةٍ بالإظهار والإدغام، وفي (أُحْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار، وليس كذلك
الإلحاق؛ لأنه يوجب ما يوجب في الحرف الصحيح من نحو (مَهْدَدٌ، وَمَعْدَدٌ) . انظر شرح
الروائي للكتاب، ج ٥، ق ١٥٤.

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَةٍ^(١).

قال أبو علي: يقول: الواو في (غَزَوْ) يلزم انقلابها ياءً لاتكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنِيَةٍ) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياءً، وذلك نحو (ثِيْرَةٍ) و(حِيَاضٍ)، ولو بَنَيْتَ من (غَزَوْتُ) مِثْلَ (طَنْبٍ) لقلت: (غَزُ)، فصار مِثْلَ (فَعِلٍ) في انقلاب الواو ياءً للكسرة قبلها، والكسرة في (فَعُل) من الضمة كما أبدل في (أَدَلٍ) ونحوه^(٢).

* * *

ومن بَابِ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَّرْنَا عَلَى الْجَمْعِ^(٣)

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأن ما قبله ساكن وليس بألف^(٤).

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلأن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما يقع بعدها طرفاً

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَةٍ)، وما رواه الرماني يوافق ما جاء في نسخة

بولاق للكتاب والحديث عن بناء (فَعِلٍ) من (غَزَوْتُ)، وإلزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرماني: (فَعِلٍ) من غَزَوْتُ: (غَزُ) على قياس (مَحْنِيَةٍ)، والإعلال له أوجب من

(مَحْنِيَةٍ)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في محنية في

غير موضع حرف الإعراب. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وقامه: «... الجمع الذي هو على مثال مَقَاعِلٍ وَمَقَاعِيلٍ».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمعك (فَعُلُ) من (رَمَى، وَهَبَى) فيقال فيه: (رَمَايُ)

و(مَهَايُ) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدٍ، وَجَبَنَ)، وأن الألف في الجمع لا يغير الذي

يلها، لأن بعدها حرفاً لازماً، وأن الآخر يجري على الأصل...

كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقَاءٌ) ^(١).

قال سيبويه: كما أُجريت فَعْلِيلَةٌ مجرى فَعْلِيَّةٍ ^(٢).

قال أبو علي: يقول: أُجريت (فَعَالِيلٌ) مجرى (فَعْلِيٍّ) في أن أبدلت من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رَأَيْتُ)، كما أُجريت (فَعْلِيلَةٌ) مُجْرَى (فَعْلِيَّةٍ) في أن أبدلت من لامه الأولى التي هي ياءً وَاوًا فقلت في مثل (فَعْلِيلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّةٌ)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب وَاوًا حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا إحداهما، فقالوا أَثَافٍ وَمَعَاطٍ ^(٣).

[٢٠١/ب].

قال: كان قياسه أَثَافِيٍّ، وَمَعَاطِيٍّ فحذفت إحدى الياءين ^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: وألف الجمع الذي تقع ثالثة في ما كان واحداً على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركاً كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً. فالمتحرك قولهم: دَرَهُمْ وَدَرَاكُهُمْ، وَزَيَّرَحَ وَزَيَّارِحُ، وَجَلَّجُلٌ وَجَلَّاجِلٌ، والساكن نحو: سَيَّطَرُ وَسَيَّاطِرُ، وَقَمَطَرٌ وَقَمَاطِرُ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أَدغم أيضاً في الجمع كقولك: (مَعَدٌ، وَمَعَادٌ، وَمِدَقٌ، وَمِدَاقٌ)، فلما كان (هَبِيٌّ وَهَبِيٌّ) قد جعلاً في الواحد كَجَبِينِ وَمِدَقِيٍّ جعلاً في الجمع كذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٤، وقد اعتل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب بما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (بِفَعَالِيلٍ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتِي) والأصل فيه (رَمَائِيٌّ)، سواء مثل ما قبل في (رَايَةٌ وَآيَةٌ): (رَائِيٌّ، وَأَتِيٌّ).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو قام قول سيبويه: «وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى

...»

(٤) يقول أبو سعيد: «احتج [سيبويه] لتغيير الياء الأولى في (رَمَائِيٍّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أَثَافِيٍّ، وَمَعَاطِيٍّ) فحذفوا، فقالوا: أَثَافٍ وَمَعَاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكرهوا واشد استعقلاً، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف: =

قال سيهويه: ولو قال إنسان: أَحَذِفُ في جميع هذا^(١).

أي في جميع ما تجتمع فيه ثلاث ياءات ياءٌ لكان قولاً^(٢).

قال سيهويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أثافٍ، حيث كرهوا

الياءين^(٣).

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى ليكون ما يبقى على مثال (مَقَاعِلٍ وَقَعَالٍ)، ولا تحذف الثالثة، فيكون ما يبقى على مثال (قَعَالِيٍّ أَوْ مَقَاعِيٍّ)، ولا يكون جمعاً لواحد المَكْسُرِ فإذا لزم حذف الياء قال في (قَعَالِيٍّ) من (رَمَيْتُ): (رَمَايٍ) ولا يلزمه إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واواً لزوال شبهه (بَرَايٍ) لحذف إحدى الياءات.

قال سيهويه: وذلك (رَاوِيٍّ في رَايَةٍ) لم يحذفوا فيجريها عليها^(٤).

= لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلاء، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفاً قبلت همزة، كقولك: (رِدَاءٌ وَسِقَاءٌ)، وأصله: (رِدَايٍ وَسِقَايٍ)، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير الألف وهو ساكن والياء طرف لصحّت ولم تعتلّ ولم تغير كقولك: (طَنِيٍّ، وَهَنِيٍّ) وما أشبه ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٠/٢.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَايٍ، وَرَايٍ) فقال: (رَمَايٍ، وَرَايٍ) لكان قولاً قوياً.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، باختصار في الأمثلة وهي قوله: (نحو أثافٍ، وأواقٍ، ومِعْطَافٍ وَمَقَاطٍ).

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: (رَوِيٍّ) مكان (رَاوِيٍّ).

قال أبو علي: فيجريها عليها ، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيل) فتقول: (رَمَاوِي)، كما أبدلتها في (رَاوِي)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَاي) مجرى ما بعد الراء من (رَاي) في أنك تهمز كما تهمز هناك ، وتبدل من الياء الواو كما تبدلها منها هناك^(١) .

قال سيبويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) وَمَذَارَى وَمَكَائِي^(٢) . قال أبو علي: مَكَائِي: أصله مَكَائِكُ، لأنه جمع مَكُوكٍ^(٣) ، فأبدلت من الكاف التي هي لام يَاء^(٤) ، كما أبدلت من الهاء في (دَهْدَهَة)^(٥) للتضعيف ياءً ، فقل: (دَهْدِيَة) ، ثم أدغم الياء من (فَعَالِيل) في الياء المبذلة من الكاف، فصار (مَكَائِي) ، هذا عما غَيَّرُوا ولم يحذف ، فكذلك يُغَيَّر (فَعَالِيل) من (رَمَيْتُ) ولا يحذف .

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «إن من غيّر الياء الأولى في (رَمَائِي)، فجعلها همزة أو واو ولم يحذفها، فقد حمله على أشياء من كلام العرب لحقها تغير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مُعَيٍّ، وكان الوجه أن يقال: (مَعَائِي)، فقلبوا الياء ألفاً ولم يحذفوها، وكذلك: (مَذَارَى)، أصلها: (مَذَارٍ) جمع (مَذَرَى) . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٦، والنص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٠/٢ - ١٢٣١، وانظر المتع في التصريف ٥٥٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: «... مَعَايَا وَمَكَارَى ومكايي» . وما في شرح السيرافي يوافق ما في الكتاب .

(٣) المَكُوك: طاسٌ يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مكايك) ولكنهم استقلوا ثلاث كافات قلبوا الأخيرة ياءً .

(٤) حكاه أبو زيد، انظر المتع في التصريف ٣٧٧/١ .

(٥) دَهْدَهَة المجل: ما يدرجه ، ودَهْدَيْتُ الحجر إذا درجته ، وأصله (دَهْدَهَة) ، قال ==

ومن بَابِ التَّضْعِيفِ^(١)

قال سيبويه : فإن قيل: ما بالثُمَّ قالوا في (فَعَلَ) : (رَدَّدَ) فأدغموه على الأصل^(٢) .

قال أبو علي: يقول: إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (رَدَّ، وشمَّ، ورُدَّ) ونحو ذلك، فلمَ لم يخالف (فَعَلَ) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره^(٣) .

قال: فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا: (رَدَّدَ)^(٤) . قال أبو علي: إنما كان يلزم أن يقال: (رَدَّدَ) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

== أبو النجم :

كَأَنَّ صَوْتَ جَزَعِهَا الْمُسْتَعْجِلِ
جَنَّدَكَ ، دَهَبَتْهَا بِجَنَّدَلِ

انظر المتع في التصريف ٣٧٩/١ .

(١) الكتاب ٣٩٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢ ، وهذا سؤال طرحه سيبويه، وأجاب عنه، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه نفسه على السؤال، والضمير هنا يعود إلى أهل المجاز وبني تميم الذين روى سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف مما لم يتناوله من قبل .

(٣) يقول أبو سعيد : « (رَدَّدَ) على (فَعَلَ) ونحو: (كَسَّرَ، وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غير من (رَدَّ) : حيث أدغموا عين الفعل في لامة، والأصل : (رَدَّدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَّدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لامة كما فعل ذلك بـ(رَدَّ) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها ، وقالوا : (رَدَّدَ) » ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٨٠ .

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢ ، وفيه: (فلأنهم لو أسكنوا... » .

فبصير (رَدَدَ)، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَدَ) (١).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أَفْعَلْ) و(اسْتَفْعَلْ) ونحو ذلك (٢).

قال أبو علي: ومع (فَعَلَ وَأَفْعَلَ)، فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعَلَ) كما أدغم (أَفْعَلَ وَاِسْتَفْعَلَ)، لأنَّ (فَعَلَ) لو أدغم فقليل (رَدَدَ) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) إذا أدغما، ونحوهما يُحرَّك فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدَ) و(رَادَ) ونحوهما من الاسم والفعل (٣).

- (١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدَ) هو على (فَعَلَ) نحو (كَسَرَ وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غيّر من (رَدَ) حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل (رَدَدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه، كما فعل ذلك يد (رَدَ) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدَ)، ولو فعلوا ذلك لم يغيروا من جمع بين ثلاث دالات وتحريك ثنتين منها، فلم يغيروا شيئاً من ذلك، إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكروا إدغام العين الثانية في اللام؛ لئلا تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لا يجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبداً». - شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٧٨.
- (٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وقام قوله: «...» لأن الفاء تحرك ويعدّها العين، ولا تحرك العين ويعدّها العين أبداً».

- (٣) يقول أبو سعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدَ) الذي لا يغير منه شيء لا يشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أن (أَفْعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، أُلقيت حركة العين على الفاء، فسأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أَجَلُّ، وأَرَدُّ، وأَقَرُّ) وأصله: (أَجَلُّ، وأَرَدُّ، وأَقَرُّ)، فأُلقيت حركة العين على الفاء، وكذلك (اسْتَفْعَلَ) نحو (اسْتَعَدَّ، واستَمَدَّ)، أصله: (اسْتَمَدَّ، واستَعَدَّ) فأُلقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفعل ذلك بِفَعَلَ الذي (رَدَدَ) نحوه للملة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك: ذَهَبَ. =

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحد [٢٠٢/أ] من هذين^(١).

قال أبو علي: هذا نحو (مُدُقٍ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل^(٢).

قال سيبويه: واحتملت ذلك الألف لأنها مدة^(٣).

== ويقولُ وما أشبه ذلك». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٩.

(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتمامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان ... ولا يكون فعلاً أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير مارواه أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلٌ) و(أَذَلٌ) تقول: هذا أَجَلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلٌ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلٌ زيدٌ عمراً، وقوله: [سيبويه]: «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: انْعَزَ ومَقَرٌ وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرَدًا) على وزن (يَعْضُ) و(مَقَرًا) على وزن (يَفَرُ)، غير أن الزائد من (يَعْضُ، وَيَفَرُ) ياءٌ، ومن (مَقَرٌ، وَمَرَدٌ) ميمٌ، وكذلك (مُسْتَعِدٌ ومُعِدٌ) وما كان مثله يدخل فيما كان على مثال الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدٌ، ومُعِدٌ) يجري على (يَسْتَعِدُّ، ويُعِدُّ)، ويكون على مثاله، إلا أن أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم.

وقوله [سيبويه]: «أر على غير واحد من هذين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل كالدَّ، وأظَلُّ، وعلى غير مثاله (كَمَرَدٌ، ومَمَدٌ)، وهو نحو (مُدُقٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٢/٢ - ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: «لأنها حرف مدة»، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل المسكّن، فإن كان متحركاً ترك على حركته، نحو (مُرْتَدٌ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان قبل المسكنة أُلْفٌ لم تُغَيَّر الألف نحو (رَادٌ، ومَادٌ، والجَادَةُ).

قال: ^(١) يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها ^(٢).

قال سيبويه: هذه الدال الأولى في (رأد) لا تفارقها الآخرة فما يستثقلون لازم للحرف ^(٣).

قال أبو علي: أي التقاء المثليين في (رأد) لازم، وليس (كَيْضَرِيَانِي) الذي لا يلزم المثليين فيه ^(٤).

قال سيبويه: ولا يكون اعتلال إذا فصل ^(٥).

(١) القائل هو أبو علي نفسه.

(٢) أي أن أصل (رأد)؛ رَادَدُ، وَمَادَدُ، والجادة: الجادة؛ وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين وفيها ألف المد، فيكون مدّها عوضاً من الحركة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدّ واللين، والساكن الثاني مدغماً في مثله نحو (ضَالِدٍ، وِرَادٍ) وما أشبه ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٩.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) احتج سيبويه لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (يَضْرِيَانِي) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رأد) لا تفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (يَضْرِيَانِي) يجوز أن تتصل بغير المتكلم؛ فلا تجتمع فيه نونان لغبر المتكلم كقولك: (يَضْرِيَانِكَ) و(يَضْرِيَانِ زَيْدًا)، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تثبت فيها الحركة لفظاً قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (يَضْرِيَانِي) وفي الجمع: (يَضْرِيُونِي)، قال الله عز وجل: «قُلْ أَتَعْلَمُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي».

أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (الرأد، وقاد)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٨٠.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢، وقام عبارته: «إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والمقداد)».

أي، إذا فُصِّلَ المثلاثان بشيء لم يكن إدغام^(١).
 قال سيبويه: وكذلك (رَجُلٌ خَافٌ)، وكذلك (فَعُلٌ)، أجري هذا
 مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل^(٢).
 قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل
 مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أعلَّ منه ما كان على وَزْنٍ من
 أوزان الأفعال غير باب (طَلَّلَ)، كما أعلَّ ماوافق بناء الفعل من الثلاثي
 المعتل بالياء والواو^(٣).

قال سيبويه: ولم يفرقوا [بين] هذا والفعل^(٤).
 أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدته ثلاثة أحرف وبين
 الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرِّقَ بين ما زادَ على الثلاثة من
 الاسم والفعل نحو (أَقُولُ، وَأُقَالُ)^(٥).

قال سيبويه: ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعُلٍ)، لأنه لم يخرج على
 الأصل^(٦). فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل، فيصح كما صح

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالألف كما في (مِدَادٍ، وَمِقْدَادٍ) أو فصل الواو بين الراءين كما
 في (سُرُورٍ) فهذا الفصل يبطل الإدغام، ويصح المثليين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «رَجُلٌ خَافٌ أصله: (خَوِفٌ) ولكنه أعلَّ كما أدغم (صَبٌ، وَطِبٌ) استوى
 الاسم والفعل في (خَافَ، وَطِبَ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعرفتين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعُلًا) اسمًا وفعلًا يعتل، وكذلك (فَعُلٌ وَفَعِلٌ) من باب ما عينه واو أو ياء. وأما
 (أَفْعَلٌ) فيعتل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وَأَبَانَ) والاسم: (هذا أَقَوْمٌ
 من هذا، وَأَبَيْنَ منه) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

فيه (فَعَلٌ) لما صَحَّ (في باب قلتُ) (فَعَلٌ) على الأصل نحو قَرَدٍ وَخَوْتَةٍ.
قال سيبويه: مِنْ ذَلِكَ (ثَنِيٌّ)، فَأُلْزِمَهَا التَّخْفِيفُ^(١).

قال أبو علي: (ثَنِيٌّ) على (فَعِيلٍ)، ولو جمع على (فُعُلٍ)، فكان
يجب أن يقال: (ثَنُوْ)، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثَنٍ) كما فُعِلَ (بَادِلٌ)،
فاقتصَر على التَّخْفِيفِ فَقِيلَ: (ثَنِيٌّ) إِذْ قَدْ يَخْفَفُ فِي الْمَصْحُوحِ^(٢).

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا شَدَّ مِنَ الْمُضَاعَفِ^(٣)

قال سيبويه: فلما أن صار ، - يعني: أَحَسَّ - في موضع قد
يحركون فيه {اللام}^(٤) من رَدَدْتُ . أي في مثل (رَدُّ) أثبتوا الأولى ، أي

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «أَيُّ أَنْ (ثَنِيًّا) جَمْعُ (ثَنِيٍّ)، وَهُوَ عَلَى (فَعِيلٍ)، وَ(فَعِيلٌ) يَكُونُ عَلَى
(فَعْلٍ) نَحْوَ (رَغِيْفٍ) وَ(رُغْفٍ)، وَ(ثَنِيْلٍ) وَ(ثَنُلٍ)، وَبِجَوَازِ فِي (رُغْفٍ) وَ(ثَنُلٍ): (رُغْفُ
وَثَنُلُ)، فَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ أَنْ يُقَالَ: (ثَنِيٌّ، وَثَنِيٌّ)، فَلَوْ تَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى
قِيَاسِ (رَغِيْفٍ وَرُغْفٍ) - عَلَى التَّفْقِيلِ - لَقَالُوا: (ثَنُوْ)، فَتَقَبَّلُوا الْبَاءَ وَأَوْرَأَ لَاتِّضَامِ مَا
قَبْلَهَا، وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ لَزِمَهُمْ قَلْبُ الْوَاوِ بَاءً، وَكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، كَمَا قَالُوا فِي (أَدَلٍّ: أَدَلْ)، فَلَمَّا
كَانَ يَلْزِمُهُمْ ذَلِكَ عَدَلُوا إِلَى التَّخْفِيفِ، فَقَالُوا: (ثَنِيٌّ)»، انظر شرح السيرافي للكتاب،
ج ١١، ق ٨٢ .

قال أبو نصر: «وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ عَنِ الْمِرْدِ: وَإِنَّمَا قَالُوا (ثَنِيٌّ) فَاسْكَنُوا، وَلَمْ
يَحْرَكُوا، لِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوا ذَهَبَ الْإِعْرَابُ فَصَارَ (ثَنِيٌّ) فَلَمَّا سَكَنَتِ النُّونُ عَرَبَتْ الْبَاءُ، وَلَزِمَ
السَّكُونُ لِذَلِكَ فَلَمْ يَجْزْ لَكَ غَيْرُهُ» . انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٤/ - ٣١٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ باختصار .

(٤) ما بين المقوفتين ساقطة من المخطوطة .

السين الأولى من . (أَحَسَّ) ، فقييل: لم أَحَسَّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب. أي صارت الحركة ولم أَحَسَّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب^(١).

قال سيبيه: إذا أَدْرَكَ نحو (يَقُولُ وَيَبِيعُ)^(٢).

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أَحَسَّ) و(يقولُ وَيَبِيعُ) أنْ اللامَ لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لم أَحَسَّ) ثبتت العين ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام^(٣).

قال سيبيه: فأجروها في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ)^(٤).

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ) كما لم تُلْقِها عليه في (فَعِلَ)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلَّ)، وترك الفاء مفتوحاً في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم [٢٠٢/ب] تلق على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسَكَّن نحو (صَيَدَ الْبَعِيرُ)، فيقال: (صَيَدَ)^(٥).

(١) الكتاب ٢/٤٠٠، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠، وهذه العبارة من قام سابقتها.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) يقول أبو سعيد: وإن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياءها ألفاً، كما قيل: (يَاغُ، وَهَابُ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياءها، كما قيل: (عَلِمَ، وَعَمِلَ، وَصَيَدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم قاعلي، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها، وترك الفاء حركتها على =

قال سيهويه : وذلك قولك : قَدْ رَدَّ ، وَهَدَّ ، وَرَحَّبَتْ بلادك ، وظَلَّتْ^(١) .

قال أبو علي: ليس في (رَحَّبَتْ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه يتكلم بهما معاً^(٢) .

قال سيهويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعَلَ) نحو (عَضُّ وَصَبُّ) كراهية الالتباس^(٣) .

== اللام . - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٣ .

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيهويه في نحو قولك: «أَحْسَنْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلَلْتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله، لأنهم قالوا: (استحوذَ عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: اسْتَحَاذَ والعرب لا تتكلم به، وكذلك: (دَبَّارٌ، وَقِرَاطٌ) والأصل: (دَبَّارٌ، وَقِرَاطٌ) ولا يُتكلم به» . انظر الموضوع نفسه، انظر المسائل الحلبيات / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، وهذا القول من قام قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطردة، تجري فيها (فَعَلَ) من (رَدَدْتُ) مجرى (فَعَلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم «...» .

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (باع، وقال)، فيقال: (بَيْعٌ، وَقَيْلٌ) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رَدَّ، وَصَدَّ) وأصله: (رُدَّةٌ، وَصِدَّةٌ) فتلقى كسرة الدال فيهما على الفاء، فيقال (رَدَّ، وَصَدَّ)، ولا يكون ذلك فيما سمي فاعله نحو (عَضُّ) وأصله (عَضَضٌ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على فاء الفعل، فرقاً بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله . . . وأجود الكلام وأكثره في باب (رُدَّ) الضم، وفي (قَيْلٌ، وَبَيْعٌ) الكسر، لأن الفعل المعتل الثاني يتغير أوله في الثلاثي إذا كان الفعل للتكلم أو المخاطب أو جماعة النساء كقولك: (قَامَ وَخَافَ) القاف والهاء مفتوحتان . . . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٨٤ - ٨٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) ^(١) في المضاعف لو قيل في الفعل المبني ^(٢) لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيهويه: كما كُره الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب بَعَثَ ^(٣).

قال أبو علي: يقول: كُره التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) في باب المضاعف، كما كُره التباسهما في باب (قَالَ وَيَا)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فَعِلَ ذلك في باب (قَالَ وَيَا) حين قالوا في (فَعِلَ) منه (يَبِيعُ)، فألقيت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرَّك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (يَا) (فَعِلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

قال سيهويه: لا يغير الإدغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعِلَ وَفَعِلَ) ^(٤).

قال أبو علي: يقول: يُفَعِّلُ بالتاء في (فَعِلَ) ما يُفَعِّلُ بها في (فَعِلْتُ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ: (بَعَثُ)، فتلقى الحركة على الفاء، كما

(١) في المخطوطة: (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠، وهذه العبارة تمام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠، وقبله قوله: «واعلم أن (رُدَّ) هو الأجود الأكثر...»

تقول (بِئْسَ) فتلقيا عليها، ولا يخسُنْ ذلك في (فَعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدْتُ)، فلا تلقى حركة العين على الفاء كما تلقيا عليها في باب (بِعْتُ)، فكما^(١) لم تلقها عليها في نحو (رَدَدْتُ)، كذلك لا تلقيا عليها في (رُدُّ).

قال سيبويه : فكرها هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ) من (رَدَدْتُ) وقُلْتُ^(٢).

قال أبو علي: كرها ألا يميلوا (تَغْزِين) ونحوه، وقد ذهب ضمة وواو إذ أسالوا (قِيلَ)، فقالوا: (قِيلَ)، وإنما ذهب ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهب منه ضمة واحدة إرادة لتبيين الذهاب، كان إمالة ما ذهب منه ضمة وواو أولى^(٣).

* * *

(١) في المخطوطة : (فكلمنا).

(٢) الكتاب ٢/٤٠١.

(٣) جاء في الكتاب ٢/٤٠٠ قوله: «وَأَمَّا (تَغْزِين) ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ياء في (تَفْعَلُ) وأخواتها، وإنما صيِّرت فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدُّ) وقِيلَ) فكرها ترك الإشمام مع الضمة والواو، إذ ذهب وهما يشتان في الكلام، فكرها هذا الإجحاف . . . الخ الباب».

ومن باب مَاشِدْ فَأَبْدَلْ مَكَانَ اللَّامِ الْيَاءَ لِكِرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ^(١)

قال سيبويه: كما أن التاء في (أَسْتَتُوا) مبدلة من الياء^(٢).

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من (أَسْتَى)^(٣).

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب^(٤) أنهم يقولون: هَتَانِ، يريدون هَتَيْنِ^(٥).

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَتَانَيْنِ)، ولا رأى من يعرفه [٣٠٣/٢].^(٦)

* * *

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أَسْتَتُوا) من السَّتْ، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَتَّةٌ سَتَوَةٌ، في من قال: (سنوات) فإذا بنا منها (أَفْعَلْ) يجب أن يقال: (أَسْتَيْتَا)، والأصل (اسْتَوْنَا)، فقلبت الواو ياءً كَمَا يقال: (أَغْرَيْتَا، وأَدَيْتَا) وهو من (الغَزْوِ والدَّيْرِ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٧٦/٦ - ٧٧ (باب السين والتون)، ١٣/١٢٧ - ٢٩ (سنة).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين ٤٦، طبقات النحويين واللغويين ٤٠، إنباء الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب ملهين: الأول: أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هَتَانَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَتَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس يشتق من (هَتْنِ)، كما أن (كِلَا) ليس بماخوذة من لفظ (كُلُّ)، والمذهب الآخر: أن (هَتْنَا) لام الفعل منه وار، =

ومن بابِ تضعيف اللام في غير

ما عيَّنه ولاَّمُه من مَوْضِعٍ واحدٍ^(١)

قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة^(٢).

قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدًا) الحركة، ولو كان

ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلَبَبَ) ونحوه^(٣).

قال سيبويه: وإِنَّمَا (مَعَدٌ) بمنزلة (خَذَبٌ)^(٤).

يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق^(٥).

== ويرجع (هَوَات)، ولام الفعل من (هَوَاتَانِ) نون، فصار كأنه في الواحد (هَوَنٌ) وأبدلت النون الثانية وَاوًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢، وفي المخطوطة (مَعَدٌ).

(٣) يقول أبو سعيد: «الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لاه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه، غير مغير منه شيء، وذلك قولك: قَرَدَدٌ، وَمَهْدَدٌ، وفي الفعل: جَلَبَبَ، وَشَمَلَلٌ، وَرَمَدَدٌ، وَخَذَبٌ، وَهَقَبٌ، فأما قَرَدَدٌ فملحق بـ(جَمَعَرٍ)، وَجَلَبَبٌ وَشَمَلَلٌ ملحق بـخَرَجَ ... وَخَذَبٌ ملحق بـقَطَرٍ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحق به غير مغير منها شيء».

وأما الذي في آخره حرف من جنس لاه وليس ملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدٌ، وَجَبَبٌ ... الميم في (مَعَدٌ) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعَدَدَ الرَّجُلُ. وإِنَّمَا قلنا: إِنهما ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما ونظمهما ... وقد أدار حواراً في هذه المسألة لو لا مخافة الإطالة لكان جديرًا بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي «أن (مَعَدًا) ليس أصله (مَعَدَدٌ)، على مثال (جَمَعَرٍ)، كما أن (خَذَبًا) لا يقال ==

قال سيبويه : فلما كانتا كذلك، أُجريتَا مجرى ما لم يلحق بناءً
ببناء غيره فيما عينه ولامه من موضع واحد^(١).

قال أبو علي: يقول: لما كان (أَفْعَلْتُ وَأَفْعَالْتُ) لتفسير لهما في
الرباعي أجريتا مجرى (رَدَّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (رَدُّ واستَعَدَّ) ونحوه
فيما عينه من موضع لامة ولم يلحق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه
(فاحمَرُّ) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (رَدُّ واستَعَدَّ) في أنه لغير
الإلحاق^(٢).

قال سيبويه: وإنما لحقت شيئاً يعتلُّ وهو على أصله^(٣).
يعني: إنما لحقت (عَدَّ) من (استَعَدَّ) وهو على أصله في الاعتلال
بعد لحاق الزيادة.

* * *

== فيه: أصله: (خَذِبَ) ثم أُلقيت فتحة الباء الأولى على الدال ، ثم أدغمت ، بل ثبتت الباء
الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فُعِلَ ذلك (يُعَدُّ، وَخَذِبَ) ملحق بمقطر .
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في
تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وأصل كلامه قوله: «وَأَمَّا أَحْمَرَزْتُ، وَاشْهَابَيْتُ، فَلَيْسَ لهُمَا نَظِيرٌ فِي بَابِ
الْأَوْعَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (أَحْرَجْتُ) وَلَا (أَحْرَاجْتُ) فَيَكُونُ مُلْحَقًا . بِهِذِهِ
الْزِيَادَةُ، فَلَمَّا كَانَتَا كَذَلِكَ . . . الخ».

(٢) أي أن (أَحْمَرَزْتُ وَاشْهَابَيْتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (أَحْمَرُّ،
وَاشْهَابُ) والأصل: (أَحْمَرَزَ، وَاشْهَابَ) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٧ - ٨٨.
(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

ومن بَابِ مَا قَيْسَ مِنَ الْمُضَاعَفِ

الَّذِي عَيْتُهُ وَلَامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ^(١)

قال سيهويه : وتقولُ في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) : (رَدَدُوْهُ)،

(وَفَعَّلِيلَ) : (رَدَدَيْدُ) كما فعلت ذلك (بَفَعْلَانِ) .

قال أبو علي : لأن المصدر من (رَدَدُوْهُ، وَرَدَدَيْدٍ) بمنزلة (طَلَّلِ)، فكما

صَحَّحْتَهُ من (فَعْلَانِ) صحَّحْتَهُ من هذا^(٢) .

قال سيهويه : لأنَّهَا من (عَزَوْتُ) لَا تَسْكُنُ^(٣) .

قال أبو علي : يعني أن حروف العلة في المعتل اللام لا تسكن،

وتصحح في مثل (قَطْوَانٍ وَنَزَوَانٍ) ، فإذا صُحِّحَ في المعتل الأضعف وجب

أن يُصَحِّحَ في المعتل الأقوى، وإن كان موافقاً لبناء الفعل، ألا ترى أن

(جَوْلَانٍ) و(دَوْرَانٍ) قد صُحِّحَا وإن كان^(٤) موافقاً لبناء الفعل، ولا ينبغي

أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فَعْلَاءُ) ، يقول في فَعْلَانِ من

قُلْتُ : (قَالَانَ) ، لأنه يرى أن (جَوْلَانٍ) ونحو شاذَّ، وأن الزيادتين في آخره لا

تخرج الاسم من شبه الفعل، لأنهما غير معتدَّ بهما، ألا ترى أنك تقول في

تحقير (زَعْفِرَانٍ : زَعْيِفِرَانٍ) ، ولو اعتدَّ بهما لم يَجْزُ هذا التصغير لخروجه

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٢) (فَعْلُولُ) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُوْهُ) بالإظهار، لأنه ملحق بـ(رَجَّوْهُنِ)، وأما

(فَعْلِيلُ) منه فهو : (رَدَدَيْدُ) بالإظهار ليكون على بناء (حَصَصِيصٍ) . انظر شرح الرمازي

للكتاب، ج ٥ ، ق ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ ، وحديثه عن (فَعْلَانِ) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوْلَانُ) كما فُعِّلَ ذلك

بَفَعْلَانِ، لأنها من (عَزَوْتُ) .

(٤) يعني بناؤهما .

بهما من الأمثلة الثلاثة^(١).

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف^(٢).

أي لا تعله ، كما لربنيت من المضاعف (قَعْلَان) لقلت : (رَدَّان)
فأعللت كما تَعْلُ (رَجَلٌ صَفُّ الحَال) ، إذا أردت به اسم الفاعل من

(١) يقول أبو سعيد: «قالت العرب في كل شيء على (قَعْلَان) وعين الفعل منه واو، أو ياء،
بتصحیح عين الفعل، فقالوا: الجَوْلَان والرَّوْعَان، والهَيْمَان، والهِيمَان، وهو مشبه،
والقَعْلَان منه والقَعْلَان في التصحيح كالقَعْلَان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف
والنون بمنزلة واحدة...»

وفي قولك: «النَّزْوَان، والكُرْوَان، والنَّقْيَان، والقَلْيَان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها
ألفاً فأسقطوها لاجتماع الساكنين، ... وصححوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من
زيادة الألف والنون، وهي ألف التانيث، فقالوا: (صوري، وحيدى) وقد خالف أبو العباس
المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالَانُ)، وأزعم سيبويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف
والنون في (رَدَّانٍ)، واعتدَّ بهما في (قَوْلَان)، واحتج بأن العرب قالت: رَاكِن، وداران،
وماهان، وهامان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسبويه فيما مضى. وأما
الأسماء التي ذكرها، فهامان وماهان أعجميان، وأما (راكان) فاسم رجل من طيء يعرف
ابنه بجابر بن راكان، وداركان اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجمياً... ولا يطرد لهما
قياس كقياس (جَوْلَان)، و(رَوَّعَان)، و(هَيْمَان) المطرود في المصادر... انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٩. وقد مرَّ شيء من هذا في الكتاب ٣٧٠/٢، وانظر رأي
المبرد في المقتضب ٢٦٠/١.

قال الرماني: والدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني لحاقاً
لازماً فيجتمع فيه ثقل الزيادة وثقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال
لحرف العلة فقط كما يجب بالتقاء المثيلين لم يجر مثل (وَقِيَّتٌ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه
أثقل الحركات... يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخص من هذا على ما بينا،
ويوضح ذلك قولك: الجَوْلَان، والنَّقْيَان، فلو لا الزيادة التي باعدت بين الشبه لجرى مجرى

(باب، وذاكر، ووَحْي، وفتى)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢، والإشارة إلى أن (قَعْلَان) من القول يقال فيه (قَوْلَان).

الضعف على (فَعِلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة^(١).

أي، يصير^(٢) بالألف والنون مخالفاً لنحو (خَافَ) و(قال) اللذين هما (فَعِلَ) و(فَعَلَ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالهما، لأن مشابتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٢٠٣/ب] ويقوي (رَوَّدَ) ونحو قولهم: أَلْتَدَّ^(٣).

قال أبو علي: يريد، أن المثليين في (رَوَّدَ) أصليان فبيئنا ولم يدغما كما يبيِّن نحو (جَلَبَبَ) الذي أحد المثليين فيه زائد، وإنما لاشتغال الإلحاق عليهما وأنه لو أدغم لزال ماله قُصِدَ من الإلحاق، ألا ترى أنك لو أدغمت مثل (رَوَّدَ) لخالفت به زنة (جَعْفَرُ)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (أَلْتَدَّ)^(٤)، لأن المثليين فيه أصليان وقد بيئنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بِقَرَزْدَقٍ)، وكذلك (رَوَّدَ) تُبيِّن فيه المثليين وإن كانا من (رَدَدْتَ) كما

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) أي أن (فَعِلان) يجري مجرى (فَعَلان) من بابهِ، فتجري (قَوْلان) مجرى (جَوْلان) ونَفَيان).

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣، وفي المخطوطة: (رَوَّدَ) بتثوين الضم.

(٤) (أَلْتَدَّ) من اللَّدِّ شدة الخصاص، كما بيَّن أبو علي، وهو الألدُّ، وهذا وصف على (أَفْتَعَلَ)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع نحو (عَفَقَلْ، وَجَحَقَلْ، وَعَفَنَجْ)، انظر المسائل الحليبات ٣٧٦-٣٧٧. والاسم من (أَفْتَعَلَ) نحو (أَلْتَجَجْ) وهو عود البخور. انظر المتع في التصريف ٩٤/١-٩٥، وانظر المقتضب ٢/١، ٢٤٤.

يُنتَهَمَا مِنْ (أَلْتَدَدِ) وَإِنْ كَانَ مِنَ (الْدَدِ) (١).

قال سيبويه : وليست آخرًا بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء (٢).

قال: اللاحقة آخرًا بعد ألف نحو (عَطْشَان، وَإِنْسَان)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحَان) فأما إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق (٣).

قال سيبويه : فإن قلت : أقول جَلَبَبُ وَرَوَدَدُ ، لأن إحدى اللامين زائدة (٤).

قال أبو علي: يقول: إن قلت: (جَلَبَبُ) فأبين المثلين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد

(١) قال الرماني: «قولهم: (أَلْتَدَدُ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحد في الملحق، وعلة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فالتدَدُ بمنزلة عَقَنْجَعٍ - وإن كانت الجيم في هذا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (أَلْتَدَدِ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالغنة التي فيها». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧، وانظر التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢. وهو يوصى إلى النون في مثل (أَلْتَدَدِ).

(٣) يفسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَطْشَان، وَفَرْشَان، وَغَلِيَان، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزداد إلا للإلحاق بناءً، وإلحاقها بناءً ببناء كثير جدًا، منها: (رَعَشَنُ) ملحق بالنون بجَعْفَرٍ، و(خَلْفَنُ) وعِرْضَنُ، ملحقتان بهذِمَلَةٌ وَجَحْنَلٌ... وَغَشْنَلٌ وعَتِيرٌ ملحقتان بالنون بجعفر، والذي ليس ملحق قليل، كقولهم: كَتَبْتَلْ، وَفَرْتَلْ، وَفَرْجَسَ ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢، وفيه: (رَوَدَدُ).

تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليين في نحو (أَلْتَدَدُ) ، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل^(١) .

قال سيبويه: وكرهوا في عَفَّتَج مثلما كرهوا في أَلْتَدَر^(٢) .

قال أبوعلی: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثلين زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان^(٣) .

قال سيبويه: وإن قلت: إنما ألحقها بالواو^(٤) .

أي، وإن قلت: ألحقت (رَوَدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جَلِبِب) ^(٥) باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلِبِب) زائدة .

ومن قولي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرَدَدُ)؛ لأنَّهُما ^(٦) أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب .

* * *

(١) يقول الرماني : « وَقَوْلُ مَنْ (رَدَدْتُ) رَوَدَدُ ، بِالْإِظْهَارِ كَالْإِظْهَارِ فِي (جَلِبِب) ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ ،

كَمَا جَبَّ فِي (أَلْتَدَرُ) مَا يَجِبُ فِي (عَفَّتَج) » شرح الرماني للكتاب، ج ٥ ، ق ١٥٧ .

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفي المخطوطة: (عَفَّتَج) بضم العين، و (مثل ما) .

(٣) انظر ما نقلناه عن الرماني آنفاً .

(٤) في الكتاب ٤٠٣/٢ ، وهو من تمام العبارة السابقة .

(٥) في المخطوطة: (جلبب) .

(٦) في المخطوطة: (لأُمهُما) .

ومن بابٍ ما شَدَّ مِنَ الْمُعْتَلِّ عَلَى الْأَصْلِ^(١)

قال سيبويه : وأعلم أن الشيء قد يقلّ في كلامهم وقد يتكلمون
بمثله من المعتل^(٢).

قال أبو علي: هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه
على (فَعَلْتُ) لثلاث يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم
العين من (آيَةٍ)، لثلاث يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياءين
فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمَيْيٍّ، وَأَحْيٍ)
وبين الواوين في (أَخَوَوْتُ الشَّاةَ)، وإنما جمع بينهن في بعض وترك الجمع
في بعض كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون^(٣) [١/٢٠٤].
قال سيبويه: فما قلُّ فُعِّلُ^(٤).

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤، وفي المخطوطة: (...) قد يتكلمون (...) من غير واو
المعطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضاً.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قلّ في الكلام (فُعِّلُ) الملحق بالثلاثي
نحو (عَوَّطُ)، و(فَرَّدُ)، وكذلك (فُعِّلُ) الملحق (يَبْرُئُ) نحو (فُعْدُ) وإن كانوا
يستعملون كثيراً نحو: (أَرَدُّ، وَرَدُّ) من المضاعف، وقد أطرخوا أصلاً من كلامهم
(فَعَّالٌ) نحو: (ضَرَّابٍ)، و(فُعِّلُ) نحو: (ضَرَّابٍ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستثقلون
- وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه - لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان
عند استثقال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يثقل عليه ويستعمله، وأراد
سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذ في أحرف لم يتجاوزها، كما
يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه ويُدْعَوْنَ في شيء آخر استثقالاً...» انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه
١٢٤٠/٢ - ١٣٤١.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

قال أبو علي: فُعِلُّنْ نحو: عُوْطَطِ، وفُعِلُّنْ نحو: قُعْدُدْ.
يقول: قُلْ هذا في كلامهم (كتردُّد) ونحوه وما تصرف منه مع أنه
أثقل من (عُوْطَطِ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.
قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أُخَوَوِي (١).

قال أبو علي: (الحَوَّة) مثل الحُمرة (٢)، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن
(احمَرَرْتُ) قلت: (أخَوَوَيْتُ)، وكأن الأصل (أخَوَوَوْتُ)، لأنك تزيد على
اللام لاماً مثله كما زدتَ على اللام من الحُمرة لاماً مثله، إلا أنك قلبت
الواو ياءً كما قلبته من (أغَزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً لزم أن تقول في
المضارع (يَخَوَوُ) مثل (يَحْمَرُ)، فتُحَرِّك الواو التي هي لام (يُفَعِّلُ)
بالضمة، وهذه اللام لا تتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن
اختلفا (٣).

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيِّد)، يُكره فيه
(سَيَاوِدُ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة
ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَيْتَا) في مصدر
(رَوَيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَوَيْتَا) (٤).

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفي المخطوطة: (أخَوَوِي).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥ (حوى) قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حُرَّة لَعَسُ وفي اللِّقَاتِ وفي أُنْيَابِهَا شَتَبُ

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: «يريد: أن (حَبِيٍّ وَأَخَوَوِي) أثقل من (وَعَوْتُ،
وَحَبِيتُ)، لأن في (أَخَوَوِي) واوين متوالين، فهما أثقل من (وَعَوْتُ)؛ لأن الواوين =

قال سيبويه: ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره^(١).
 قال أبو علي: هو نحو تركك البناء من (قُلْتُ) على (أَفْعُوْعَلْ)، وقد
 جاء نظيره من غير المعتل نحو (اغْدُوْدَنْ)، و(اعْرُوْرِي)^(٢).
 قال سيبويه: يجيء الاسم على ما أطرح من الفعل^(٣).
 قال أبو علي: هو نحو (قَوْدٍ)، و(رُوْعٍ)، جاء كأن فعله (قَوْدْتُ)،
 ونحو (وَيْلٍ)، لأن فعله (وَلْتُ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك^(٤).

* * *

== بينهما حاجز، و(حَيَّيْتُ) أثقل من (حَيَوْتُ)؛ لأن في (حَيَّيْتُ) ياءين متواليتين، وهما من جنس واحد، فهي أثقل من الياء والواو في (حيوت) ثم قال: «فهذا أثقل» يعني (حَيَّيْتُ)، وأخوَوِي، وإن كانوا يكرهون (وغَوْتُ) و(حَيَوْتُ) ...، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... ما جاء نظيره...» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل ما نظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعِيلًا) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعَلَاءَ)، كسقولك: (كُرَيْمٌ وَكُرَمَاءُ) و(ظُرَيْفٌ وَظُرَقَاءُ)، و(رَجِيمٌ وَرَجَمَاءُ) يجمعون من المعتل على (أَفْعَلَاءَ) نحو (قَوِيٌّ وَأَقْوِيَاءُ) و(صَنِيٌّ وَأَصْفِيَاءُ)، ولا يجمعون على (فُعَلَاءَ)، ومنها ما يُعَلُّ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها ...، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢-٩٣.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... على ما قد أطرح...».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ما طرح من الأفعال نحو: (وَيْعٌ، وَأَعْدٌ، وَأَيَّةٌ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: اسْتَحْوَذَ، وأَغْبَلْتَ المرأةَ وَأَعْوَزَ الشيءَ، والقُوَّةُ، والجَوْكَةُ، والقَوْدُ، ثم ما جاء على غير أصله نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَأَقَامَ، وَأَبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٣.

ومن باب الإدغام^(١)

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها^(٢).

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بين، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: ساسًا، أو سوسو، أو سي سي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة^(٣).

* * *

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وباب الادغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) فسر أبو نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحويلها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والحذف - وفعت صوتك بحروف المدّ واللين، فقلت: (قا)، أو (في) أو (قو)، فلا بدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المتحرك لا ينفرد، كما لا ينفرد بالسكون، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالسكون أدخلت همزة محركة بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالمدال من (قَد)، والباء من (اضرب) ونحوهما: (إد)، و(إب).
وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من كلام بعده كقولك: (كم، ومن) ونحو هذا». شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٥-٣١٦.

ومن باب الإدغام في الحرفين

الذين تَصْعُ لَسَاتُكَ لُهُمَا^(١)

قال سيبويه: وقد بينا أمرهما إذا كانا في كلمة لا يفترقان^(٢).
يعني أنه بين ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف
الفعل^(٣).

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين
ساكنين واعتدالاً منه^(٤).

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدالّ الثانية،
والساكنان الدالّ الأولى والألف من (دَاوُدَ)^(٥).

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ باختصار.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان
(في) هنا.

(٣) الذي مضى من ذكر الإدغام وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من
كلمة واحدة مثل (مَدَّ، يَمُدُّ، وَدَّ، يَرُدُّ، وَحَمَّرَ، يَحْمَرُّ) فالأصل فيها: (رَدَدَ، يَزِدُّدُ، وَمَدَّدَ
يَمَدَّدُ، وَاحْمَرَّرَ يَحْمَرِّرُ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد
في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:

الأول: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وليس من حروف المدّ واللين، وهو واجب.
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدغم،
وإن شاء أظهر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل
في الأصول في النحو ٤٠٥/٣، شرح الشافية ٢٣٥/٣.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) يحسن الإدغام في مثل (يَد دَاوُدَ)، انظر شرح الروماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٣ حين يكون
الحرف المدغم بعد متحرك، ويجيء بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن، فهو المقصد والاعتدال
أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما==

قال سيهويه: لم يجرز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ [الآخر] إلا حَرْفٌ مدٌّ^(١).

قال: ^(٢) يعني بالمحذوف نحو السَّبَبِ إذا حذِفَ من عروض الطويل فصار [٤ - ٢ / ب] فَعُوْلُنْ لم يجرز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مدٌّ^(٣).

قال أبو علي: احتجاجة بما ذكره من العروض، أن حرف المدِّ بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدِّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيهويه: وحسُن أن يبيِّن فيما ذكرنا من نحو "جَعَلْ لَكَ"^(٤).

== لا يحسن في المثليين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحر ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥٠/٢ - ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، ولم يشبها السيرافي.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا حذِفَ الجزء الأخير من البيت حُرِفَ متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرَّدْفُ عوضاً من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوفاً، والرَّدْفُ: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تَسألوني بالنِّساءِ فإنني بَصِيرٌ بأدْوَاءِ النِّساءِ طيبٌ

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطيبٌ) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طبيب) - وذلك أن طبيباً (فَعُوْلُنْ) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فحذفت اللام والنون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فَعُوْلُنْ)، ولزمه الرَّدْفُ عوضاً. انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحرك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجز في الحرف الذي قد يدغم إذا سكن ما قبله إلا البيان^(١).

قال سيبويه: فلو أنهم كانوا يُحرِّكون لحذفوا الألف^(٢).
أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم النون الأولى في النون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قَتَلُوا) (سُمُوسَى)، ومن قال: قَتَلُوا لزمه في الرفع (سُمُوسَى)^(٣).

قال سيبويه: كما لم يَقَوْ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك^(٤).
[لم]^(٥) يَقَوَ الإدغام في نحو (قَوْمُ مُوسَى)، و(ابنُ نُوح) على تحريك الساكن، كما لم يَقَوْ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

(١) حسن الإدغام في مثل (يد دَارِد) لأنه تعديل أن يقع متحرك بين ساكنين، وليس بأحسن فيما لم تتوال فيه الحركات كما توالى في (جَعَلَ لَكَ)، فقولُه: (جَعَلَ لَكَ) لا يجري سجرى (أَحْمَرًا) فيلزم فيه (جَعَلَ لَكَ) كما يلزم (أَحْمَرًا)؛ وذلك للفرق بين المثليين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٥، وانظر الأصول في النحو ٤١١/٣، وانظر الشافية ٢٣٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) يقول الراسني: «لا يجوز الإدغام في قولك: (ابنُ نُوح) و(اسمُ مُوسَى) على ثقل الحركة تنقل في (قَتَلُوا، وَخَطَفَ) لأنه منفصل؛ لا يلزم الأول أن يكون بعده، فلا تنقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقل: (سُمُوسَى) في الرفع، و(سُمُوسَى) إذا جررت بقي، وكذلك (على سُمُوسَى)، وهذا لا يجوز»، انظر شرح الراسني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤، وانظر التكملة ٢٧٤/.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ).

قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا: (مُتَعَفِّفٌ) فأخفي (١).

قال: (٢) تقول: (مُتَعَفِّفٌ)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفٌ) ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة (٣).

أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق (٤).

قال سيبويه: وتقول: (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ)، البيان في هذا أحسن منه في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه (٥) الفصل.

قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَيْبٌ بَكْرٌ، وَثَوْبٌ بَكْرٌ) (٦).

(١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... مُتَعَفِّفٌ فَيُخْفَى».

(٢) القائل هو أبو علي نفسه.

(٣) ما بين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمته أبو علي رحمه الله تعليقه.

(٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفِّفٌ) وبابه (مُتَقَلِّلٌ) لا يقع فيه إدغام بغير لفظ بنيته» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(٥) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٦) «الواو في (ثَوْبٌ) لا تشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَيْبٌ بَكْرٌ)، والإدغام في هذا جائز - وإن لم يكن بمتزلة الألف، وإفعا يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فالإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أَصْبَحَ) في المتصل ... انظر الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥١/٢.

قال أبو سعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا كوب بكر، وثوب بكر)، كما يستحسن (المال لك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك، واحتج سيبويه بأن المنفوس =

قال سيبيويه : ألا ترى أنك تقول : (اخشَوْا وأقْدًا) فتُدغم، -
و(اخشَى يأسِرًا) فتجريه مجرى غير الياء (١).

قال أبو علي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخشَوْا وأقْدًا)، لكن لما جاز الإدغام عُلِمَ أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يغزَوْ وأقْدًا)، و(يرمي يأسِرًا) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخشَوْا وأقْدًا) (٢).

قال سيبيويه: فلا بدّ فيه من حرف لين للرّدْف (٣).

قال أبو علي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المدّ ما يكون إذا جانسته الحركة، ف(لَيْبٍ) (٤) لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

== ما قبله من الواوات والياءات ليس كالمضموم ما قبله من الواوات، والمكسور ما قبله من الياءات، بأنك تقول: (اخشَوْا وأقْدًا) فتدغم واو (اخشَوْا) في واو (واقْدًا)، وكذلك تدغم ياء (اخشَى) في يا (ياسر)، وذلك لنقصان المدّ من أجل الفتحة، قال تعالى: «تَوَلَّوْا واستغنى الله» بإدغام الواو من (تَوَلَّوْا) في واو (واستغنى الله) للفتحة... «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أنشده سيبيويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

== وما كلّ ذي لبٍ يموتيك نُصْحَهُ وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَهُ بليّيب

قال سيبويه : وذلك قولك : ظَلَمُوا واقْدَأْ [٢٠٥/أ] واطْلَمِي يَاسِرًا ، وَيَغْزُوا واقْدَأْ (١) .

قال أبو علي : اللزوم في الأول يعتبر كَأَنَّ الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدٍّ غير لازم ، لأنك تقول : (ظَلَمًا) كما أنه في (قُوُول) غير لازم ولو اعتبر ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقْدَأْ) ، ففيل : إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما قبله منه لم تصح لوجودنا للممدود المدغم في مثل (مَغْزُوا وَغُتْرًا) ونحوه ، لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا واقْدَأْ) و(ارمي يَاسِرًا) مضامته بذلك اللزوم المدّ ، ألا ترى أن (قُوُولًا) لم يُدْغَم لاجتماع المدّ ، وأنه غير لازم فيه ، وكذلك (ارمي يَاسِرًا) لم يدغم لأنه ممدود ، ولأنه ليس بلازم (٢) .

قال سيبويه : أرادوا أن يكون (ظَلَمُوا) على زنة (ظَلَمًا واقْدَأْ) ، و(قَضَى يَاسِرًا) (٣) .

== حيث وقعت الياء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن ولذلك لزم حرف الروي وكانت ردقًا له لا يجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المدّ بمنزلتها . انظر الكتاب ٤٠٩/٢ ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر ديوانه ٩٩ ، وقد أنشده أبو علي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضًا من حذف الحرف المتحرك في الشعر ، وأن الحركة لاتسد هذا المسدّ ، انظر التكملة / ٢٧٥ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١١٦ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٦٤ - ١٦٥ .

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفيه : (. . .) وَيَغْزُوا واقْدَأْ .

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين مما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدٍّ والإدغام في هذا القسم جائز ؛ لأن المدّ الذي فيه عوضٌ من الحركة ، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركًا . انظر التكملة / ٢٧٥ ، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣ ، وهناك مزيد من التفصيل في هذه المسألة تجد في شرح الشافية ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ .

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفي المخطوطة : (. . .) على أنه (. . .) مكان (على زنة) خطأ .

قال: يقول: ليست الواو في (ظَلَمُوا وَاقْدًا) والياء في (قاضي ياسراً) بلازم، لأنك تقول: (ظلموا وَاقْدًا) و(قضى ياسراً)^(١).
قال سيبويه: كما لم يَقَوْ المنفصلان على أن تحرك السين في (اسمٌ موسى)^(٢).

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان^(٣).
قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثلين، للزمك أن تجمع بينهما محقتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلٌ لبيدٌ)، فلما لم يجز أن تجمع بينهما لم يجز أن يدغما^(٤).

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لاتدغم إذا كان مثلها بعدها سراً، هذا ما أثبتته سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعللة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضمت ما قبلها وسكنت فقدت تكامل مدحها باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فقد تكامل مدحها باجتماع الكسرة والياء، كاجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت المدّة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها...

وحملوا (يقضى ياسراً) على (قضى ياسراً)، لأن الياء في (يقضى) هي الألف في (قضى ياسراً)، كما أن الواو الأولى في (قُورِلَ) هي الألف في (قَارِلَ)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظَلَمَ) وأقعة موقعها، وتالية لها في ترتيب عدة الاثنين والجماعة... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الثانية في (قُورِلَ) لم تقو على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى ما بدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل قولك: (قرأ أبوك)، و(أقرأ أباك)، فلا يجوز أن تقول: (قرأ أبوك) فتعققهما.

(٤) الذي عليه النحاة في النقاء الهمزتين هو تليين إحداها وتحقيقها، وأنه متى لُينت إحداها فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامها في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =

قال سيبيه: وذلك قولهم: يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا^(١).
 قال أبو علي: (قَتَلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها
 فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُم)
 الليل^(٢) فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتلبت لتسكين
 المتحرك في (ازْيَنْتَ)^(٣)، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من
 (تَزَيَّنْتَ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت [و]^(٤)
 اجتلبت ألف الوصل^(٥).

== ما ليس من جنسه... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨. وستقف على
 اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجه المحتملة في هذه المسألة.
 (١) الكتاب ٢/ ٤١٠، وقامه: و... وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم: (رُدْ
 يافتي).

(٢) سورة المزمل، الآية ٢/.

(٣) سورة يونس، الآية ٢٤/.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني: «تقول: (اقتتلوا، ويقتتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قَتَلُوا)
 و(قَتَلُوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لالتقاء الساكنين، وكذلك:
 (يَقْتُلُونَ، ويقتلون)، ولا يلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (اخرى): لأن تاء (اقتتل)
 يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه المتفصل من هذا الوجه، وتشبه
 المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجهان». شرح الرماني للكتاب،
 ج ٥، ق ١٦٦.

وقال السيرافي: ولفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قَتَلْ) بفتح القاف،
 و(قَتَلْ) بكسرها، فأما من قال: (قَتَلْ) بالفتح فإنه كأنه (قال): (اقتتلْ) فألقى فتحة التاء
 الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر
 فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت
 ألف الوصل لتحرك القاف.

قال سيبويه : وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضٍّ^(١) .

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضٍّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضِّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فَرٍّ) ، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قتلوا، وقتلوا)^(٢) .

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يافَتَى) فضموا لضمة الراء^(٣) .

أي الراء في (مُرْدُقَيْنَ)^(٤) .

== وأما المستقبل فيقال: (يَقْتُل) بفتح الباء والقاف، و(يَقْتُلُ) بفتح الباء وكسر القاف، و(يَقْتُلُ) بكسر الباء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام ويجمع بين ساكنين . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨ .

(١) الكتاب ٤١٠/٢ ، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي .

(٢) من قوله تعالى: «وَقَتَّلُوا تَقْتِيلًا»، سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة / ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرْدُقَيْنَ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدُقَيْنَ)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرْدُقَيْنَ) وقال آخر: (مُرْدُقَيْنَ) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِفَيْنَ) مُتَعَمِّلَيْنَ من الرُدْف، فأثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إبتاعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إبتاعاً لكسرة الدال، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/ ٤٩ .

وقال أبو علي: «وزعموا أن قومًا من العرب قالوا: (مُرْدُقَيْنَ) ، أرادوا: (مُرْتَدِفَيْنَ) ، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلقى عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُرْدُقَيْنَ) . انظر التكملة / ٢٧٤ .

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب^(١).

قال أبو علي: إما كان أقرب لأن بين الراء والذال الشائنية من (رُدُّ) يَاهدًا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرْدُقَيْن) حرف ساكن^(٢).

قال سيبويه: فلما كانت كذلك قُرِيتُ، كما قلت: (الجوارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)^(٣).

قال أبو علي: [٥/٢٠٥ ب] يقول: ثُبِتَتْ أَلْفُ الوصل في قوله: (الْحَمْرُ)^(٤)، وإن تحرك ما بعده لثباتها في نحو: (أَفْأَلَلَهُ)، كما صَحَّتِ الواو في (الجَوَارِ)، حين ثُبِتَتْ في (جَاوَرْتُ)، وإن كان قد تنقلب في نحو: (سَيَّاطُ)، فكذلك تثبت الألف في (الْحَمْرِ)، وإن سقطت في نحو: (سَلُّ)^(٥).

(١) الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) قراءة (مُرْدُقَيْن) كما يراها سيبويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبهه أبو سعيد هذا الإتباع مثل إتباع الذال ضمة الراء في قوله: (رُدُّ)، و(لَمْ يَرُدُّ)، ومثله (جَرُّ، ولم يَجُرُّ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيبويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

(٤) قوله: (الْحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيبويه: «فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)؟»، الكتاب ٤١٠/٢.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وردت في الكتاب كما يلي: «ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قوله: (سَلُّ) حيث حركت السين، فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام؛ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو (أَحْمَر)؛ ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبِتت، فلما كانت كذلك قُرِيت ... أَلْغِ». الكتاب ٤١٠/٢.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: ولا يجوز إثبات أَلْف الوصل إذا تحرك ما بعده إلا أن تكون مفتوحة في مثل قولهم: (الْحَمْرُ)؛ من قبل أن أَلْف الوصل المفتوحة تشبه أَلْف =

قال سيبويه : وأما (رُدُّ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ موسى) ، لأنَّهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان^(١).

قال أبو علي: يريد: التقى المثلان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدُّ) فلا يجوز (رُدُّ دَاوُدَ) كما لم يجز في (قومُ موسى) لأنَّهما منفصلان^(٢).

* * *

ومن بابِ الإدغام في الحروفِ المتقاربة^(٣)
قال سيبويه : ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة^(٤).

== القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «أَلذَّكْرَيْنَ حَرَّمَ»، و«أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ» لأن هذه المدة تدل على الفرق بين الاستفهام والخبر، إذ لو حذفت ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، فهي تثبت مدة ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إِي هَا اللَّهُ ذَا»، و«يَا لَللُّهُ اغْفِرْ لِي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحريك ما بعدها، أو قبلها، فلذلك جاز (الْحَمْرُ)، ولم يجز في (فَقْتُلُوا، اقْتُلُوا) بثبوت ألف الوصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٣/٢.

(١) الكتاب ٤١١/٢، وقام العبارة: «...» وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها.
(٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمنا الدال الثانية من (رُدُّ) في دال (داود) لوجب أن تحرك الدال وتغير كما لو أدغمنا الميم (يريد الميم في قوم موسى) لوجب تحريك السين من (اسم) (أي من اسم موسى)»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وقام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مُخْرِجٍ واحد، والحروف المتقاربة مخارجها».

(٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها».

قال أبو علي: إذا قال في كل واحدٍ من الواو والياء لاتدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ماهو من جنسه كان أبعد له من الإدغام.

قال سيبويه: لأنهما يُخرجان ما فيه لينٌ ومدٌ إلى ما ليس فيه مدٌ ولا لينٌ^(١).

يقول: لو أدغمت الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المد واللين^(٢).

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك^(٣).

يقول: مثل (صُدُودٍ، وَعَمِيدٍ)، لا يجوز معهما^(٤) إذا كانا قبل حرف الرويَ غيرهما من السواكن، كما أن (الفَنَائِيَا) لا يجوز معها غيرها من السواكن^(٥).

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) انظر التكملة/ ٢٧٦، المقتضب ٢١١/١.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المد واللين.

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/١، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالألف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تيلغا منزلة الألف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجر في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قوم مالي وأبا ذؤيبٍ
كنتُ أتوتُّه من غيبٍ
يُشِيمُ عطفي ويَبِزُّ قُويي
كأننسي أَرْقُبُهُ بَرِيبي

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (توب) رَدَفٌ، ولو قال: (أتوتُّه من غرب) لم ==

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام^(١).

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغمًا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوِّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو أنكسر امتنع فيهما الإدغام^(٢).

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حَرْفَي غَنَّة^(٣).
قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب فاءً للإدغام، كما تركت الميم المبدلة من النون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة^(٤).

== يجوز أن يكون بيتٌ مردفًا وبيت غير مُردف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٣.
(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: وذكر سيبويه أولاً أنه لا يجوز إدغام الياء المقترحة ما قبلها في الجيم، والواو المقترحة ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظْلِمُوا مَا مَلَكَ، واطلمي جابرًا ١٠٠) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيبويه: «الميم لا تدغم في الياء، وذلك قولك: (أَكْرِمْ بَدَ)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العَنْتَرُ، وَمَنْ بَدَا لَكَ)، فلما وقع مع الياء الحرف الذي يغرون إليه من النون لم يغيروه».

(٤) يذكر الرماني وغيره الحروف التي لا تدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد)، قال الرماني: «فالميم ==

قال سيبويه: وهي تَقَشَّى بأن معها غيرها، فكروها بأن يُجحفوا بها^(١).

أي لو أدغمت الراء^(٢) في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لا يدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطَبَّقة لا تُجعل مع التاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق^(٣).

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك

== لا تدغم في ما قاربها من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم فضيلتهما بالغنة، وأنه يفر إليها من النون بالمشاكلة في (العَنْتَر) وشبهه، فلا يجوز أن يفرّ منهما في هذا الموضع الذي يفرّ إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، فكذا سبيل الميم في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في الميم، وأنه يفرّ إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أَكْرَمَ بَدْرًا) - لما بيّنا - . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكرّرة، وهي تَقَشَّى...».

قال الرماني: «ولا تدغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (اخْتَرْتُ لَيْلَةً)، و(اخْتَرْتُ نَقْلًا) إلا بالإظهار، ويجوز: (هَلْ رَأَيْتَ) و(مَنْ رَأَيْتَ) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الواو).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أبقيت الإطباق لثلا يذهب من الصوت شي^(١).

قال سيبويه : لأن { ما } كان أقرب إلى حروف الفم [١/٢٠٦]
كان أقوى على الإدغام^(٢).

أي على أن يدغم فيها ، فالحاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء
التي هي أبعد^(٣).

قال أبو علي في إنشاد سيبويه: ^(٤)

وَمَسْحِي مَرْعَابٍ كَاسِرٍ

قال : من أثبت في مثل (عليه فاعلم) ياء أثبتته في (مَسْحِي)،
ومن لم يثبت لم يثبت.

(١) يقول أبو سعيد: «... لاتختار إدغام الطاء في التاء، لأن الطاء مطبقة؛ فيكره ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «بَسَطْتُ إِلَيَّ يَدَكَ»، وقالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ» و«فَرَطْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ»، ونحوه، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛ لثلا يُغَل بحرف الإطباق...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١١٤-١١٥.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقيله قوله: «ولاتدغم الحاء في الهاء، كما لاتدغم الفاء في الياء».

(٣) لما كانت الحاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد، فكذاك الباء في الفاء للسبب نفسه، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (امْدَحْ هَلَاكًا) فالبيان أحسن من الإدغام، قال أبو سعيد: «فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حَاءً لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لا يكون الإدغام في الذي فوقه، ولكن الذي من مخرجه» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١١٥. وانظر أيضًا الأصول في النحو ٤١٤/٣.

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الحاء، وقيله:

كَأَنَّهُا بَعْدَ كَلَالِ الرَّاجِرِ

وهو من الرجز، ولم ينسبه لقائل، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =

قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في (مَسْحِه)، ولكن الإخفاء

جائز .

== وَمَسْحِه . فأجبنى الهاء عند الحاء . انظر الكتاب ٤١٣/٢ . وخالفه المبرد في هذه المسألة محتجاً بأن السين في (مَسْحِي) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن . وردّ عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسحهم) مكان (ومسحي)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (وَمَسْحِه . . .) وقال: «أما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهوٌ وغلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولي بعد السين ساكن أيضاً، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المدّ واللين نحو (دَابَّةٌ وَأَصِيمٌ وَتُمُوذُ الثَوْبُ)، ويظهر أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويظهر أيضاً أنه قال: «وما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟» شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١١٦ . وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام . والثالث: أن الحاء لا تدغم في الهاء، وقد توهم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيبويه: «وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء . . .»، وهذا غلط ممن ظنه على سيبويه لما بيّنّا من الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنه قال: «وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده . وقد أفصح بذلك الأخفش فقال: لا يجوز فيه الإدغام ألّبتة، ويجوز الإخفاء» . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١٧٠، وانظر أيضاً التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٦/٢ - ١٢٥٧، وانظر أيضاً المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين .

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مدّ، وهذا ليس في الكلام نظيره^(١).

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء^(٢).

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء^(٣).

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء^(٤).

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (أَمَدَحُ عَرَقَةً)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (أَمَدَحُ هَالِلاً). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (أَقْطَعُ حُمَلًا)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قَلْبُهُ حَاءٌ في نحو (أَجِبَةُ حُمَلًا).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقبله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قولك: (أَمَدَحُ عَرَقَةً)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها والرخاوة مع قرب المخرجين، - فأجريت . . . » انظر الأصول في النحو ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها: الاختلاف بالهس، والجهر، والشدّة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجوز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (أَمَدَحُ عَرَقَةً) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التعديل . . . فتقول: (أَمَدَحُ عَرَقَةً) كما قلت: (أَجِبَةُ عِنَبَةً) فقلبت الحرفين جميعاً إلى الحاء. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

- قال سيبويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء^(١).
- أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون^(٢).
- قال سيبويه: وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة^(٣).
- يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الحاء.
- قال سيبويه: ويدلُّك على حسن البيان عزَّتْها في باب رَدَدَتْ^(٤).
- قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كعَعْتُ) إلا قليلاً^(٥).

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لا يقلِّبون الهاء حاءً. بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلِّب النون ميماً مع الباء في قولك: (عَثَّيرَ، وشَتَّاءَ)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَثَّيرَ، وشَتَّاءَ)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، يريد: قلبت من الهاء حاءً إذا كانت الهاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَثَّيرَ وشَتَّاءَ)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢، وقام العبارة: «الغين مع الحاء البيان أحسن، والإدغام حسن، ... وألحاه مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق ...»، وانظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، التكملة/ ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن التقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين ألا ترى أن ماعين فعله ولامه حاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَحَّ العجين) و(رَحَّ في قَفَاء) إذا دفع، و(زَحَّها يَزَحُّها) إذا نكحها، و(شَحَّ البول) إذا أخرجه قليلاً قليلاً، و(الْمَحَّ، والفَحَّ، والعَصْحُ) الصياح، ولا أعلم غيتين التقتا عيناً ولاماً، وقد تكون الغينان عيناً ولاماً وبينهما، حاجز، قالوا: (ضَغِيْفَةٌ من بَطَلٍ ومن عَشْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الزَغِيْفَةُ) لبن يحقن حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغينين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت حاء بعدها غين؛ لأننا لو لم نبيِّن وأدغمنا الحاء في الغين لالتقت غينان». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشُبِّهَتْ بالخاء مع الغين كما شُبِّهَ أقربُ مخارجِ الحلق إلى اللسان^(١).

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شُبِّهَ^(٢) بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئتَ كان إدغاماً بلا غُنة فتكون بمنزلة حروف اللسان^(٣)؛ لأنها تصير لاماً خالصة إذا أدغمت بلا غُنة ولا يكون لها في الخياشيم حظٌّ، وإذا أدغمت بغُنة لم تزل عنها الغُنة والحظُّ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب^(٤). كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغُنة لأنه لا غُنة في اللام، فهما لا يتفقان فيها^(٥).

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكذا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتحليلاته دوناً فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقتها.

وفي الكتاب: (لأن الصوت... معرفة بالألف واللام).

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقتها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغنة تارة وبغير غنة، قال الرماني: وحكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الخياشيم، وإذا وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقارباً شديداً كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقارنة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجاً من الخياشيم ==

قال سيبويه : وتُقلَّبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تَعْتَلُّ فيه النون^(١).

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتل في الشفة مع الميم فتتقلب ميمًا نحو (مِنْ مَطَرٍ).

وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشُّفَّةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيَّاهَا مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ [ب/٢٠٦] مَطَرٍ)، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لما اعتلت النون مع اللام في نحو (مَنْ لَكَ) فقلبت لامًا، كذلك أعلت فيما قرب من اللام وهو الراء فقلبت: (مَنْ رَأْسُهُ)، فأدغمت في الراء لقربها من اللام.

قال سيبويه : فكَرَهُوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون^(٢).

== يخف إخراجها منه على نحو الخفة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم، وفي النون التي تخرج من الخياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها، فبالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف ... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٥، ق ١٧٣. انظر كذلك الأصول في النحر ٤١٦/٣، الكلمة/٢٧٨.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجانس عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فكَرَهُوا ...»

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم^(١).

قال سيبويه: وليس مثلها في اللين والتجافي والمد^(٢).

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتسبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شَنَبَاء) كالباء في الشدة والزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف في الشدة والزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَجَ (لَبْسٍ) من طرف اللسان أقرب إلى مُخْرَجِ الراء من الياء^(٣).

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء عما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

(١) تدغم النون في خمسة أحرف يجمعهم قولك: (وَبَرْمَلٌ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يجر أن يختلف مخرجاهما، قلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الحيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بغنة وغير غنة، فإذا أدغمت بغنة فلأنها تصير من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء ياءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها غنة، وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والغنة: صوت من الحيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١١٨، وانظر الأصول في النحو ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا النص من قام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، والكلمة بين المعقوفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كما أعلنت مع الباء في (شَنَبَاء) لما أدغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء^(١).

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم، فإنَّ أخف عليهم ألا يستعملوا أَلَسْتَهُمْ إلا مرة^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا أَلَسْتَهُمْ مرّتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جُعِلَتْ من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم ولم يجتمع مثلاًن.

قال أبو علي: النون مع سائر الحروف ثلاث رُتَب: (٣) تدغم مع اللام

(١) يقول أبو سعيد: «جعل سيبويه إدغام النون في الباء حملاً على إدغامها في الواو، لأن الباء والواو كأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجاهما - لما بينهما من الاجتماع في المدّ واللين... وأنه ليس بعد حروف طرف اللسان كالطاء وأختيها والظاء وأختيها أقرب إلى الباء من الراء، والنون من مخرج الراء، ويدغمون النون فيها؛ ليريك ملاسة النون للباء بهذه الضروب من التعلق لتصحح إدغامها في الباء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٤١٧/٣ - ٤١٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... كان أخف...».

(٣) بين أبو سعيد أن النون تخفى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف، والكاف، والجسيم، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاي، والطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، والفاء). وأن من الناس من يخفيها قبل الغين والحاء. وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللنون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملاسة للنون باشتراكهن في الفم... .

قال: وإنما ساء هذا في حروف الفم دون حروف الخلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الخلق... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصول مع لفظ الكتاب في هذه المسألة. انظر الأصول في النحو ٤١٧/٣، التكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنة، وتعلّ مع الياء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضاً في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مخرجها . فالنون إنما أعلّت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولا تبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قريبا من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبين مع حروف الحلق بيانا شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بُعدت عنها غاية البعد بينت معها، فأما إخفاؤها مع العين والحاء فللقرבהا من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم^(١).

قال: يقول: كثرت حروف الفم^(٢)، فوجب الإدغام [٢٠٧/٢].

قال سيبويه: وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الحياشيم^(٣).

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بينت ولم تخف

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... الإدغام وكثرة...».

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الفاء، والقول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.

كانت أيضاً من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الخياشيم.

قال سيبويه: ولم نسمعهم قالوا في التحرك (حين سُليمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم^(١).

قال أبو علي: يقول: لم يجعل مُخرج النون من الخياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مُخرجها منها ساكنة مع حروف الفم^(٢).

قال سيبويه: ولم تُقرب قرب هذه الستة^(٣)؛ التي قَلَبَتِ النون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيبويه: فلم يحتمل عندهم حرف^(٤)، الفصل.

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفي شرح السيرافي: (خَنَّ سُلَيْمان)، ورواية الرمانى توافق ما في الكتاب والتعليق، وفي المتع ٧٠٠/٢: (خَنَّ سُلَيْمان) كما قالوا: (خَنَّ موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخفى قبلها النون وتخرج من الخيشوم لم تسكن كما تسكن النون المتحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لا تحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيبويه: (ولم نسمعهم قالوا: (خَنَّ سُلَيْمان)، كانه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخفى النون معها، نحو السين والقاف والكاف وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه». شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٢٢، وانظر النص في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في كلام سيبويه حروف الحلق، وقد نوه سيبويه أن النون لا تدغم في حروف الحلق ألته، انظر الأصول في النحو ٤١٨/٣، التكملة ٢٧٩.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل التَّوْن وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة^(١).

قال سبويه: وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بَيِّنَةٌ، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق^(٢).

قال أبو علي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون النون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بَيِّنَةٌ مع الميم والواو والياء. وقوله: بمنزلتها مع حروف الحلق؛ أي في البيان^(٣).

قال سبويه: وإثما حملهم على البيان كراهية الالتباس^(٤)،
الفصل.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت النون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنَوَاءُ بِقَوَاءَ) التي هي من (القَوُ)^(٥)، وكذلك

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم تحتمل النون وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) بين أبو علي أن للنون أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للحروف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات. انظر التكملة / ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) يقال: خَيْلٌ قَرٌّ، وَوَتَرٌ قَوٌّ، كلاهما مختلف القَوِيُّ، وَأَقْوَى الحبل والوتر: جعل بعض قَوَاءً أغلظ من بعض، ومنه الإقواء في الشعر، وهو من عيوبه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت). انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا).

سائر هذه الكلمات بالمضاعف^(١).

قال أبو علي: (قال) سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: (مِنْ مُثْلِكَ)^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنَوَاء) لأنه لا يلتبس بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنَوَاء)^(٣).

(١) يقول الرمانى: «النون تقلب لسته أحرف: لقرنها منها القرب الشديد، ولا تقلب لغيرها، فخمسة منها تُقلَب وتُدغم فيما بعدها، وواحد تقلب فيه ولا تدغم وهو في (العتير) ونحوه والنون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لثلاث يلتبس بالمضاعف فتقول: (شَاءَ زَيْمًا، وَغَنَمَ زَيْمًا، وَقَنَوَاءً، وَقَنِيَّةً، وَمِثْيَةً، وَكُنْيَةً)، فتظهر مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بهيئا - ولا يلزم أن تظهر في (شَتِيَاء) كما لزم أن تظهر في (قَنَوَاء) من قبل أنه لا التباس في هذا ... شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٧٤، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافى للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، الأصول في النحو ٤١٨/٣ - ٤١٩، والتكملة/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المقام، وعجالة الكتاب هي قوله: «وسمعت الخليل يقول في (انْقَلَبَ) من (وَجِلْتُ): (إِوَجَلْ) كما قالوا: (إِصْحَى) لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا ...».

(٣) إذا لم يقع لبس أدغمت النون وذلك في شيئين: أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعمل بالانفصال حروف كل واحدة من حروف الأخرى كقولك: (مِنْ مَالِكَ، وَمَنْ رَأَيْدَ، وَمَنْ يَأْسِرَ). والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها نوناً مدغمة، كقولك: (اصْحَى) وهو انْقَلَبَ لأنَّه إن لم يجعلها (انْقَلَبَ) وجعلنا المشددة أصلية صارت (اقْعَلْ)، وليس في الكلام (اقْعَلْ)، وكذلك لو بنينا من (وَجِلْ) انْقَلَبَ قلنا: (إِوَجَلْ) ومن (يَسَرَ) إِسْرًا فأدغمنا لزوال اللبس، فصار ما يزول فيه اللبس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافى للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢ - ١٢٣، التكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٩/٢.

قال سيبويه: والنون ليست كذلك، لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة^(١).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هلا بين النون قبل الباء في (شَبَاء) و(العَمْبَر) كما بُيِّنَت قبل الواو في (قَنَوَاء)، لأن النون التي هي عين لا تتبين من الميم كما لم تكن تتبين لو أدغم فقيلاً: (قَوَاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألا تُبين النون في (شَبَاء)، ولم يجز ألا يُبين في (قَنَوَاء)، لأنَّ (شَبَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبٍ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوَّوْكِي ومِي)، فإذا أدغم في هذه المواضع التبس، ولا يلتبس في (العَمْبَر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم^(٢).

أي إظهار النون معهن في (كُنْيَة، وَقَنَوَاء، وَزَنْمٍ)^(٣).

قال سيبويه: وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الحياشيم^(٤) [٢٠٧/ب] هي حروف الغم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النون في شيء من هذه الحروف كما أنَّ النون لم تُدغم فيهن، ولو أدغمت

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيبويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالأمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وقام كلامه: «و الحياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الغم وتقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها».

النُّونَ فِيهِنَّ، لَصَارَ صَوْتُهَا مِنَ الْغَمِّ دُونَ الْخَيْشُومِ، وَلَقَلِّبْتَ حَرْفًا فَمَوَّيًا، فَجَعَلْتَ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَهَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي كَانَتْ تَدْغَمُ فِيهَا لَوْ أَدْغَمْتَ^(١).

قال سيبويه: «لأنه قد امتنع أن يُدْغَمَ في النون ما أَدْغَمْتَ فِيهِ^(٢)». قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء وقد أَدْغَمْتَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَكَذَلِكَ كَرِهَ أَنْ تُدْغَمَ اللَّامُ فِيهَا وَإِنْ أَدْغَمْتَ فِي اللَّامِ^(٣).

قال سيبويه: وكذلك لم يُدْغَمُوها فِيمَا تَفَاوَتْ مُخْرَجُهَا عَنْهَا، وَلَمْ

(١) يقول أبو سعيد: «أعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون ضميقًا لتغيرها، وخروجها مرة من الغم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقًا لإدغامها في ما يَءُدُّ مِنْ مَخْرَجِهَا، وَقَلَّبَهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ كَنَحْوِ قَلْبِهَا فِي (عَتِيرٍ، وَمَنْ يَكُ) فَلَمْ يَدْغَمُوا فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي مَعَهَا مِنَ الْخَيْاشِيمِ لِيَعْدَنَّ مِنْهَا، وَلِأَنَّ النَّونَ لَمْ تَدْغَمْ فِيهِنَّ لِيَعْدَنَّ مِنْهُنَّ»، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيبويه/٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لا يدغم فيها ما تدغم في فيه فما لا تدغم في فيه أبعد من أن يُدْغَمَ فِيهَا، وَأَمَّا إِدْغَامُ اللَّامِ فِيهَا فَلِأَنَّ اللَّامَ حَرْفٌ وَقَعَ التَّعْرِيفُ بِهِ مَعَ الْأَلْفِ فَأَدْغَمْتَ لِكَثْرَتِهَا فِي حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ حَتَّى أَدْغَمْتَ فِيهَا بَعْدَ مَنْ مَخْرَجُهَا وَهُوَ الضَّادُ وَالشَّيْنُ فَكَانَ إِدْغَامُهَا فِي النَّونِ وَهُوَ مِنْ مَخْرَجِهَا أَوَّلَى، فَلَمَّا أَدْغَمْتَ اللَّامَ فِي النَّونِ فِي حَالِ التَّعْرِيفِ جَازَ إِدْغَامُهَا فِيهَا فِي غَيْرِ التَّعْرِيفِ، وَالْبَيَانُ أَحْسَنُ لَضَعْفِ النَّونِ عَنِ الْإِدْغَامِ فِيهَا، وَلِأَنَّ النَّونَ قَدْ أَدْغَمْتَ فِي أَحْرَفٍ لَمْ يَدْغَمْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْهُمْ، فَكَانَتْهُمْ يَسْتَوْحِشُونَ مِنَ الْإِدْغَامِ فِيهَا خُرُوجُهَا عَنْ نَظَائِرِهَا»، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنة^(١).

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميم في الباء وهي مثلها في أنها من مخرجها وموافق لها في الشدة والزام الشفتين فيها الضم، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوتت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أخرى ألا يدغم فيما لم يوافقه إلا من جهة واحدة، أعني الغنة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميم فيهما الباء الشدة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة^(٢).

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسن إدغامها فيها كحسن إدغامها في الراء^(٣).

قال سيبويه: لأن اللام لم تسفل إلى أطراف الأسنان^(٤).

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سعيد في شرح هذه المسألة: وأراد: وإدغام اللام في هذه الحروف الستة جائز، وهي تلي الراء في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككسرتها مع الراء، لأن الراء من مخرجها وفيها انحراف مثل ما فيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من التثنية، وليس فيهن انحراف كما فيها وفي الراء... « شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢، وفيه: «... إلى أطراف اللسان» وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

قال أبو علي : لم تَسفل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل
الطاء .

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها^(١) .
قال سيبويه : ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من
اتصال مُخرجها^(٢) .

أي ، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان ، وحيث يقرب منه مُخرج
اللام .

* * *

(١) يقول أبو سعيد : ومُخرج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من
طرف اللسان ملصقاً بما فوق أصول إحدى الرباعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير نازلة
إلى الثنايا والرباعيات ، ولو تكلف إنسان إخراجها نازلاً إلى نفس الثنايا والرباعيات ، أو
متحرراً إلى الناب أمكن ، والطاء والذال والشاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العلى ،
والطاء والشاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، فعلم أن اللام أقرب إلى الطاء
وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا ، والذي جوز الإدغام اشتراكها في
طرف اللسان ، وهذا الذي ذكره سيبويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على
إدغامها في الطاء وأختيها . . . « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ١٢٥ ، وانظر النص
في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٧/٢ ، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين ، وأن الضاد مخرجها من أول
حافة اللسان ، ومخرج الشين من وسطه ، فضعف إدغامها فيهما .

ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالْقَتَايَا^(١)
 قَالَ سيبويه : وهو يَثْقُلُ التَّكْلُمُ بِهِ لَشِدَّتِهِنَّ ، وللزوم اللسان
 موضِعَهُن لا يَتَجافى عنه^(٢) .

قال أبو علي: الميم من الشديدة التي يجرى معه الصوت، والباء لا
 يجرى معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَبْ مَطْرًا) أحسن، وكان
 الإدغام في الدال والتاء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في
 الشدة كما يختلف الميم والباء فيها .

قال سيبويه: ولو أَمَسَكَتْ أَنْفَكَ لرَأَيْتَهَا بمنزلة ما قبلها^(٣) .
 قال أبو علي: إذا ضارعت الميمُ التَّوْنُ لم يحسن إدغام الباء، كما لا
 يجوز إدغام الباء في التَّوْنِ .
 وقوله : ولو أَمَسَكَتْ بَأَنْفَكَ لرَأَيْتَهَا ، أي رأيت الميم في (اصْحَبْ
 مَطْرًا) بمنزلة الباء^(٤) .

قال سيبويه: وذلك قولك : (أَحْبِسْ صَابِرًا ، وَأَوْجِزْ صَابِرًا) والزاي

(١) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ ، وفيه : «ولو أَمَسَكَتْ بَأَنْفَكَ...» .

(٤) هذه وسيلة للاختبار وتحسس الأصوات عند القدماء، وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنهم
 استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها، وفي هذه العملية تظهر الغنة في
 الميم ومكانها الخيشوم فصارت بمنزلة ما تجافي عن موضعه وجرى فيه الصوت، وقد ضارعت
 الميم التَّوْنِ بالغنة، والتَّوْنِ لا تدغم فيها، فحسن ذلك الإظهار والبيان، على أن الباء شديدة
 والميم بين الشديدة والرخوة . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٦ .

والسين بمنزلة الدال والتاء ^(١).

أي في أن كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتهما [أ/٢٠٨]
كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتهما ^(٢).

قال سيهويه : وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذهابه
من الطاء في التاء ^(٣).

قال أبو علي: يريد: إن إدغام الطاء في التاء وإذهاب الإطباق فيه
أقبح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الدال لأن التاء ليس
مثل الطاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر ^(٤).

قال سيهويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي ^(٥).

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... احيصايرا، وأوجصايرا» بالإدغام.

(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صادًا نحو (أحيص صايرا) تصحيح: (احيصايرا)، كما تدغم الزاي في الصاد فتصير صادًا أيضًا نحو: (أوجز صايرا) التي تصيح في النطق: (أوجصايرا) كما أن السين تدغم في الزاي في نحو (أحيص زردة) فتكون (أحيوزدة)، وكذلك الزاي في السين في نحو: (زرسمة) لتصيح: (رُسمة) - انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣، وانظر التكملة/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذهابه من الطاء مع التاء».

(٤) للطاء مع الدال نحو: (احفظ ذلك) تكون: (احفذك) مدغمة دون إطباق.

والدال مع الطاء في نحو: (حُل طالما) فتصيح (حُطالما).

والتاء مع الطاء في نحو: (ابحث طالما) فتكون مدغمة نحو: (ابعطالما).

والدال مع التاء في نحو: (حذ ثابتا) لتدغم فتصيح: (حُثابتا).

والتاء مع الدال في نحو: (ابحث ذلك) فتدغم لتصيح: (ابحثلك).

انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣، التكملة/٢٧٩، الممتع في التصريف ٧٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٩/٢، يريد البيان في الدال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة الدال والتاء.

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلًا مًا، والشديد لا يجري فيه الصوت فيكون فصلًا بينهما .
قال سيبويه : وهنّ من حيز واحد، والذي بينهما من الثنيتين يسير^(١).

قال أبو علي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها ، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل^(٢) .
قال سيبويه : والبيان فيها أمثل ، لأنها أبعد من الصاد وأختيها^(٣) .

أي : الظاء وأختاها أبعد من الصاد وأختيها من الظاء والطاء والدال، ومعنى ذلك أن البيان في الظاء والطاء والدال مع الصاد والسين

(١) الكتاب ٤١٩/٢ ، والمسألة حول حروف (الطاء والطاء والدال) وأنهن أخوات .

(٢) يقول أبو سعيد: «يريد: إن الظاء والدال والطاء أبعد من الصاد وأختيها من الظاء والدال والطاء، فلذلك كان بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها» .

فإن قال قائل: كيف صارت الظاء وأختاها أبعد من الصاد وأختيها من الظاء وأختيها؟ قيل له: قد ذكرنا أن الظاء وأختيها والصاد وأختيها تنطبق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولا يخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والطاء والدال والطاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الظاء وأختاها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البيان تقويه رخاوة الظاء وأختيها ، شرح السيراني للكتاب، ١٢٧، ق ١٢٧ .

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ ، وهو يتحدث عن إدغام الدال في الزاي نحو (مُدَّ زمان) حيث قال فيها: (مَزَّمان) ، وإدغام الدال في السين في نحو (مُدَّ ساعة) حيث يقال فيها (مُسَّاعة) .

والزاي، أحسن من الببان في الطاء والتاء والدال مع الصاد والسين والزاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصاد وأختيها، والطاء وأختها أقرب إليهن من الطاء وأختيها إليهن.

قال سيبويه: وحجته قولهم ثلاثٌ دراهم^(١).

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منع من (ذلك)^(٢). وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجوز إدغامها في الدال لبعد المخرجين.

قال سيبويه: تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء، و(ثلاثٌ أقلس) فأدغموها^(٣).

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التانيث وجاز ذلك، وإن كان ما قبله ساكناً لأنه بمنزلة (دأبئة)^(٤).

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم)، وانظر الأصول في النحو ٤٢٩/٣.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دأبئة) في السكون والوظيفة، قال أبو سعيد: وأما إدغام (ثلاثة دراهم)، (ثلاثٌ دراهم) فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الرفع وتسكن في الإدغام في الدال من (دراهم)، « شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٢٧.

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان^(١).
يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها .
قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا ما ذكرت لك في الضاد^(٢).
أي من أنها لا تحجافى عن موضع الطاء تحجافى الشين عنه .
قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف^(٣).
يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في
المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور^(٤).
قال سيبويه : وإنما منعهم من أن يقولوا : (مُذَكَّرٌ) كما قالوا
مُذَكَّرٌ^(٥)، الفصل .

- (١) الكتاب ٤٢٠/٢، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد، لأنها اتصلت
بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...» .
(٢) الكتاب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، وقبله قوله: «وتدغم الطاء والدال والتاء فيها، لأنهم قد أنزلوها
منزلة الضاد، وذلك قولك: (أَحْشَشْتِيبًا، وَأَيْعَشْتِيبًا، وَخُشْتِيبًا) والبيان عربي جيد (قولك):
احفظ شنياء، وأبعث شنياء، وَخُذْ شِيبًا] وهو أجود منه في الضاد لبعد المخرجين، وأنه ليس
...» . انظر الأصول في النحو ٤٢٧/٣ .
(٣) الكتاب ٤٢٢/٢، والضمير يعود هنا على الدال والتاء، إذ كان يبدل الدال من مكان التاء
لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم ألا يبيئنا .
(٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الدال في التاء إن لم يجعل مكان التاء دال، لأن التاء إذا
جعلت دالاً فالدال مجهورة مثل الدال، والقياس (مُذَكَّرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ
مُذَكَّرٍ» . ويجوز فيه (مُذَكَّرٌ) بالدال، وإنما منعهم أن يقولوا بالدال كما قالوا: (مُزْدَانٌ) لأن
كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجيزوا في الحرف الواحد إلا
الإدغام، والزاي لا تدغم في الدال على حال، فلم يشبهوها بها . انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ١١، ق ١٣١ .
(٥) الكتاب ٤٢٢/٢، و(مُذَكَّرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُذَكَّرٍ» .

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكِّرٌ) وهو القياس الجيد البالغ^(١).
 قال أبو علي: ليس هذا برداً على سيبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن
 يقولوا: (مُذَكِّرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه فيسمع منهم. والجرمي
 يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي
 (يَذُدُّ وَذَدَّ) وهو مع ذلك غير مسموع^(٢).
 قال: ولم تكن في السمع كالضاد^(٣).
 قال أبو علي: الصاد أندى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

== الآية/ ١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.
 (١) «مُذَكِّرٌ» بالذال المعجمة في الجميع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى
 وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب
 الهدى/ ١٤٨. قال الفراء: «المعنى: مُذَكِّرٌ، وإذا قلت: (مُفْتَعِلٌ) فيما أوله ذال، صارت
 الذال وتاء الافتعال ذالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُذَكِّرٌ، فيغلبون الذال فتصير ذالاً
 مشددة...». انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولا يجوز عند سيبويه (مُذَكِّرٌ)
 بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُذَكِّرٌ) على قياس (مُظْطَلِمٌ)، ووجه
 قول سيبويه أنه لما تقاربا قريباً شديداً وكانا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعلاء قوي
 الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها،
 ولا يقوى في حروف الحلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير،
 إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُذَكِّرٌ»، شرح الرماني للكتاب،
 ج ٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استغنت العرب بمضارعها عن ماضيها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكتفت
 بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ وَذَرَ)، وقد مر ذلك.
 (٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُضْطَجِعٌ)، قال سيبويه: وإن شئت قلت: (مُضْجِعٌ)، وقد
 قال بعضهم: (مُطْجِعٌ) حيث كانت مطبقة.

إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها^(١).

قال سيهويه: ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال^(٢).

قال أبو علي: الانفصال نحو: (أَفْرِضْ طَالِبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هَلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطَّالِب) ^(٣).

قال سيهويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا^(٤).

قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبو علي: لأنهما جميعاً شديداً لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

قال سيهويه: وذلك قولك: اطْعَنُوا^(٥).

(١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِع): (مُطْجِع) شاذ لا يقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التغيير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاغتنفروا ذلك على شذذه لهذه العلة - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لا يدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.

(٣) انظر المقتضب ٢١٤/١.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تعالج الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف، ولا يدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يذهب في الانفصال - انظر التكملة/ ٢٨٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٣ - ٤٢٣، والمنع في التصريف ٧٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٢٢/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يذهب به في مثال: (انْقَطُ تَوْماً)، فيقال: (انْقُتُ تَوْماً)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديراً أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله^(١).

قال سيبويه: وأعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع^(٢).

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطُ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انْقَطُ تَوْماً)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (اِفْتَعَلُ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد وأخبرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة^(٣).

(١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الافتعال قلبت التاء طاءً، وقلبها طاءً مع الطاء أجدر من سائر ما ذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «لأنهما في الانفصال أنقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقیل، فإذا التقتا في كلمة ازدادت ثقلًا... ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق... وقالوا: (اطْمَنَّا) ولم يقولوا: (اِئْمَنَّا) والأصل: (اطْمَنَّا)». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٣١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراعاة من هذا القول، ولعله من زيادات الأخفش وهو قوله: «يعني ما يبنى مع الكلمة في نحو (اِفْتَعَلُ)، فإن تقول (اِحْطَطْ تِلْكَ، وَحُذَّ تِلْكَ، وَابْعَثْ تِلْكَ) فتجيب أحسن من (حَطَطْتُ، وَأَحْلَلْتُ، وَبَعَثْتُ) - وإن كان هذا حسنًا عريبًا»، وقد ورد هذا النص عند السيراني ناقصًا صدره.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل =

قال سيهويه : لأنَّ أصل الإدغام أن يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويُحرَّكَ الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأوَّل إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأوَّل لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأوَّل إلى لفظ الثاني أسكن الأوَّل وحرَّكَ الثاني، وتحريك الأوَّل وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام^(١).

قال أبو علي: نحو (رَدَدْتُ ورَدَدْتُ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدغم في الطاء من (استطعتم) ونحوه مما لا يتحرك أبدًا أولى^(٢).

قال سيهويه : ودعاهم سُكونُ الآخر في المثليين أن يبيِّنَ أهل الحجاز^(٣).

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إنما يدغم في المتحرك^(٤).

== (أَحْظَ ثُلُكٌ) وَ(حَذَثْلُكٌ)، وإذا كانت التاء متحركة وبهذا هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأوَّل ساكنًا. ٤٠٠، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.

- (١) الكتاب ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ يتصرف، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيهويه.
- (٢) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ فالأمثلة هنا ولفظ سيهويه لاحتياج إلى بيان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.
- (٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وقامه: «... بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: ارْدُدْ، ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني قميم أدغموا».
- (٤) قال أبو سعيد: «وأن من منع سكنون الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيِّنون في الجزم في الحرفين المثليين وأن كان سكنون الثاني من الجزم ليس يلزم كما يلزم السكون فاء استفعل لأن المجزوم يجوز أن يطل جزمه، ويرفع وينصب، وتدركه التشبية والجمع والتون الخفيفة، والألف واللام وألف الوصل، فيحول لهن... وما بين أهل الحجاز وبني قميم من اختلاف ==

قال سيهويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام^(١).

قال أبو علي: [٩/٢٠٩ أ] إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون^(٢) لها كقولك: (ارْدُدْ) يافتى.

قال سيهويه: ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون^(٣).

قال أبو علي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطَوَّرَ^(٤).

قال سيهويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا^(٥).

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

== اللغة وذكر (ارْدُدْ) في الجزم، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فهو قيم يدغمون، فيقولون: (رُدْ، ولا تَرُدْ)، ولا يجعلونه كَرَدَدْتُ؛ لأن (رُدْ، ولا تَرُدْ) تتركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (ارْدُدِ الرجلَ، ولا تَرُدِ الغلامَ)، وألف الوصل في قولك: (ارْدُدِ ابنتكَ، ولا تَرُدِ ابنتكَ)، ورَدَدْتُ لا يدركه من ذلك شيء، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافية ٣/ ٢٤٠ - ٢٤١.

(١) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٢) يريد: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وهو يؤمى إلى التاء في مثال (اسْتَفْعَلَ)، فإنها لا تدغم، كراهية تحريك السين التي لا تكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَفْعَلَ، واستَطَارَ واستَعْنَاءَ).

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجمي بعد التاء في (اسْتَفْعَلَ)، فمثلاً: (استَطَارَ) أصله (استَطَوَّرَ) بسكون الطاء، و(استَعْنَاءَ) أصله: استَعْنَوْا بسكون الضاد، وإنما حرك ذلك الساكن لعله أدركته - كما قال سيهويه - قال أبو سعيد: «التاء في استَدَانَ، واستَطَالَ لا تدغم في الدال والطاء وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (استَطَعَمَ) بسكون الطاء، فكان قائلاً قال: الطاء في (استَطَالَ) قد تحركت فهلاً أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لألقيت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قط إلا ساكنة» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣.

(٥) الكتاب ٢٤٢/٢، والكلام مرصود بالإدغام في (اسْتَفْعَلَ) السابق.

إعلالين .

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران^(١).

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده .

قال سيبويه: وأما اختصموا واقتتلوا فليستا كذلك^(٢).

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقتتلوا) كالسين من

(استفعلوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين

من (استفعلوا) لأن القاف والحاء^(٣) منهما [و]^(٤) أن أصلهما الحركة .

قال سيبويه: لأنهما حرفان وقعا متحركين ، والتحرك أصلهما ،

كما أن التحرك الأصل في مُدَّ^(٥) ، الفصل .

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقتتلوا) أصله التحرك، كما أن الميم

من (مُمدَّ) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرّفه فتقول: (مَادَّ،

ومُدَّ ومَدَّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها ،

والقاء حركة المدغم عليها ، ولم يجز ذلك في (استطار) وبابه، لأن الساكن

الذي قبل التاء لاحظ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبتة .

(١) الكتاب ٤٢٤/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢٤/٢ .

(٣) القاف في (اقتتلوا)، والحاء في (اختصموا) .

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى .

(٥) الكتاب ٤٢٤/٢ - ٤٢٥ ، وفي المخطوطة: «لأنه حرفان وقعا...» ، وفي الكتاب: «...»

كما أن التحريك الأصل...» .

قال سيبويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها^(١) في (يَعِدُّ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يَوَدُّ) كان الحذف أولى.

قال سيبويه: وكرهوا (وَلَدًا) و(وَدَدًا)، لما فيه من الاستثقال^(٢).

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبينها، وسكون الحرف الأول من المتقاربين^(٣).

قال سيبويه: وتقول في المصدر: (أَزَيْتًا)^(٤).

قال أبو علي: في (تَزَيَّتَ)، ومصدره وما تصرف منه، المتقارب في المتقارب، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام^(٥).

قال سيبويه: وقوله عز وجل «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ»^(٦) وكانت الثانية أولى بالحذف^(٧).

قال أبو علي : إنما حذفت الثانية من «تَذَكَّرُونَ»^(٨) ، و«تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ»^(٩) . لأنها هي التي تعتل في الماضي بالإسكان ، والإدغام

(١) الكتاب ٤٢٥/٢ ، وقد أتبع أبو علي تعليقاته كلام سيبويه دونما فصل بينهما .

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٣) التقاربان هنا: التاء والذال . وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (وَدِدْتُ) ونحوه .

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٥) قوله: (أَزَيْتَ) إنما هو (تَزَيَّتَ) والمصدر: (أَزَيْتًا) ، ومثله: (تَقَاوَلَ: إِثْقَالًا) والمصدر: (الْإِثْقَالُ) .

(٦) سورة آل عمران، الآية / ١٤٣ .

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٨) من سورة الأنعام، الآية / ١٥٢ ، وغيرها .

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤ .

والحذف إلى المعتل المغير أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأول إما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَذَارُ) ^(١)، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضاً في المضارع بالحذف، كما أعل في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضاً أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [٢٠٩/ب] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذلك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضاً فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى ^(٢).

(١) تَذَارُ: يتَذَارُ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»، الآية/٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «اعلم أن ما كان على (تَفَاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة جاز حذف إحداهما، فأما سيبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يازيدُ لا تَكَلِّمْ في هذا ولا تَفَاعَلْ عنه) وتقديره: لا تتكلم فيه، ولا تَفَاعَلْ عنه، كذلك: (هذو تَكَلِّمْ في هذا، وَزَيْتَبُ تَفَاعَلْ عنه) قال الله عز وجل: «وَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ»، وتقديره: تَنَزَّلُو، وكذلك التقدير (تَتَمَنُّونَ) في «كُنْتُمْ تَمَنُّونَ»، وكذلك «لَا تَتَوَلَّوْا عنه» أسله (تَتَوَلَّوْا عنه). إما حذفوا إحداهما استخفافاً؛ لأن لفظهما واحد، فإن انضمت الأولى لم يجر حذف إحداهما، فلو قلت: (تَتَحَمَّلُ، وَتَتَنَازَعُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجر حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لِسُ بين (تَتَفَعَّلُ وَتَفَعَّلُ). وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجرز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية. وذكر احتجاج سيبويه لحذف الثانية. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٥.

قال سيبويه: وإن شئت قلت في (تَذَكُّرُونَ) ونحوها (تَذَكَّرُونَ)^(١).
 قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَذَكَّرُونَ)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين^(٢)، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيبويه: لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر،^(٣) الفصل.

قال أبو علي: لما حذفت التاء من «تَذَكَّرُونَ»، اجتمع متقاربان كما كانا اجتماعاً في «تَكَلَّمُونَ» فكان المتوهم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من «تَذَكَّرُونَ» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في «تَكَلَّمُونَ»^(٤). فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتل بما ذكر.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأمسين جميعاً، فقال جل وعز: وَتَذَكَّرْ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَتَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» فهذا على الأصل، وقال جل ثناؤه: وَتَذَكَّرْ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» ولقد كنتم تَمْتَرُونَ الموتَ» فهذا على الحذف، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعتل في «فَادَاؤُكُمْ» و«وَأَنْتُمْ» وتدغم في «تَذَكَّرُونَ»... ولا يجوز الحذف في «تَذَكَّرُونَ» للإجفاف الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى، ولا يجوز حذف الالف في «تَذَكَّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل الموزن في «تَذَكَّرِينَ» سبيل المذكر» - شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢، وقبيله: «ولا يجوز حذف واحدة منهما يعني من التاء والالف في «تَذَكَّرُونَ»».

(٤) وصف سيبويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة، وانظر السبعة في القراءات ٢٧٢/٢.

قال سيبويه: ولم يَرَوْا ذَلِكَ محتملاً إذ كان البيان عربياً^(١).

قال أبو علي: لم تحذف الحرف الأول من «تذكرون» ولم تُدغم في الثاني أيضاً، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسناً.

قال سيبويه: وأماً (الدُّكْرُ) جمع (ذِكْرَة) مثل كسرةٍ وكِسَرٍ، فأبدلت الذال دالاً^(٢) غير أن أوجب قبلها ما أوجب في (مُدَكِّر) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفاً من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكْرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْر، وبنات مَخْر)^(٣)، و(إِيَّاكَ

(١) الكتاب ٤٢٦/٢، لما كان لا يجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تَذَكَّرُونَ) كراهة الالتباس، وأنه حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجوز حذف الذال وهي من نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به... وهذا معنى لفظ سيبويه...

(٢) الدال في قوله: (الدُّكْرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيهه بالقلب في (مُدَكِّر)، إلا أن سيبويه وصف هذا الموضع بالشذوذ، وشبهه بالغلط. انظر الكتاب ٤٢٦/٢. قال ابن عصفور: «وأبدلت أيضاً [الدال] من تاء (افتعل) إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام، فقالوا: (اذدكر)، و(مددكر)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حنك:

تَنَحِّي عَلَى الشُّوكِ جُرْكَازًا مُنْضِبًا وَالْهَرَمُ تَذْرِيهِ اذْدَرَا عَجَبًا
يريد: (اذتراك)، وهو (الانفعال) من (ذركه) يذريه، فأماً (ادكر) فليبدل إدغام. انظر المتع في التصريف ٣٥٧/١ - ٣٥٨، وانظر شرح الفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بنات بَخْر، وبنات مَخْر) سحائب يأتين قُبْلُ الصَّيْفِ، بِيَضٍ مُنْتَصِبَاتٍ فِي السَّمَاءِ، قَالَ طَرَفَةُ:
كِبَنَاتِ الْمَخْرِ يَمَازُنَ كَمَا أَتَيْتِ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْحَضَرِ
وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (البَخْر) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر المتع في التصريف ٣٩٢/١ - ٣٩٣. =

وهيَاك^(١) وما أشبه ذلك، وشددت الدال^(٢) لإدغامهم لام التعريف فيها .

* * *

ومن بَابِ الحَرْفِ الَّذِي يُضَارِعُ بِهِ حَرْفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ^(٣)

قال سيبويه: فلم تُدغم في التاء لحالها التي ذكرت لك^(٤).

قال أبو علي: الحال التي ذكرها أن الصاد من حروف الصُّفِير، فلا

تدغم فيما لم يكن فيه صُفِير لحدوث النقص في الصوت^(٥).

= نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، وبين أن الذي سهل لهم إبدال الدال في (ذَكَرَ) دالاً

قلبيهم لها في (ادَّكَرَ) و(مُدَّكَرَ) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقول ابن مقبل:

يَا لَيْتَ لِي سَلَوَةٌ تُشَقُّ النَّفْسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكَرِ

انظر المتع في التصريف ٣٥٨/١ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت الهاء من الهمزة. انظر الإبدال ٥٦٩/٢، والمتع في التصريف ٣٩٨/١.

(٢) في قوله (الدَّكَرُ)، وأما (مُدَّكَرُ) فأصلها (مُدَّكَرُ) كما مر.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصاد بين الصاد وبين الزاي الذي هو من

موضعه، وشرطه أن تسكن الصاد بعدها دال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس

يلزمك أن تجعل الصاد الساكنة التي بعدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة

أوجه:

- إن شئت جعلتها صاداً خالصة لأنها الأصل.

- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.

- وإن شئت جعلتها زائياً خالصة.

وجواز قلبها زائياً خالصة أو قلبها حرفاً بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة،

والدال مجهورة شديدة غير مطبقة... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

قال سيبيويه: ولم تُبدل، لأنها ليست بمنزلة اصْطَبَر^(١).
 قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبَر) في أن لا يُقلب الحرف
 الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصْبَر)^(٢).
 قال سيبيويه: وهي الزاي، لأنها مجهورة [٢١٠/أ] غير مطبقة^(٣).
 قال أبو علي: أبدل من الصاد لتقريبها من الدال حرف من مخرج
 الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.
 قال سيبيويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا^(٤).
 قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اضْبِطْ دَلَمًا)^(٥).
 قال سيبيويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال
 الدال^(٦).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قولك: (اصْطَبَر)، أصله: اصْتَبَر، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْتَبَر)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْنُرُ)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة. . . انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) مؤدى كلام سيبيويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصاد، لأن الدال من نفس الحرف والصاد قبلها، فكروا أن يجعلوا الآخر تابعاً للأول، بل جعلوا الأول تابعاً للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاد - في مثل (اصْتَبَر) طاءً حين قالوا: (اصْطَبَر). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

قال أبو علي: أي على إبداله صاداً كما أبدل في (مُصِير) التاء صاداً أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل^(١).

قال سيبويه: وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصَادِرَ) والصرّاط (لأن الطاء كالدال)^(٢).

قال أبو علي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورع بالصاد معها الزاي بجهرها كما ضورع بها مع الدال الزاي لذلك^(٣).

(١) انظر التكملة / ٢٨٠، قال الرماني: «أما الدال فلا يجوز إدغامها في الصاد لثل هذه العلة (عدم جواز ادغام التاء في الصاد من افتقار من الصبر) مع أنها حرف أصلي فلم يذهبها الإدغام وهي في موضع الثاني، ولم يجوز أن تبدل طاءً كما جاز في (اصْطَبِرَ)؛ لأن الدال أصلية فإثباتها أحق بها، فعدل عن ذلك إلى قياس آخر وهو قياس الأصول الذي يدغم منها الأول في الثاني، ويغير الأول للثاني، ...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٧.

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢، والضمير في قوله: بها يعود على الصاد إن تحركت في نحو: صَنَرَ وصَدَّكَت - قريبة من الدال - أو نحو مَصَادِرَ والصرّاط - بعيدة عن الدال.

(٣) قال أبو سعيد: «إذا تحركت الصاد والدال حركة، والحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير، فصار بين الصاد والدال حاجز، وصار ما بينهما من التناثر والتثور أخف، لأنه إنما ينافره ويشوب عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين، وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي، وذلك مستمر في كل صاد متحركة بعدها دال، ولا يجوز قلبها زائاً خالصة إلا فيما سمع من العرب، وإذا فصل بين الصاد والدال بأكثر من حركة لم يلزم جواز جعلها بين الصاد والزاي، والمضارعة بالصاد والزاي ولم يستمر ذلك، ولم يُقَلَّ إلا فيما سمع نحو: (مَصَادِرَ) والصرّاط (لأن الطاء كالدال، وقد قلبوها زائاً في الصراط، وذلك غير مُعْطَرِد في جميع الصادات التي يبعد ما بينها وبين الطاء، والمضارعة بالصاد الزاي ها هنا حين بعدت من الدال كقولهم: صَوَّقَ، ومَصَالِيْقَ، فأبدلوا صاداً كما أبدلوا حين لم تكن بينهما شيء في (سَقَّتْ) وتحورها، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٧.

قال سيهويه: لم يكن المضارع هنا الوجهة^(١).
 قال أبو علي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أَصْدَرَ) ونظائره.
 قال سيهويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجرز البديل^(٢).
 قال أبو علي: أي لما كان البيان في الصَّاد إذا سكنت أحسن من
 المضارعة بها الزاي لم يجرز البديل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان
 أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثلين^(٣).
 قال سيهويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النون معه ميمًا
 وذلك الحرف الميم^(٤).
 قال أبو علي: يقول: ضورع بالجيم والزاي لأنه من موضع حرف
 مُضَارَعٌ به الزاي وهو السَّيْنُ كما أعلت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت
 الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم^(٥).

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: ولم تكن المضارعة... .

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: ومن العرب الفصحاء من يقول: (التَّزْدِيرُ) في (التَّصْدِيرِ) و(الْقَزْدُ) في (الْقَصْدِ) و(أَزْدَرْتُ) في (أَصْدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كمال ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى منافية شديدة، ولا يبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ويضارعون بها، لأن الحركة صوت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البديل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صَدَّكَتْ) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صَدَّكَتْ) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراط) ولا يعتد بالحرف الزائد حاجزًا بين الحرفين كما لا يعتد به في (صَوِّقْ، وَمَصَالِيقْ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا النون ميمًا مع الباء في مثل (عَثِير) لا للإسوة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الجيم، والنون تقلب مع الميم ميمًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٨.

قال سيهويه: قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي افْتَعَلَ لِتَبْدَلَ الدَّالِ^(١).
 قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي،
 كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدَكَانَ، وَيَزْدُكُ تَوْبَةً) لما كانتا من مخرج
 الزاي^(٢).

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا تُقْلَبُ فِيهِ السَّيْنُ صَادًا فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ^(٣)
 قال سيهويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان^(٤).
 قال أبو علي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعد وإن تفاوت
 المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد
 المخرجان.
 قال سيهويه: وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم^(٥).

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قرَّبوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء افتَعَلُوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها،
 وهي شديدة، فقالوا: اجْتَمَعُوا، واجْتَمَعُوا فِي مَعْنَى: (اجتمعوا، واجْتَمَعُوا) فجعلوا الجيم بين
 الزاي والجيم، فإن الجيم والشين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، ج ١١، ق
 ١٣٨.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجعت صوابه لولا ما
 وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فأثبت ذلك. وقوى من
 عزيمتي في المدول عن مضمون التعليق الذي وضعه أبو علي.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢، يريد: الحاء والفين فهما حلقيان.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الغين والحاء من الحلق كمُخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أول مُخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرَّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد^(١).

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السين [٢١٠/ب] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هَلَا أُبْدَلُ مِنَ التَّاءِ مَعَهَا طَاءٌ، وَمِنَ التَّاءِ مَعَهَا ظَاءٌ، وَمِنَ الذَّالِ مَعَهَا ظَاءٌ؟

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعُدُ من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الطاء والظاء أشد خروجاً من الفم، والسين والصاد والزاي أشد دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الآخر إليه؟ وأيضاً فإن السين مُخرج حرف ضُورِعَ به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورِعَا به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجسيم في المخرج إلا مخرج واحد وهو الكاف، وكما ضُورِعَ بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضُورِعَ بالسين في أن أبدلت صاداً لتصعد إلى القاف فتشابه في ذلك^(٢).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، يتصرف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «معناه قرَّبوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صاداً ليتصعد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجسيم والشين القريبتين من القاف ولم يكن من مخرج التاء، والتاء حرف مضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكم =

قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التثنية إذا قلت: التثنية^(١).

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقريب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبه الحروف بالبدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتهما ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذاك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من التاء إذا وقعت قبل الدال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التثنية) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لاتقع هنا^(٢).

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت: (التثنية) لم تجعل التاء ذالاً.

== السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: وأما التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون «...».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ما هي عليه، وهي إذا جاءت في الكتاب بعد قوله: وألا ترى أنك لو قلت: التثنية لم تجعل التاء ذالاً، لأن الظاء لاتقع هنا «...».

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التثنية) ولا أعرف له معنى في اللفظة، ولو جعل مكانه (التثنية) بالنون وهو كثرة اللحم على الرجل كان أحب إليّ، لأن له معنى مفهوماً «...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبين المخرج من القاف الزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدُ، وأَشْدُقُ^(١).

* * *

ومن بَابِ مَا كَانَ شَاذًا مِمَّا خَفُّوا عَلَى السُّنَنِ^(٢)
قال سيبويه : فكهروا إدغام الدال فتزداد الحروف سينا فتحتي
السينات^(٣).

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجْتَدُ) والسين في (أَشْدُقُ) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالسين، وذلك (أَشْدُقُ)، فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضًا، يقولون في (الأجُنْدَر): (أَشْدُرُ)، ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا السين، لأنهما ليستا من مخرجهما». الأصول في النحر ٤٣٠/٣.

وقال الرماني: «لا يجوز في الدال مع القاف القلب إلى الطاء؛ لأن الجهر الذي في الدال كما هو في القاف يغني عن حرف معدل غير الدال مع بعد الدال من القاف بما ليس للسين إذ كانت الدال أشد تطرفًا لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيّرت للتعديل إلى مضارعة الزاي مع المستعالي، وإلى الإبدال مع المجهور فيمثل (التَّذْوِيرُ) و(أَزْدُقُ) بالمضارعة، ولا يكون ذلك في التاء إذا قلت: (التَّذْوِيرُ) لم يجز أن تجعل التاء ذالاً في هذا الموضع للتعديل، لأن الطاء التي هي أختها لاتقع هذا الموقع بعدها بالخاصة من التاء، فلم تجز الدال، لما امتنعت أختها، ولم يجز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وقام العنوان قوله: «... وليس يطرده».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، وفيه: «فيزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي =

أي لو قلب الدال سيناً في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات
(و) مالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يَكُنْ من موضع
واحد.

فأما (بَيْتُ) فليس بنوع إنما هو لقب^(١).

قال سيهويه: [٢١١/أ] كما قالوا في فُخِذٍ فُخِذٌ فَأَدْعَمُوا^(٢).
أي لما قالوا: (وَدَّ).

قال سيهويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس^(٣).
أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال ، فلا
يتميزُ المقارب من المضاعف^(٤).

قال سيهويه: قال بعضهم: عَتْدَانٌ فراراً من هذا^(٥).

== المخطوطة: (فيلقى) خطأ.

(١) قال ابن جني: (بَيْتُ): اسم عَلمٍ، وأنشدني أبو علي:

لأنك حينَ بَيْتٍ جَارِيَةٌ خَدْبَةٌ
مُكْرَمَةٌ مَحَبَّةٌ تُجِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

على أن (بَيْتُ) أصله حكايةُ الصوت، ثم سمي به، المتصف ١٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. أي أن في قولهم: (وَدَّ) الذي أصله (وَدَدَ) وهي الحجازية الجيدة، ولكن
بني قميم أسكنوا التاء فقالوا: (وَدَدَ) كما سكنت في (فُخِذَ).

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢، والإشارة إلى ما جاء من قولهم: (وَدَّ) في (وَدَدَ).

(٤) يقول الرماني: «الأصل في (وَدَّ) (وَدَدَ) سَكَنَ بنو قميم على قياس (فُخِذَ) (أي قالوا:
فُخِذٌ فَأَدْعَمُوا ، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف ، إلا أنهم احتملوا ذلك
للتشقق في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام» . شرح الرماني للكتاب ،
ج ٥ ، ق ١٩١.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، وفي المخطوطة: «عَتْدُ».

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل^(١).

قال سيبويه: فهذا شاذٌ مشبَّهٌ بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي^(٢).
قال أبو علي: يقول: شَبَّهَ (عِدَانٌ) و(وَدَّ) بِيَهْدَى وَيَهْدِي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل التاء، والدال مثل الدال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدَّ) ونحوه^(٣).

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أطاعَ يَطِيعُ) وجعلها عوضاً من سكن موضع العين^(٤).

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفَعِّلُ) من (أطاعَ ، يُطَوِّعُ) ، فلما

(١) يقول أبو سعيد: «عُتْدَانٌ جمع عُتْوَدٍ، وهو التيس، وفيه لغتان: عُتْدَانُ و(عِدَانُ)، فأما (عِدَانُ) فبشاذ كشذذ (وَدَّ) في (وَدَّ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشد عين ولام. وقوله: وإنما يفرون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (تَدَّ) و(طَدَّ) ولا يختارون (وَدَّ) ولا (وَلَدَّ) لسكون التاء والطاء وبمدهما الدال، وذلك مستثقل»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافعية ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدَّ) و(عِدَانُ) في شذوذهما بـ(يَهْدِي) و(يَقْدِي) في إدغام تاء (يهتدي ويقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي ويقتدي) زائدة، ولا يقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه يفعل، وليس كذلك (وَدَّ)، و(عِدَانُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر المتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

سكنت الواو التي هي عينُ عَوْضٍ من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين^(١).

قال سيهويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقَى وَيَتَسِعُ^(٢). قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وَضَعَهُ هَاهُنَا عَلَى أَنْ أَصْلَهُ (افْتَعَلْتُ)، قلبت الواو التي هي فاء تاءً كما قلب في (أَتَعَدُّ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة، لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عَدُّ) والإِعَاد، و(يَعِدُّ) ونحوه، فلما اعتلت في هذه المواضع أعلت هنا أيضاً بالحذف، ولما حُذِفَتْ سقطت لحذفها همزة الوصل في (افْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلية لسكون الفاء المحذوفة فبقيت تاء (افْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من الكلام (فَعَلْتُ)، و(يَتَقَى)، ووزنه (يَتَعَلِّ)، فإن قلت: ماتنكر أن يكون (تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واو التاء كما أبدلت منها في (تَيَقُّور)، و(نُورَة) ونحو ذلك فسيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ) منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع من قولهم: (يَتَقَى) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال

(١) يقول الرماني: «أما (يستطيع) فحذفت التاء منه لالتقاء المتقارين مع مانع الإدغام، ومن قال (يَسْتَيْح) حذف الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من يَسْتَيْح) وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْتَيْح) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإنما هو: (أطاع، يطيع)». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١، وانظر المتع في التصريف ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهَيَّتَقِي ٤٠٠٠».

في المضارع: (يَتَقَي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَقَي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (اِفْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضاً أن المحذوفة التاء المنقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ؛ فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَسَعُّ) كعمل (يَتَقَي) (١).

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ وَمَسْتُ)، وكانوا على هذا أجراً (٢).

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ وَيَتَقَي)، أجراً منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تعتل كثيراً، وهذه العين لا تعتل اعتلاله (٣).

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التامين من (اِتَّقَى وَاتَّسَعَ)، وأن المحذوفة وهي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ١، ق ١٩١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) يقول أبو سعيد: وأصل (تَقَيْتُ) على (اِفْتَعَلَ) والتاء الأولى من (اِتَّقَيْتُ) هي فاء الفعل، حذفوها تخفيفاً، فبقيت تاء (اِفْتَعَلَ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحذف: (يَتَقَي) بحذف التاء الساكنة أصله (يَتَقَي)، والأمر منه: (تَقَيَ الله)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتْنَا نَعْمَانَ لَا تَنْسِيَنَّهَا تَقَيَ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابُ الَّذِي تَتْلُو

وأصله: (اِتَّقَيَ الله). لما حذفنا التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت... والتاء الأولى من (يَتَقَي وَيَتَسَعُّ) أولى بالحذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٢، وانظر النص كاملاً في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٢٧٥ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ^(١).
 قال أبو علي: لأنه لو أدغم حركت لام المعرفة، وهذه اللام لا تتحرك
 وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.
 قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت
 بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن
 جعفر للفرزدق: (٢)

فما سبق القيسي من ضَعَفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَّتْ عَلَمَاءُ قُلُودُ خَالِدٍ
 يريدُ على الماء.

(١) الكتاب ٢/ ٤٣٠، ويعدده قوله: «ولسكون اللام»، وانظر الأصول ٤٣٣/٣ - ٤٣٤.
 (٢) البيت من الطويل، وهذه الرواية جاء في المقتضب ٢٥١/١ بحذف لام (على) وروى أبو
 سعيد وقروح زيادة في نسخة أبي بكر مبرمان من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك
 قولك: «بَلَعْتَنِي، وَبَلَعَارِثٍ، وَعَلَمَاءُ بَنِي فُلَانٍ».
 وما غَلِبَ القيسي من ضَعَفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَكَتْ عَلَمَاءُ غُرْلَةٍ قُنْبَرٍ
 وقال:

فما أصبحت عَلَارُضِي نَفْسُ بَرِيَّةٍ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا

وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.
 وروى البيت في الكامل ٢٩٩/٣ مرافقاً لقضية حذف إحدى اللامين استحقاقاً للتضعيف،
 وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليقة.
 وروى في النكت ١٢٧٧/٢، وفيه: (من سوء سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(غُرْلَةٍ)
 مكان (قُلُودَةٍ).

وقوله: (عَلَمَاءُ) قوي في الحذف لالتقاء المثليين، وهو أشد اقتضاء للتغيير من التقاء
 المتقاربين. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٩١. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل
 حول إدغام لام (على) فيما أوله آل التعريفية نحو (عَلَارُضِي)، و(جلا الأمر) ونحو ذلك.
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه
 ١٢٧٧/٢.

تمت التعليقة والحمدُ لِلّهِ رَبِّ العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول
الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين
وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربّه محمد بن حسن بن
محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع
المسلمين ؟

* * *

* *

*

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الصفحة

الموضوع

- ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ٥-٦
- ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد ٧-٩
- ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً ٩-١٢
- ومن باب مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات [التي تكون في موضع الفاء] ١٢-١٤
- ومن باب ماقلب فيه الواو ياءً ١٤-١٦
- ومن باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً ١٦-٢٠
- ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: ٢١-٢٦
- ومن باب ماالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة ٢٦-٢٨
- ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها ٢٩-٣٦
- ومن باب ما أتم فيه الاسم على مثالٍ فمثّل به لسكون ما قبله أو ما بعده ٣٧-٤٠
- ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه ٤١-٤٤
- ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة ٤٤-٥٢
- ومن باب ماقلب فيه الياء واوًا ٥٢-٥٣
- ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة. ٥٤-٦١
- ومن باب ما يكسّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ٦٢-٦٥
- ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل. ٦٦-

الموضوع	الصفحة
ومن باب فُعِلَ من فوعلتُ من قُلْتُ وفعِلتُ من بعث	٦٧-٧٣
ومن باب تقلب فيه الياء وأوَّأ	٧٤-٧٦
ومن باب ما الهمز فيه من موضع اللام	٧٦-٨٦
ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات	٨٦-٩١
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب	٩٢-٩٤
ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً	٩٥-٩٩
ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء	٩٩-١٠٣
ومن باب التضعيف في بنات الياء	١٠٤
ومن باب ما جاء على أن فعلتُ منه مثل بعثُ	١٠٤-١١٠
ومن باب التضعيف في بنات الواو	١١١-١١٧
ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو	١١٧-١٣٦
ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع	١٣٦-١٤٠
ومن باب التضعيف	١٤٠-١٤٥
ومن باب ما شذ من المضاعف	١٤٥-١٤٩
ومن باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف	١٥٠
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد	١٥١-١٥٢
ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد	١٥٣-١٥٧
ومن باب ما شذ من المعتل على الأصل	١٥٨-١٦٠

الموضوع	الصفحة
ومن باب الإدغام	١٦١
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما	١٦٢-١٧٢
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة	١٧٢-١٩١
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا	١٩٢-٢٠٧
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه	٢٠٧-٢١١
ومن باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات	٢١١-٢١٤
ومن باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم	٢١٤-٢٢٠
فهرس الموضوعات	٢٢١-٢٢٤

الفهرس التفصلي للموضوعات

الفهرس التفصلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب علم ما الكلم:	٢/١	٣١-١٤
العلم في باب التعدي		٨-٣/١
أقسام (ما)		-٨/١
(ما) الاسمية		٩/١
(ما) بمعنى الذي		٩/١
(ما) بمعنى اسم منكور		١٠-٩/١
(ما) بمعنى الاستفهام		١٠/١
(ما) بمعنى المجازاة		١٠/١
(ما) الحرفية		١٠/١
(ما) وما بعدها في تأويل المصدر		١١-١٠/١
(ما) كافة للعامل عن عمله		١٢-١١/١
(ما) الزائدة للتوكيد		١٤-١٢/١
استحسان الخليل حذف الراجع إلى الموصول		١٢/١
تنوين (علم) ونصب (الكلم)		١٤/١
الاسم المطلق	٢/١	١٥-١٤/١
تعريف الاسم المطلق		١٥/١

الاسماء التي لا يغير عنها	الكتاب	التعليق
تعريف الفعل	٢/١	١٦-١٥/١
تعريف الحرف	٢/١	١٦/١
مجاوي أو آخر الكلم	٣/١	١٧-١٦/١
الاسم المتمكن		١٧/١
الاسم المجزئ	٣/١	١٧/١
مشابهة الفعل المضارع للاسم المعرب		٢٠-١٧/١
مشابهة الفعل الماضي للمبني من الأسماء		
	٢٤/١	٢١-٢٠/١
فعل الأمر لم يحرك ولم يوصف به، فيبعد من المضارعة بعد		
(كم) و(إذ) من المتمكنة	٤/١	٢٣-٢١/١
(مُنْذُ) فيمن جرُّ بها	٤/١	٢٣/١
تثنية الواحد	٤/١	٢٤/١
حجة أبي علي أن ألف التثنية حرف إعراب		٢٨-٢٤/١
الواو في (أخوك) وبابه حرف إعراب وليس بعلامة إعراب		
والاحتجاج لذلك		٣١-٢٨/١
ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين		٣١-٢٩/١
حرف الإعراب غير متحرك ولا منون	٤/١	٣١/١
الرفع في المثني بالألف لا بالواو	٤/١	٣٣-٣٢/١

الباب	الكتاب	التعليق
المجرى في المثنى بالياء المفتوح ماقبلها، والاحتجاج لذلك		
	٤/١	٣٣/١
المثنى المنصوب بالياء دون الألف والعلّة لذلك		٣٤/١
حكم زيادة النون في المثنى	٤/١	٣٥ - ٣٤/١
لَمْ لَمْ يجعلوا النصب في المثنى ألفاً ؟		
	٤/١	٣٦ - ٣٥/١
الزيادة الأولى في المثنى حرف الإعراب		
	٤/١	٣٧ - ٣٦/١
الفرق بين مائتي من الأسماء، وما جاء من الأفعال للمثنى		
	٥/١	٣٧/١
سقوط نون الأفعال المضارعة متحركة لانتثب في الجزم		
	٥/١	٣٧/١
لايحذفون الألف في الأفعال لأنها علامة الإضمار والتثنية		
	٥/١	٣٨ - ٣٧/١
واو (أكلوني البراغيث) بمنزلة التاء في (قلتُ، وقالتُ)		
	٥/١	٣٩ - ٣٨/١
تاء أنت، وكاف ذلك	٣٧٧-١٢٥/١	٤٠ - ٣٩/١
تاء التأنيث في المخاطبة	٥/١	٤٢ - ٤٠/١
إسكان لام الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١
بناء الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١

الباب	الكتاب	التمليقة
بعض الكلام أثقل من بعض	٦/١	٤٣/١ - ٤٥
ماضارع الفعل المضارع من الأسماء	٦/١	٤٥/١
مضارعة الصفة الفعل	٦/١	٤٥/١
النكرة أخف من المعرفة وأشدُّ تمكُّناً	٦/١	٤٥/١
تعريف النكرة	٦/١	٤٦/١
هذا باب المستند والمُسند إليه: ٧/١	٧/١	٤٧/١
دخول الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ		
	٧/١	٤٧/١
أقسام الجار الذي يدخل على المبتدأ		٤٧/١ - ٤٩
هذا باب ما يحتمل الشعر: ٨/١	٨/١	٥٠/١
كنواج ريش حمامة لمجدية	٩/١	٥٠/١
قول الشاعر: . . . ولاكِ اسقني . . .	٩/١	٥١/١
قول الشاعر: الأضحماً	١١/١	٥٢/١ - ٥٣
(قلُّ) ودخول (ما) عليها		٥٤/١ - ٥٥
قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي ١٤/١	١٤/١	٥٥/١
العلة في (اثنين) ولم ألحقت ألف الوصل		٥٧/١ - ٥٨
لام (امرؤ) حرف إعلال		٥٨/١

باب	الكتاب	التعليقة
المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل		
	١٤/١	٥٨/١
قول بعضهم: ذهب الشام	١٤/١	٥٨/١
الفرق بين المكان المبهم والمكان المختص		٥٩/١
مصدر الفعل اللازم		٦١/١
الفعل المعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة		
	١٦/١	٦٢/١ - ٦٣
الوقت في الأزمنة	٦/١	٦٣/١
الشبه بين الوقت في الأمكنة والوقت في الأزمنة		
	١٦/١	٦٣/١

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين،

وإن شئت اقتصرت	١٦/١	٦٤/١
(آليت حبّ العراق) على معنى: (آليت على حبّ العراق)		
	١٧/١	٦٤/١ - ٦٥
الفرق بين (عَنْ وعلى) وبين الباء الزائدة		
	١٧/١	٦٦/١
الفرق بين (عرّفته يزيد) و (عرّفته زيدا)		
	١٧/١	٦٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين		
وليس لك أن تقتصر . .	١٨/١	٦٨/١
التعدي إلى مفعولين	١٨/١	٦٨/١ - ٧١
(علمتُ)، بمنزلة (عرفتُ)	١٨/١	٧١/١
(ظننتُ به)، جعلته موضع ظنك	١٨/١	٧١/١

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل		
	١٩/١	٧٢/١
الاقتصار على المفعول الأول		٧٢/١
المفعول به على السعة		٧٢/١
القول في (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقيني إعلماً)		
	١٩/١	٧٣/١
التعدية إلى المصادر والأمكنة	١٩/١	٧٣/١

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول		
	١٩/١	٧٤/١
القول في: (صُرب عبدالله اليومين اللذين تعلّم)		
	١٩/١	٧٤/١
معنى الاقتصار في باب التعدي	١٩/١	٧٤/١
الاختلاف في تقدير الإعراب	١٩/١	٧٥/١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب المفعول الذي يتعداه إلى مفعولين وليس		
لك أن تقتصر	٢٠/١	٧٦/١
تعدى إلى الفاعل والمفعول	٢٠/١	٧٧/١
هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال		
	٢٠/١	٧٨/١
ما كان معناه ثانيا كمعناه أولاً، وما لا يكون		
	٢٠/١	٧٨/١
ما يعمل عمل غير الفعل	٢٠/١	٧٨/١
هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم		
المفعول (كان وأخواتها)	٢١/١	٧٩/١
الحال والخبر		٨٠/١
الحمل على المعنى في التأنيث والجمع		٨٢/١ - ٨٤
توجيه بعض أقوال العرب، وقراءة بعض القراء		
	٢٥/١	٨٥/١
حمل الأسماء غير المبهمة على المعنى		٨٦/١
تأنيث الفعل للفاعل		٨٧/١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة		
	٢٦/١	٨٩/١
(أَحَدٌ) بمعنى واحد، ويعنى العموم		٩١ - ٨٩/١
(أَحَدٌ) في النفي وغير الإيجاب		٩١/١
تقديم الظرف العامل	٢٧/١	٩٢ - ٩١/١
هذا باب ما أجري مجري ليس	٢٨/١	٩٣/١
ما يعمل مظهرًا يعمل مضمرًا		٩٦/١
توجيه قول الفرزدق: «... وإذ مامثلهم بشر»		٩٧ - ٩٥/١
(لا) التي للإشراك	٢٩/١	١٠٢ - ١٠٠/١
هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم		
	٣٣/١	١٠٣/١
ليس في الكلام (ويفوقه)	٣٤/١	١٠٣/١
لا يجوز الفصل بين كان واسمها بمعمول معمولها		
	٣٦/١	١٠٦ - ١٠٥/١
التأخير مع الإضمار أحسن من التقديم		
	٣٧/١	١٠٨ - ١٠٧/١

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل

ولم يتمكن تمكّنه ٣٧/١ ١٠٩/١

تقدير النصب في التعجب ٣٧/١ ١٠٩/١

حكم التعجب أن يكون مبهمًا ١٠٩/١

الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب ١١٠/١ - ١١١

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما

يفعل بفاعله الذي يفعل به ٣٧/١ ١١٢/١

القول في (ضربتُ وضربني عبدُ الله) ٣٩/١ ١١٢/١

الفرق بين قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) وبين

(ضربني وضربتهم قومك) ١١٢/١ - ١١٣

ومن باب ما يكون فيه الاسم مهنياً على الفعل

قد أو آخر ٤١/١ ١١٤/١

إضمار الفعل ٤٢/١ ١١٥-١١٦/١

(أعطيتُ) بمنزلة (ضربتُ) ٤٢/١ ١١٦-١١٧/١

المختص المتمكن وغير المختص ٤٣/١ ١١٧/١

ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى

٤٣/١ ١١٨/١

الباب	الكتاب	التعليقة
خروجه عن الظرفية	٤٣/١	١١٨/١
التوسع في الظرف		١١٩/١
إنكار سببويه رفع الثلاث في قول الشاعر:		
ثلاثُ كلهن قتلن عمداً	٤٤/١	١٢٠/١
مذهب الكوفيين في توكيد النكرة بالمعرفة		١٢١/١
رأي ابن السراج في (ثلاثُ كلهن)		١٢١/١

ومن باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بني على

الفعل مرة	٤٧/١	١٢٢/١
حكم المعطوف القول في (أزیدُ أنت ضاربه)		
	٤٨/١	١٢٢/١
قرب (أفعل) في التعجب من الاسم	٤٩/١	١٢٤/١ - ١٢٥
(حتى) الجارة	٥٠/١	١٢٥/١ - ١٢٦
ما جاء على معنى المفعول	٥٠/١	١٢٦/١ - ١٢٧
(هَلَا) لا يبتدأ بعدها	٥٠/١	١٢٧/١
حروف الاستفهام لا يبتدأ بعدها إلا توسعاً		
	٥١/١	١٢٧/١ - ١٢٨
الوار العاطفة يستوي أن يليها الفعل أو الاسم		
	٥٢/١	١٢٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
إذا لم يتسلط الفعل على ما قبله فلا بد له من شاغل		
	٦٥/١	١٢٩/١
وقوع الفعل في موضع الوصف والصلة		
	٦٥/١	١٢٩/١
تقديم المضاف إليه على المضاف	٦٧/١	١٣١/١
حكم قولك: القتالُ زيداً حين يأتي	٦٧/١	١٣٢/١
الفعل بعد (حين) و(إن) لا يعمل فيما قبله		
	٦٨/١	١٣٢/١
الذي يجوز في النفي بجوز في الإيجاب		
	٦٨/١	١٣٢/١
الخلاف بين حرف النفي والاستفهام	٦٨/١	١٣٣/١

ومن باب ما يجري منه مجروراً كما جرى منصوباً

	٦٨/١	١٣٤/١
ما لم يسم فاعله		١٣٤/١
البطن والظهر مختصان والظروف المكانية لا تكون مخصوصة		
	٧٩/١	١٣٥/١
النون في جمع المذكر السالم المشتق	٩٤/١	١٣٦/١
مشابهة المضمرات المتصلة للتونين	٩٦/١	١٣٧/١
المصدر يعمل عمل الفعل بشروط	٩٧/١	١٣٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
الفرق بين المصدر واسم الفاعل	١٠٠/١	١٤٠-١٣٩/١
إضافة الفاعل إلى ما فيه الألف واللام		
	١٠٠/١	١٤١/١
جاء في الشعر: (حَسَنَةٌ وجهها)	١٠٢/١	١٤٢/١ - ١٤٥

ومن باب ما لا يقع إلا منوناً عاملاً في النكرة

	١٠٤/١	١٤٦/١
لا يكون المفعول فيه إلا من سببه (وهو باب التفضيل)		
	١٠٤/١	١٤٦/١
نون (عشرين) وتنوين التفضيل (خير)		
	١٠٥/١	١٤٨/١
(كم) بمنزلة (ما)	١٠٨/١	١٤٨/١
جواز النصب في نحو: (سير عليه السيرُ طورين)		
	١١٧/١	١٥٠/١
حمل المصدر على فعل مضمَر		١٥٠/١
ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل على فعل		
	١١٨/١	١٥٠/١
الرؤية البصرية ومثال نادر	١٢٠/١	١٥١/١ - ١٥٢
ليت شعري	١٢٠/١	١٥٢/١
حذف خير (ليت)	١٢٠/١	١٥٣/١

باب	الكتاب	التعليق
التعليق والإلغاء لما يتعدى إلى مفعولين من الأفعال		
	١٢٠/١	١٥٤/١
علمتُ وعرفتُ ودرتُ		١٥٥/١ - ١٥٦
التوكيد بأنَّ وبالإظهار	١٢١/١	١٥٦/١ - ١٥٧
دخول معنى (أخبرني) في (أرأيت)	١٢٢/١	١٥٨/١
كاف (أرأيتك)		١٥٨/١
صَة ومَة، نهي، وإيه أمر		١٥٨/١
القول في (إيه)	١٢٣/١	١٥٩/١
القول في (رويد)	١٢٣/١	١٦٠/١/
الفصل بين (النفس والجميع) في باب التأكيد		
	١٢٥/١	١٦١/١
العطف نظير التثنية، والمضمر أشبه بالتنوين		١٦٢/١
اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال		١٦٣/١
الفصل بما هو محمول على فعل مضمر		١٦٦/١ - ١٦٩
الاستشهاد بالضرورة في الشعر		١٦٧/١
القول في (عليك)، و(علي)، و(حذرك)		
	١٢٦/١	١٧٠/١ - ١٧١
دخول الفاء في جواب الشرط		١٧١/١ - ١٧٢
الفرق بين العطف والإتباع		١٧٢/١
ما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ		١٧٣/١

الباب	الكتاب	التعليق
مايلي (إن) من الكلام		١٧٧/١
تصحیح (إمّا)	١٣٥/١	١٧٨/١
كان التامة والناقصة	١٣٥/١	١٧٩/١
الأمر والتحذير	١٣٨/١	١٧٩/١
لايكون المرء أمرًا نفسه		١٨٠/١
لايجوز: (إياك الأسد) حتى تعطف	١٣٩/١	١٨٠/١
يجوز (إياك المراءء) على الإضممار	١٤١/١	١٨١/١
جواز الرفع والنصب	١٤٣/١	١٨١/١ - ١٨٤
والواو معناها الجمع	١٤٧/١	١٨٥/١ - ١٨٦
وقوع الحال من الجملة	١٤٧/١	١٨٦/١ - ١٨٧
وقوع الفعل بعد (أما)	١٤٧/١ - ١٤٨	١٨٧/١ - ١٨٨
العوض بالهاء وبالألف في النسب	١٤٨/١	١٨٨/١ - ١٨٩
(ما) في (أما أنت) مشبهة النون في الفعل المؤكد واللام فيه		
	١٤٨/١	١٨٩/١ - ١٩٠
الفرق بين (إذ) و(أما)	١٤٨/١	١٩٠/١ - ١٩١
(كيف) على معنى (يكون)	١٣٥/١	١٩٢/١
لأنقضى بالنصب معنى الرفع		١٩٣/١
النصب على إضممار الفعل	١٥٩/١	١٩٤/١ - ١٩٥
قيام المصدر مقام الفعل	١٦٥/١	١٩٦/١
دخول المرفوع الذي فيه الدعاء في المنصوبات		١٩٦/١

التعليقة	الكتاب	الهـسـاب
٢٠٠/١		النصب بالفعل الظاهر
٢٠١/١		إضمار فعل مع الفعل
٢٠١/١		مالايكون حالاً ويكون على الفعل
٢٠٤/١	١٨١/١	الموقع فيه وعليه
٢٠٤/١ - ٢٠٥		وصف النكرة بالمعرفة والخلاف فيه
٢٠٥/١	١٨١/١	الخلاف في لفظ (جمع)
٢٠٦/١	١٨٨/١	المصادر لاتصرف

هذا باب مايكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

٢٠٧/١	١٩٠/١	
٢٠٧/١		حمل المصدر على الفعل
٢٠٨/١	١٩٢/١	انتصاب الحال والمفعول له
٢٠٨/١ - ٢٠٩		مايعمل فيه ماقبله ومابعده
٢١٠/١		وضع الظاهر موضع المضمر
٢١١/١		تبعية المصدر في هذا الباب
٢١١/١	١٩٨/١	الحمل على المعرفة
٢١١/١		الصفة لاتكون إلا فعلاً أو ما اشتق منه

هذا باب ماتنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر

٢١٢/١	١٩٨/١	وفيهما الألف واللام
-------	-------	---------------------

الكتاب	التمليقة	الباب
٢١٤/١		النصب على إضمار الفعل
		الظرف ينتصب على ماهر فيه وعلى ماهر غير ماهر فيه
٢١٤/١	٢٠٢/١	
٢١٥/١	٢٠٣/١	(سواءك، وكزيد) بمنزلة الظروف
		الأماكن المختصة لها جثث تميزها كأسماء الأشخاص
٢١٦/١	٢٠٥/١	
٢١٦/١	٢٠٨/١	ظروف الدهر أشدّ تمكّنًا في الأسماء
٢١٧/١		الخلاف في تمكّن ظروف الزمان
٢١٧/١	٢٠٩/١	قولك: رُبُّ رجلٍ يقول ذاك
٢١٨/١		(ما) المصدرية
٢١٨/١		وصف النكرات بالأسماء المضافة إلى المعارف
٢١٩/١	٢١٤-٢١٥	الإجراء مجرى العدة
٢١٩/١	٢١٦/١	عدم جواز الجر على الصفة
٢١٩/١		دخول الواو على (لكن) العاطفة
٢٢١-٢٢٠/١	٢١٨/١	النفي على لفظ الإيجاب
٢٢١/١	٢١٨/١	(لكن) معناها الإضراب والعطف
٢٢٢-٢٢١/١	٢١٩/١	العطف بـ«بل»

التعليق

الكتاب

الباب

هذا باب مجرى تحت المعرفة عليها

٢٢٣/١

٢١٩/١

٢٢٣/١

٢٢١/١

الأعم صفة للأخص

مجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت

٢٢٤/١

٢٢١/١

وجوه الجواز في بيت ذي الرمة:

٢٢٥/١

٢٢١/١

ترى خَلَقَهَا نَصْفُ قَنَاةٍ قَرِيمَةٍ ..

٢٢٦/١

إلغاء الظرف ...

٢٢٧/١

وصف العلم الخاص بالمبهمة

٢٢٨/١

٢٢٣/١

المبهم بمنزلة المضاف

٢٢٨/١

٢٢٣/١

قولهم: عيдалله كلُّ الرَّجُلِ

٢٣٠/١

٢٢٦/١

قوة الابتداء والتبعيض في المعرفة

الخلاف على الرفع والنصب في هذا الباب

٢٣٠/١

٢٢٦/١

٢٣١/١

٢٢٨/١

الحال من النكرة

٢٣١/١

٢٢٨/١

الاسم الواقع وغير الواقع

مجيء اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال

٢٣٣ - ٢٣٢/١

٢٢٨/١

٢٣٣/١

٢٣٠/١

مالايكون إلا مرفوعاً في هذا الباب

٢٣٣/١

٢٣٠/١

أسماء الجواهر لا تعمل عمل الأفعال

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل		
ولا صفة يشبه الفاعل كالحسن	٢٣٠/١	٢٣٤/١
لا يقع الخبر إلا بحدث	٢٣١/١	٢٣٥/١
وصف الصفة المشبهة بالفاعل	٢٣١/١	٢٣٦/١ - ٢٣٧
العطف على المضمر	٢٣٢/١	٢٣٨/١
خبر المعرفة	٢٣٣/١	٢٣٩/١ - ٢٤٠
أل للتعريف أو الزيادة		٢٤٠/١
ذكر النعت للاختصار		٢٤١/١
وصف النكرة		٢٤١/١ - ٢٤٢

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بفعل	٢٣٤/١	٢٤٣/١
الصفات المشبهة بالأفعال والمشبّهة بالمشبهة بها		٢٤٣/١
الفصل بين فعل المذكر والمؤنث		٢٤٤/١
القول في قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»		٢٤٤/١
ثنائية الصفة أو جمعها	٢٣٧/١	٢٤٥/١ - ٢٤٩
إجراء الاسم على النكرة وصفاً	٢٤٢/١	٢٤٩/١
الحال والصفة	٢٤٢/١	٢٥٠/١
إلغاء الظروف أو وقوعه صفة للنكرة		
	٢٤٣/١	٢٥١/١ - ٢٥٢

المسألة	الكتاب	التعليق
لا يجوز أن يجتمع تأنيثان، واستفهامان، ولاتوكيدان	٢٥٢/١	
الفصل بين (إِنَّ) و(أَنَّ)	٢٥٣/١	
إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان بتوسط حرف	٢٥٣/١	
القطع عن المدح والتعجب	٢٤٥/١	٢٥٤/١
(مَنْ) لا يجز في (كَمْ) إلا نكرة		٢٥٥/١

هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له

إلى أن يكون صفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الحال من النكرة والمعرفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الارتفاع بالظرف		٢٥٧/١
النصب على المدح		٢٥٧/١ - ٢٥٨

عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفيهما

	٢٤٧/١	٢٥٨/١
النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم		٢٥٨/١
امتناع الصفة من أن تجري على موصوفين إذا اختلفت		
العوامل فيها		٢٥٩/١
النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه	٢٤٨/١	٢٦٠/١
كل منادى مختص، وليس العكس		٢٦١/١
ما يجري على حرف النداء	٢٥٠/١	٢٦١/١
جواز الحمل على الابتداء	٢٥١/١	٢٦٣/١

المباب	الكتاب	التعليقة
عدم التعظيم بالصلاح إلا أن يكون قد عرف به		
	٢٥١/١	٢٦٣/١
الفصل بين اسم الناسخ وخبره بجملة	٢٥٦/١	٢٦٤/١
لا يجوز إلا الرفع إن أخبر عن نفسه أو غيره		
	٢٥٦/١	٢٦٥/١
الرفع والنصب فيما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى		
	٢٦٢/١	٢٦٦/١
انتصاب الخبر مقدمًا قبل الظرف	٢٦٢/١	٢٦٧/١
دخول الألف واللام في التثنية		٢٦٧/١
وصف المعارف بالجمل		٢٦٨/١ - ٢٦٩
الفرق بين الصلة والصفة	٢٧٠/١	٢٦٩/١ - ٢٧٠
حذف العائد من الصلة إلى الموصول	٢٧٠/١	٢٧٠/١ - ٢٧٥
النصب على التمييز	٢٧٢/١	٢٧٥/١
لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف	٢٧٣/١	٢٧٥/١
ليس من كلامهم أن يضمروا الجار	٢٧٣/١	٢٧٦/١ - ٢٧٨
الأصل في اسم الله		٢٧٨/١
(كل شيء، وكل رجل) لا يوصف بهما		
	٢٧٤/١	٢٧٨/١ - ٢٨٠
الفرق بين ما يدل على المنصوب وما يدل		
على المحض والقلب		٢٨٠/١

الباب	الكتاب	التعليق
لا يكون الوصف المشتق خيراً مقدماً	٢٧٨/١	٢٨٠ - ٢٨١
اسم الفاعل محمول عليه	٢٧٨/١	٢٨١/١
متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ؟		٢٨٢ - ٢٨٣
ماليس بصفته ولا بمنزلته وليس إعرابه كإعرابه		
	٢٧٩/١	٢٨٣/١
(إِنْ) تعمل الرفع والنصب	٢٨٠/١	٢٨٤ - ٢٨٦
تخفيف (إِنْ)		٢٨٦ - ٢٨٨
النصب بعد (لكن) أحسن والرفع بعد (كأن) أحسن		٢٨٩/١
الاقتصار على المفعول الأول		٢٩٠/١
الفرق بين (إِنْ) و(إِنَّمَا)		٢٩٠ - ٢٩٣
(لكن) المثقلة بمنزلة (إِنْ)	٢٨٦/١	٢٩٣/١
دخول الكلام الواجب في موضع التمني		
	٢٨٦/١	٢٩٤/١
(إِنْ، وليت، ولعل، وكأن) لها معانٍ غير معنى الابتداء		
		٢٩٤ - ٢٩٥
النصب لما في اللفظ من معنى الفعل		
	٢٨٧/١	٢٩٥/١
جواز النصب على الحال في الأحرف (ليت، وكأن، ولعل)		
	٢٨٧/١	٢٩٦/١
مواضع حذف الهاء من (أَنْ وكأن)	٢٩٠/١	٢٩٦ - ٢٩٧

الباب الكتاب التعليق

التقديم والتأخير في قوله عز وجل: ﴿... والصابئون...﴾

٢٩٩ - ٢٩٧/١

٢٩٠/١

٣٠٠/١

٢٩١/١

هذا باب كَمْ

٣٠٠/١

٢٩١/١

الاشتراك بين (كَمْ) و(رُبُّ)

٣٠٠/١

٢٩١/١

الاشتراك بين (كَمْ) و(إِذْ)

٣٠١/١

معمول (العشرين)

٣٠١/١

٢٩٢/١

عدم تقديم التمييز

رأي ابن السراج في جواز كون (كيف) مبتدأ و(زيد) خبره

٣٠٢/١

في (كيف زيد)

٣٠٣/١

٢٩٥/١

الفصل بين الاسم المنون والعامل فيه

٣٠٥ - ٣٠٦/١

٢٩٥/١

(كَمْ) للمرار

٣٠٧/١

واو (رُبُّ)

جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في مدخول (كَمْ)

٣٠٧ - ٣٠٩/١

٢٩٦/١

٣١٠ - ٣١٢/١

٢٩٦/١

الحمل على (كَمْ)

٣١٣/١

٢٩٧/١

الفرق بين (رُبُّ) و(كَمْ)

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام		
	٢٩٧/١	٣١٤/١
(كأَيُّن) معناها معنى (رُبُّ)	٢٩٨/١	٣١٤/١
التنوين في (كأَيُّ)		٣١٥/١

هذا باب ماينتصب نصب كم إذا كانت منونة		
في الخبر والاستفهام	٢٩٨/١	٣١٦/١
كون المميز عدداً أو غيره	٣١٦/١	
القول في (تالله رجلاً)		٣١٧/١ - ٣١٨

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
العامل غير متصرف في هذا الباب كالعامل في سابقه		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
الهاء في (رِيَّةُ) و(وَيَحْدُ)		٣١٩/١
مالا يقع المظهر في موضع الإضمار منه والخلاف فيه		
	٣٠٠/١	٣١٩/١ - ٣٢٠
(نعم رجلاً) بمنزلة: (رِيَّةُ) ومنزلة (ذهب أخوه)		
	٣٠٠/١	٣٢١/١
سد الظاهر مكان المضمر	٣٠٠/١	٣٢١/١

الكتاب	الباب	التعليق
٣٠٠/١	المفرد وإرادة الجميع به	٣٢٢/١
	ظهور الاسم في (رُبُّ) قد يبدأ بإضمار قبله	
٣٠١/١		٣٢٣/١
	ظهور الاسم بعد (نَعَمْ) قد يضمّر فيها	٣٢٣/١
	ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به	
٣٠١/١		٣٢٤/١ - ٣٢٥
٣٠٢/١	إقحام تاء التانيث	٣٢٦ - ٣٢٥/١
٣٠٣/١	هذا باب النداء	٣٢٧/١
	الفعل بين ما ينتصب بالعمل وما ينتصب بالعبارة	
٣٠٣/١		٣٢٧/١
٣٠٣/١	المبني في النداء	٣٢٧/١ - ٣٢٨
	النادى المضاف	٣٢٧/١
٣٠٤/١	تأكيد المنادى	٣٢٨/١ - ٣٢٩
	ما لا يكون تابعاً إلا للاسم	٣٢٩/١
	ما كان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً	
٣٠٤/١		٣٠٠/١
٣٠٤/١	حذف التنوين في المنادى المفرد	٣٣١ - ٣٣٠/١
٣٠٥/١	نداء ما فيه أل	٣٣٢/١ - ٣٣٣
٣٠٦/١	عدم جواز إعادة حرف النداء	٣٣٤/١

الباب	الكتاب	التعليق
القول في (يا هذا الرجل)	٣٠٦/١	٣٣٥ - ٣٣٤/١
وصف المبهعات بالأسماء المفردة		٣٣٥/١
(أي) متوصل به إلى النداء		٣٣٨ - ٣٣٦/١
الوصف والعطف في هذا الباب	٣٠٨/١	٣٣٩/١
مجيء الاسم والصفة لاتفارقة		٣٤٠/١
قطع الهزة في (يا الله)	٣٠٩/١	٣٤٠/١
القول في (اللهم)	٣١٠/١	٣٤١/١
التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في (المسلمين)		
	٣١٠/١	٣٤٢/١
الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً		
	٣١٠/١	٣٤٢/١
عدم جواز دخول الألف واللام في النداء		
	٣١٠/١	٣٤٣/١
(هذا) بدلاً في النداء من الألف واللام		
	٣١٠/١	٣٤٤/١
(يا خيأت) لا يكون إلا معرفة	٣١١/١	٣٤٤/١
إذا وُصف الشيء اختصَّ	٣١١/١	٣٤٥ - ٣٤٧/١
نون (لن) تشبه التنوين في (هند ابنة فلان)		
	٣١٤/١	٣٤٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
عدم جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في غير النداء		
	٣١٦/١	٣٤٨/١
لا يكون الاسم المتمكن في غير النداء بمنزلة ما جعل من		
الغايات كالصوت	٣١٦/١	٣٤٩/١
هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك		
	٣١٦/١	٣٥٠/١
الياء أكثر اعتلالاً من التنوين		٣٥٠/١
القول في هاء الوقف	٣١٧/١	٣٥١/١
يقال: أبّ وأبّنه كما يقال: هذا فرس وهذه فرس		
	٣١٧/١	٣٥٢/١
ترخيم الأم والأب والصاحب	٣١٨/١	٣٥٣/١
ترخيم قولك: (يا ابن أخي، يا ابن عمّ) ونحوهما		
	٣١٨/١	٣٥٤/١ - ٣٥٥
لاتدخل اللام في المستغاث به إن كنت تحدّثه		
	٣٢٠/١	٣٥٦/١
الفرق بين لام الاستغاثه ولام التوكيد	٣٢٠/١	٣٥٦/١
اللام معاقبة للألف والهاء في مثل (باللعجب ، وبالبكر)		
	٣٢٠/١	٣٥٧/١
فتح لام الاستغاثه		٣٥٧/١

المسألة	الكتاب	التعليق
هذا باب الندبة	٣٢١/١	٣٥٨/١
حذف الهاء عند الرصل	٣٢٢/١	٣٥٨/١
مجرى الألف في الندبة كمجرها في الخبر		
	٣٢٢/١	٣٦٠ - ٣٥٩/١
الحكم فيما إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء		
	٣٢٢/١	٣٦١ - ٣٦٠/١
الياءات: أصل وزائد		٣٦١/١
النصب يدخل الياء ولا يدخل الألف	٣٢٣/١	٣٦٢/١
الإشباع بالواو والياء، والندبة		٣٦٣/١ - ٣٦٧
حركة الواو في مثل (ولاتنسوا الفضل) و(اشترؤا الضلالة) ليست		
بحركة أصلية كما هي في (ياغلامي) حركة واجبة		٣٦٧/١
ألف الندبة تتبع الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربوا،		
وضرباً) اسمين	٣٢٤/١	٣٦٩/١
قولك: (ياثلاثة وثلاثين) نصب في الندبة		
	٣٢٤/١	٣٦٩/١ - ٣٧٠
تعريف قولك: (ياضارباً رجلاً)	٣٢٥١	٣٧٠/١
لا يتم قولك: (ياخيراً) بغير (منك) كما لا يتم (الذي) بغير صلته		
	٣٢٥/١	٣٧١/١
قولك: (يا أحمأ رجلاً) لا يكون الأخ هنا إلا نكرة		
	٣٢٥/١	٣٧١/١ - ٣٧٢

الباب الكتاب التعليق
هذا باب الحروف التي يُنْبِئُ بها المدعو

٣٧٣/١ ٣٢٥/١

(يا، وهَيَّا) ينادى بهما المقبل عليك كما ينادى بهما المتراخي البعيد

٣٧٣/١

جواز حذف (يا) من النكرة في الشعر والخلاف فيه

٣٧٤ - ٣٧٣/١ ٣٢٥/١

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصلًا له

٣٧٥/١ ٣٢٦/١

كل منادى مختص وليس كل مختص منادى

٣٧٥/١ ٣٢٦/١

علاقة الاختصاص بالنداء ٣٢٧/١ ٣٧٥/١

لا يجوز الإبهام في هذا الباب ٣٢٨/١ ٣٢٦/١

قولهم (يا لعنة الله) الياء لغير اللعنة ٣٧٧/١ - ٣٧٨

القول في (أعام لك) ٣٧٩/١

القول في (يا هندُ هندُ بين خلبٍ وكَيْدُ) ٢٢٩/١ ٣٨٠ - ٣٨١

هذا باب الترخيم ٣٢٩/١ ٣٨٢/١

لا يكون الترخيم في مضاف إليه ٣٣٠/١ ٣٨٢/١

الهـبـاب	الكـتـاب	التعليقـة
هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء		
	٣٣٠/١	٣٨٣/١
القول في الاسم العام	٣٣٠/١	٣٨٣/١
ترخيم (شاة وثبة)		٣٨٤/١
إبدال التاء مكان الهاء في الوصل في غير النداء		
	٣٣١/١	٣٨٥ - ٣٨٤/١
ترخيم (حرملة)	٣٣١/١	٣٨٥/١
ترخيم مثل (حارثة وحيوة)	٣٣٢/١ - ٣٣٤	٣٨٦/١
حذف الحرف اللازم للاسم	٣٣٤/١ - ٣٣٥	٣٨٧ - ٣٨٦/١

هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم:

٣٣٨/١	٥/٢
- ما قبل الحرف الزائد	٣٣٨/١
- واو (منصور) زائدة	٣٣٨/١
- واو (منصور) وألف (عمار) ليسا لازمين لما قبلهما	
٣٣٨/١	٥/٢
- زيادة (منصور) كزيادة (مروان)	
٣٣٨/١	٦/٢

الباب الكتاب التعليق

هذا بابُ تكون الزوائد فيه بمنزلة ماهر من نفس الحرف:

٣٣٨/١ ٧/٢

- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة

٣٣٨/١ ٧/٢ - ٨

- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله

٣٣٩/١ ٩-٨/٢

- زيادة الباء والواو ٣٣٩/١ ١٠/٢

- حذف الزيادة الملحق ٣٣٩/١ ١٠/٢

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ماهر

من نفس الحرف ٣٣٩/١ ١١/٢

- الحرف الحَيُّ والسَّاكن ٣٣٩/١ ١١/٢

- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)

٣٣٩/١ ١١/٢

- القول في (سُعْلَاة) وحمراء

٣٣٩/١ ١٢/٢

- أَلَف (حولايا) ٣٣٩/١ ١٣-١٢/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان:		
	٣٤٠/١	١٣/٢
- الميم في مسلمين - اسم رجل - أصل والألف في		
(مصطفى) منقلبة عما هو أصل	٣٤٠/١	١٣/٢
هذا بابٌ محمّلٌ فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه		
لا يلتقي ساكنان	٣٤٠/١	١٤/٢
- القول في الراء الأولى من (مُحَمَّر)		
	٣٤٠/١	١٥ - ١٤/٢
- (لم يُضَارَ) لم تسكن الراء الأخيرة لسكون الأولى		
	٣٤١/١	١٥/٢
- القول في راء (اسْحَارَ)	٣٤١/١	١٦ - ١٥/٢
- تسكين فتحة (انْطَلَقَ) و (لم يَلْدَهُ)		
	٣٤١/١	١٦/٢
- الشبه بين (انْطَلَقَ) ولم يَلْدَهُ وبين (كَأَيِّنْ وَكَيْفَ)		
	٣٤١/١	١٧/٢
- لو سميت رجلاً (سَلَمَتَيْنِ) ورَحْمَتَهُ	٣٤٢/١	١٧/٢
- ترخيم (اثني عشر)، والأمر في إضافته وتحقيره		
	٣٤٢/١	١٨/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب النفي بـ	٣٤٥/١	١٨/٢
- المعرب الذي يشبه المبني، والمبني المشبه للمعرب		١٨/٢
الدليل على أن المنفي بـ (لا) معرب يشبه المبني		١٩/٢
- الدليل على بناء المنادى		١٩/٢
- (لا) لاتعمل إلا في النكرة		٢٠/٢
- الموافقة بين (رُبِّ) وأخواتها	٣٤٥/١	٢٠/٢
- مخالفة (رُبِّ) لأخواتها		٢١/٢
- الموافقة بين (أَيَّ) و(الذي)	٣٤٥/١	٢١/٢
- المخالفة بين (أَيَّ) و(الذي)		٢٢-٢١/٢
- لاتدخل الألف واللام الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء		٢٢/٢
- الشبه بين (خمسـة عشر) في اللفظ و(لا رَجُلَ)		٢٣-٢٢/٢
- الشبه بين (يا ابن أُمِّ) و(لا رَجُلَ)		٢٣/٢
- ما يبنى عليه قولك: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) و(هَلْ مِنْ شَيْءٍ)		٢٤/٢
هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة		
- سقوط التنوين للإضافة لا للبناء	٣٤٥/١	٢٤/٢
النفي موضع حذف وتخفيف	٣٤٦/١	٢٦/٢
إظهار الخبر المضمر في هذا الباب	٣٤٧/١	٢٦/٢

- الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه قبيح في نحو
(لامثلَ بها زيد) كما قبح قوله: (لايُديُّ بها لك)
٣٤٧/١ ٢٧ - ٢٦/٢
- التوفيق بين (كم) في الخبر و(لا) النافية
٣٤٧/١ ٢٨/٢
- قبح الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم
٣٤٧/١ ٢٨/٢
- اعتبار تمام الكلام في الموضع التي ينتصب فيها الاسم
على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال
٣٤٧/١ ٢٩/٢
- اختصاص (لا) النافية بالإضافة مع فصل اللام بين
المضاف والمضاف إليه
٣٤٨/١ ٢٩/٢
- مناقشة رأي أبي عمرو في قولهم: (لاغلامين
ولا جارتين لك)
٣٤٨/١ ٣٠/٢
- وجه الشبه بين (لاأبألك) و(تيم تيم عدي)
٣٤٨/١ ٣١/٢
- سقوط التنوين من الاسم المفرد للإضافة للبناء
٣٤٨/١ ٣١/٢
- تكرير (لا)
٣٤٩/١ ٣٢/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ تثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية		
	٣٥٠/١	٣٣/٢
- القول في إضمار الخير	٣٥٠/١	٣٣/٢
- كل ما كان صلةً جاز أن يكون تبييناً، وليس كل ما كان		
تبييناً جاز أن يكون صلة		٣٤/٢
- لا يكون التبيين خبراً	٣٥٠/١	٣٥ - ٣٤/٢
هذا باب وصف المنفي	٣٥١/١	٣٥/٢
- القول في (لاماء ماءً بارداً) و(لاماءً بارداً)		
	٣٥١/١	٣٥/٢
هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا متوناً		
	٣٥١/١	٣٦/٢
- المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجمل		
بمنزلة اسم واحد		٣٦/٢
- ذهاب التنوين من المضاف كما يلذهب منه في غير		
باب النفي	٣٥١/١	٣٦/٢
- الاسم الطويل ينون في النفي كما كان ينون في النداء		
	٣٥١/١	٣٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- كف التنوين من الاسم الطويل وإضافته		
	٣٥١/١	٣٨/٢
- جعل الصفة للمضمر على الموضع		٣٩/٢
- الوصف صفة محمولة على اللفظ دون الموضع		
	٣٥٤/١	٤٠/٢
- الأسماء التي هي بدلٌ من الأفعال لاثنين في الأفعال		
	٣٥٦/١	٤١ - ٤٠/٢
- القول في (لا سواء) ومعاقبتها (هذان)		
	٣٥٧/١	٤١/٢
- الصفة وما جعل خبراً للأسماء	٣٥٨/١	٤٢/٢
- النفي بلا بعد الاستفهام ودون الاستفهام		
	٣٥٩/١	٤٣ - ٤٢/٢
- لفظ الخبر في معنى التمني، ولفظ الخبر وهو بمعنى الدعاء		
		٤٣/٢
هذا باب ما يكون استثناءً	٣٦٠/١	٤٣/٢
- إشغال الفعل بالفاعل أو عدم إشغاله قبل دخول إلا		
	٣٦٠/١	٤٣/٢
- رأي بعض قدماء النحويين في النصب إذا كان الاستثناء		
من جميع		٤٥/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- لم امتنع رفع (زيد) في قولنا: (ما أتاني أحد إلا قال ذاك إلا زيدا)	٤٥/٢	
- إظهار المستثنى منه وجعل المستثنى بدلا منه	٣٦١/١	٤٦/٢
- جواز قولك: (ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدا)	٤٦/٢	
- التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيدا أبو من هو) وقولك: (ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا)	٤٨ - ٤٧/٢	
- الانتحاء على القول في مثل (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدا)	٤٨/٢	٣٦١/١
و(ما أظنه يقوله إلا زيدا)		
هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم ...	٣٦٢/١	٤٩/٢
- التأويل في مثل:		
(ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به)	٣١٢/١	٥٠/٢
- عدم حمل المعرفة على (من) لأنه لا يقع بعدها		
إلا اسم شائع	٣٦٢/١	٥١ - ٥٠/٢
- القول في (لأحد رأيتُه إلا زيدا)	٣٦٣/١	٥١/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
- لغة أهل الحجاز في (ما) في باب الاستثناء		
	٣٦٣/١	٥١/٢
- ما يجوز في الكلام إذا طال في هذا الباب		
	٣٦٣/١	٥٢/٢
- ما معناه النفي ابتداءً ..		٥٣/٢
- عدم جواز أن يكون الاستثناء أولاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- تضمن معنى النفي في (أحد) من قولك:		
(إنَّ أحدًا لا يقول ذاك)	٣٦٣/١	٥٤/٢
هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- النصب في الاستثناء لا البدل بما قبله		٥٥ - ٥٤/٢
- الاتساع في الاستثناء	٣٦٣/١	٥٦ - ٥٥/٢
هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن		
	٣٦٦/١	٥٧/٢
- الفرق في الاستثناء بين آية (هود) وقول القائل:		
(ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ)		٥٧/٢
- الاستثناء والبدل في قوله تعالى:		
«إلا قليلاً منهم»		٥٨/٢

الباب الكتاب التعليق

- لا يدخل الفعل على فعل التعجب

٥٨/٢
٣٦٧/٢
- نصب ما حقه الرفع

٦٠/٢
٣٦٩/٢
- لا يقع الوصف إلا وما بعدها إلا حيث يجوز الاستثناء

٦١/٢
- جواز طرح المبدل منه وإقامة البديل مقامه

٦١/٢
في باب الاستثناء
- (غير) للنكرات لقيام الإشاعة فيها

٦٢/٢
- الوصف بغير

٦٣ - ٦٢/٢
٣٧٠/١
- (إلا، ومثل، وأجمعون) وما يكون منها وصفًا

٦٤ - ٦٣/٢
٣٧١/١
- هذا باب ما يُقدّم فيه المستثنى

٦٥/٢
٣٧١/١
- يبدل المستثنى من المستثنى منه لا العكس

٦٥/٢
- حدّ الاستثناء أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله

٦٥/٢
٣٧١/١
- تأخير المستثنى والوجه فيه

٦٦/٢
- الحال من النكرة

٦٦/٢
- جواز الرفع والجر والنصب في الاستثناء المبدل

٦٧ - ٦٦/٢
٣٧٢/١

الباب الكتاب التعليق

- البديل أحسن إذا شغل الرفع والجار، وأبدل من
 المرفوع والمجرور ٣٧٢/١ ٦٧/٢
- وصف البديل منه ٣٧٢/١ ٦٧/٢
- تقديم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة
 المبدل منه ٦٨/٢
- الصفة تكون مع الموصوف كالاسم الواحد أحياناً ٦٨/٢
- هذا باب ثنية المستثنى ٣٧٢/١ ٦٩/٢
- عدم جواز رفع المستثنى ٦٩/٢ - ٧٠
- هذا باب (غير) : ٣٧٤/١ ٧٠/٢
- خروج (غير) مما يدخل فيه غيره
 ٣٧٤/١ ٧٠/٢
- تصير (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)
 في الإعراب لا في المعنى ٧١/٢
- (غير) بمنزلة (مثل) وليس فيه معنى (إلا)
 ٣٧٤/١ ٧٢/٢
- الشبه بين الاستثناء والمعية
 ٣٧١/١ ٧٢/٢
- عدم جواز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يتبدأ
 به بعد (إلا) ٣٧٤/١ ٧٣/٢

الباب الكتاب التعليق

- (غير) لا تكون استثناء إلا في الموضع الذي

تكون فيه صفة ٧٣/٢

- إذا لم تكن (غير) وصفًا لم تكن استثناء ٧٣/٢

- الاستغناء في مواضع الاستثناء

٣٧٥/١ ٧٤/٢

هذا باب ما يحذف المستثنى منه استحقاقًا

٣٧٥/١ ٧٥/٢

- (غير) ليس بمبني، وإن جاء مضمومًا فللإشمام ٧٥/٢

- (ماعدًا) في الاستثناء ٣٧٧/١ ٧٥/٢

- لا يقال: (ما حاشا) ٣٧٧/١ ٧٥/٢ - ٧٦

- (حاشا) لا يكون إلا حرفًا ٧٦/٢

- (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء ٧٦/٢

هذا باب علامة المضمين المرفوعين

٣٧٧/١ ٧٧/٢

- الإضمار المتصل، وامتناع وقوعه موقع المنفصل

٧٧/٢

- الاستغناء بالمتصل وإسقاط المنفصل

٣٧٨/١ ٧٧/٢ - ٧٨

- تقدير (أي ها الله ذا) إنما هو (نعم، والله هذا)

٣٧٩/١ ٧٨/٢

الباب الكتاب التعليق

- تقدير (إن إياك رأيت)، (إنه إياك رأيت)، ٢/٧٩
- ضمير الحديث والقصة في هذا الباب ٢/٧٦
- (ضربيك، وضربي إياك) والمتصل أقل في كلام العرب ١/٣٨١ ٢/٨٠ - ٨١
- عدم جواز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ، ٢/٨١
- ولا المتكلم على المخاطب ١/٣٨١ ٢/٨١
- انفصال الضمير المنصوب بعد (ليس) ١/٣٨١ ٢/٨٢
- (أنت أنت) تكررهما، الثانية تأكيد والخبر مضمرة ١/٣٨٢ ٢/٨٣ - ٨٤

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، ..

- ١/٣٨٢ ٢/٨٥
- الإضمار مع المصادر ١/٣٨٢ ٢/٨٥
- الاستثناء والإضمار ١/٣٨٣ ٢/٨٦
- هذا باب إضمار المجرور ١/٣٨٣ ٢/٨٦
- علامات إضمار المجرور ١/٣٨٣ ٢/٨٧
- الإضمار إذا كان الفاعل هو المفعول ١/٣٨٧ ٢/٨٨
- الإضمار مع (قط، ومن) ١/٣٨٧ ٢/٨٨
- الإضمار مع (مع، ولد) ١/٣٨٧ ٢/٨٨
- إضافة الكاف إلى الياء ١/٣٨٧ ٢/٨٨

الباب الكتاب التعليق

- جواز (أنت كي) لأنه متصل بما بعده ٨٩/٢
- القول في (لولاك ولولاي) ٣٨٨/١ ٨٩/٢ - ٩٠
- الشبه بين الإضمار مع (لولا، وعسى) بـ(لَنْ وَغُدُوْة
- ٣٨٩/١ ٩٠/٢ - ٩١
- استقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا ...
- ٣٨٩/١ ٩١/٢ - ٩٢
- ثاء (فعلتُ) صار كالجزء منها لا يفارقها
- كألف (أعطيتُ) ٣٩٠/١
- لذا باب مآثره علامة الإضمار إلى أصله
- ٣٨٩/١ ٩٣/٢
- قولهم: (ياالبكر) في حال النداء
- ٣٨٩/١ ٩٣/٢
- لفظ (أجمعون) لا يكون إلا تابعاً
- ٣٩٠/١ ٩٣/٢
- التأكيد بالنفس شبيه بالاسم الظاهر المعطوف
- على المضمر المرفوع ٣٩٠/١ ٩٤/٢
- عطف الظاهر على المضمر المجرور
- ٣٩١/١ ٩٤/٢
- الظاهر بمنزلة التنوين، لأنه يعاقبه كما
- عاقبه المضمر ٩٥/٢

الباب الكتاب التعليق

- جواز (قُمتَ أنت وزيدُ) وعدم جواز: (مررت بك أنت وزيدُ) ٣٩١/١ ٩٥/٢ - ٩٦
- هذا باب ما يكون فيه (أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنّ وأنتم وأننّ وهما وأنما) وصفاً ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- مجيء هذه الضمائر وصفاً للمضمر المجرور والمرفوع والمنصوب ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- الفرق بين الوصف بأنّ ونحوه وبين لفظ آخر نحو (الطويل) ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- الفصل بين الوصف بالطويل، وما كان مثله وبين (نفسه) ٩٧/٢
- لا تكون هذه الضمائر وصفاً للمظهر ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- انفراد البدل ٩٧/٢
- يقيح: (مررت به وبزيدٍ هما) كما قبح: (مررت بزيد وبه الطويلين) ٣٩٣/١ ٩٨/٢
- زيادة ضمير الفصل في مثل: (إن زيداً هو العاقلُ) ٩٩/٢
- لا يجمع مع (هو): (إيَّاهُ) ٩٩/٢

الباب الكتاب التعليق

- لا يجمع بين الصفة والفصل ٩٩/٢
- لا يجوز: (أظنه هوَ أخاك) إذا جعلت إحداهما ١٠٠/٢
- صفة والأخرى فصلاً ٣٩٥/١
- دخول اللام على ضمير المفصل ١٠٠/٢ - ١٠١
- الفصل في (إن) وأخواتها ٣٩٥/١ ١٠١/٢
- (هو) لا يكون فصلاً حتى يكون مابعد معرفته ١٠٢/٢
- أو ما أشبه المعرفة ٣٩٥/١
- لا يدخل الفصل في مثل (هذا عبدالله خيراً منك) ٣٩٥/١

هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

- ٣٩٧/١ ١٠٤/٢
- امتناع (هو) وأخواته من أن يكون فصلاً أو بدلاً ٣٩٧/١
- ١٠٤/٢
- ترك الفصل شيء تختص به المعرفة ٣٩٧/١
- ١٠٥/٢
- ٣٩٧/١ هذا باب (أيّ)
- بناء (أيّ) على الضم ١٠٦/٢
- مذهب الخليل ويونس في (أيّ) ٣٩٨/١
- ١٠٧/٢ - ١٠٩

الباب الكتاب التعليق

- خلاف الخليل ويونس عن بقية النحويين في (أي)
 ٣٩٨/١ ١٠٩/٢
- الاسم الذي لا يمكن لا يدخله التنوين في المعرفة،
 ٣٩٨/١ ١١٠/٢ ويدخله في النكرة
- هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة
 ٣٩٩/١ ١١٠/٢
- (أي) بين الاستفهام والإخبار
 ٤٠٠/١ ١١٠/٢
- هذا باب (أي) إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة
 ٤٠١/١ ١١١/٢
- الفرق بين (أي) و(مَنْ)
 ١١١/٢
- الحكاية في باب (أي)
 ١١١/٢
- تثنية (مَنْ) و(أي)
 ٤٠١/١ ١١٢/٢
- تنوين (مَنْ)
 ٤٠٢/١ ١١٣/٢
- قياس يونس (مَنْ) على (أَيَّة)
 ٤٠٢/١ ١١٣/٢
- تأنيث (مَنْ) في الجمع
 ١١٤/٢
- (مَنْ) يلحقها التأنيث والتثنية والجمع في الوقف
 ٤٠٢/١ ١١٥/٢ - ١١٦
- دون الوصل

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب		
٤.٣/١	١١٦/٢	
- الخلاف في حكاية السؤال بين أهل الحجاز وبني تميم		
٤.٣/١	١١٦/٢ - ١١٧	
- إدخال الواو والفاء في (مَنْ)		
٤.٤/١	١١٧/٢	
هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي		
٤.٤/١		
- (ماذا) تكون على ضربين		
- (ماذا) إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي)		
٤.٥/١	١١٩/٢	
- جواز نصب الجواب لمن قيل له: (من الذي رأيت؟)		
٤.٦/١	١٢٠/٢	
فقال: (زيداً)		
هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت		
أن تثبت رأيه على مذكوره، أو تنكر أن يكون رأيه		
على خلال مذكوره	٤.٦/١	١٢٠/٢
- أقسام الإنكار	١٢٠/٢ - ١٢١	
- الفصل بين (أَعْمَرَاهُ) وبين (أُزِيدَ نَيْه)	١٢١/٢ - ١٢٢	

الباب الكتاب التعليق

- ترك علامة الإنكار تأسيساً بترك علامة التانيث والجمع وحرف اللين في (مَنَّا، وَمَنِّي، وَمَنُوا) حين قلت: مَن يا فتى؟ ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- (مَنَّهُ) تمنع (مَن) من حروف اللين في قولك: (رَأَيْتُ رجلاً وامرأة) ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى) ٤٠٦/١ ١٢٣/٢ - ١٢٤
- زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ما قبله ٤٠٧/١ ١٢٤/٢
- الحكاية في هذا الباب ٤٠٧/١ ١٢٥/٢
- هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ٤٠٧/١ ١٢٦/٢
- أصل (لن) في قول التحليل ٤٠٧/١ ١٢٦/٢ - ١٢٧
- أُلِف الاستفهام بدل من واو القسم ٤٠٨/١ ١٢٧/٢
- مضارعة النفي للإيجاب ١٢٨/٢
- إضمار الجازم تشبيهاً له بإضمار (رُب)، وواو القسم ٤٠٩/١ ١٢٨/٢
- إضمار (رُب) ١٢٨/٢ - ١٢٩

الباب الكتاب التعليق

- الفعل الواقع بعد (كاد وكرب) في موضع
 اسم منصوب ١٣٠/٢ - ١٣١
- القول في (جَعَلَ وَطَفِقَ) وبابه مما منعت من الأسماء بعدها
 ١٣٢/٢
- حذف (لا) من قولك: (وَاللَّهِ أَفْعَلُنَّ) لئلا يلتبس
 النفي بالإيجاب ١٣٣/٢
- الإلغاء في هذا الباب ٤١٢/١ ١٣٤/٢
- هذا باب (حتى)
 ٤١٣/١ ١٣٥/٢
- حتى بمعنى كي ١٣٦/٢
- حتى بمعنى إذا ١٣٦/٢
- ارتفاع الاسم بعد (حتى) ١٣٧/٢
- علاقة (حتى) بهمزة (إِنَّ) ١٣٨/٢
- لا فرق بين (حتى) في الاتصال ولا في الانفصال
 ٤١٤/١ ١٣٨/٢
- هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء
 ٤١٤/١ ١٣٩/٢
- الإجماع على رفع الفعل بتثنية ١٤٠/٢
- أَضْرَبُ (قلما) في قوله: (قلما سِرْتُ حتى أدخلها)
 ١٤٠/٢ - ١٤٢

الباب الكتاب التعليق

- إذا كنت محتقراً سيرك تقول: (إنما سرت حتى أدخلها)

١٤٢/٢

- ما بعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه

١٤٣/٢

- رفع الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب

١٤٤/٢

- جواز وقوع الفعل الماضي إذا كان الاستفهام عن الفاعل

١٤٥/٢

- النصب بعد (حتى) في حال السؤال

١٤٦/٢

٤١٦/١

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

١٤٧/٢ ٤١٦/١ - ٤١٧

- رأي الأخفش في أن (حتى) التي ترفع ما بعدها

١٤٨/٢ - ١٤٩

ليست هي التي تنصب ما بعدها

١٥٠/٢

٤١٨/١

هذا باب الفاء

- الفرق بين قولك: (لا تأتيني فتحدّثني) وبين قولك:

١٥٠/٢

(ما تأتيني فتحدّثني)

- متى يقع الاستثناء في (لا يكون)

١٥٠/٢

٤١٨/١

الباب الكتاب التعليق

- نظير (لم آتِكَ، ولا آتِيكَ) من الاسم في النية
٤١٨/١ ١٥٢ - ١٥١/٢
- توجيه الرفع في قولك: (ماتأتيني فتحدثني)
٤١٩/١ ١٥٢/٢
- توجيه النصب في المثال السابق ٤١٩/١ ١٥٣ - ١٥٢/٢
- عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف
٤٢١/١ ١٥٤ - ١٥٣/٢
- العطف بالمضارع موضع الماضي ٤٢١/١ ١٥٤/٢
- العمدة في نصب ما بعد الفاء ٤٢٢/١ ١٥٤/٢
- القول في «ولكن الشياطين كفروا، فيتعلمون منهما»
١٥٥/٢
- جواز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ١٥٦/٢ - ١٥٧
- مسائل مخالفة الواجب النفي ١٥٧/٢ - ١٥٨
- انتصاب الفعل بعد (الواو والفاء وأو) على إضمار
(أن) كما نصب بعد (حتى) في الغاية واللام في
١٥٨/٢ - ١٥٩
- النفى على الإضمار
٤٢٤/١ ١٦٠/٢
- هذا باب الواو :
١٦٠/٢
- جزم المعطوف على المجزوم قبله
١٦١/٢ - ١٦٣
- مسائل النصب في هذا الباب ٤٢٦/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أو :	٤٢٧/١	١٦٤/٢
- ما انتصب بعد (أو)		١٦٤/٢
- مسألة من مسائل الغلط في هذا الباب		١٦٥/٢
- رأي الخليل ويونس والأخفش في بيت الأعشى		
	٤٢٩/١	١٦٦/٢ - ١٦٨
هذا باب إشراك الفعل في (أَنْ) وانتطاع الآخر من الأول		
	٤٣٠/١	١٦٩/٢ - ١٧٠
هذا باب الجزاء	٤٣١/١	١٧١/٢
- مايجازى به من الظروف	٤٣٢/١	١٧١/٢
- القول في مذهب النحويين في الجزاء بكل شيء يستفهم به		
	٤٣٣/١	١٧٢/٢
- هل الفعل في الجزاء صلة لما قبله ؟		
	٤٣٣/١	١٧٣/٢
-- مذهب الخليل في (مهما)	٤٣٣/١	١٧٤/٢
- المجازاة بإذا	٤٣٣/١	١٧٥/٢
- اختصاص (إذا) بالحين	٤٣٣/١	١٧٦/٢
- مسائل (إذا) في باب الجزاء	٤٣٥/١	١٧٧/٢ - ١٧٩
- مجيء (لام) القسم في جواب الشرط		
	٤٣٦/١	١٧٩/٢ - ١٨٠
- قبح رفع الجواب بعد (إنّ)		١٨٠/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي	٤٣٨/١	١٨١/٢
- المجازاة بـ(مَنْ)		١٨١/٢
- حكم (إِنْ) وعملها في (مَنْ)		١٨٢/٢
- الجزاء بِمَنْ بعد (إِذْ)	٤٤٠/١	١٨٢/٢ - ١٨٣
- لا يجوز الجزاء بعد (ما) الحجازية، كما لم يجر بعد (ليس، وكان)		١٨٣/٢
- الفصل بين (إِذْ وَمَنْ)	٤٤١/١	١٨٤/٢
- لا يكون الكلام بعد (إِذْ) إلا مبتدأ		
	٤٤١/١	
- (مَتَى) الشرطية ومعمولاها	٤٤٢/١	
- استعمال (أَمَّا) في الشرط	٢/١	
- وضع (أَمَّا) في مكان (مهما)		
- لا تكون الفاء جواباً للفعل المجزوم		١٨٧/٢
هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها		
حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء	٤٤٢/١	١٨٨/٢
- الموازنة بين الفعل الذي يصل بحرف جر، وبين الفعل الذي يصل بلا حرف		١٨٨/٢ - ١٩٠
- مذهب الخليل في الحرف المقدر المحذوف (على)		
، تقدير الابتداء بعدها	٤٤٣/١	١٩١/٢

البسب	الكتاب	التعليق
- حسن الاستفهام يقري الجزاء، والفعل ليس بصلة		
	٤٤٣/١	١٩١/٢ - ١٩٣
هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام		
	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- ألف الاستفهام بمنزلة (الواو والفاء ولا) لاتغير الكلام		
عن حاله	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- الفرق بين (هل) وألف الاستفهام		١٩٤/٢
- لايد أن تكون الألف معتمدة على شيء		١٩٥/٢
- لايجوز أن يعتمد الاستفهام إلا على ما لم		
يعمل فيه شيء		١٩٥/٢
- الجزاء لايعتمد على ألف الاستفهام		١٩٦/٢
هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله		
	٤٤٤/١	١٩٧/٢
- لايعتمد اليمين على الجزاء، وإن تقدمت اليمين لم تكن لغواً		
		١٩٧/٢ - ١٩٨
هذا باب مايرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما		
	٤٤٥/١	١٩٨/٢
- مسائل من البدل في هذا الباب وأخرى تخرج على العطف		
		١٩٩-١٩٨/٢

الباب الكتاب التلمیحة

- الفرق بين (ثم) والفاء والواو ٤٤٧/١ ٢٠٠/٢

- تمام الشرط بجزائه ٢٠٠/٢

- اختلاف القراء في حرف من سورة الأعراف

٤٤٨/١ ٢٠١/٢

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً
لأمر، أو نهى، أو استفهام أو تمني، أو عرض

٤٤٩/١ ٢٠٢/٢

- الجزم بالأمر ٢٠٢/٢

- الأمر والنهي يشتركان في الإرادة ٢٠٣/٢

- الأمر الذي جاء على لفظ الخير ٢٠٣/٢

- الاستفهام التقريري ٢٠٤/٢

- مسائل في هذا الباب ٢٠٥-٢٠٦

هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي

٤٥٢/١ ٢٠٧/٢

- تضمن (لولا) معنى التحضيض ٢٠٨/٢

- النهي للمتكلم في اللفظ وهو في المعنى للمخاطب

٤٥٣/١ ٢٠٨/٢

- دخول (ما) على (أن) الناصبة للفعل الذي صارت

(ما) عوضاً منه ٢٠٩/٢

- لا تستفهم بما هو مصدر، كما لا يستفهم بكلمة ٢١٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الأفعال في القسم	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- (إن) بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة		
	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- لم ألزمت النون آخر الكلمة ؟	٤٥٥/١	٢١٢/٢
- الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء		
وبقيت منه أجزاء		٢١٢/٢
- (ما) إذا كانت (ما) بمنزلة (الذي)		٢١٣/٢
- اللام والنون بمعنى (القسم)		٢١٤/٢
- نفي ما في الحال ، والاستقبال		٢١٥/٢
- إلزام النون في اليمين لثلا يلتبس بما هو واقع		٢١٥/٢
- إرادة حكاية الحال وإن اتصل به ماهو في المعنى مستقبل		
		٢١٦/٢
هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل		
	٤٥٦/١	٢١٧/٢
- الفصل بين الجازم والمجزوم		٢١٧/٢
- حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال		
	٤٥٧/١	٢١٧/٢
- جواز تقديم الاسم على الفعل		٢١٨/٢
- جواز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان الفعل ماضيًا		
		٢١٨/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- الفصل في الكلام بين (إن) وفعله	٢١٩/٢	
- ارتفاع الاسم بفعل مضمر في هذا الباب		
٤٥٨/١	٢٢٠/٢	
- حذف الفاء في الشعر	٤٥٨/١	٢٢١/٢
- وضع المظهر موضع المضمر		٢٢٢/٢ - ٢٢٣
هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل		
ولا تغيّر الفعل عن حاله	٤٥٨/١	٢٢٤/٢
- السين وسوف ودخولهما على الأفعال		
٤٥٩/١	٢٢٤/٢	
هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء،		
يجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي (لكن، وإِثْمًا،		
وكأَنَّمَا، وإِذْ)	٤٥٩/١	٢٢٥/٢
- إجراء (إِذْ) مجرى (إِنْ وَكَأَنَّ)		٢٢٥/٢
- إجراء (كَمَا) مجرى (لَعَلِّي)		٢٢٥/٢
- استحالة النصب بعد (وَمَا)		٢٢٥/٢
هذا باب ما يضاف إلى الأفعال	٤٦٠/١	٢٢٨/٢
- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل		٢٢٨/٢
- الإضافة إنما تكون إلى الاسم، وألف الوصل		
تكون في الفعل		٢٢٨/٢
- (مُذٌّ، وَمُنْذٌ) تكونان مرة اسمين، ومرة حرفين		٢٢٨/٢ - ٢٢٩

الباب	الكتاب	التعليق
- الإضافة إلى الفعل والمصدر	٢٢٩/٢	
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخبره		
	٢٣٠/٢	
هذا باب (إِنْ) و(أَنْ)	٤٦١/١	٢٣٠/٢
- تنزيل (إِنْ) ومعموليها منزلة اسم في مذهب المصدر	٢٣٠/٢	
هذا باب من أبواب (أَنْ)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- فتح (أَنْ) بعد (ظننت)	٢٣١/٢	
- بناء (أَنْ) على (لولا)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- وقوع (أَنْ) بعد (لو)	٢٣٢/٢	
- أضرب وقوع (أَنْ) بعد (لو)	٢٣٣/٢	
- (أَنْ) بعد (مَدَّ)	٢٣٣/٢	
- (إِنْ) بعد (حقًا)	٢٣٤/٢	
- جواز فتح همزة (أَنْ) وكسرها	٢٣٤/٢	
- فتح الهمزة إذا كان ذلك عذراً	٢٣٥/٢	
- تفسير (ما) بمعنى (أي) الاستفهامية	٢٣٥/٢	
- (أَتُك) بمعنى (لعلك)	٢٣٦/٢	
- لا يحسن أن تلي (أَنْ) (إِنْ) ولا (أَنْ)		
	٤٦٣/١	٢٣٦/٢ - ٢٣٧

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب آخر منه	٤٦٣/١	٢٣٧/٢
- توجيه فتح الهمزة في بعض الآي		٢٣٧/٢
- الكسر فيما يقوي ابتداء (إن)		٢٣٨/٢
هذا باب آخر من أبواب (أن)	٤٦٤/١	٢٣٩/٢
- بعض نظائر (أن)	٤٦٤/١	٢٤١ - ٢٣٩/٢
هذا باب (إنما)	٤٦٥/١	٢٤١/٢
- تقع (إنما) حيث وقعت (أن)	٢٦٥/١	٢٤١/٢
- الموضع الذي لا يجوز أن تكون فيه (إن) إلا مبتدأة، لا تكون فيه (إنما) إلا مبتدأة	٤٦٦/١	
- وقوع (إنما) المكسورة مع ما بعدها في محل دون (إنما) المفتوحة		
هذا باب تكون فيه (أن) بدلاً من شيء ليس بالآخر		
	٤٦٧/١	٢٤٥/٢
- مجيء (أن) بدلاً من موضع (كم) في الآية		٢٤٥/٢
- مجيء (أن) تأكيداً لما تراخى خبرها		٢٤٥/٢
- تكرير (أن) تأكيداً؛ ونظيره في الابتداء		٢٤٦/٢ - ٢٤٧
هذا باب من أبواب (أن) تكون فيه مبنية على ما قبلها	٤٦٨/١	٢٤٨/٢
- نصب (أحقاً) على الظرفية أو المصدرية، وفتح الهمزة بعدها		٢٤٨/٢

المسألة	الكتاب	التعليق
- كسر الهمزة إن سبقها (أَمْ)	٢٤٩/٢	
- موضع (أَنْ) بعد (جَرَمَ)، و(هَلْ)	٢٥٠/٢	
- عودٌ على مسائل من الظرف لبني عليه فتح همزة (أَنْ)	٢٥١/٢	
- (شَدُّ مَا) في تقدير (نَعَمْ مَا)	٢٥٢/٢	
- فتح (أَنْ) بعد الكاف كما فتحت بعد (مثل)	٢٥٣/٢	٤٧٠/١
- بناء (مثل) لإضافته إلى غير معرب	٢٥٤/٢ - ٢٥٦	
- إسقاط (ما) من الكاف - في كما -، وشبهه بحذف		
(ما) من (إِمْ)	٢٥٧/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٥٨/٢	٤٧١/١
- الحكاية في الضمائر بعد (إِنْ)	٢٥٨/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٥٩/٢	٤٧١/١
- لا يبتدأ بـ(أَنْ) في كل موضع	٢٥٩/٢	
هذا بابٌ آخر من أبواب (إِنْ)	٢٦٠/٢	٤٧٢/١
- الكسر بعد (ما) لإرادة اليمين	٢٦٠/٢	٤٧٣/١
- الفصل بين الصلة والموصول بالقسم	٢٦٠/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٦١/٢	٤٧٣/١
- اللام بعد (إِنْ) لا تكون إلا في ابتداء	٢٦١/٢	
- لا يعمل ما قبل الاستفهام في ما بعده	٢٦١/٢ - ٢٦٢	

المباب	الكتاب	التعليقة
- حمل (إِنْ) على الفعل إذ لم يضطر إلى حملة على الابتداء		
	٤٧٤/١	٢٦٢/٢
- لا يكون ما بعد اللام إلا اسمًا		٢٦٢/٢
- تقدير القسم في (لهنَّكَ)	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
- تضمن (أشهد) معنى اليمين	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
هذا باب (أَنْ) و(إِنْ)	٤٧٥/١	٢٦٤/٢
- (إِنْ) المخفضة من الثقيلة وجواز دخولها علم , الأفعال ٢/٢٦٤		
- تزايد (إِنْ) بعد (ما) توكيدًا		
- رأي الخليل في هذه المسألة		٢
- قولك: إني مما أنُفعل ذاك	٤٧٦/١	٢٦٦/٢
- مسألة: انتني بعد ما تقول ذاك القول		
	٤٧٦/١	٢٦٦/٢ - ٢٦٧
- قول العرب: لحقُّ أنَّه ذاهبٌ	٤٧٧/١	٢٦٧/٢
- (عسيْتُ) بمنزلة (أخلولقت) السماء		
	٤٧٧/١	٢٦٧/٢ - ٢٦٨
- لم يستعملوا المصدر بعد (عسى) استغناء (بأن تفعل)		
	٤٧٧/١	٢٦٨/٢
- تشبيه (عسى) بكاذٍ	٤٧٧/١	٢٦٩/٢
- إيراد الفعل وإرادة المصدر	٤٧٩/١	٢٧٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون فيه (إنّ) بمنزلة (أي)		
	٤٧٩/١	٢٧٠/٢
- حكم ما يوصل بشيء يرجع منه إليه ذكر		
	٤٧٩/١	٢٧١ - ٢٧٠/٢
- (أنّ) الناصبة للفعل لا يبتدأ بعدها الاسماء		
	٤٨٠/١	٢٧١/٢
- (أنّ) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجملة		٢٧٣/٢
- (كانّ) بمنزلة (إنما) كما أنّ (لكنّ) بمنزلة (إنّ)		
	٤٨١/١	٢٧٤/٢
- القول في «أنّ بسم الله»	٤٨١/١	٢٧٤/٢
هذا باب آخر فيه (أنّه) مخففة	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- لاتقع (أنّ) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب		
	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- وجوه استعمال (أنّ) مع أفعال القلوب		
	٤٨١/١	٢٧٦/٢
- إذا رفع الفعل بعد (أنّ) كانت (أنّ) هي المخففة من		
الثقيلة لا الناصبة للفعل		٢٧٦/٢
- الظن نفي العلم، وأنّ الثقلّة تقع بعد (علمت)		
	٤٨١/١	٢٧٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أم وأو :	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- وجوه (أم) في الاستفهام	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- (أو) في الخيار، والعطف		٢٧٩ - ٢٧٨/٢
هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم		
	٤٨٢/١	٢٧٩/٢
- السؤال بأم التي بمعنى (أي) المعادلة لألف الاستفهام		٢٧٩/٢
- التسوية في الاستفهام وغيره		٢٨٠/٢
- مسألة في بحث وقوع أحد الحديثين لكنه لا يعرفه بعينه		
	٤٨٣/١	٢٨١ - ٢٨٠/٢
هذا باب أم منقطعة	٤٨٤/١	٢٨١/٢
- ما يجري فيها على ما أصْلَتْ من الشك		
- الإضراب عن الاستفهام الأول والميل إلى الثاني		
هذا باب أو	٤٨٥/١	٢٨٣/٢
- الاستفهام بأو عن المفعول		٢٨٤ - ٢٨٣/٢
- أَلْف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)		
	٤٨٥/١	٢٨٤/٢
- ما لا يجوز فيه إلا (أم)	٤٨٧/١	٢٨٤/٢
- تقديم الاسم مع (أم) وتقديم الفعل مع (أو)		٢٨٥/٢
- الاستغناء بأول اسم عند السؤال عن الفعل		
	٤٨٧/١	٢٨٥/٢

المسأله	الكتاب	التعليق
- مسائل من هذا الباب	٤٨٨/١	٢٨٥/٢ - ٢٨٧
هذا باب (أو) في غير الاستفهام	٤٨٩/١	٢٨٧/٢
- (أو) لأحد الشئيين أو الأشياء والإباحة		٢٨٧/٢
- بين (أو) و (أم)		٢٨٨/٢
- وقوع الاستفهام بعد العلم ومنااسبه من الأفعال		٢٨٩/٢
هذا باب الوار التي تدخل عليها ألف الاستفهام		
	٤٩١/١	٢٩٠/٢
- الألف أصل الاستفهام		٢٩٠/٢
- مسألة (أولاً) تجعل ذلك استفهاماً مستقبلاً به		
	٢٩٠/٢	
- الفصل بين (لَسْتُ بشراً) أو (لَسْتُ عمراً) وبين		
(لَسْتُ بشراً) أو (لَسْتُ عمراً) ...		٢٩١/٢
- انقلاب المعنى مع (أو)	٤٩١/١	٢٩١/٢
هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٢/٢	٥/٣
هذا باب أَفْعَلَ إذا كان اسماً	٢/٢	٥/٣
- الهمزة زائدة في (أول)، ومسائله		
	٣/٢	١٠-٧/٣
- لو سميت رجلاً بالباب		١٠/٣
- ماترك صرفه لأنه يشبه الفعل	٣/٢	١٠/٣
- أصول أبنية الرباعي	٣/٢	١١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- مسائل من الرباعي	٣/٢	١٣/٣
- صرف (يزيد) في النكرة	٤/٢	١٥/٣
- (يزيد، وأختر) اسمان	٤/٢	١٧/٣
- قطع ألفات الوصل	٤/٢	١٧/٣
- لو سمي يُفْعِلْ		١٨/٣
- الأسماء المشبهة بالأفعال تمنع من التنوين		١٩/٣
- لو سمي رجل بَتَضَارَبْ ثم حَقَّرَ	٤/٢	٢٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف		
	٥/٢	٢١/٣
- مسائل مجيء (أَفْعَلْ) اسماً	٥/٢	٢٤-٢١/٣
هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً		
	٦/٢	٢٤/٣
- لو سميت رجلاً بـ(ضَرَبَ، وضَارَبَ، وضَارِبٌ)		
	٧/٢	٢٤/٣
- صرف رجل سمي بـ(كُتِبَ)	٧/٢	٢٥-٢٤/٣
- لم يرصف (جَلَّأَ) لأن فيه ضمير فاعل		
	٧/٢	٢٥/٣
- لو سميت رجلاً بَقَتَّلَ لم تصرفه		٢٦/٣
- لو سميت رجلاً بَبَقِمَ وشَلِمَ لم تصرفه		
	٨/٢	٢٨/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- لو سميت رجلاً بضربوا	٨/٢	٣١ - ٢٩/٣
- لو سميت رجلاً بضربت، وقامت		٣٢/٣
- لاتغير (ضربوا) اسم رجل		٣٣/٣
هذا باب ما لحقته الألف في آخره	٨/٢	٣٣/٣
- الدليل على أن ألف معزى ملحقة ببنات الأربعة		
		٣٤/٣
- ألف التأنيث لاتكون للإلحاق في مثل (دقلى)		٣٤/٣
- موسى وعيسى أعجميان لاينصرفان في المعرفة،		
وينصرفان في النكرة	١٣/٣	٣٥/٣
- المؤنث الذي على أربعة أحرف لايمنع من الصرف		
في النكرة؛ لأن فيه علة واحدة		٣٦/٣
هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك		
من الانصراف في المعرفة والنكرة . . .		
	٩/٢	٣٧/٣
- الألف في حمراء ويروءاء	٩/٢	٣٧/٣
- الألفان لايزادان إلا للتأنيث	١٠/٢	٣٨ - ٣٧/٣
- الألفان في مكسور الأول أو مضمومه ليسا للتأنيث		
		٣٨/٣
- بعض الألفات لا مناسبة بينها		٣٩/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة	١٠/٢	٤٠/٣
- أشبه الأسماء بالأفعال الصفات		٤٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بشرى	١٠/٢	٤٠/٣
- ألف بشرى مشابهة للنون في غضبان -		٤٠/٣
- عدم صرف سرحان في المعرفة ١١/٢		٤١/٣
- (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) أقعد في الصفة وأشبه بالفعل		
- رجل يسمى (دُهْقَان) مصروف ١١/٢		٤٢/٣
- ديوان بمنزلة قيراط ١١/٢		٤٣/٣
- سَعْدَان ومَرْجَان النون زائدة ١١/٢		٤٤ - ٤٣/٣
- نون جَنَّان أصل للتضعيف بمنزلة قضااض ٤٤/٣		٤٤/٣
- عَلِيَاء، وَحَرِيَاء (اسم رجل) مصروف في النكرة والمعرفة ١٢/٢		٤٥ - ٤٤/٣
هذا باب هاءات التانيث ١٢/٢		٤٦/٣
- القول في ألف (حُبَارَى) ٤٦/٣		
- لا يبنى الاسم على هاء التانيث كما يبنى على الألف		
	١٣-١٢/٢	٤٧/٣
- لو سمي رجل (حَرَيْتَ) ١٣/٢		٤٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابُ فَعَلَ	١٣/٢	٤٨/٣
- الاشتقاق من المصدر لا من الاسم المشتق منه		٤٨/٣
- المعدول عنه نكرة أو غير نكرة حكمه أن يكون مشتقاً		
		٤٩ - ٤٨/٣
- القول في جَمَعَ وَكُتِبَ	١٤/٢	٤٩/٣
- صرف (صُفِّرَ) في المعرفة	١٤/٢	٤٩/٣ - ٥٠
- صرف (أُخْرِ) مصفراً		٥٠/٣
- التحقير المخالف لأصله	١٤/٢	٥٠/٣
- صرف (أَحَادَ) في النكرة	١٥/٢	٥٠/٣
- لو سمي رجل (ضُرِبَ) ثم اسكنت الراء صرف		
	١٥/٢	٥١/٣
هذا بابُ ما كان على زنة مفاعل ومفاعيل		
	١٥/٢	٥٢/٣
- ياء (ثَمَانِي) لم تشبه ياء (صَحَارِي)		
	١٦/٢	٥٢/٣ - ٥٣
- الألف في (تَهَام) بدل من إحدى اليامين في (تِهَامِي)		
		٥٤ - ٥٣/٣
- الفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً		
- وبين الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم		٥٤/٣ - ٥٥
- القول في (سراويل)		٥٥/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- جعل ألف (ثمانى) بمنزلة ألف (حَذَارِ)	١٧/٢	٥٦/٣
- تصغير (بخاتى) اسم لرجل	١٧/٢	٥٧-٥٦/٣
- الألف والحرف الساكن ليسا بحاجة حصين		
	١٩-١٨/٢	٥٧/٣
هذا باب الأسماء الأعجمية	١٩/٢	٥٨/٣
- أقسام الأعجمي المعرب		٥٨/٣
- نوح وهود ولوط تنصرف لحفتها	١٩/٢	٥٩-٥٨/٣
هذا باب تسمية المذكر بال مؤنث	١٩/٢	٦٠/٣
- تصغير (حُبَارَى) اسمًا لرجل	٢٠/٢	
- في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها		
	٢٣/٢	٦١/٣
- الصفات إذا غلبت تصير كالأعلام، فتجرد من		
الألف واللام كما تجردت منها الأعلام نحو:		
زيد وعمر	٢٤/٢	٦٢/٣
- قباء وحراء يقعان للمذكر والمؤنث والغالب		
عليهما التأنيث	٢٥/٢	٦٣/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ من أسماء القبائل والأحياء		
	٢٥/٢	٦٤/٣
- الإشارة إلى القبيلة بهذه وهؤلاء على معنى		
(جَمْعٌ وجماعة)	٢٥/٢	٦٤/٣
- لم لم يقولوا هذا تميم ؟	٢٥/٢	٦٥ - ٦٤/٣
- «القوم» واحد في اللفظ ، وصفته تجري على المعنى		
	٢٥/٢	٦٦ - ٦٥/٣
- تقول: هذه ثقيف، فتحذف كما حذفت في تميم		
	٢٦/٢	٦٦/٣
- يقال: هذه جماعة ثقيف، كما يقال: هؤلاء ثقيف		
	٢٦/٢	٦٧/٣
- تقول أيضاً: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجعله اسم الحيّ		
	٢٧/٢	٦٩ - ٦٧/٣
هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة	٢٨/٢	٦٩/٣
- دخول الألف واللام على (يهود ومجوس)		
	٢٩/٢	٦٩/٣
- مجيء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد		
	٢٩/٢	٧٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أسماء السور	٣٠/٢	٧١/٣=
- الحكاية في الحروف المقطعة في أوائل السور		
	٣١/٢	٧١/٣
- (حاميم) ليس من كلام العرب ٣١/٢		٧٢/٣
- (قابوس) أعجمي ويناؤه موافق لبناء العرب		٧٢/٣
- همز كلمة (لو) كما تهمز (الثَّوَاء)		٧٣/٣
- لو سُمِّيَتْ رجلاً (هُوَ) ثَقُلَتْ فَقُلْتُ: (هذا هُوَ) وتدع		
الهاء مضمومة	٣٣/٢	٧٤/٣
- ولو سميت رجلاً (ذُو) لقلت (ذُو) يفتح فتثقيب		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- ليس في الكلام اسم على حرفين آخرهما حرف لين		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- لو سميت انثى (هو) فإنه لا ينصرف ويثقل أيضاً		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- القول في من سمي رجلاً (لا) ٣٣/٢		٧٦/٣
- إذا صار (ذا) و (ما) اسمًا مددت ولم تصرف		
	٣٤/٢	٧٦/٣
- التسمية بالحروف الثنائية نحو (كي، وفي) ونحوهما		
	٣٤/٢	٧٧/٣
- الزيادة في حروف المعجم النواقص إذا سمي بهن		٧٩/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها

- | | | |
|--|------|-----------|
| ٣٥/٢ | ٧٩/٣ | |
| - معنى تسميتك الحروف | ٧٩/٣ | |
| - دخول الهاء علامة للتأنيث | ٣٥/٢ | ٧٩/٣ - ٨٠ |
| - الحروف التي تجر الأسماء، والظروف التي تكون حروف جر | | |
| ٣٥/٢ | ٨٠/٣ | |
| - هجاء الزاي على نوعين | ٣٥/٢ | ٨٠/٣ |
| - جعل حروف المعجم أسماء للحروف أو الكلمات | | |
| أو مسمى بها | ٣٥/٢ | ٨٠/٣ - ٨١ |
| - (أين ومتى وكيف) مبهمات، و(ما، ومن) أسماء، | | |
| والأسماء غير الظروف | ٣٥/٢ | ٨١/٣ |
| - الظروف كلها مذكّرة إلا (وراء، وقدام) | | ٨١/٣ |
| - (هواز وحطّي) أسماء حالها حال عمر | | |
| ٣٦/٢ | ٨١/٣ | |
| - كلمون وسعفص وقريشيات أعجمية | | |
| ٣٦/٢ | ٨٢/٣ | |
| - قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات | | |
| ٣٦/٢ | ٨٣/٣ | |

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث		
	٣٦/٢	٨٤/٣
- (فُسِّقَ) ونحوه لا يكون جزءاً	٣٨/٢	٨٤/٣
- المعدول عن المبني مبني		٨٥ - ٨٤/٣
- التأنيث يلحق بعد العدل عن الفعل		٨٥/٣
- القول في (لا مَسَّاسَ) وأنه معدول عن مؤنث		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- بعض المؤنث لم يستعمل في كلام العرب		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- المصدر المعدول عنه	٤٠/٢	٨٧/٣
- (فَعَّالٌ) معدولة عن غير (أَفْعَلٌ) إذا جاءت اسماً		
	٤٠/٢	٨٧/٣
- مذهب أهل الحجاز في المعدول	٤٠/٢	٨٧/٣
- اتفاق أهل الحجاز وبني تميم على تخفيف ما آخره راء		
	٤١/٢	٨٨/٣
- إمالة الألف (إِجْناحها) أخف عليهم		
	٤١/٢	٨٩ - ٩٠/٣
- القول في (حذام)	٤١/٢	٩٠/٣

المصادر	الكتاب	التعليق
هذا باب تغيير الأسماء المبهمة	٤٢/٢	٩٠/٣
- المبهمات مبنية للزومها موضعاً واحداً كالحروف		
	٤٢/٢	٩١ - ٩٠/٣
- تنوين (غاقٍ) شبيه بالزيادة التي تلحق الكلمة		٩١/٣
- (أَلَا) بمنزلة (هَؤُلَاءِ) منوناً	٤٢/٢	٩٢/٣
- (جَحًا) معدول عن (جَاح) و(رُمَى) عن (رَامٍ)		٩٢/٣
- القول في اللاتي واللاتي	٤٢/٢	٩٢/٣
- حذف الباء من (اللاتي واللاتي)		٩٣/٣
- لو سمي رجل (بني مال) هل يُغير ؟		
	٤٣/٢	٩٣/٣
- ليس مفردٌ يصير لام فعله مرة ياء ومرة واواً		٩٤/٣
- هاء (عرقوة) شبيهة بالتغيير الذي احتملته الإضافة		
	٤٣/٢	٩٤/٣
- مسألة: (أُنْسٍ) اسم رجل، هل يصرف ؟		
	٤٣/٢	٩٥/٣
- لم تركوا صرف (سَحَرَ) ؟	٤٣/٢	٩٥/٣
- لو سمي رجلٌ (ذَهْ) فكيف يدخله الإعراب ؟		
	٤٤/٢	٩٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الظروف غير المتمكنة	٤٤/٢	٩٦/٣
- الظروف لا تكون نكرة متمكنة مثل رجل و فرس		٩٦/٣
- الظروف غير المتمكنة لاتضاف إلى المفرد، ولكنها		
تضاف إلى الجملة		٩٧/٣
- (حيثُ، وإذا، وإذا) إضافتها غير محضة		٩٧/٣
- كسر آخر (جَيَّرَ) ولم يفتح - وإن كان قبله ياء -		
كما فتح (أَيْنَ ، وكيف)		٩٧/٣
- جزم (لَدُنْ)	٤٤/٢	٩٨/٣
- (حَسْبُ، وَقَطُّ) يعمهما الانتهاء		٩٨/٣
- بناء (عَلَّ) على الضم	٤٥/٢	٩٨/٣ - ١٠٠
- مفهوم الغاية		١٠١ - ١٠٠/٣
- الظروف التي شبهت بالأصوات		١٠١/٣
- المعارف لاتضاف، والمضافات كلها نكرات		١٠١/٣
- (أَوَّل) إذا سمي به صُرف	٤٦/٢	١٠٢/٣
- قول العرب: «مذ عامٌ أوَّل»	٤٦/٢	١٠٢/٣ - ١٠٣
- القول في (هيهات) اسم رجل	٤٧/٢	١٠٣/٣
- بعض ألقاظ الكتبايات	٤٨/٢	١٠٤/٣ - ١٠٥
- فتحة (شتانَ) كفتحة (هيهاتَ) ونونها كنون (سبحانَ)		
	٤٨/٢	١٠٥/٣
- القول في (غُدوة ويُكرة)	٤٨/٢	١٠٦/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- (غدوة) و(بكرة) بمنزلة (ضحوة)		
	٤٨/٢	١٠٦/٣
- القول في (سَحَر)	٤٩/٢	١٠٧/٣
هذا باب الشيثين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر		
	٤٩/٢	١٠٨/٣
- العلة في ضم اسم إلى آخر	٥٠/٢	١٠٨/٣
- أصل (حادي عشر)	٥٠/٢	١٠٩/٣
- خصائص العدد المركب		١٠٩/٣
- (خمس عشر) شبيه بقولهم: (حيصَ بيصَ)		
	٥١/٢	١١٠/٣
- (خمسة عشر) شبيه بقولهم: (اضرب أَيْهمَ أفضلُ)		
	٥١/٢	١١٠/٣ - ١١١
- 'مخالفة (الآن) (أُنَيْنَ)	٥١/٢	١١٢/٣
- قول العرب: (صَهْلًا)	٥٢/٢	١١٢/٣
- القول في (عمرويه)	٥٣/٢	١١٣/٣
- القول في (يَوْمَ يَوْمَ، وصباحَ مساءً)		
	٥٣/٢	١١٣/٣ - ١١٤
- آخر الاسمين المركبين في موضع جر		
	٥٣/٢	١١٤/٣
- مذهب يونس في الاسم المركب	٥٣/٢	١٥/٣

الباب الكتاب التعليق

- القول في (كُفَّة كُفَّةً) ، وأيادي سَبَا
 ٥٤/٢ ١١٦/٣
- الياء في مثل (رَأَيْتُ مَعْدِي كَرْبًا) لا تحرك بالنصب
 ٥٥/٢ ١١٦/٣
- مذهب المبرد في إسكان الياء في حال النصب ضرورة
 ١١٧/٣
- القول في (اثنَا عَشَرَ) لو سمي به
 ٥٥/٢ ١١٨/٣ - ١١٩
- هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو
 التي الياء والواو منهن لامات ٥٦/٢ ١٢٠/٣
- حذف الياء من (جَوَار) فَنُتُونُ لذلك، ومذاهب النحاة
 في هذا الحرف ٥٦/٢ ١٢٠/٣ - ١٢١
- إذا كانت لام الكلمة ياءً أو واوًا، وكان ما قبلها
 مفتوحًا فإنها مقصورة ٥٧/٢ ١٢٢/٣
- الألف الزائدة ملحقة، وغير ملحقة
 ٥٧/٢ ١٢٣/٣
- لو سميت امرأة بـ(جوار) هل تصرف ؟
 ٥٧/٢ ١٢٣/٣
- لو سميت امرأة بـ(قاضي) فهل ينون ؟
 ١٢٣/٣ - ١٢٤
- لو سميت امرأة بـ(قاسم) فهل تصرف ؟
 ١٢٤/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد ٦١/٢	١٣٣/٣	- لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضرب)
٦٣/٢	١٣٣/٣	- ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين
٦٣/٢	١٣٤/٣	
هذا باب الحكاية ٦٤/٢	١٣٥/٣	- لو سمي رجل (زيدُ أخوك) لم يحقر
٦٥/٢	١٣٥/٣	- لا يجوز أن تقول (تأبّطي، وبرّقي) عند الإضافة
٦٥/٢	١٣٦/٣	إلى الجمل
- القول في امرأة سميت بـ(ضاربُ رجلاً أو لآخر) منك لك)		
٦٦/٢	١٣٦/٣ - ١٣٧	
- لو سميت امرأة (ضارب) لم تنون	١٣٧/٣	
- القول في رجل سمّيته (عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب)		
٦٦/٢	١٣٨/٣	
- لو سميت رجلاً (عاقلة) لم تنونه		
٦٦/٢	١٣٨/٣ - ١٣٩	
- القول في رجل يسمى (مِنْ زيد، أو عَنْ زيد)		
٦٦/٢	١٣٩/٣ - ١٤٠	

الباب	الكتاب	التعليق
- (أُدِّل) اسم رجل يجب ألا يصرف	٥٨/٢	١٢٤/٣ - ١٢٥
- القول في (مررت بأفعل منك) من (أعصى منك)	٥٨/٢	١٢٦/٣
- ليس (أفعلُ منك) بأثقل من (أفعلَ) صفة	٥٨/٢	١٢٧/٣
- مذهب يونس والخليل في المعتل وتنوينه	٥٨/٢	١٢٧/٣
- لو سمي رجل (يفزو) فكيف يعرب ؟	٦٠/٢	١٢٨/٣
- القول في (إيْ وفي)	٦٠/٢	١٢٨/٣ - ١٢٩
- مسألة: قولهم (هذه أدلي زيد)	٦٠/٢	١٢٩/٣
- لو سمي رجل بـ(إرْمِه) فكيف يعرب ؟	٦١/٢	١٣٠/٣
- لو سمي رجل بـ(عِه) فكيف يعرب	٦١/٢	١٣٠/٣ - ١٣١
- القول في (اعضضْ) إذا سمي بها	٦١/٢	١٣٢/٣
- لو سمي رجل بـ(ألبب) ترك على حاله	٦١/٢	١٣٢/٣ - ١٣٣

الباب الكتاب التعليق

هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكننا كتبناها ها هنا

١٤٠/٣

- إجراء (سمائيا) على غير الأصل ١٤٠/٣ - ١٤٢

- القول في واو (عجوز) وياء (صحيفة) ١٤٢/٣ - ١٤٣

- جمع (جايبة) الذي ثبتت الهمزة في واحدة ١٤٣/٣

- القول في (إداوة، وإداوى) الواو فيها عوض من

الهمزة الواقعة بعدها ١٤٣/٣ - ١٤٤

- (قط، وقد) إذا سميت به ٦٦/٢ ١٤٥/٣

- المضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام حتى يكون

معهما غيرهما ٦٦/٢ ١٤٦/٣

- لا يكون المضاف حكاية كما لا يكون المفرد حكاية

٦٦/٢ ١٤٦/٣

- القول في رجل يسمى (وَزَنَ سَبْعَةَ)

٦٦/٢ ١٤٦/٣ - ١٤٧

- القول في رجل سمي (في زيد) لا تريد الفم

لامرأة سميت به ٦٦/٢ ١٤٧/٣

- تثقيب (في) إذا سمي به ٦٧/٢ ١٤٨/٣

- ما تحرك حرف إعرابه في الإضافة لزمه ذلك في الإفراد

٦٧/٢ ١٤٨/٣

- (إلا) الاستثنائية بمنزلة (دُفِئَ) ٦٧/٢ ١٤٩/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- إلا وإمّا في الجزاء حكاية	٦٧/٢	١٥٠/٣
- مسألة في (هَلُمَّ) أصلها وحكايتها		
- قولك: (زيدُ الطويل) مثل (زيدُ منطلق)	٦٧/٢	١٥٠/٣ - ١٥١
- لو سميت (الرجلُ منطلق) جاز أن تناديه (ياالرجلُ منطلق)	٦٨/٢	١٥٢/٣
- القول في الاسم الخاص	٦٨/٢	١٥٢/٣ - ١٥٣/٣
هذا باب الإضافة وهو باب النسب	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (رَوَحَاء)	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (تهامة)		١٥٤/٣ - ١٥٥
هذا باب محذوف الياء والواو فيه القياس		
- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي	٧٠/٢	١٥٥/٣
- حذف الياء من الاسم في النسب لحنفي ونحوه وعدم الحذف في نحو (بني طويلة)	٧١/٢	١٥٥/٣ - ١٥٦
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف		
	٧١/٢	١٥٧/٣

المسأله	الكتاب	التعليق
- القول في (بَحَاتِي) جمع (بَحْتِي)		
	٧١/٢	١٥٨ - ١٥٧/٣
- النسب إلى (يثرب)	٧١/٢	١٥٩ - ١٥٨/٣
هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الهاء والواو		
	٧٢/٢	١٥٩٣
- النسب إلى المنقوص	٧٢/٢	١٥٩/٣
- ثقل الياءات والكسرة إذا تتالت		
	٧٢/٢	١٦٠/٣
- الإضافة إلى الاسم الذي فيه الياء ثالثة وما قبلها مكسور		
	٧٢/٢	١٦١ - ١٦٠/٣
- القول في الإضافة إلى مثل (النمر، جَنْدَلٌ) ونحوهما		
	٧٣/٢	١٦١/٣
- الإضافة إلى (حيّة) ونحوه	٧٣/٢	١٦٢/٣
- النسب إلى (أُمَيّة)، وحية بن بهدلة		
	٧٣/٢	١٦٣/٣
- الإضافة إلى (ليّة)	٧٣/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (عَدُوّة)	٧٤/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (نَحِيّة)	٧٤/٢	١٦٥/٣
- الإضافة إلى (قَسِيّ)	٧٤/٢	١٦٦/٣
- الإضافة إلى (عَدُوّ) و(عَدُوّة)	٧٤/٢	١٦٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- الإضافة إلى (قاضٍ)	١٦٧/٣	
- حذف بعض الحروف عند إرادة الإدغام	١٦٨/٣ - ١٦٩	
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا	٧٤/٢	١٧٠/٣
- النسب إلى (طبية، ودمية، وفيتية)		
	٧٤/٢	١٧٠/٣
- الإضافة إلى (عُرْوَة)	٧٥/٢	١٧١/٣
- الإضافة إلى (عُرْوَة)	٧٥/٢	١٧٢/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لانه ياء أو واو وقبلها ألف ساكنة	٧٥/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (ركبة) ونحوه	٧٦/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (سِقَاية) هي إضافة إلى (سِقَاء)		١٧٤/٣ - ١٧٥
هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حروف من نفس الكلمة	٧٧/٢	١٧٦/٣
- القول في ألف (معزى وذفرى) فيمن نون		
	٧٧/٢	١٧٦/٣
- صيرورة (علباء) حيث انصرف بمنزلة (رِوَاء) في الإضافة والتثنية	٧٧/٢	١٧٦/٣
- الإضافة إلى (أُعْيَا، وأحوى)	٧٧/٢	١٧٧/٣

المسأب	الكتاب	التعليقة
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره أَلَفًا		
زائدة لا ينون، وكان على أربعة أحرف		
٧٧/٢	١٧٧/٣	
- الإضافة إلى (مَلهى، وَجَلَى) ٧٧/٢ ١٧٧/٣		
- تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة،		
والأصل إذا كان خامسًا، في الحذف		
٧٧/٢	١٧٨/٣	
- القول في الإضافة عند تتابع الحركات في المقصور		
٧٧/٢	١٧٨/٣	
- الحركة في نحو (جَمَزَى) تعادل الحرف الخامس		
من مثل (حَبَارَى)		
١٧٩/٣	١٧٩/٣	
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره أَلَفًا		
وكان على خمسة أحرف ٧٨/٢ ١٧٩/٣		
- الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين استويا في الحذف		
٧٨/٢	١٧٩/٣	
- لا يحذف آخر الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير		
مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ . . .		
٧٨/٢	١٨٠/٣	
- يا، الإضافة عوض من الألف إذا كانت خامسة		
٧٩/٢	١٨١/٣	
نحو (حَبَارَى)		

الباب الكتاب التعليق

- ياء الإضافة تعاقب الألف إذا كانت خامسة

٧٩/٢ ١٨١/٣

- إذا اشتمل الاسم على ياء متحركة نحو (عَثِير، وَحْشِيل)

لم تحذف عند النسب، وتحذف إن كانت ساكنة كياء

(هَذِيل وسُلَيْم) ونحو ذلك ٧٩/٢ ١٨١/٣

هذا باب الإضافة إلى كل اسم محدود لا يدخله التثنية

٧٩/٢ ١٨٢/٣

- إبدال الواو مكان الهمزة التي من نفس الحرف

٧٩/٢ ١٨٢/٣

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين ٧٩/٢ ١٨٣/٣

- الإضافة إلى (غَدٍ، وَدٍ) ٧٩/٢ ١٨٣/٣

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الراء

٨٠/٢ ١٨٤/٣

- الإضافة إلى ذي الحرفين الساقطة لاه

٨٠/٢ ١٨٤/٣

- الإضافة إلى (أخت) ٨١/٢ ١٨٤/٣ - ١٨٥

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

٨١/٢ ١٨٥/٣

- الإضافة إلى (ابن، وأست) ونحوهما

٨١/٢ ١٨٥/٣ - ١٨٦

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في تاء (بنت)	٨٢/٢	١٨٧ - ١٨٦/٣
- المردود في (بنت) و(ابن) هو اللام		
	٨٢/٢	١٨٨/٣
- إذا حذفت الزيادة وجب الرد		١٨٨/٣
- لم ألزموا (ابن، واسم) ونحوهما من الأسماء الرد		
عند الإضافة إليها ؟	٨٢/٢	١٨٩/٣
- الإضافة إلى (كِلْتَا، وَثِنْتَانِ)	٨٢/٢	١٨٩/٣
- تاء (كلتا) زائدة، والألف من الأصل عند الجرمي،		
بدل عند المبرد من الألف في (كلا)		١٩٠/٣
- التاء في (كلتا) بمنزلة الواو من (رَوَى)		١٩١/٣
- أصل كلمة (قم)	٨٣/٢	١٩٢/٣
- إبدال الميم من الواو في (قَم)		١٩٣/٣
- استقياح (عليه مال) لحفاء الهاء		١٩٤/٣
- الإضافة إلى (ذَاتِ) للمؤنث، و (ذِي) للمذكر		
	٨٣/٢	١٩٦ - ١٩٤/٣
- الإضافة إلى (شاءِ)	٨٤/٢	١٩٧ - ١٩٦/٣

هذه فصول تلتحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها

١٩٨/٣

١٩٨/٣

١٩٩/٣

- القول في (اسم) أصله ووزنه

- الأصل في (ذِيَّة)

الباب	الكتاب	التعليق
- تاء (بنت، وأخت) للإلحاق، وهي بدل من الهاء في (أخيه وبنته)	٨٤/٢	١٩٩/٣
- الأصل في (هنت)	٨٤/٢	١٩٩/٣ - ٢٠٠
- الإضافة إلى (لات)	٨٤/٢	٢٠١/٣
- الإضافة إلى (ماء)	٨٤/٢	٢٠٢/٣
- ألف (امرىء) للوصل وليس عوضاً من اللام	٨٤/٢	٢٠٢/٣
هذه باب الإضافة إلى ما ذهبتُ فآؤه من بنات الحرفين		
وذلك عِدَّةٌ وَزِنَةٌ	٨٥/٢	٢٠٣/٣
- النسب إلى ما كانت فآؤه وحدها من حروف اللين		
- الإضافة إلى شبة (وهو ما اجتمع فيه حرفا لين هما فآؤه ولامه)		٢٠٣/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين		
مدغمة إحداهما في الأخرى	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- حذف الياء المتحركة عند الإضافة في مثل (أسيّد، وحُمير)	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- عدم جواز حذف الساكن لثلاث تتوالى المتحركات		
	٨٥/٢	٢٠٥/٣
- تصغير (مُهرَّم)		٢٠٦/٣ - ٢٠٨

المباب	الكتاب	العملية
- قياس (عَيْضَمُوز)	٨٦/٢	٢٠٨/٣
- ياء (تقيم) ثابتة في الإضافة	٨٦/٢	٢٠٨/٣
هذا باب ما لحقته الزيادتان (للجمع والعثنية)		
	٨٦/٢	٢٠٩/٣
- حذف الزيادة عند الإضافة	٨٦/٢	٢٠٩/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
- حذف الألف والتاء عند الإضافة		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما		
إلى الآخر فجعلنا اسمًا واحدًا	٨٧/٢	٢١١/٣
- الإضافة إلى مثل (خمسة عشر، معديكرب)		
اسمين مركبين		٢١١/٣
- لا يكون بناء أصل تجتمع فيه ستة أحرف لازائد فيهن		
		٢١٣/٣
- (حضر موت) و(عبد الدار) الأول مركب، والثاني		
مضاف ومضاف إليه يتركب منه (عبدري)		٢١٣/٣
- الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)		
	٨٧/٢	٢١٥ - ٢١٤/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء		
	٨٧/٢	٢١٥/٣
- الإضافة إلى أول المتضايين	٨٧/٢	٢١٥/٣
- الإضافة تكون إلى اسم مفرد لا مضاف		٢١٦/٣
- الأب، والابن ونحوهما من الصفات المضافة لا تكون		
أسماء غالبة	٨٨/٢	٢١٧/٣
- الفرق بين (امرىء القيس، وعبد القيس) وبين		
(ابن كراع) ونحوه		٢١٨/٣
- النسب إلى الاسم الثاني من الاسمين المركبين		
	٨٨/٢	٢١٨/٣
هذا باب الإضافة إلى الحكاية	٨٨/٢	٢١٩/٣
- النسب إلى (كُنْتُ، كُنْ)	٨٨/٢	٢١٩/٣
هذا باب الإضافة إلى الجمع	٨٨/٢	٢٢٠/٣
- النسب إلى (مساجد)، و(مدائن) ونحوهما		
	٨٨/٢	٢٢٠/٣
- النسب إلى (أعراب) الذي لا واحد له على هذا المعنى		
	٨٩/٢	٢٢٠/٣
- الإضافة إلى رجل سمي (ضَرَبَات)		
	٨٩/٢	٢٢١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ثنائية ماكان منقوصاً وكان عدة حروفه		
أربعة أحرف فزائد	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مايشئ من بنات الواو كثنائية ماكان من بنات الياء		
	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مالا تكون ثنيتته إلا بالواو	٩٤/٢	٢٢٨/٣
هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون		
	٩٤/٢	٢٢٩/٣
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً		٢٢٩/٣
- إبدال الواو من الهمزة في مثل (حمراء وعلباء)		
	٩٤/٢	٢٣٠/٣
- ثنائية (ثَنَائِيْنٍ وَمَذْرُوْنٍ) مبينين	٩٥/٢	٢٣٠/٣
- صحة الواو في السماوة وجمعها		
	٩٥/٢	٢٣١/٣
هذا باب لايجوز فيه الثنائية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو (عشرين وثلاثين)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
- كيف تجمع (مسلمين) و(رجلان)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
إذا سُميت رجلًا بهما		
- مايشئ من الأسماء	٩٥/٢	٢٣٢/٣ - ٢٣٣

الباب الكتاب التعليق

- وقوع الجمع على الواحد في الإضافة
 ٢٢١/٣ ٨٩/٢
- (مَعَاوِر) اسم الواحد، منقول من الجمع
 ٢٢٢/٣ ٨٩/٢
- هذا باب التثنية ٩٢/٢ ٢٢٣/٣
- المنقوص الواوي تظهر الواو في تثنيته
 ٢٢٣/٣ ٩٢/٢
- الإمالة جائزة في كل شيء من بنات الياء
 ٢٢٤/٣ ٩٢/٢
- (مَرَضِيٌّ) أبدل من الواو الياء كما قيل (مَسْنِيَّة)
 ٢٢٤/٣ ٩٢/٢ بدلاً من (مسنوة)
- ماكان مقصوراً على ثلاثة حروف وألفه متقلبة من
 وار، استوى فيه المثني والجمع بالآلف والتاء
 ٢٢٥/٣ ٩٣/٢
- تصغير ما اعتلت عينه ٩٣/٢ ٢٢٦/٣
- القول في (مَتَى وَيَلَى) إذا صارت اسماً
 ٢٢٦/٣ ٩٣/٢

الباب	الكتاب	العملية
-	مذهب بعض العرب في تسمية يوم الاثنين بـ(الثني)	
	٩٥/٢	٢٣٣/٣
-	هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التانيث	
	٩٥/٢	٢٣٤/٣
-	لا تذهب الهاء عند جمع الاسم لأنه صار وصفًا للمذكر	
	٩٥/٢	٢٣٤/٣
-	جمع (حُبْلَى وحَمْرَاء) مسمى بهما مذكر	
	٩٥/٢	٢٣٥/٣
-	جمع (وَرَقَاء) اسم رجل	
	٩٦/٢	٢٣٦/٣
-	جمع (زَكْرِيَّا) في المد والقصر	
	٩٦/٢	٢٣٧/٣
-	هذا باب جمع الرجال والنساء	
	٩٦/٢	٢٣٨/٣
-	حقيقة جمع التكسير	
		٢٣٨/٣
-	مشابهة الصفة للأفعال، فحكمها أن تكون	
	مسلمة غير مكسرة	
		٢٣٨/٣
-	لو سمي رجل أو امرأة بِسَمَةٍ ففي جمعه الخيار بين	
	التكسير والسلامة	
	٩٨/٢	٢٣٩/٣
-	القول في (أَرْضَيْنِ)	
	٩٩/٢	٢٣٩/٣
-	لو سمي رجل بـ(اسم) فجمعه (اسمون)	
	٩٩/٢	٢٤٠/٣
-	القول في (عَبْلَة) مسمى بها	
	٩٨/٢	٢٤١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
-	لو سمي رجل به (شاة) لم يجمع بالتاء	
	٩٩/٢	٢٤١/٣
-	القول في جمع (عدة)	
	٩٩/٢	٢٤٢/٣
-	لو سمي رجل به (شَفَّة، أو أُمَّة) فكيف يجمع ؟	
	٩٩/٢	٢٤٢/٣ - ٢٤٣
-	مايجوز في جمع (فعيل)	
	١٠٠/٢	٢٤٣/٣
-	يجوز أن يجمع (حارث) على (حوارث)	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف واللام في (الحارث) غلبت لقصد الصفة	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	لايجوز أن يجمع (عثمان) مكسراً	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف والنون في آخر الاسم للإلحاق إن كسر على (فعاليل)	
		٢٤٤/٣ - ٢٤٥
-	(مصران) اسم رجل يصغر على (مُصيران) لأن الألف والنون فيه ليسا للإلحاق، وهو شبيه بعثمان	
	١٠٢/٢	٢٤٥/٣

المباب الكتاب التعليقة

هذا بابٌ يجمع الاسم فيه إن كان للمذكر أو مؤنث بالبناء

١٠٢/٢ ٢٤٦/٣

- لا يجمع (بنت) على (بنتون) من حيث لم يجمع (طلحة)

على (طلحون) ٢٤٦/٣

هذا باب ما يكسر مما كسر للجمع وما لا يكسر

من أبنية الجمع ١٠٢/٢ ٢٤٧/٣

- يجمع ما كان على ثلاثة أو أربعة جمع تكسير

١٥٢/٢ ٢٤٧/٣

هذا باب جمع الأسماء المضافة ١٠٣/٢ ٢٤٨/٣

- الكنى تصير في التعريف كالأعلام

١٠٣/٢ ٢٤٨/٣

هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

١٠٣/٢ ٢٤٩/٣

- (الأشعرون) ليس قياساً في جمع (الأشعري)

١٠٣/٢ ٢٤٩/٣

- كيف يجمع ما بني على التثنية ١٠٣/٢ ٢٥٠/٣

- القول في جمع (مهرية) و(بُختية) ٢٥٠/٣ - ٢٥١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب تقنية المبهمة التي أواخرها معتلة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- حذف الياء والألف من المبهمات عند التثنية		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- لاتضاف المبهمات إلى الأسماء، لأنها لاتكون نكرة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
هذا باب مايتغير في الإضافة إلى الاسم		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- (فوك) في الإضافة، وكذا أخواتها		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- إضافة الأسماء الستة إلى (كلا)		
	١٠٤/٢	٢٥٣/٣
- (كلا) لاتفرد، وإنما تكون للمثنى أبداً		
	١٠٥/٢	٢٥٣/٣
- (بين) لايقع إلا بين اثنين		
		٢٥٤ - ٢٥٣/٣
- فتح نون (بين) مثلما فتحت في (من القوم)		
		٢٥٥/٣
وكان حقها الكسر		

الباب الكتاب التعليق

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة

المجروور المضمر ١٠٥/٢ ٢٥٥/٣

- قول بعض العرب (بُشْرِيَّ، وَهُدَيَّ)

١٠٥/٢ ٢٥٥/٣ - ٢٥٦

هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا

١٠٥/٢ ٢٥٧/٣

- قولهم: (هذا قاضي) ونحوه من المنقوص

١٠٥/٢ ٢٥٧/٣

- جمع ما آخره ياء مكسورة جمعًا بالواو والتون

١٠٥/٢ ٢٥٨/٣

هذا باب التصغير ١٠٥/٢ ٢٥٩/٣

هذا باب تصغير المضاعف ١٠٧/٢ ٢٥٩/٣

- إدغام مثل (جَيْبٌ بُكْرٌ) و(تَوْبٌ بُكْرٌ) كما أدغم

(المال لك)، و(هم يظلموني) ٢٥٩/٣

- أَلَف (معزى) في التحقير مثل أَلَف (مرمى)

ونون (رَعَشَن) ١٠٧/٢ ٢٦٠/٣

- الفرق بين مثل (خنفساء) وبين (قرقرى) ونظائرها

في التصغير ١٠٧/٢ ٢٦١/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث		
	١٠٧/٢	٢٦٢/٣
- إجراء (فعلان) مجرى (فعلى) في التصغير		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- تصغير (علباء، وحرباء) كما يصغر (سقاء) ونحوه		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- الزوائد في (سُفِيْقِيَّة، ودُرَيْحِيَّة) لم تكن للتأنيث		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- كل ما كان في آخره ألف ونون زائدتان جعل بمنزلة		
(فعلان) الذي له (فعلى) في التحقير		
	١٠٨/٢	٢٦٣/٣
- تحقير (فِرْزَان) وجمعه	١٠٨/٢ - ١٠٩	٢٦٤/٣
- مجيء الهاء عوضاً من الياء في الجمع		
	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- تحقير (ظَرَبَان)	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- حكم ما لو سمي رجل باسم في آخره ألف ونون ينصرف		
في النكرة ولا ينصرف في المعرفة		
	١٠٩/٢	٢٦٥/٣
- تصغير ما آخره ألف ونون	١٠٩/٢	٢٦٥/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما ي حذف في التحقير من بنات الثلاثة من
الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها

- | | | |
|-------------|-------|---|
| ٢٧١/٣ | ١١٠/٢ | |
| ٢٧١/٣ | ١١١/٢ | - تحقير (مُحَمَّرٍ) على (مُحَيَّرٍ) |
| ٢٧١/٣ | ١١١/٢ | - تحقير (مُحَمَّارٍ) على (مُحَيِّمِر) |
| ٢٧٢/٣ | | - القول في جمع (حَمَارَةٌ) |
| ٢٧٣ - ٢٧٢/٣ | ١١١/٢ | - تحقير: (غَدَوْدَن) |
| ٢٧٤ - ٢٧٣/٣ | ١١٣/٢ | - القول في جمع (ذُرَّحَرَج) |
| ٢٧٤/٣ | ١١٣/٢ | - تحقير (مَرَمَرِيس) |
| | | - كل ماضوع الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي |
| ٢٧٥/٣ | ١١٣/٢ | |
| | | - مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس |
| ٢٧٦/٣ | ١١٥/٢ | الحرف نحو (عِلَواط) |
| ٢٧٦/٣ | ١١٥/٢ | - تفصير (حُبَارَى) |
| ٢٧٦/٣ | ١١٦/٢ | - تحقير (عَقْرَاء) ونحوه |
| | | - حذف الألف الثالثة من (صَحَارَى) أحسن من |
| ٢٧٧/٣ | | حذف الألف الخامسة |
| ٢٧٧/٣ | ١١٦/٢ | - تحقير (عَقْرُنَى، وَعَقْرَنَاء) |
| ٢٧٨/٣ | ١١٧/٢ | - إذا حُقِرَت رجلاً اسمه (قَبَانِل) |

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التانيث

بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خنفساء

١٠٩/٢ ٢٦٦/٣

- المدة لا تحذف كما تحذف ألف التانيث الساكنة إذ

كانت خامسة ١٠٩/٢ ٢٦٦/٣

- لا تغير الحركة التي في آخر الاسم الأول من الاسم المركب

١٠٩/٢ ٢٦٧/٣

- ما آخره ألف ونون يحقر كما يحقر ما في آخره ألف التانيث

١٠٩/٢ ٢٦٧/٣

- لا يحذف النون من مثل (عُقْرِيَان) عند تحقيره ٢٦٧/٣

- تحقير (أقحوانة، وعنظوانة) ١١٠/٢ ٢٦٧/٣ - ٢٦٨

- تحقير (أسطوانة) التي فيها النون لام

١١٠/٢ ٢٦٨/٣ - ٢٦٩

هذا باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتة للجمع

على القياس لا على التكسير للجمع على غيره

١١٠/٢ ٢٦٩/٣

- قياس الجمع في (خاتم) وتحقيره ٢٦٩/٣ - ٢٧٠

- لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرفاً في الجمع ٢٧٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- لتحقير (لُعْيزِي) تحذف الألف ولا تحذف الياء		
	١١٧/٢	٢٧٩/٣ - ٢٨٠
- تحقير (أعْئَسَاس) بحذف النون وترك الألف		
	١١٧/٢	٢٨٠/٣
- القول في (عَقَنْجَج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة		
	١١٧/٢	٢٨١/٣
- تحقير (بروكاء، وجُلُولاء)	١١٧/٢	٢٨٢/٣
- لا تحذف الواو من (قَعُولاء) لو كان آخره ألف		
التأنيث المقصورة	١١٨/٢	٢٨٣/٣
- ياء التصغير تغير واو (قَعُولاء) فتقلبها ياء		
	١١٨/٢	٢٨٤/٣
- تحقير (ظَرِيقَيْنِ، ظَرِيفَات، دجاجات)		
	١١٨/٢	٢٨٤/٣ - ٢٨٥
- أَلْفا (جلولاء) لا يفارقان الاسم		
		٢٨٥/٣
- خروج الزيادتين إذا لم يُرد معنى الجمع		
	١١٨/٢	٢٨٥/٣
- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في		
الاسم المصغر	١١٨/٢	٢٨٦/٣
- القول في تحقير (ثلاثين)	١١٨/٢	٢٨٦/٣ - ٢٨٧

الباب	الكتاب	التعليق
- تحقيق رجل سمي (دجاجة، أو دجاجتين)		
	١١٨/٢	٢٨٩ - ٢٨٧/٣
هذا باب تحقيق ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير		
	١١٨/٢	٢٩٠/٣
- تحقيق (برذرايا، وخولايا)	١١٩/٢	٢٩٢ - ٢٩٠/٣
- قياس تحقيق (قواء، وغوغاء) فيمن صرف		
	١١٩/٢	٢٩٣ - ٢٩٢/٣
هذا باب ما حذف في التحقير من زوائد بنات		
الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع		
	١١٩/٢	٢٩٣/٣
- تحقيق (خَنُشْكَيل)	١٢٠/٢	٢٩٤ - ٢٩٣/٣
- القول في تحقيق (منجنون)	١٢٠/٢	٢٩٥ - ٢٩٤/٣
- تحقيق (الطمانينة، والقشعريرة)	١٢٠/٢	٢٩٦/٣
- تحقيق (قَنَدَاو)	١٢٠/٢	٢٩٧ - ٢٩٦/٣
- تحقيق (إبراهيم وإسماعيل)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
- تحقيق (مُجْرُئس، ومُكْرَدَس)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
هذا باب بنات الخمسة	١٢١/٢	٢٩٨/٣
- شبه الزائد في هذا الباب بما لا يشبه الزائد		
	١٢١/٢	٢٩٨/٣

الكتاب	العلامة	باب
١٢٢/٢	٢٩٩/٣	هذا باب ما ذهب لأمه
		- كيف تحقر (ذو) لو كانت امرأة ؟
١٢٣/٢	٢٩٩/٣	
		هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التانيث
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	
		- القول في باء (عيد) وهل هي مبذلة من الواو ؟
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	
		- جمع ما فيه التاء مثل (بنت) كما يجمع ما فيه الهاء
١٢٤/٢	٣٠١ - ٣٠٠/٣	
		- حرف التانيث في مثل (حمدة) تاء، لكنها تقلب
١٢٤/٢	٣٠١ - ٣٠٢/٣	هاء في الوقف
		- القول في (هَنْ) كناية عن اسم الرجل
١٢٤/٢	٣٠٢/٣	
		- لاتؤنث العرب بالتاء إلا شيئاً علامته في الوصل هاء
١٢٤/٢	٣٠٣/٣	
		هذا باب تحقير ما حلف منه ولا يرد في التحقير
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	
		- تحقير (مَيْت) حذفت منه العين
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	- تحقير (هَارٍ) على القياس وغير القياس
١٢٥/٢	٣٠٥ - ٣٠٦/٣	

الباب	الكتاب	العمليّة
- تحقير (يَضْحُ) مسمى به رجل ١٢٥/٢	٣٠٦/٣	
هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ ...		
- تحقير (عَبْدٌ وأعياد) ١٢٥/٢	٣٠٧/٣	
- تحقير (قِي) ١٢٥/٢	٣٠٧/٣	
- تحقير (عطاء، وقضاء، ورشا) ١٢٦/٢	٣٠٨/٣	
- هل يقال (الآية) من (الأمّة) مثلما قيل (عباية)		
في (عباية) ؟ ١٢٦/٢	٣٠٩/٣	
- الخلال في همزة (النبى) ١٢٦/٢	٣١٠/٣	
- العرب تحقر (الشاء) على (شوى)		
١٢٦/٢	٣١١/٣	
- قولهم: (دياميس، ودبابيج) ١٢٧/٢	٣١٢/٣	
- تحقير (ذؤائب) اسم لرجل ١٢٧/٢		
هذا باب تحقير ماكانت الألف بدلا من عينه		
١٢٧/٢		
- تحقير (سار، وغاب) اسمًا لرجل		
١٢٧/٢	٣١٣/٣ - ٣١٤	
- تحقير (خاف، ومال) مسمى بهما		
١٢٧/٢	٣١٥/٣ - ٣١٦	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تحقير الأسماء تثبت الإبدال فيها، وتلزمها

٣١٧/٣ ١٢٧/٢

٣١٧/٣ ١٢٧/٢ - حكم الإبدال في نحو (قائل)

٣١٨/٣ ١٢٨/٢ - همزة (ثائر، وشاء) لام فيهما

- همزة (فعائل) ليست منتهى الاسم

٣١٨/٣ ١٢٨/٢

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ هذا باب تحقير ما كان فيه قلب

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ - القلب في (أَيْتَنَ)

- (مُطْمَئِنٌّ) إغما هو من (طأمنت) فقلبوها الهمزة

٣٢٠ - ٣١٩/٣ ١٣٠/٢

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا، وكانت

٣٢١/٣ ١٣٠/٢ العين ثانية أو ثالثة

٣٢١/٣ ١٣١/٢ - تحقير (أَرْوِيَّةَ، وَمَرْوِيَّةَ)

- تكون (أَرَوَى) على (أَفْعُلْ، وَأَفْعَلْ، وَقَعْلَى)

٣٢٣ - ٣٢١/٣

- لا تثبت الواو في التحقير إذا كانت لامًا

٣٢٤ - ٣٢٣/٣ ١٣١/٢

- تحقير (عَشْرَاء) لا تثبت فيه الواو

٣٢٤/٣ ١٣١/٢

الباب الكتاب التعليق

- تاء التانيث في آخر الاسم بمنزلة الن فصل من الاسم

١٣١/٢ ٣٢٥/٣

- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل

١٣١/٢ ٣٢٥/٣

- جمع (الميتة) مكسراً

٣٢٥/٣

- تحقير (معاوية)

١٣٢/٢ ٣٢٦/٣

هذا باب تحقير بنات الهاء والواو اللاتي

لاماتهن ياءات وواوات ١٣٢/٢ ٣٢٦/٣

- تحقير (أحوى) ونحوه ١٣٢/٢ ٣٢٦/٣ - ٣٢٧

- إبدال الألف من الواو والياء ١٣٢/٢ ٣٢٨/٣

- تحقير (مطايا) اسم لرجل ١٣٣/٢ ٣٢٩/٣ - ٣٣٠

- تحقير (خطايا) اسم لرجل ١٣٣/٢ ٣٣١/٣ - ٣٣٢

وهذه مسألة أملتتها ليس هذا موضعها ٣٣٣/٣

- القول في (عارية) ٣٣٣/٣ - ٣٣٤

- تحقير (عدوي)، (أموي) ١٣٣/٢ ٣٣٥/٣ - ٣٣٦

- تحقير (ملهورى) و(حبلوى) ١٣٤/٢ ٣٣٦/٣ - ٣٣٨

هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضم

إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد ١٣٤/٢ ٣٣٩/٣

- تحقير (اثني عشر) ١٣٤/٢ ٣٣٩/٣

- قيام التصغير مقام الصفة ٣٤٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- علامات الإضمار لا يُحَقَّرْنَ	١٣٥/٢	٣٤٠/٣
- (أَيْنَ، وَمَتَى) لا يُحَقَّرْنَ	١٣٥/٢	٣٤١/٣
- (أَمْسٍ، وَغَدٌ) لا يُحَقَّرْنَ	١٣٦/٢	٣٤١/٣
- لا يُحَقَّرُ الاسمُ المنزل منزلة الفعل	١٣٦/٢	٣٤١/٣
- لا تُحَقَّرُ (عَنْ، مَعَ، وَمِنْ)	١٣٦/٢	٣٤٢/٣
هذا باب تحقير المؤنث	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (سَمَاءٍ)	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (سَقَاءٍ) اسماً للمرأة	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (حَجَرٍ) اسماً للمرأة	١٣٧/٢	٣٤٤/٣
هذا باب تحقير الأسماء المبهمة	١٣٩/٢	٣٤٥/٣
- إلحاق الألف آخر المبهمات		٣٤٥/٣
- تحقير (أَلَا)		٣٤٥/٣
- تحقير (ذِيَا)		٣٤٦/٣
- تحقير (تَا)		٣٤٦/٣
- تحقير (ذَا، وَذِي)		٣٤٦/٣
- تحقير (أَلَاءِ)		٣٤٧/٣
- حذف الألف الزائدة للتصغير عند التثنية قياساً		
على (زواتا)	١٤٠/٢	٣٤٧/٣

الباب **الكتاب** **التعليق**

هذا باب تحقيق ما لم يكسر عليه واحد للجمع

٣٤٨/٣	١٤٢/٢	
٣٤٨/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (سنين)
٣٤٩/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أَرْضَيْن)
٣٤٩/٣		- التحقيق لا يكون في الجمع وإنما هو للواحد
٣٥٠/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (سنين) اسمًا للمرأة
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أفْعَال) اسم لرجل
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (لَيْلَة) اسم لرجل
٣٥٢/٣	١٤٣/٢	- تحقيق (أفْعَال)

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

٥/٤	١٤٣/٢	
		- الأصل باء الجر في القسم، والواو بدل منه، والتاء بدل من الواو

هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو

٦/٤	١٤٥/٢	
		- قولهم في الحلف: (إي ها الله ذا) و(إي الله)
٧-٦/٤	١٤٥/٢	
		قولك: (والله لا تبتئك ثم لأضربك الله)
٨-٧/٤	١٤٦/٢	
٨/٤	١٤٦/٢	جر المحلوف عليه

الهـبـاب	الكتاب	التعليق
- قولك: (الحقك بحق زيد) لا يجوز إلا على وجه		
الغلط والنسيان	١٤٦/٢	٩/٤
هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم		
	١٤٦/٢	١٠/٤
- القول في (لَعَمْرُ اللَّهِ)	١٤٦/٢	١٠/٤
- مذهب يونس في ألف (أَيْمُنُ) من قولهم:		
(لَيْمُنُ اللَّهِ)	١٤٧/٢	١١/٤
- لا تحذف الهمزة إن كانت متحركة وما قبلها متحرك،		
بل تخفف		١٢/٤
- القول في (يَيْنُ اللَّهِ)		١٣/٤
هذا باب ما يذهبُ التنوين فيه من الأسماء لغير		
إضافة ولا دخول ألف ولا م ولا لأنه لا ينصرف، وكان		
القياس أن يثبت فيه التنوين	١٤٧/٢	١٤/٤
- حذف التنوين إن كان في موقع السكون الأول		
		١٥ - ١٤/٤
- الاطراد في القياس قد يكون شاذًا في الاستعمال		
		١٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ مَحْرُوكٌ فيه التَّنوين في الأسماء الغالبة		
	١٤٨/٢	١٦/٤
- الألف والنون معاقب للتَّنوين في الأسماء		
	١٤٨/٢	١٦/٤ - ١٧
- عند التصغير لا يحذف التَّنوين في مثل (زَيْدٌ بُنْتُ عَمْرُو)		
	١٤٩/٢	١٨/٤
- الخلاف بين يونس وأبي عمرو في إثبات التَّنوين		
وحذفها في مثل قوله: (هَنْدٌ بَنْتُ زَيْد)		
	١٤٩/٢	١٨/٤
هذا باب التَّنوين الثَّقِيلَة والخَفِيفَة		
- الجزء يشبه التَّهْيِي لما دخل النون عليه		
	١٥٢/٢	١٨/٤
- مجيء (ما) أول الفعل مسوَّغ للتوكيد		
بالنون في غير الجزء	١٥٣/٢	١٩/٤
- التوكيد بالنون اضطراراً	١٥٣/٢	١٩/٤
- التوكيد بالنون في الفعل غير الواجب		
	١٥٣/٢	٢٠/٤
- لزوم اللام لليمين كلزوم النون للام وليست مع		
المقسم به بمنزلة حرف واحد	١٥٣/٢	٢٠/٤
- الفرق بين لام القسم و(ما) في (رُبَّمَا)		
		٢١/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون		
الخفيفة والثقيلة	١٥٣/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل إذا كان للمثنى والجمع		
	١٥٤/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل بالنون وفيه علامة الإضمار		
	١٥٤/٢	٢٣ - ٢٢/٤
- مجيء النونين بعد علامة مضمّر		
	١٥٤/٢	٢٣/٤
- حذف ياء المخاطبة، وواو الجماعة عندما تكون		
حركة ما قبلها منها		٢٣ - ٢٤/٤
هذا باب الوقف عند النون الخفيفة	١٥٤/٢	٢٥/٤
- القول في ألف (مثنى) وياء (اضربي)		
	١٥٥/٢	٢٥/٤
- زيادة الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل		
الضمة والكسرة	١٥٥/٢	٢٥ - ٢٦/٤
- لا تكون الألف بدلاً من النون الخفيفة وإثباتها مع		
النون التي للرفع	١٥٥/٢	٢٦/٤
- لا تثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في		
الصلة، كما لم تثبت مع بدلها		٢٦ - ٢٧/٤

الباب الكتاب التعليق

- فعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع
٢٨/٤ ١٥٥/٢
- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها
٢٨/٤ ١٥٥/٢ ألف و لام أو ألف وصل
- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم
٢٨/٤ أشد تمكناً
- هذا باب الثقل والخفة في فعل الاثنين
- وفعل جمع النساء
٢٩/٤ ١٥٥/٢
- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة
٢٩/٤ ١٥٥/٢
- لا تحذف الألف عند توكيد فعل الاثنين
٣٠/٤ ١٥٦/٢
- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف
٣١/٤ ١٥٦/٢ في الإدغام
- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يؤمن اجتماع الساكنين
٣٢/٤
- بين نون (نعمان) من قوله: (اضرباً نعماناً)
والهمزة من (أب) في قوله: (اضرباً أباكماً)
- ٣٢/٤ ١٥٦/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	لاتثبت النون الخفيفة في مثل (جيئوئي)	
١٥٦/٢		٣٣/٤
-	التوكيد بالنون الخفيفة في فعل الاثنين	
١٥٦/٢		٣٣/٤
-	تثبت نون الرفع في الصلة كما ثبتت في فعل	
الجميع في الوقف	١٥٧/٢	٣٤ - ٣٣/٤
-	لاتبدل النون إذا كان قبلها مضموم أو مكسور في	
فعل جماعة الذكور والنساء		٣٤/٤
-	لاتثبت النون الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة	٣٤/٤
-	النون الخفيفة تصير ألفا في الوقف	
١٥٧/٢		٣٤/٤
-	القول في الألف واللام التي تقع بعد الألف المبدلة	
من الخفيفة	١٥٧/٢	٣٥/٤
-	إثبات النون الخفيفة التي للثنائية كما تثبت في	
فعل الواحد		٣٦/٤
هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه		
١٥٨/٢		٣٧/٤
-	تركهم مثل (أَرَدُّوْا الرِّجْلَ) على حاله لأن هذا	
التحريك ليس بلام	١٥٨/٢	٣٧/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وتحول كل منهما		
عن أصله في الباب	١٥٩/٢	٣٨/٤
هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه		
لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز		
	١٥٩/٢	٣٩/٤
- القول في ميم (مُدّ) و(ذهبتم اليوم)		
	١٦٠/٢	٣٩/٤
- إجماع أكثر العرب على تسكين ما قبل نون جماعة		
الإثبات إذا اتصلت بالفعل المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- مذهب بعض القبائل في الإدغام في المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- لاتدغم العرب ثلاثة متابهات الأوسط		
متحرك والأول ساكن	١٦١/٢	٤١/٤
هذا باب المقصور والممدود	١٦١/٢	٤٢/٤
- القول في (بَدَأَ) له يبدو (بَدَأَ) ونظائره		
	١٦٢/٢	٤٢/٤
هذا باب الهمز	١٦٣/٢	٤٣/٤
- الهمزة المفتوحة التالية لمكسور يبدل مكانها		
ياء في التخفيف	١٦٤/٢	٤٣/٤

الباب الكتاب التعليق

- إبدال الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء

٤٤/٤
١٦٥/٢
- لا تكون الهمزة المخففة الساكن قبلها (بين بين)

٤٥/٤
١٦٥/٢
- تخفيف كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل

٤٥/٤
١٦٥/٢
- تكره العرب أن تبدل مكان الألف حرفًا وتغيرها،
لأنهم لا يغيرون السواكن ١٦٦/٢ ٤٦ - ٤٥/٤
- العرب لا تثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحة

٤٧/٤
١٦٦/٢
- لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو

٤٨/٤
- الألف لا تغير إذا خففت الهمزة بعدها في كلمة
واحدة أو كلمتين منفصلتين ٤٨/٤
- تتابع الهمزات يؤدي إلى التخفيف

٥٠/٤
١٦٨/٢
- قولهم: (أقرأ آية) مخففًا ١٦٨/٢ ٥١ - ٥٠/٤
- بناء صيغة (فَعَلَّل) من (جَتَل) ١٦٩/٢ ٥١/٤
- جمع (آدم) وتحقيره ١٦٩/٢ ٥٢/٤

المسأله الكتاب التعليق

- استثقال الهمزة في مثل (خطيئة) وإبدالهم إياها ألفاً
١٦٩/٢ ٥٣/٤
- إبدال الهمزة الواقعة بين ألفين لازمين في كلمة واحدة
١٦٩/٢ ٥٤/٤
- إبدال الهمزة بقصد تبين ما إذا كانت إحدى الهمزتين
بدل من نفس الحرف ١٦٩/٢ ٥٥/٤
- تحقيق (نبيء، ويرثه) ١٧٠/٢ ٥٦/٤
- وجد الشبه بين همزة (نبيء، ويرثه) وبين التي
في (منسأة) ١٧٠/٢ ٥٧/٤
- قولهم: (اجليني إيلك)، (أوتت)، (ارمي إياك)
١٧٠/٢ ٥٨/٤
- قولهم: (أنا ذوئسه) ١٧١/٢ ٥٨/٤
- الإبدال في همز (أوتت) إلى (أوتت) وهمزة (أبوئك)
٥٩/٤
- حذف الهمز في مثل: (هُوَ يَرْمِي خَوَانَهُ)
١٧١/٢ ٥٩/٤
- هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر
ليبين ما العدد إذا جاوز الاثنين ١٧١/٢ ٦٠/٤
- القول في العدد المركب (أحد عشر) وحذف الهاء
١٧١/٢ ٦٠/٤
- من عشرة

الباب الكتاب التعليق

- القول في العدد المركب من ثلاثة إلى العشرة

١٧١/٢ ٦٠/٤

- العدد مابعد الثلاثة على عكس المعداد إلى عشرة

٦١/٤

هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين العدد كم هي مع

تمامها الذي هو من ذلك ١٧٢/٢ ٦١/٤

- قولهم: (حادي عشر) بمنزلة (خامس خمسة)

١٧٣/٢ ٦١/٤

- (خامس أربع) إذا أردت صير أربع نسوة خمسة

١٧٣/٢ ٦٢/٤

- تقول: (هذا رابع ثلاثة) ولا تقول: (رابع ثلاثة عشر)

٦٢/٤

- في الحذف تقول: (هذا خامس عشر خمسة عشر)

وهذا لا يجوز في الإتمام ٦٢/٤ - ٦٣

هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر،

وأصله التانيث ١٧٣/٢ ٦٣/٤

- القول في نحو (ثلاث نسوة) مما لا يقع على المذكر

- قولهم: (ثلاثة نسابات) قبيح، لأن (النسابة) صفة

١٧٣/٢ ٦٣/٤

الهـاب	الكتاب	التعليق
- قولهم: (ثلاثة دواب) إذا أريد المذكر، لأن		
الدابة صفة	١٧٤/٢	٦٤/٤
- العدة في الليالي تشمل الأيام، لأنها داخلة فيها		
	١٧٤/٢	٦٥/٤
- إثبات الهاء في (ثلاثة أياء)، والأشياء		
مؤنثة كحمراء	١٧٤/٢	٦٦/٤
- (أشياء) مقلوبة كقسي، وأشياء اسم للجمع مؤنث		
	١٧٤/٢	٦٦/٤
هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي		
تبين بها العدد	١٧٥/٢	٦٧/٤
- تصيير (قرشين) صفة	١٧٥/٢	٦٧/٤
- القول في (عَشْرُ أمثالها)	١٧٥/٢	٦٧/٤
- يقيح إضافة (العَشْرُ) ونحوها إلى الصفة		٦٨/٤
- إضاف (كُلّ) إلى (النفس)		٦٩/٤ - ٧٠
هذا باب تكسير الواحد للجمع	١٧٥/٢	٧٠/٤
- إضافة أسماء العدد القليل إلى المعدود الكثير		
	١٧٦/٢	٧٠/٤
- ما اختص به العدد (اثنان) عما فوقه من الأعداد		٧١/٤
- القول في جمع (قَتَبَ وأقْتَابَ)، و(رَسَنَ وأرْسَنَ)		
	١٧٧/٢	٧٢/٤

الباب الكتاب التعليق

- حكم الثلاثة والأربعة ونحوهما الإضافة إلى مايقع لأدنى العدد ٧٢/٤
- القراءة بـ(وُثْنٍ، وَوُثْنٍ) ١٧٧/٢ ٧٢/٤
- الأسماء المحدودة مما هو على ثلاثة أحرف ١٧٨/٢ ٧٣/٤
- لم يجرى في فأن بناء الكثير ٧٣/٤
- لفظ (الفُلْكَ) للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث ١٨١/٢ ٧٤/٤
- وضع ماهر لأكثر العدد في موضع الأقل ١٨٢/٢ ٧٤/٤
- (فُعَلْتُ) تكسر على (فُعَلْ) إذا لم يجمع بالتاء ١٨٣/٢ ٧٤/٤ - ٧٥
- (فُعَلْ) و(فُعَلْتُ) الواحد فيها هاء، والجمع لاهاه فيه ١٨٣/٢ ٧٥/٤
- صياغة لفظ للمذكر من غير لفظ المؤنث ٧٥/٤
- هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الهاء والواو التي الباءات والواوات فيهن عينات ١٨٤/٢ ٧٦/٤
- القول في تصحيح الواو إذا كانت لامًا - ٧٦/٤
- في الجمع والمصدر - ١٨٥/٢ ٧٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	ما جاء على ثلاثة أحرف من وزن (فَعَل)	
١٨٧/٢	٧٧/٤	
-	القول في كسر فاء (بَيْض) جمع (أَبْيَض)	٧٨/٤
-	القول في (مَعِشِيَّة)	٧٨/٤
-	بناء (مفعول) من (البيع)	٧٩/٤
-	القول في (فَعَل) من بنات الواو	
١٨٧/٢	٧٩/٤	
-	قولهم: (فَعَلَة) من بنات الواو	٨٠/٤
-	امتناع تحريك العين من (فَعَلَة) إذا كانت ياءً أو واوًا في الجمع بالياء	٨٠/٤
-	ما كان من (فَعَلَة) فهو منزلة غير المعتل	
١٨٨/٢	٨٠/٤	
-	وجه إعمال الفعل في بنات الياء والواو	
١٨٨/٢	٨١/٤	
هذا باب ما يكون واحدًا يقع على الجميع من بنات الهاء والواو، ويكون واحد من بنائه ولفظه		
١٨٩/٢	٨٢/٤	
-	القول في مثل (تَبِنَ وتَبَنَة وتبنات، وطَبِنَ وطَبِنَة وطبينات)	٨٢/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامة التانيث	١٨٩/٢	٨٣/٤
- التفريق بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة واحدة) للمفرد	١٩٠/٢	٨٣/٤
هذا باب ما كان على حرفين، وليست فيه علامة التانيث	١٩٠/٢	٨٤/٤
- كسر الحرف الأول عند إرادة الجمع بالواو والنون	١٩٠/٢	٨٤/٤
- دخول التاء على ما دخلت فيه الواو والنون	١٩٠/٢	٨٥/٤
- استغناؤهم بالشيء عن الشيء ١٩١/٢	١٩١/٢	٨٥/٤
- جمعهم (بُرَّةً) بالتاء، والواو والنون (فُعَل)	١٩١/٢	٨٦/٤
- جمع (أَرْض) وشبهه بالمتنقوص ١٩١/٢	١٩١/٢	٨٦/٤ - ٨٧
- قولهم: (عِيرَات) و(أَهْلَات) بالتخفيف	١٩٢/٢	٨٧/٤
- الشبه بين (أَهْلَات) وبين (صَعْبَات) وسائر الصفات ٨٨/٤	١٩٢/٢	٨٨/٤
- القول في (الْأَمَّة): (إِمْوَان) مثل (إِخْوَان)	١٩٢/٢	٨٨/٤

الكتاب	التعليقة
هذا باب تكسير ماعدثة حروفه أربعة للجمع	
١٩٢/٢	٨٩/٤
- القول في عدم جمع ماكان لامه من الياء	
١٩٢/٢	٨٩/٤
والواو جمع التكثير	
١٩٣/٢	٩٠/٤
- جمع (ذُبابَة) على أكثر العدد	
- عدم الاقتصار على (أذْيَة) كما اقتصر على (أخْلَة)	
١٩٥/٢	٩٠/٤
- خلاف (فَعِيل) كما خالفت (فُعَال) في أول الحرف	
١٩٥/٢	٩٠/٤
.. عدم تنوين (ذُقْرِى)	
٩٥/٢	٩١/٤
.. حذف الألف التي قبل علامة التانيث في نحو:	
٩٥/٢	٩١/٤
(صَحَارٍ، وَذَقَارٍ)	
- حذف الياء في (صَحَارَى) ففقل: صَحَارٍ، كما جاز	
الحذف فيما لم يكن للتانيث نحو (أثافٍ) ونحوه	
١٩٦/٢	٩٢/٤
.. القول في (صحائف، وكتائب)	
١٩٦/٢	٩٣/٤
- القول في التاء من (فَعَالَة) و(فَعَالَة)	
١٩٦/٢	٩٣/٤
- القليل تكسير على القليل	
١٩٧/٢	٩٤/٤
- القول في (أضَاءَة)	
١٩٧/٢	٩٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- تكسير ما لم يلحق بينات الأربعة وفيه زيادة		
ليست بمدة	١٩٧/٢	٩٥/٤
- الأصل في جمع غائط وحائط بالواو		
	١٩٨/٢	٩٦/٤
- التفسير على (فَعَال) بمعنى (فاعِل) حيث أجروه		
مجرى (فَعِيل)	١٩٨/٢	٩٦/٤
هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء، لأنه يصير		
إلى تانيث	١٩٨/٢	٩٧/٤
- ما لم يكسر على بناء المجموع	١٩٨/٢	٩٧/٤
هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون		
في مقله	١٩٩/٢	٩٨/٤
- التحقير على أصل الجمع	١٩٩/٢	٩٨/٤
- القول في جمع (مكان)	١٩٩/٢	٩٨/٤
هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسه		
ألف التانيث	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (حُبَّارِي)	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (إِنْسَان)	٢٠١/٢	٩٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما لفظ به مما هو معنى كما لفظ بالجمع		
	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- القول في (إخوة) في أحكام الإرث		
	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- إثبات الواحد، دون تثنية الجمع عند إرادة التكثير		
	٢٠٣/٢	١٠١/٤
- تشبيه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجر فيه		
أدنى العدد	٢٠٣/٢	١٠١/٤
هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع		
	٢٠٣/٢	١٠٢/٤
- تذكير المعداد وتأنيثه	٢٠٣/٢	١٠٢/٢
- الجمع على غير القياس	٢٠٣/٢	١٠٢/٤ - ١٠٣
هذا باب تكسير الصفة للجمع	٢٠٣/٢	١٠٣/٤
- لا يكسر على بناء أدنى العدد	٢٠٣/٢	١٠٣/٤
- من القبيح: إقامة الصفة مقام الموصوف		١٠٣/٤
- القول في جمع (شاةٍ بجّة)	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- تكسيرهم ما استعمل استعمال الأسماء من		
(فَعَلْ) و(أَفْعَلْ)	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- قولك هذا عبدٌ، ولا تكاد تقول: رجلٌ عبدٌ		١٠٤/٤
- جمع ما كان على أفعال	٢٠٥/٢	١٠٥/٤

التعليقة	الكتاب	البسب
١٠٥/٤		- (فَعَلٌ) وتجمع على (أَفْعُل)
		هذا باب تكسير ماكان من الصفات عدّة حروفه
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	أربعة أحرف
		- ليس (فُعُلٌ وفُعُلَاءٌ) بالقياس المتمكن
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- الوصف الذي ضارح الاسم
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- إجراء (فاعل) مجرى (فعليل)
		- تكسير مايعقل وتأتيثه وإجراؤه مجرى غير
١٠٧/٤		الأناسي ومايعقل
		- دخول (أَفْعَال) على (فاعل) كما دخل
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	على (فعليل)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	- الخلاف في (ظريف وظُروف)
		- الفرق بين (ظُروف) وبين (مذاكير)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	
		- (فَعُول) لايجمع بالواو والنون، كما لايجمع بالتاء
١٠٨/٤	١٠٩/٢	
١٠٩ - ١٠٨/٤	٢٠٩/٢	- مايصير في الجمع كالمؤنث
		- قولهم للمذكر: (جزور وجزائر) لما لم يكن
١١٠ - ١٠٩/٤	٢٠٩/٢	من الآدميين

المسألة	الكتاب	المسألة
-	استحباب التضعيف الواقع في الجمع لعدم خروجه عما يكون عليه الآحاد	٢٠٩/٢
١١٠/٤		
-	القول في (عَدُوٍّ) و(عَدُوَّة) في الأفراد والجمع	
١١١/٤	٢٠٩/٢	
-	رأي الخليل في (هَجَانٍ) للجماعة، وأنه بمنزل (ظِرَاف)	
١١٢/٤	٢٠٩/٢	
-	القول في (جُنُبٍ) وأنه للواحد والجماعة	
١١٣/٤	٢٠٩/٢	
-	الفرق بين الأسماء والصفات في الجمع	
١١٣/٤	٢١٠/٢	
-	ما يقل وصف المؤنث به	٢١٠/٢
١١٤ - ١١٣/٤		
-	تكسير (مَيْت) على (أَمْوَات) وموافقة المذكر	
١١٤/٤	٢١٠/٢	
-	قالوا: (هَيْنَ وأَهْوَنَاء) ولم يقولوا: (هُونَاء)	
١١٥/٤	٢١١/٢	
-	كراهية للضمّة مع الواو	
-	ما يقال للمذكر والمؤنث على حال واحدة	
١١٦/٤	٢١١/٢	
-	شبه (فَعْلَان) بـ(فَعْلَاء)	٢١٢/٢
١١٦/٤		
-	قولهم: (رَجُلٌ رَجُلٌ الشَّعْرُ)، (وقوم رَجَالِي)	
١١٦/٤	٢١٢/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
- ما امتنع من الجمع بالتاء من الصفات		
	٢١٣/٢	١١٧/٤
- قولهم: شاةٌ رَمِيَّ ونحوه من الصفات التي على		
(فعليل)	٢١٣/٢	١١٧/٤
- عقيمٌ وعقمٌ شبهوه بجديد وجددٌ	٢١٣/٢	١١٨/٤
هذا بابُ بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تعدّك إلى		
غيرك، وتوقعها به ومصادرهما	٢١٤/٢	١١٩/٤
- يقال: لويته حقه لِيَأْتَا على (فُعْلان)		
	٢١٤/٢	١١٩/٤
- لا يكون (فُعْلان) مصدرًا		١١٩/٤
- (فاعل) من (حَرَدَ)		١١٩/٤
- قولهم: الضُعَّةُ كما قالوا: العُرْسُ		
	٢١٧/٢	١٢٠/٤
- مجيء الأسماء على (فاعل) لأنها من باب		
(شريت) و (ركبتُ)	٢١٩/٢	١٢٠/٤
هذا باب فُعْلان ومصدره وفعله	٢٢٠/٢	١٢١/٤
- قولهم: عَجَلان، وعَجَلَى	٢٢٠/٢	١٢١/٤
هذا باب ما بني على أَفْعَلَ	٢٢٢/٢	١٢١/٤
- بناء الفعل على (افْعَالَ)	٢٢٢/٢	١٢١/٤ - ١٢٣
- قراءة أبي عمرو "ياصَالِحُ يَتَنَا"	٣٥٨/٢	١٢٤/٤

البـسـاب الكـتـاب التـعليـقـة

- الاحتجاج لقراءة أبي عمرو ١٢٤/٤
- هذا بابٌ أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء ٢٢٣/٢
- ١٢٥/٤
- سبب وضع الإعراب ١٢٥/٤ - ١٢٦
- قياس المتضادين كالضعة والرفعة ٢٢٥/٢
- ١٢٧ - ١٢٦/٤
- هذا باب علم كل فعل تمداك إلى غيرك ٢٢٦/٢
- ١٢٧/٤
- ترك حركة في مقابل ترك حركة أخرى ٢٢٧/٢
- ١٢٧/٤ - ١٢٨
- هذا باب مايجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من ٢٢٧/٢
- ١٢٨/٤ الفعل
- القول في (حجة) يراد بها علم السنة ٢٣٠/٢
- ١٢٨/٤
- هذا باب نظائر ماذكرنا من بنات الباء والواو ٢٣٠/٢
- ١٢٩/٤
- مجيء المصدر على (فعل) و(فعل) ٢٣٠/٢
- ١٢٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو، والواو التي هي فاء	٢٣٢/٢	١٣٠/٤
- استثقالهم الواو مع الياء	٢٣٢/٢	١٣١ - ١٣٠/٤
- كسر حروف المضارعة في أوائل (يفعل) الذي ماضيه (فَعَلَ) دون حرف الياء	٢٣٢/٢	١٣١/٤
- إقامهم (فَعَلَ) كما أُمُوا (فَعِلَ)	٢٣٣/٢	١٣٢ - ١٣١/٤
- ليس في كلامهم (فَعَلَ: يَقَعْلُ) إلا في النادر		
	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- لزوم الواو في (يَقَعْلُ)	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- مشاركة (فَعَلَ) (فَعِلَ)	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
- فزارهم من استثقال الواو مع الياء إلى الياء		
	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ في الفعل للمعنى		
	٢٣٣/٢	١٣٤/٤
- القول في سَرَعَ وَطَطَوُا ولزومهما	٢٣٤/٢	١٣٤/٤
- مجيء (فَعَلْتَهُ) بمعنى (مُفَعِّلًا)	٢٣٥/٢	١٣٤/٤
- فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ يشتركان في معنى واحد		
	٢٣٦/٢	١٣٥/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفْعَلْتُ	٢٣٧/٢	١٣٦/٤
- من تكثير الفعل: فَعَلْتُ، ودخول بعض المعاني فيه وليست للتكثير	٢٣٧/٢	١٣٦/٤
هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتَهُ	٢٣٨/٢	١٣٦/٤
- القول فيما جاء على (أَفْعَلْتَهُ) ٢٣٨/٢	٢٣٨/٢	١٣٦/٤
- التوفيق بين أَحْزَنَتْهُ وَأَحْيَيْتَهُ		١٣٧ - ١٣٦/٤
هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ	٢٣٨/٢	١٣٧/٤
- (تفاعلنا) يشركه (أَفْتَعَلْنَا)	٢٣٩/٢	١٣٧/٤
هذا باب استفعلت	٢٣٩/٢	١٣٨/٤
- مجيء استفعلت على غير معنى (أصبت كذا)		
- القول في اذْجَرُوا، واْتَلَجَرُوا	١٤١/٢	١٣٨/٤
- الأصل في الأفعال		١٣٩/٤
هذا باب ما لحقه الزوائد	٢٤٣/٢	١٤٠/٤
- إبدال حرف من حرف	٢٤٣/٢	١٤٠/٤
- فَعَلْتُ أكثر من فَعَلْتُ	٢٤٣/٢	١٤١/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	هاء مُقَاعَلَة عوض عن الألف التي قبل الآخر	
٢٤٣/٢		١٤١/٤
-	زيادة الميم في (مفاعله) لشبهه بالمفعول	
٢٤٣/٢		١٤١/٤
-	تفاعلت بمنزلة تفعّلت من فَعَلَت مطاوع	
٢٤٤/٢		١٤١/٤
هذا باب ما لحقته هاء التانيث عوضًا		
٢٤٤/٢		١٤٢/٤
-	القول في عَزَّيت تعزية	٢٤٥/٢
-	إلحاقهم أَرَأَيْت بأقمت	٢٤٥/٢
١٤٣/٤		١٤٣/٤
-	هذا باب مصادر بنات الأربعة	١٤٥/٢
-	القول في سرهفته سرهافًا	٢٤٥/٢
١٤٣/٤		١٤٣/٤
-	دحرجت على مثال أفعَلت وفَعَلَت	١٤٤/٤
-	الفعْلَال بمنزلة الفَعَال في فاعلت	٢٤٦/٢
١٤٤/٤		١٤٤/٤
-	فاعَلَت يجي منه المصدر للمرة الواحدة	
٢٤٦/٢		١٤٥/٤
-	لزوم الهاء لبعض المصادر	١٤٥/٤
-	لزوم الهاء في المصدر ليبدل على الواحدة	
٢٤٦/٢		١٤٥/٤

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تظهير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزداد بحرف أصلي

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- قد يراد من (المفعِل) الحين ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- قد بينى المصدر على المفعِل

- قد يشد في القياس ويطرده في الاستعمال

- دخول الهاء في أسماء الأمكنة ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- مذهب بعض العرب في (مَضْرُوءَة) و(مَقْبَرَة)

٢٤٨/٢ ١٤٩/٤

هذا باب ما كان من النحر من بنات الياء والواو

التي الياء فيهن لام ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

- سقوط الواو للتذكير، ويقاؤها مع التاء

دليل التأنيث ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

الباب الكتاب التعليق

- لزوم الفتح بنات الوار نحو (المعزى)
٢٤٨/٢ ١٥٠/٤
- هذا باب ماكان من هذا النحو مما بنات الواو
فيه فاء ٢٤٨/٢ ١٥١/٤
- القول في بنات قَعَلَ يَنْعَلُ ٢٤٨/٢ ١٥١/٤
- مذهب بعض العرب في (دَجَلٍ) ٢٤٩/٢ ١٥١/٤ - ١٥٢
- القول في مودّة ٢٤٩/٢ ١٥٢/٤
- لايعمل الفعل إذا كان فاؤه ياء ٢٤٩/٢ ١٥٣/٤
- هذا باب نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة
٢٥٠/٢ ١٥٣/٤
- الخلاف في مجيء اسم المفعول مصدرًا
٢٥٠/٢ ١٥٣/٤
- هذا باب لايجوز فيه ما أفعله ٢٥٠/٢ ١٥٤/٤
- تعدية الفعل المتعدي ١٥٤/٤
- لايبني من فعل اليد والرجل نحو: (مِفْعَال)
٢٥١/٢ ١٥٥/٤
- هذا باب ما أفعله على معنيين ٢٥١/٢ ١٥٥/٤
- القول في ما أمّته، وما أشهاها ٢٥٢/٢ ١٥٥/٤

الكتاب	التعليق
باب ما يكون يَفْعَلُ من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً	
٢٥٢/٢	١٥٦/٤
- الحروف المرتفعة وحركاتها	٢٥٢/٢ - ١٥٦/٤
- حركة الحروف الخلقية	٢٥٢/٢ - ١٥٧/٤
- حركة الحرف المرتفع من حرف مرتفع	
٢٥٢/٢	١٥٨/٤
- يقل تحريك العين بغير الفتح مع الهمز	
٢٥٣/٢	١٥٨/٤
- الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً	
٢٥٣/٢	١٥٨/٤
- الخلاف في مضارع (فَعَلَ)	٢٥٣/٢ - ١٥٩/٤
- القول في الأبنية التي فيها الزوائد	
٢٥٣/٢	١٥٩/٤
- (فَعَلَ) أكثر في الكلام	٢٥٤/٢ - ١٦٠/٤
هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات	٢٥٤/٣ - ١٦١/٤
أَقْلَ يَأْقُلُ	٢٥٤/٢ - ١٦١/٤
- القول في لام الفعل إذا كان من حروف الخلق	
٢٥٤/٢	١٦٢/٤
- إبتاع عين يأبى فاء	٢٥٤/٢ - ١٦٣/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماكان من الياء والواو	٢٥٤/٢	١٦٤/٤
- ماجاء من بنات الياء على الأصل		
ماتدغمه بكر بن وائل	٢٥٤/٢	١٦٤/٤
- ماتدغمه بكر بن وائل	٢٥٥/٢	١٦٤/٤
- تحرك العين من المضاعف	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
هذا باب الحروف السبعة إذا كانت واحدة منها عيناً		
وكانت الفاء فيها مفتوحة	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
- قولهم: رؤف ورؤوف	٢٥٥/٢	١٦٦/٤
- كسر الياء في (يفعل) مع أنها لاتكسر في المضارع		
- قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء	٢٥٦/٢	١٦٦/٤
- قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء	٢٥٦/٢	١٦٦/٤
هذا باب مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة		
- مايقع حرف المضارعة فيه مما كان ثانيه مفتوحاً	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- إجراؤهم أوائل المستقبل على ثواني الماضي	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- مخالفة الباب باب (فعل)	٢٥٦/٢	١٦٨/٤
- مذاهيبهم في (مرء) و(أومرء) وكثرة ذلك في كلامهم		
- مذاهيبهم في (مرء) و(أومرء) وكثرة ذلك في كلامهم	٢٥٦/٢	١٦٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- فتح فاء (يَسْعُ وَيَطَأُ) لأنه (فَعِلَ يَفْعُلُ)		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- لَمْ لَمْ يَكْسُرُوا حروف المضارعة في (يَسْعُ)؟		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- قول بعضهم: (يَبْجُلُ) لكرهه الياء مع الواو		
	٢٥٧/٢	١٦٩/٤ - ١٧٠
- دليل فتحهم الياءات في (يفعل) ٢٥٧/٢		١٧٠/٤
- إجراء (تَقَى اللَّهُ رَجُلٌ: يَتَقَى اللَّهَ) على الأصل		
	٢٥٧/٢	
- عدم ضمهم (فَعُلَ) ما كسر من (فَعِلَ)		
	٢٥٧/٢	
هذا باب مايسكن استخفافاً وهو في الأصل		
عندهم متحرك	٢٥٧/٢	١٧٣/٤
- اتباع الأول الثاني مطردٌ فيما كان ثانيه أحد حروف		
الخلق وكان مبنياً على (فَعِلَ) ٢٥٨/٢		١٧٣/٤
- التخفيف أصل عند التحرك في مثل (فَحَذِ)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
هذا باب ما تقال فيه الألفات	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
- قرب السين من القاف في (صوق)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- إمالة الألف في بنات الواو ٢/٢٦٠	١٧٦ - ١٧٥/٤	
- إذا ضعفت الواو فإنها يصير إلى الياء		
٢/٢٦٠	١٧٦/٤	
- الإمالة للإمالة ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- الإمالة في مثل (علماً) للكسرة، ولم يميلوا		
(عماد) للألف ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- إذا لم تكن الألف طرفاً شبهت بألف فاعل		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- خفاء الهاء في مثل قوله: (ردّها)		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- كيف يقف من يميل الألف في مثل (أُنْعَى)		
٢/٢٦٣	١٧٩/٤	
هذا بابٌ ما أميل على غير قياس ٢/٢٦٤	١٨٠/٤	
- إمالة ألف (مال)	١٨٠/٤	
- وجوه الإمالة عند بعض من يوثق بعربيته		
٢/٢٦٤	١٨١/٤	
- لا يميلون من الفعل نحو (مَالَ) و(قَالَ)		
٢/٢٦٤	١٨٢/٤	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يمنع من الإمالة التي أملتها فيما مضى		
	٢٦٤/٢	١٨٣/٤
- امتناع الحروف المستعلية إلى الخنك الأعلى من		
الإمالة وعدتها	٢٦٤/٢	١٨٣/٤
- حكم الحروف المستعلية إذا سبقها ألف قبله حرف		
	٢٦٥/٢	١٨٤/٤
- كراهيتهم الانحدار بعد الإصعاد		
	٢٦٥/٢	١٨٥/٤
- الانحدار أخف من الاستعلاء عند العرب		
	٢٦٥/٢	١٨٦/٤
- لا تكون الإمالة في مثل (قائم، وقوائم)		
	٢٦٥/٢	١٨٦/٤
- إمالة بعضهم ألف (مِفْعَل)	٢٦٥/٢	١٨٦/٤
- القول في إمالة مثل (عَلَقًا)	٢٦٥/٢	١٨٧/٤
- النصب للقف وأخواتها فيما سمع عن بعضهم		
	٢٦٥/٢	١٨٨/٤
- إلزام بعضهم الإمالة لِ(نَابٍ، وَمَالٍ، وَيَاعٍ)		
على كل حال	٢٦٥/٢	١٨٨/٤
- روم الكسرة في (خِفْتُ) كما نحي نحو الياء		
في (نَابٍ، وَيَاعٍ)	٢٦٦/٢	١٨٩/٤

باب	الكتاب	التعليق
- الألف في باب (غَزَا) مبدلة من ياء		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤
- لايمال نحو (جَادَ) للتضعيف والخلاف فيه		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤ - ١٩٠
- الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام		
	٢٦٦/٢	١٩٠/٤
- الغلبة في المستعلية	٢٦٦/٢	١٩١/٤
- الشبه بين ألف (مال) في قولنا: (مال قاسم)		
وألف (فاعل)		١٩٢/٤
- الإمالة اللازمة في بعض المثل	٢٦٦/٢	١٩٣/٤
هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف		
	٢٧٠/٢	١٩٣/٤
- إمالة الفتحة من (البَقَر) ونحوه ١٩٤/٤		
- إمالة الذال من (المُحَاذِر) لعدم القدرة على		
إمالة الألف	٢٧٠/٢	١٩٤/٤
- إمالة ما قبل الواو في (مَذْعُور، وابنُ بُوْر)		١٩٥/٤
- إمالة الراء في مثل (خبطُ فِرْنَد، والكافرين)		
	٢٧٠/٢	١٩٥/٤
- إمالة (مِنْ عَمَرُو، ومن التَّنْفَر)	٢٧١/٢	١٩٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	لاتقال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين	
	١٤٤/٤ (هارون)	١٩٧ - ١٩٦/٤
هذا باب ماتقدم أول الحروف وهي زائدة قُذمت		
لإسكان أول الحروف	٢٧١/٢	١٩٨/٤
-	بين ألف الوصل والهاء في (عَمَ)	
	٢٧٢/٢	١٩٨/٤
-	إجراء (أحرلجيم) مجرى ما أصله الثلاثة	
	٢٧٢/٢	١٩٨/٤
-	فرق ما بين همزة (ابن) وهمزة (الخليل)	
-	منع (أَيْمُ، وَأَيْمُنُ) من التمكن ٢٧٣/٢	
هذا بابٌ تمحرك أواخر الكلم الساكنة		
	٢٧٥/٢	
-	القول في (آلم)	٢٧٥/٢
-	تسكين العين في الثلاثي نحو (فُعِلْدُ) وبابه	٢٠١/٤ - ٢٠٢
هذا باب ما يعض من الساكن إذا حذفت بعده		
ألف الوصل	٢٧٦/٢	٢٠٣/٤
-	القول في الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها	
حرف مفتوح	٢٧٦/٢	٢٠٣/٤ - ٢٠٤

المسأله	الكتاب	التعليقه
هذا باب ما يحذف من السواكن	٢٧٦/٢	٢٠٤/٤
- حذف الألف إذا وقع بعدها ساكن		
كراهية تحريك حرف العلة لأنها تصير	٢٧٦/٢	٢٠٤/٤
إلى ما يستثقل	٢٧٦/٢	٢٠٥/٤
- عدم ظهور الحركة على الألف لاستقبالها ساكنًا		
هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك	٢٧٦/٢	٢٠٦/٤
ما بعدها	٢٧٧/٢	٢٠٧/٤
- عدم ظهور الحركات على السواكن عند التثنية		
في نحو (رَمَتْ)	٢٧٧/٢	٢٠٧/٤
- الفرق بين الحرف الساكن وهو حرف الإعراب،		
الساكن لغير الإعراب ...	٢٧٧/٢	٢٠٨/٤
هذا باب ما يثبتون حركته وما قبله متحرك		
ماسكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف	٢٧٩/٢	٢٠٩/٤
- القول في الياء من (غلامي) ونحوه	٢٧٩/٢	٢٠٩/٤
- نظير المنصرف	٢٨٠/٢	٢١٠/٤

الكتاب	التعليقة
- تصرف اللام في الأفعال حتى يدخلها الرفع	
والنصب والجزم	٢٨٠/٢
٢٨٠/٢	٢١٠/٤
- لا يُتَكَلَّمُ بِ(مَ) وَأَخَوَاتِهَا مَفْرُودَةً	٢٨٠/٢
٢٨٠/٢	٢١١/٤
- الْأَوَّلُ وَالْأَخَرُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ	٢٨٠/٢
٢٨٠/٢	٢١١/٤
- الْفَرْقُ بَيْنَ (عَلَامَةٍ) وَ(مَ)	٢٨٠/٢
٢٨٠/٢	٢١١/٤
- فَرْقُ مَا بَيْنَ (مَ أَنْتَ) وَ (مَ جِئْتَ)	٢٨٠/٢
٢٨٠/٢	٢١١/٤
هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة	
٢٨١/٢	٢١٢/٤
- ثَاءُ الْجَمْعِ أَقْرَبُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ	
كثاء طلحة	٢٨١/٢
٢٨١/٢	٢١٢/٤
هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل	
التي لا تلحقها زيادة	٢٨١/٢
٢٨١/٢	٢١٣/٤
- ماهية الإشمام	٢٨١/٢
٢٨١/٢	٢١٣/٤
- الروم أبلغ من الإشمام	٢٨١/٢
٢٨١/٢	٢١٤ - ٢١٣/٤
- الإشمام عند الأعمى بمنزلة عدمه	٢٨١/٢
٢٨٣/٢	٢١٤/٤
- متى يستوي الأعمى والبصير في إدراك الحركة	٢٨٣/٢
كان ذلك روماً	٢٨٣/٢
٢٨٣/٢	٢١٤ - ٢١٥/٤
- حكم التضعيف	٢٨٣/٢
٢٨٣/٢	٢١٥/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف، فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين . . .		
٢٨٣/٢	٢١٦/٤	
- قولهم: هذا بَكْرٌ، ومن بَكِرٌ، ولم يقولوا: رَأَيْتُ بَكْرٌ	٢٨٣/٢	٢١٦/٤
- قولهم: (رَأَيْتُ الْعِكِمَ) فلم يفتحوا الكاف		
٢٨٤/٢	٢١٧/٤	
- استواء الكسر والضم في المنصوب من هذا الباب بالرفع والجر اللذين يكونان بعد الساكن في اللام		
٢٨٤/٢	١١٨/٤	
هذا باب الوقف في الوار والياء والألف		
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	
- اتصال راجع الصرت بمخرج الهمز عند الوقف		
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	
هذا باب الوقف في الهمز	٢٨٥/٢	٢٢٠/٤
- بيان الهمز عند الوقف إذا وليت صوتاً		
٢٨٥/٢	٢٢٠/٤	
- قلب الهمزة واوراً أو ياء	٢٨٦/٢	٢٢١/٤
- همزة غير المعتل ومايجوز فيها من الإشمام والروم والتضعيف	٢٨٦/٢	٢٢١/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف		
- تحريك الساكن إذا وقع بعده ساكن	٢٨٦/٢	٢٢٢/٤
- إلقاء حركة الوقف على ما قبل الهاء في (عنه)	٢٨٧/٢	٢٢٢/٤
دون (عنها)		٢٢٢/٤
هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه		
حرفًا أبين منه يشبهه لأنه خفي	٢٨٧/٢	٢٢٣/٤
- ازدياد الياء خفاء كما ازدادت الكسرة		
- الألف أكثر الحروف مشابهة بالياء	٢٨٨/٢	٤
هذا باب ما ي حذف من أواخر الأسماء في الوقف		
وهي الياءات	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- ذهاب الياء في الوقف كما ذهبت في الوصل في نحو (هذا قاضٍ)	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- لم يريدوا أن يظهر الياء في الوقف كما لم يظهر في الوصل	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
- إظهار الياء في الوقف عند زوال العلة التي لها		
حذفت الوصل		٢٢٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- إدخال الألف واللام بعد وجوب الحذف	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
هذا باب ما يحذف من الأسماء من الهاءات	٢٨٩/٢	٢٢٥/٤
في الوقف		
- الحذف في النداء في حال الوصل	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤
- الألفات التي تذهب في الوصل دون الوقف	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤ - ٢٢٦
- ذهاب الألف مع التنوين كذهاب الياء معه	٢٩١/٢	٢٢٦/٤
هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي	٢٩١/٢	٢٢٧/٤
علامة الإضمار		
- الفرق بين ياء (هي) والياء في (غلامي)	٢٩٢/٢	٢٢٧/٤
- ليس في (سفرجل) علة ولا استثقال فتحذف الراء	٢٩٣/٢	٢٢٧/٤
- تحريك الميم من (كنتم اليوم) بالضم من حيث		
حركت الواو من (أخْشَرُ الرجل) ...	٢٩٣/٢	٢٢٩/٤

المباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار		
	٢٩٣/٢	٢٢٩/٤
- اشراك الياء والهاء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء والياء قريبة من الألف، فهي شبيهة بالهاء		
	٢٩٣/٢	٢٢٩/٤
- عدم لقاء المتشابهة إذا تراخت وكان بينهما حاجز		
	٢٩٤/٢	٢٣٠/٤
- الحكم إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف		
	٢٩٤/٢	٢٣٠/٤
- إجراء تحريك الهاء بالكسر بعد الكسر أو الياء مجرى الإدغام		
	٢٩٤/٢	٢٣٠/٤
- مشابهة الياء للهاء والكسرة للمشابهة في الخفاء		
		٢٣٩/٤
- مجيء الهاء وصلًا متحركة وساكنة في القوافي		
	٢٩٥/٢	٢٣٢/٤
- عدم مجيء الياء والواو وصلًا إلا ساكتين		
		٢٣٣ - ٢٣٢/٤
- سبب مجيء الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء		
	٢٩٥/٢	٢٣٣/٤
- مشابهة ميم (عليهم) للهاء في (هذه)		
	٢٩٥/٢	٢٣٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
من باب الكاف التي هي علامة المضمر		
- يلحق الكاف حرف مدٍّ كما لحق الهاء حرف مد	٢٩٥/٢	٢٣٤/٤
- لم يزد الكاف والتاء إذا كانتا للتأنيث حرف	٢٩٦/٢	٢٣٤/٤
- كما زيد على الهاء حرف	٢٩٦/٢	٢٣٥/٤
هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار		
- عدم تسكين تاء المخاطب للمذكر والمؤنث	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
- لسكون ما قبلها	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
- عدم جواز تتابع أربع متحركات أو خمس ليس		
- فيهن ساكن	٢٩٧/٢	٢٣٦/٤
- تسكين ما قبل النون التي لجماعة المؤنث		
- حكم النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
- عدم حذف الألف في حين أجازوا حذف الياء	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
- الكسر في الآخر كالجُرْ	٢٩٧/٢	٢٣٨/٤

الباب **الكتاب** **التعليق**

ومن باب وجوه القوافي في الإتشاد

- ٢٣٩/٤ ٢٩٨/٢
- ٢٣٩/٤ ٢٩٨/٢ - اللفظ بتمام البناء في الشعر
- ٢٣٩/٤ ٣٠٠/٢ - تلحق الياء والواو للمدّ
- ٢٤٠/٤ ٣٠٠/٢ - لا تحذف اللامات في الكلام
- ٢٤٠/٤ - التنوين لا يلحق الأفعال
- ٢٤٠/٤ - الشبه بين الياء في مثل (يقضي) و(الأيامي)
- ٢٤٠/٤ ٣٠٠/٢
- ٢٤٠/٤ - الياء والواو اللتين للضمير ليستا بحرفي مدّ
- ٢٤١/٤ ٣٠١/٢
- ٢٤١/٤ - وضع الياء التي في (تفعلين) وحذفه في القافية
- ٢٤٢/٤ ٣٠٤/٢ هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم
- ٢٤٤ - ٢٤٢/٤ - المعنى الحقيقي للواو الاجتماع
- ٢٤٤/٤ - حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعته له
- ٢٤٤/٤ - الكاف والتاء للخطاب أعم من كونهما اسمين
- ٢٤٥/٤ ٣٠٤/٢ - لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل
- ٢٤٥/٤ - لا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد
- ٢٤٥/٤ ٣٠٤/٢

المباب	الكتاب	التعليق
- توجيه إنشاد سيويه بيت القريري		
	٣٠٦/٢	٢٤٥/٤
- الأسماء من سوى الأماكن بمنزلة الأماكن		
	٣٠٧/٢	٢٤٦/٤
- لو ألغي الباء في (كفى بالشيب) لاستقام الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٦/٤
- تعاقب بعض الحروف في الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٧/٤
- استغناء الكلام دون ذكر المنتهى		
		٢٤٨/٤
- لاتدخل (من) على مثلها وتوجيه ما جاء في بيت زهير		
		٢٤٨/٤ - ٢٤٩
- الفرق بين الغاية والمنتهى	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- مجيء بعض الأسماء غير المتمكنة على حرفين		
	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- أكثر مما جاء من المتمكنة		
		٢٥٠/٤
- (أَيْمُنُ) لم يجيء إلا متصلاً بالقسم		
		٢٥١/٤ - ٢٥٢
- لام التوكيد يلزمه (إن) المخففة من (إِنَّ)		
	٣١٢/٢	٢٥٢/٤
ومن باب علم حروف الزوائد:		
- ياء النسبة تلحق الاسم مضاعفة		
	٣١٢/٢	٢٥٢/٤ - ٢٥٣

الباب **الكتاب** **التعليق**

هذا باب حروف البذل في غير أن تدغم حرفاً في حرف

٢٥٣/٤	٣١٣/٢	
٢٥٣/٤		- البذل ضربان
٢٥٣/٤	٣١٣/٢	- إبدال الياء من الهمزة
		- إبدال الياء من مكان الحرف المدغم
٢٥٤/٤	٣١٣/٢	
		- الهمزة بذل من الألف في (حَمَرَى)
٢٥٥ - ٢٥٤/٤	٣١٤/٢	
		- الفتحة من الألف، والكسرة من الياء
٢٥٥/٤	٣١٥/٢	
٢٥٥/٤		- الحركة ليست أصلاً من أنفس الكلم
		هذا باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة
٢٥٦/٤	٣١٥/٢	
٢٥٦/٤	٣١٩/٢	- الأصل في (حَبَالَى)
٢٥٦/٤	٣٢٠/٢	- القول في جمع (بُخْتِيَّة)
		- أقصى ما تلحق الألف لغير التأنيث
٢٥٧/٤	٣٢٤/٢	
		- مجيء (فَعِيلِل) في الاسم والصفة
٢٥٧/٤	٣٢٦/٢	
٢٥٨/٤		الصَوَاب (حَقَّقْتُ) وليس (حَقَّقْتَن)

الباب	الكتاب	التعليقة
- يقل أن تجيء الصفة على (تفعيلة)	٣٣٠/٢	٢٥٨/٤
- قولهم: (تثقت ذلك) والخلاف فيه		
ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل		
- القول في زيادة حروف المضارعة ٣٣٠/٢	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- المحذوف في (كُلُّ) و(تَرَى) ٣٣٠/٢	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- حروف المضارعة عوض من الزيادات		
- إجراء (قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، يُقَاتَلُ) مجرى (أَفْعَلَ)	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- اختلاف (أَفْعَلَ، وَقَاعَلَ) في موضع الزيادة	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- ضم حرف المضارعة إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله		
- اختلاف الزوائد ٣٣١/٢	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- موافقة بعض المشتقات للأفعال ٣٣٢/٢	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤
- جريان اسم الفاعل وأسم المفعول على الفعل		
	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	صياغة الأسماء من الأفعال المزيدة	
٣٣٢/٢	٢٦٢/٤	
-	المسوغ لفتح العين من الفعل المبني للفاعل	
٣٣٢/٢	٢٦٣/٤	
كيف يفرق بين ماهو مبني للمفعول وماهو مبني على الفاعل	٣٣٣/٢	٢٦٣/٤
المحذوف من (أَيْنُقْ) وماعوض عنه		
٣٣٣/٢	٢٦٤/٤	
حكم السين من (استطاع)	٣٣٣/٢	٢٦٤/٤
ومن باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاث		
٣٣٤/٢	٢٦٤/٤	
القول فيما لحق من الثلاثة بالأربعة		
٣٣٤/٢	٢٦٤/٤	
لحاق مثل (اقْعَنْسَسْ، واخْرَنْجِي) باخرنجم		
٣٣٤/٢	٢٦٥/٤	
اشتراك حروف الزوائد في موضع دون آخر		
٣٣٥/٢	٢٦٦/٤	

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب تقويل ماينت العرب من الأربعة في		
الأسماء والصفات	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل		
على أنه ملحق	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- القول في الفِطْحَل والصَّقْل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة		
غير الفعل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
- لو قيل: فاعَلْتُ وَقَعَلْتُ خالف مصدره بنات الأربعة		
	٣٣٦/٢	٢٦٨/٤ - ٢٦٩
- التمثيل في التحقير والاشتقاق	٣٣٦/٢	٢٦٩/٤
- الخلاف في بَلْهُوَر	٣٣٦/٢	٢٦٩/٤ - ٢٧٠
- فنعلولُ: اسم وليست النون فيه زائدة		
	٣٣٧/٢	٢٧٠/٤
- ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة		
	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- القول في سَلْحَفِيَّة وسُحْفَنِيَّة	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- الضيقطى: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٢/٤
- خُنْثَعَبَة: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤

الباب	الكتاب	العلامة
ومن باب لحاق التضعيف والزائد فيه لازم		
	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤
- الشنعم الميم فيه زائدة	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤
- ما لحقه التضعيف من موضع الثالث		
	٣٣٩/٢	٢٧٤/٤
- ما لحقه التضعيف من موضع الرباعي		
	٣٣٩/٢	٢٧٥/٤
ومن باب تعجيل الفعل من بنات الأربعة		
	٣٤٠/٢	٢٧٥/٤
- يلحق الثلاثي بالرباعي كما يلحق الرباعي بالثلاثي		
	٣٤٠/٢	٢٧٥/٤
- شركة الزوائد أن يقع بعضها موقع بعض		
	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
ومن باب تعجيل ما بهتت العرب من الأسماء والصفة		
من بنات الخمسة	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
- لزوم الزيادات مع الأفعال	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
.. حذف الواو مما خالف فعل بنات الأربعة		
	٣٤١/٢	٢٧٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما أعرب من الأعجمية ٣٤٢/٢	٢٧٧/٤	
- أَضْرَبُ الأعجمي التي تلحق بالعربي		
٣٤٢/٢	٢٧٧/٤	
ومن باب علل ما جعله زائداً من حروف الزوائد		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- من الزوائد ما لحق رابعاً فصاعداً		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- تزداد الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- خطأ سيبويه في تحقير إبراهيم	٢٧٨/٤ - ٢٧٩	
- زيادة الهمزة في مثل (أفكل وأيدع)		
معلومة بالاشتقاق ٣٤٣/٢	٢٨٠ - ٢٧٩/٤	
- ألف (أرطى) غير زائدة ٣٤٤/٢	٢٨٠/٤	
- زيادة الهمزة في (إمرة، وإمعة) ٣٤٤/٢	٢٨١/٤	
- ميم (معد) أصلية ٣٤٤/٢	٢٨٢/٤	
- زيادة الميم للوصف ٣٤٤/٢	٢٨٢/٤	
- النون الأولى في (متجنيق) زائدة، ومثلها		
نون (عنتريس) ٣٤٤/٢	٢٨٣/٤	
- الميم في (مأجع) أصلية ٣٤٤/٢	٢٨٤/٤	
- زيادة الميم في (مرعزاء) ٣٤٤/٢	٢٨٤/٤ - ٢٨٥	

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في ألف (الزَامَج)	٣٤٤/٢	٢٨٦/٤
- أَلَف (حاحيت) بدل من الياء	٣٤٦/٢	٢٨٧/٤
- الياء في (عيضمرز) زائدة	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- (يَهَيَّرُ) الزيادة فيه أولاً	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- تثقيب الآخر دليل على زيادة الأول في (فُعَيْل)		٢٨٩/٤
- الهمزة المزيدة أولاً تستوي إن كانت مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة	٣٤٦/٢	٢٨٩/٤
- مضاعفة الحرفين في الأربعة كالحرفين في الثلاثة		
	٣٤٧/٢	٢٨٩/٤
.. لا تكون زيادة الحرف الرباعي المضاعف إلا بثبت		
	٣٤٧/٢	٢٨٩/٤ - ٢٩٠
القول في الزيادة في مثل (صَوَمَعْتُ، وَقَلَسَيْتُ)		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤
لم يجرى في الأصول مثل (قَرْنَوَة)		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤
لا يحكم بالزيادة إلا بقيام الدليل من الاشتقاق ونحوه		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤ - ٢٩١
الاحتجاج بزيادة الألف في (غذافرة)		
	٣٤٧/٢	٢٩١/٤

الكتاب التعليق الباب

- (عِزْوِيَّت) ليس من الأبنية المستقرأة، والياء فيه زائدة
٢٩٢/٤
- القول في (سَبَنَتِي وَسَبَنَدِي، وَأَتَفَرَّ وَأَدْعَرَ)
٢٩٣ - ٢٩٢/٤ ٣٤٨/٢
- القول في تاء (أخت) ٢٩٣/٤ ٢٤٨/٢
- ليس في الفعل (فَتَعَلَّ، ولا فَعْتَلَّ)
٢٩٤/٤ ٣٤٩/٢
- لا يحكم بزيادة النون إلا بثبت ٢٩٤/٤ ٣٥٠/٢
- ليس شيء في الرباعي على مثال (فَعْلَلِ)
٢٩٤/٤
- القول في الإنسان، نونه واشتقاقه
٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- كثرة زيادة النون في (تَلْعَال) ٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- النون زائدة في (قَتَفَخِر) ٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- ليست (حَقَقِيدُ وَحَبَوَيْنَ) ونحوه من الثلاثي
٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢ بمنزلة قَقْعَدَد
- الدال المزيدة ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- كُنْشَالٌ وَخُنْثَعَبَةٌ بمنزلة كَنْهَيْل ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- (دَلَامِصٌ) مثل (جِرَانِص) الميم في أولهما زائدة
٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- والهمزة في الثاني زائدة كذلك ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- القول في همزة ضَهَيَاء ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢

المسابق	الكتاب	التعليق
- الهزمة في (حطائط زائدة)	٣٥٢/٢	٢٩٩/٤
هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة		
- ماضوعف عينه أو لامه من الرباعي فهو في	٣٥٢/٢	٢٩٩/٤
باب الزيادة كالثلاثي		٢٩٩/٤
- معلوم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد		
	٣٥٣/٢	٣٠٠/٤
ومن باب تجهيز بنات الأربعة والخمسة من الثلاث		
- نفي وقوع الزيادة في (جعفر)	٣٥٣/٢	٥/٥
- لاتضعيف في جعفر وفرزق فيكون زائداً		٥/٥
	٣٥٤/٢	٦/٥
ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف		
شهر الزوائد	٣٥٤/٢	٧/٥
- القول في ميم (همرش)	٣٥٤/٢	٧/٥
- ليس في بنات الأربعة على مثال (فَعْلَل)		
	٣٥٤/٢	٨/٥
- تضعيف العين وحدها لا يخلق بناءً ببناء		
	٣٥٤/٢	٨/٥

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاء		
	٣٥٥/٢	٩/٥
- استثقال الواو مع الياء	٣٥٢/٢	٩/٥
- إبدال التاء من الواو في مثل (تولج) والدال		
من التاء المبدلة من الواو	٣٥٦/٢	٩/٥
- مناقضة أبي عثمان المازني لما ذهب إليه الخليل		١٢ - ١٠/٥
ومن باب مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- ضعف الواو في موضع الفاء في الافتعال		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- الفاء في (أَفْعَلْ) أقوى منها في (افْتَعَلْ)		
	٣٥٧/٢	١٣/٥
- القول في (أَتَهَمَ)	٣٥٧/٢	١٣/٥
ومن باب ماقلب فيه الواو ياء	٣٥٧/٢	١٤/٥
- قلب الواو ياء في نحو (ميزان، وميعاد)		
	٣٥٧/٢	١٤/٥
- إدناء تاء الافتعال من الفاء يولد الإبدال		
	٣٥٧/٢	١٥/٥
- حذف الواو والياء في الوقف إذا كان الاسم منقوصاً		
	٣٥٧/٢	١٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	الياء من (يوعد) والتاء من (توعدة) بمنزلة الميم	
من (موضع)	٣٥٨/٢	١٦/٥
-	القول في هاء (عدة)	١٦/٥
هذا باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاء		
	٣٥٨/٢	١٦/٥
-	إذا انضمت الواو كانت بمنزلة واوين اجتماعاً	
فأبدلت الأولى همزة	٣٥٨/٢	١٦/٥
-	الياء أخف عليهم من الواو فلا يحذفون	
ياء (يُفْعَل)	٣٥٨/٢	١٧/٥
-	القول في (فواعل) نحو (يُؤَكِّس)	
	٣٥٨/٢	١٧/٥
-	لا يبدلون الهمزة من الياء كما تبدل الواو في أوصل	
	٣٥٨/٢	١٨/٥
-	جعل الهمزة ياء ثم قلبها واواً	١٨/٥
-	ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة	
	٣٥٩/٢	١٩/٥
-	الواو تسلم في (أَفْعَل)	١٩/٥
-	شدوذة الحرف في (أَفْعَل) من الواو	
	٣٥٩/٢	١٩/٥
-	جعل الياء بمنزلة الواو	٢٠ - ١٩/٥

المسأله	الكتاب	التعليقه
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانيه وهما في موضع العين		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- حروف العلة تجعل حركاتهن على ما قبلهن حيث اعتلت		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- (فَعَلْتُ) أولى به (فَعَلْتُ) من الواو من (فَعَلْتُ)		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- القول في الاعتلال من محول إليه		
	٣٥٩/٢	٢٢/٥
- الاعتلال في مثل (طَلْتُ) التي على (فَعَلْتُ)		
ليس بمنقول	٣٥٩/٢	٢٣/٥
- حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء تصير مثل حركة		
عين (فَعَلْتُ) منها	٣٦٠/٢	٢٣/٥
- موافقة ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير		
الفاء منه	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- لم لم يجيء يخاف ونحوه على (يَفْعَلُ) إذا كان		
الماضي منه على (فَعِلَ) ؟	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- اتفاق بنات الياء والواو في التغيير، وفي الإلحاق		
	٣٦٠/٢	٢٥/٥
- نظير (مِتْ تَمُوتُ) من الصحيح (فَضِلَ يَفْضُلُ)		
	٣٦١/٢	٢٥/٥

الباب الكتاب التعليق

- (فَعَلَ) منه (عَوَرَ) وكذلك (حَوَلَ وصَيَدَ)
- ٢٦/٥ ٣٦١/٢
- ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة
- ٢٦/٥ ٣٦٢/٢
- منعهم (أَفْعَلَ) من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه
- ٢٦/٥ ٣٦٢/٢ (فَعَلَ) معتلاً
- أصل (أَجَادَ): أَجَوَدَ
- ٢٧/٥ ٣٦٢/٢
- القول في اعتلال (تَفَاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ)
- ٢٧/٥ ٣٦٢/٢
- تشبيهه (بايعت) ونحوه بفاعلت الذي عينه ياء أو واو
- ٢٨/٥ ٣٦٢/٢
- لا يعتل الحرف من محوّل إليه
- ٢٨/٥ ٣٦٣/٢
- إشتراك (افتعلوا) ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)
- ٢٨/٥
- ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها
- ٢٩/٥ ٣٦٣/٢
- ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال
- ٢٩/٥ ٣٦٣/٢ وهي أسماء الفاعلين
- لا يبدل من الياء ياء إذا انضم ما قبلها في الفعل
- ٣٠/٥ ٣٦٤/٢

الباب الكتاب التعليق

- جواز أن تكون (معيشة) على (مفعلة)
٣٠/٥ ٣٦٤/٢
- القول في (مفعّل) من ذوات الياء وقلبها وأو
٣١/٥ ٣٦٤/٢
- حذف العين من همزة الوصل ٣٦٤/٢ ٣١/٥
- لا مناسبة بين (مَزِيد، وَمَرِيمَ وَمَكْوَرَة) وبين الأفعال
٣٢/٥ ٣٦٤/٢
- (تَهْلِكُ) اسم علم ٣٣ - ٣٢/٥
- (مَحَبَبَ) علم، كما أن (مَوَرِّقَ) علم، وخالف كل
٣٣/٥ منهما الأسماء المناسبة للأفعال
- (أَفْعَلْ) و(أَفْعِلْ) اسمان ٣٦٥/٢ ٣٣/٥
- اشتراك الأسماء والأفعال في الزيادة تصحح
٣٤ - ٣٣/٥ الاسم وتعل الفعل
- الفرق بين (إِنْبِيع) و(إِنْبِيع)
٣٤/٥
- عدم مجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات
٣٥/٥ ٣٦٥/٢ مجيء ما أوله الهمزة

الباب	الكتاب	التعليق
عدم التفريق بين الأسماء والأفعال التي على		
وزنها وأوائلها ميم	٣٦٥/٢	٣٦/٥
اعتلال (أفعل) الذي هو فعل لا اسم كما يعمل		
(أفعل) من الفعل قبل الحذف	٣٦٦/٢	٣٦/٥
ومن باب أتم فيه الاسم على مثال تمثّل به لسكون		
ما قبله أو ما بعده	٣٦٦/٢	٣٧/٥
(فعليل) الذي هو معنى (مفعول) غير جار		
على الفعل	٣٦٦/٢	٣٧/٥
سبب إتمام (مفعّل)	٣٦٧/٢	٣٧/٥
القول في وار (عجوز) وألف (رسالة) وياء (صحيفة)		
	٣٦٧/٢	٣٨/٥
ما اعتل على فعله من الأسماء	٣٦٧/٢	٣٨/٥
يصح اسم الفاعل في (عور) لصحة الفعل،		
ولا يشتق منه اسم فاعل	٣٦٧/٢	٣٩/٥
صياغة (فواعل) من (عورت، وصيدت)		
	٣٦٧/٢	٤٠ - ٣٩/٥

الباب الكتاب التعليق

ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة

أحرف لا زيادة فيه ٣٦٨/٢ ٤١/٥

- يعلّ كل اسم ثلاثي وافق بناؤه بناء يكون للأفعال

٣٦٨/٢ ٤١/٥ - ٤٢

- لم يجيئوا به (فَعَلْ) على الأصل كراهية للضمّة في الواو

٣٦٨/٢ ٤٢/٥

- ليس لأدَوْر وقَوَوَل مثال من غير المعتل

٣٦٨/٢ ٤٣/٥

- القول في (فَعَلْ) في بنات الياء، وأنه بمنزلة

غير المعتل ٣٦٩٢ ٤٣/٥

- (فَعَلْ) مخففة من (فَعَلْ) جمع (أَفْعَلْ)

٣٦٩/٢ ٤٤/٥

ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة

٣٦٩/٢ ٤٤/٥

- تخفيفهم جمع (جَوَزَة ودَوَلَة) وتصحيح جمع

مثل (تَمَرَة، وِضْرَة) ٣٦٩/٢ ٤٤/٥

- ما قلب في الواحد لا يثبت في الجمع

٣٦٩/٢ ٤٥/٥

- إلزامهم البذل ما قلب من الواحد ٣٦٩/٢ ٤٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	إذا جمع ما في واحد الواو أثبت الواو	
	٣٦٩/٢	٤٦/٥
-	الخلاف في (ثيرة)	٣٦٩/٢
	٣٦٩/٢	٤٦/٥
-	القول في جمع (خيانة وحيابة) على وزن (رسالة ورسائل)	
	٣٧٠/٢	٤٧/٥ - ٤٨
-	الفاء في (استَفْعَلْ وأَفْعَلْ) ساكن قبل الإعلال	
	٣٧٠/٢	٤٨/٥
-	الياء في الإعلال أخف من سواها، ومشابتها للألف	
	٣٧٠/٢	٤٨/٥ - ٤٩
-	قلب الواو ياء في (صَوْمٌ) لقربها من الطرف	
	٣٧٠/٢	٤٩/٥
-	يصح الواو في الجمع كما صح في الواحد والمصدر	
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
-	خروج مثل (حَوَلَان) بالزيادة عن مشابهة الفعل	
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
-	يقال: (مَشُوبٌ) و(مَشَيَّبٌ) فتقلب الواو فيه ياء	
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
-	معتل اللام أضعف، ومعتل العين أقوى	
	٣٧١/٢	٥١/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- صححوا معتل اللام نحو (عَرَّوْا) كما صححوا		
معتل العين (قُوتَاء)	٣٧١/٢	٥١/٥
- القول في (فَعْلَان) و(فَعَلَى) كما قيل في (فَعَلَ)		
	٣٧١/٢	٥١/٥
- الإعلال مطرد في باب (دَارَان) من دَارَ يَدُورُ		
	٣٧١/٢	٥٢/٥
ومن باب ماتقلب فيه الياء وأوَّ	٣٧١/٢	٥٢/٥
- إجراء الطزيبى مجرى الأسماء	٣٧١/٢	٥٢/٥
- تحول الياء إذا كانت ثانية من علة		
	٣٧١/٢	٥٣/٥
ومن باب ماتقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة		
والياء قبلها ساكنة	٣٧١/٢	٥٤/٥
- ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدرًا		
	٣٧٢/٢	٥٤/٥
- لم يكسروا (هَيَّيَان، وَتَيَّجَان)	٣٧٢/٢	٥٥/٥
- المحذوف من (مَيَّتِ) العين، والدليل ظهور الياء		
- ليس قولهم (سَيِّد، وَمَيَّت) على (قَبْعَل)		
	٣٧٢/٢	٥٦/٥
- (أشهيباب) على غاية مايكون عليه المزيد،		
و(كبنونته) أقل منه بحرف	٣٧٢/٢	٥٧/٥

الباب الكتاب التعليق

- (فَعِيلٌ) بمنزلة (فِعْلٌ) ٣٧٢/٢ ٥٧/٥
- القول في (تَحْيِزَتْ) ومصدره (التَحْيِزُ) على (تَفْعُلْ)
- ٣٧٣/٢ ٥٨/٥
- لم يدغموا (وَتَدَّه) فبقوا: (وَدَّه) لتحرك المقارب الأول
- ٣٧٣/٢ ٥٨/٥
- (وَتَدَّ) مثل (وَعَدَ) الفاء تنحذف في (مِفْعَل)
- ٣٧٣/٢ ٥٩/٥
- الأصل في (رُوتَا) الهمزة وإن حذفت
- ٣٧٣/٢ ٥٩/٥
- واو (سُورٍ) بدل من الألف ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- (فُعُولٌ) وتَفْعُولٌ بمنزلة (فُعُلٌ) وتَفْعُلٌ
- ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- إدغام الواو في الياء، أو الواو في الواو
- يزيل عنهما المدَّ ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- ياء (ديوان) مشبهة واو (روية) و(يوطىء)
- ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- الأصل في وزن (ديوان وقيراط)
- ٣٧٣/٢ ٦١/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
ومن باب ما يكرر عليه الواحد مما ذكرنا في		
الباب الذي قبله	٣٧٣/٢	٦٢/٥
- همز عين الجمع من (فَيُعَلِّقُ وَفَيُعَلِّقُ) لوقوعها بعد		
ألف (فاعل)	٣٧٤/٢	٦٢/٥
- لا يصلون إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء		
	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- جمع (سيد) غير مهموز كجمعة مهموزاً		
	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- إجراء (صَيِّم) مجرى (عُتِّي)	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- القول في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)		
	٣٧٤/٢	٦٤/٥
- زيادة الإشباع		٦٥ - ٦٤/٥
- موافقة (صَيِّدْتُ) (عَوِرْتُ)	٣٧٤/٢	٦٥/٥
- موافقة (حَيِّبْتُ) (شَوَيْتُ)	٣٧٤/٢	٦٥/٥
- استثقالهم الياءين	٣٧٤/٢	٦٥/٥
ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع		
على الأصل	٣٧٥/٢	٦٦/٥
- مخالفة (عَوَاوِر) (قَوَاوِر) في باب الجمع		
	٣٧٥/٢	٦٦/٥

البـسـاب	الكتاب	التعليق
ومن باب فَعِلَ من فُعِلَت من قُلْتَ، وقُيِّعَلَت		
من بَعَثَ	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- لاندغم إذا بني الفعل للمفعول في (قُرِعَلَت)		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- إجراء الواو والياء مجرى الألف في المذَّ		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- زيادة الواو والياء كما تزداد الألف		
	٣٧٥/٢	٦٨/٥
- جريان (فَعِلَ) مجرى غير المعتل في المذَّ وترك الإدغام		
	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- إجراء الأول مجرى غير المعتل	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- قلب الواو ياء في (بُوعِ) و(قِيلَ) ٣٧٦/٢		٦٩/٥
- عدم قلب الواو ياء في (فوعِلَ) من (بعث) ..		
	٣٧٦/٢	٦٩/٥
- ما جاء على فعل لا يتكلم به	٣٧٦/٢	٧٠/٥
- الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبداً		
	٣٧٦/٢	٧١/٥
- الواو في (أَوَّيْمَ) منقلبة من ياء		٧١/٥
- إذا كسرت على الجمع همزت (أَيَانِمَ) لأنها		
اعتلت هاهنا	٣٧٦/٢	٧٢/٥

الهـسـاب	الكتاب	التعليق
- (افعولت) من (قلت) بمنزلة (افعولت) من		
(سرت) في فَعَل	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- إسكان الواو الثانية في (اقوول) التي بعد		
الألف من (قاوت)	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- لا تدعم الواو الوسطى في الثالثة، ولا تقلب		
الثالثة ياء		٧٣/٥
ومن باب تقلب فيه الياء واو	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- عدم إبدال الضمة في فاء (كولل) لتصح الياء		
	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- الفعل ليس أصل يائه التحريك	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- جريان الاسم مجرى (موقن)	٣٧٧/٢	٧٥/٥
- لم يقلبوا الضمة كسرة في (عوطط)		
	٣٧٧/٢	٧٦ - ٧٥/٥
ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- العين من (ساء) وأز	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- الواو والياء لا يعلن واللام ياء أو وار		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة		
(همزة بين بين)	٣٧٧/٢	٧٧/٥

الهمزات الكتاب التعليق

- القول في (خطايا) وأن الهمز لم يعرض في الجمع	
٣٧٧/٢	٧٧/٥
- ياء (فعائل) أبدًا مهموزة	
٣٧٨/٢	٧٨/٥
- لا تقلب الياء ألفًا والهمزة المنقلبة عن الياء	
٣٧٨/٢	٧٨/٥
- ياء في الجمع (فعائل) من (جنت وسُوت) كخطايا	
٣٧٨/٢	٧٩/٥
- حذفهم الهمزة من (لأثْ وشاكْ) ٣٧٨/٢	
٨٠/٥	
- (فُعائل) من جنت: (جُيَاء) ٣٧٨/٢	
٨١- ٨٠/٥	
- (فُعاعِل) من (جنت وسُوت): سَوَايا وجيايا	
٣٧٨/٢	٨٢- ٨١/٥
- الجمع يجري مجرى (فواعِل) من (شويت)	
٣٧٩/٢	٨٢/٥
- (شوائِع) مقلوب عنها (شَوَاع)	
٨٢/٥	
- القلب في (جَيَاء وسَوَاء) لأن همزتيهما	
٨٣/٥	
- همزتا الأصل	
- حذفوا الهمزة حين قالوا: (سَوَايَة)	
٣٨٣/٢	٨٣/٥
- القول في (مَلَك) الهمزة فيه فاء الفعل	
٣٨٣/٢	٨٥- ٨٣/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في (أشياء وأشاري)	٣٧٩/٢	٨٥/٥
- أصل (أشياء): (شيئا)	٣٧٩/٢	٨٥/٥ - ٨٦
ومن باب ماكانت الياء والواو فيه لامات		
	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- جعل ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح		
	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- انقلاب اللام ألفاً في مثل (غَزَا)		
	٣٨١/٢	٨٧/٥
- القول فيما لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت		
طرفاً مضموماً ما قبلها	٣٨١/٢	٨٧/٥
- تصحيح الواو لما سكن ما قبلها	٣٨١/٢	٨٨/٥
- تخفيف ما تلزمه الياء	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- القول فيما لو ردّ الواو لتخفيف الكسرة		
	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- قولهم: (رَضِيُوا) وأنها بمنزلة (غَزِيَا)		
	٣٨٢/٢	٨٩/٥
- تخفيف الهمزة من (جَوْء)	٣٨٢/٢	٩٠/٥
- (فُعِّلُ) من (جُنْتُ)	٣٨٢/٢	٩٠/٥ - ٩١
- ليس الواو من (جَوْء) كالياء في (غَزِيَا)		
	٣٨٣/٢	٩١/٥

المسألة	الكتاب	التعليق
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب	٣٨٣/٢	٩٥/٢
- لم يصح لام (عَظَاءَ) لأنه بني على التذكير	٣٨٣/٢	٩٢/٥ - ٩٣
- التحريك مع التثنية وكرهية الحذف	٣٨٣/٢	٩٣/٥
- قلب الواو ياء للكسر في الفاء وسكون الحاجر	٣٨٤/٢	٩٤/٥
قبل الياء	٣٨٤/٢	٩٥/٥
ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء، والألف والياء ألفاً	٣٨٤/٢	٩٥/٥
- إبدال الياء من الياء التي هي لام الفعل أو		
منقلبة عن الواو		٩٥/٥
- القول في (مطيّة) وحكمه (مطيّوة)		٩٥/٥
- قد تقلب الهمزة وحدها ويلزمها الإعلال		
	٣٨٤/٢	٩٥/٥
- تخفيف همزة (ذئب، ورأس)		٩٦/٥
- (حبّالي) آخره كآخر واحد وليست بألف تأنيث		
	٣٨٥/٢	٩٦/٥
- (صحائف ورسائل) نظير (مطايا وأداری)		
	٣٨٥/٢	٩٧/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- همزة (مطاء) في الجمع تثبت ولا تبدل		
	٣٨٥/٢	٩٧/٥
- (فياعل) من (شويت وحيت) بمنزلة (فواعل)		
	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- سيّد ويّج بهمزان عند الجمع	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- القول في (فُلُوّة) وجمعها	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- صعوبة الفصل بين ألف التأنيث من الألف التي تنقلب		
عن اللام في مثل (خُبارى)	٣٨٥/٢	٩٩/٥
ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء	٣٨٦/٢	٩٩/٥
- إبدال الياء إذا كانت رابعة	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- إنزال (الصيصية) منزلة (غوغاء)		
	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- زيادة ألف (فيغاة)	٣٨٦/٢	١٠١/٥
- الفيغاء والزيزاء بمنزلة العلباء	٣٨٦/٢	١٠١/٥ - ١٠٢
- المروّاة بمنزلة الشجوجاة	٣٨٦/٢	١٠٣/٥
ومن باب التضعيف في بنات الياء	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
- مصدر (فعلت) على ضربين	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
ومن باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث		
	٣٨٨/٢	١٠٤/٥
- معتل العين مثل (بعث)	٣٨٨/٢	١٠٤/٥

الباب الكتاب التعليق

- (يَفْعُلُ) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى
اعتلال مثله ٣٨٨/٢ ١٠٤/٥ - ١٠٥
- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم
إياه في التضعيف ٣٨٨/٢ ١٠٥/٥
- الحرف المدغم معتمد عليه ٣٨٨/٢ ١٠٥/٥
- كراهية إعلال العين واللام ٣٨٨/٢ ١٠٥/٥
- ما جاء معتل العين واللام ٣٨٨/٢ ١٠٦/٥
- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل
على نحو (خَوِّفَ) ٣٨٨/٢ ١٠٧/٥
- القلب في (آية) والخلاف فيه ٣٨٨/٢ ١٠٧/٥
- الحكم في (حَيَوَان) ونحوه ٣٨٨/٢ ١٠٨/٥
- عدم مجيء الاعتلال في (فَعَلْتُ) من (حييت)
٣٨٩/٢ ١٠٩/٥
- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)
٣٨٩/٢ ١١٠/٥
- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت
أولاً في (رَبَّيَا) ٣٨٩/٢ ١١٠/٥
- ومن باب التضعيف في بنات الواو ٣٨٩/٢ ١١١/٥
- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل
٣٩٠/٢ ١١١/٥

الباب الكتاب التعليق

- الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه
 ٣٩٠/٢ ١١١/٥
- القول في الإخفاء ٣٩٠/٢ ١١٢/٥
- إدغام اللام الأولى للزوم الحركة الثانية في نحو (ارْمُؤِيْ)
 ٣٩٠/٢ ١١٢/٥
- عدم قلب الواو ياء في نحو (سُوَيْرِ)
 ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- قولهم: (ارْمَايَا) كما قالوا: (احيوا)
 ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- مصدر (ارْمَايَا) (واحيَايَا) ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- اجتماع الواوين في نحو (احورى)
 ٣٩١/٢ ١١٤/٥
- مصدر (احواويت) والخلاف فيه ٣٩١/٢ ١١٤/٥
- القول (فُعِلَ) من (شَوَيْتُ) ٣٩١/٢ ١١٥/٥
- لم يجعلوا فاء (فُعِلَ) من شويت كالعين من عصيَ
 ٣٩١/٢ ١١٥/٥
- قولهم: رَبَّنَا ، وَرَبَّنَا ٣٩٢/٢ ١١٦/٥
- حذفهم نون (يكن) في غير الحركة مشابهة
 للياء والواو في السكون ٣٩٢/٢ ١١٧/٥

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الهاء والواو		
- القول في (حَمَصِيصَة) من (رَمِيَتْ)	٣٩٢/٢	١١٧/٥
- مثال (حلكوك) من (رَمِيَتْ)	٣٩٢/٢	١١٧/٥
- (فُعْلُول) من (غزوت) وتغييره عند الإضافة	٣٩٢/٢	١١٨/٥
- الإبدال في نحو (ثيرة)	٣٩٣/٢	١١٨/٥
- القول في (مَسْنِيَّة) وقلب الواو ياء	٣٩٣/٢	١١٨/٥
- اجتماع أربع واوات في (فُعْلُول) من (غزوت)	٣٩٣/٢	١١٩/٥
- القول في (فُعْلُول) من (شويت وطويت)	٣٩٣/٢	١١٩/٥
- القول في (فِيعُول) من (طويت) ونحوه	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
- القول في (فُعْلُول) من (طويت)	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
- منعهم اعتلال الواو وتسكينها	٣٩٣/٢	١٢١/٥
- بناء الاسم في باب (رددت) على مثال (فَعَلَّ)	٣٩٤/٢	١٢٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- موقف المبرد من خطأ سيبويه في (قَوَوَانِ)	٣٩٤/٢	١٢٢/٥
- الأصل في (مُملِلٌ، مِمْلِلٌ، ولكنهم كرهوا التضعيف	٣٩٤/٢	١٢٣/٥
- الإدغام في (قويت) يقلب اللام ياء	٣٩٤/٢	١٢٣/٥
- عدم قلب الواو ياء في (قويان) لأنه بنية الحركة	٣٩٤/٢	١٢٤/٥
- لو أسكن	٣٩٤/٢	١٢٤/٥
- إلزام من قال (رؤيّة) في (رؤيّة) أن يقول (قَيَّان)	٣٩٤/٢	١٢٤/٥
- القول في (فيعلان) من (حييت وقويت وشويت)	٣٩٤/٢	١٢٥/٥
- أصل (شَيَّان) (شَيَّوَيَّان) ثم وقع فيه القلب	٣٩٤/٢	١٢٥/٥
- الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- كما يخرجها الألف والنون	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- (مَفْعَلَةٌ) من (رميت)	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- القول في (فُعْلَةٌ) من (رميت وغزوت)	٣٩٤/٢	١٢٦/٥

المسألة	الكتاب	المسألة
		- (حُطَّوات) مصوغة للتأنيث لا مذكر لها
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- القياس في (حُطَّوةٌ وكُلَّيَّة)
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- قياس (كُلَّيَّة): (كُلَّوات)
		- تخفيف (فُعَلات) كما تخفف (فُعَل)
١٢٨/٥	٣٩٤/٢	
		- مخالفة الحركة الحرف توجب إبدال الحرف
١٢٨/٥	٣٩٥/٢	بحسب الحركة
		- (فُعَلَّة) من (رَمِيت) بمنزلة (فُعَلوة)
١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
		- (ملكوت) من (رَمِيتُ) و(عَزَّوتُ)
١٣٠ - ١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
١٣٠/٥	٣٩٥/٢	- النسب إلى (رَحَى)
		- عدم حذف اللام من (فَعَلان) مخافة اللبس
١٣١/٥	٣٩٥/٢	بـ(فَعَلان)
١٣١/٥	٣٩٥/٢	- الاشتقاق من المصدر في أفعولة ٣٩٥/٢
		- لاتعمل الأسماء التي هي غير جارية على الفعل
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- لا يعتل نحو (مَعَزَّوة)
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- قولنا (كَوَّال) من (رَمِيت)

الباب	الكتاب	التعليق
- (فُعِلَ) من (صُنْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٣/٥
- (عَفُوْتُ) من (قَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- بناء مثال (فُعِلُول) من (وَعَيْتُ)		
- إجراء (وَأَيْتُ، وَأَوَيْت) مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- إجراء (رَمَيْتُ) مجرى الصحيح في أن لا يدغم	٣٩٦/٢	١٣٥/٥
- انقلاب الواو في (غَزَوْ) ياء	٣٩٦/٢	١٣٥/٥
- ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع		
- عدم اعتلال الياء الثانية أو الواو الثانية	٣٩٧/٢	١٣٦/٥
- المدغم فيها لسكون ما قبلهما	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
- إجراء (فَعْلِيلَة) مجرى (فَعْلِيَة)	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- كراهتهم اجتماع ياءين في نحو (أَثَانِي، وَمَعَاطِي)		
- الحذف وجه عند اجتماع ثلاث ياءات	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- حذف الياء الوسطى عند اجتماع الياءات	٣٩٧/٢	١٣٨/٥
	٣٩٧/٢	١٣٩ - ١٣٨/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- الأصل في (مكاي)	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
ومن باب التضعيف	٣٩٧/٢	١٤٠/٥
- مخالفة الأفعال المضاعفة للأفعال الصحيحة		
	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- اللبس في إسكان عين المضاعف الثانية وإلغاء		
حركتها على العين الأولى	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- تحريك الفاء وبعدها العين، ولا تحرك العين		
وبعدها العين أبدًا	٣٩٨/٢	١٤١/٥
- كل اسم جاوز ثلاثة أحرف يجري مجرى الفعل		
الذي على أربعة أحرف	٣٩٨/٢	١٤٢/٥
- حركة ما قبل الساكن إذا كان ألفًا أو غيره		
	٣٩٨/٢	١٤٢/٥ - ١٤٣
- الدال الأولى في (رادّ) لاتفارقها الدال الثانية		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥
- لا يكون إدغام إذا فصل بين المثليين		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥ - ١٤٤
- أصل (رجلٌ خافٌ) (خَوِفٌ) ولكنه أعلّ		
	٣٩٩/٢	١٤٤/٥
- لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبنية الفعل بتصحيح		
الاسم وإعلال الفعل	٣٩٩/٢	١٤٤/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- (فُعِلَ) لم يخرج على الأصل	٣٩٩/٢	١٤٤/٥
- إلزام التخفيف (ثُنِيَ) لأنه يخفف في المصحح		
	٣٩٩/٢	١٤٥/٥
ومن باب ما شلَّ من المضاعف	٤٠٠/٢	١٤٥/٥
- وقوع المضاعف في موضع قد يحركون فيه اللام		
	٤٠٠/٢	١٤٥/٥ - ١٤٦
- الشبه بين (لم أَحْسَنَ) و(يقول ويبيع) في		
ثبات العين ولم تحذف	٤٠٠/٢	١٤٦/٥
- إجراء حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ)		
كما تجرّيها عليه في (فَعِلَ)	٤٠٠/٢	١٤٦/٥
- إجراء (فَعِلَ) من رَدَدْتُ مجرى (فَعِلَ) من (قُلْتُ)		
	٤٠٠/٢	١٤٧/٥
- عدم إلغاء حركة العين على الفاء في الفعل المبني		
للمعلوم كراهية عدم اللبس	٤٠٠/٢	١٤٨/٥
- كراهية الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب (بَعَثَ)		
	٤٠٠/٢	١٤٨/٥
- عدم تغيير الإدغام المتحرك كما أنه لا يغير		
في (فَعِلَ) و (فَعِلَ)	٤٠٠/٢	١٤٨/٥ - ١٤٩
- كراهة الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ)		
من (رددت وقلت)	٤٠١/٢	١٤٩/٥

باب	الكتاب	التعليقة
ومن باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء		
لكراهية التضعيف	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- تاء (استَتُوا) مبدلة من الياء	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- قولهم: (هَنَانان)، وهم يريدون: (هَنَيْن)		
	٤٠١/٢	١٥٠/٥
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) ليس أصل داله الأولى الحركة		
	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) بمنزلة (خَدَبَ)	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (افْعَلْتُ وافْعَالْتُ) ليس لهما نظير في الرباعي		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
- (عَدَّ) من (استعدَّ) على أصله في الاعتلال		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- (فَعْلُول) من (رَدَرْتُ)، و(فَعْلِيل)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- معتل اللام تصح لامه في مثل (قَطَّوَان وتَزَوَّان)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- ما يقال من القول على (فَعْلان) ٤٠٢/٢	١٥٤/٥	
- (فَعْلان) يجري مجرى (فَعْلان) من باب		
٤٠٢/٢	١٥٥/٥	
- القول في المثليين في نحو (رَوَّدَ) وأنهما أصليان		
٤٠٣/٢	١٥٥/٥	
- النون اللاحقة بعد الألف وليست للإخاق		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥	
- القول في زيادة اللامين في نحو (جَلَبَ)		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥ - ١٥٧	
- كرهوا في (عَقَّتَج) ما كرهوا في (أَلْتَد)		
٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
- (رَوَّدَ) ألحقت بالواو لا باللام ٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
ومن باب ما شذَّ من المعتلَّ على الأصل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- ما يقل في كلام العرب وقد يتكلمون بمثله من المعتل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- (فُعْلَلُ) مما يقل في كلامهم ٤٠٤/٢	١٥٨/٥ - ١٥٩	
- القول في تصريف (أَحْوَى) ٤٠٤/٢	١٥٩/٥	
- كراهيتهم معتلين بينهما حرف وإن اختلف فيه		
حرف العلة ٤٠٤/٢	١٥٩/٥	

الباب	الكتاب	التعليق
- تركبهم من المعتل ما نظيره في غيره	٤٠٤/٢	١٦٠/٥
- مجيء الاسم على ما اطرحت من الفعل	٤٠٤/٢	١٦٠/٥
ومن باب الإدغام	٤٠٤/٢	١٦١/٥
- رفعك الصورت عند الرغبة في إجراء		
الحروف (الحركات)	٤٠٥/٢	١٦١/٥
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع		
لسانك لهما	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- القول في إدغام الحرفين من جنس واحد		
في كلمتين	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- مجيء المتحرك بين ساكتين نحو (يد دَواد)		
	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- لا يكون قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مدّ		
	٤٠٧/٢	١٦٣/٥
- البيان حسن في مثل (جعل لك)		
	٤٠٧/٢	١٦٣/٥ - ١٦٤
- عدم جواز الإدغام في نحو (ابن نوح وأسم موسى)		
	٤٠٧/٢	١٦٤/٥
- الإخفاء في (فَرَادِد)	٤٠٨/٢	١٦٥/٥

الكتاب التعليق

- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥
أحسن منه في الألف
- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥
- ٤٠٨/٢ (أخشوا وأقداً) ١٦٦/٥
نرف اللين في القوافي
- ٤٠٩/٢ ١٦٦/٥ المحذوفة في الردف
- القول في إدغام مثل (ظلموا وأقداً، واظلمي ياسراً)
- ٤٠٩/٢ ١٦٧/٥
- عدم لزوم الواو في (ظلموا وأقداً) والياء في
(قاضي ياسراً) ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- إدغام الهمزتين كإدغام غيرهما من المثليين
- ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- ٤١٠/٢ ١٦٩/٥ قولهم: (يَقْتُلُونَ، فَقَدْ قَتَلُوا) -
- جواز الكسر والفتح في قاف (اقتتلوا)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قراءة أهل مكة ضم الراء في (مُرْدُفَيْن)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس
بينهما حرف ساكن ٤١٠/٢ ١٧١/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- أَلِف الوصل في (الْحَمَر)	٤١٠/٢	١٧١/٥
- التقاء المثلين في مثل (رُدُّ داود)		
و (اسمُ موسى)	٤١١/٢	١٧٢/٥
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة		
	٤١١/٢	١٧٢/٥
- لاتدغم الياء مع المتقاربة وإن كان قبلها		
فتحة ولا الواو	٤١١/٢	١٧٢/٥ - ١٧٣
- لو أدغم الياء في الجيم لزال عنه المد واللين		
	٤١١/٢	١٧٣/٥
- الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها		
كسرة أبعد للإدغام	٤١١/٢	١٧٤/٥
- الميم قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب		
فاء للإدغام	٤١٢/٢	١٧٤/٥
- إدغام الراء في اللام أو النون بقلبها إلى أحدهما		
	٤١٢/٢	١٧٥/٥
- لايدغم الزائد في الناقص	٤١٢/٢	١٧٥/٥
- ماكان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى		
على الادغام	٤١٢/٢	١٧٦/٥
- إدغام العرب الهاء في الحاء وهو الإخفاء		
	٤١٢/٢	١٧٦/٥ - ١٧٧

الباب	الكتاب	التعليق
- الحاء مع العين تجري مجرى الباء مع الميم	٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لا تدغم الحاء في العين، وتدغم العين في الحاء	٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لا تدغم الميم في الباء، وتدغم النون في الباء	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- ما بين الغين والحاء من فروق الهمس والرخاوة	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- إلتقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- تشبيه الحاء والغين بحروف اللسان في أن خفي النون معهما	٤١٤/٢	١٨٠/٥
- الإدغام بغير غنة (النون مع الراء)	٤١٤/٢	١٨٠/٥
- قلب النون مع الباء ميماً	٤١٤/٢	١٨١/٥
- النون مع الواو تدغم بغنة وبلا غنة	٤١٤/٢	١٨١/٥
- الميم مثل الواو في اللين والتجافي	٤١٥/٢	١٨٢/٥

المسالك الكتاب التعليق

- إدغام النون في الواو وفي الحروف الخمسة (ويرمل)

١٨٣ - ١٨٢/٥	٤١٥/٢
-------------	-------
- مخرج الإدغام من غير الفم

١٨٣/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- للنون ثلاث مراتب مع سائر الحروف

١٨٤ - ١٨٣/٥	٤١٥/٢
-------------	-------
- أصل الإدغام كثرة الحروف للمق

١٨٥/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- إدغام النون مع الراء واللام والياء والواو

١٨٥ - ١٨٤/٥	٤١٥/٢
-------------	-------
- لم يدغموا النون في السين عند التحريك

١٨٥/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- النون لاتدغم في حروف الحلق

١٨٥/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- عدم احتمال إدغام النون في أكثر من ستة حروف للمقاربة

١٨٦ - ١٨٥/٥	٤١٥/٢
-------------	-------
- سكون النون مع الميم والواو والياء

١٨٦/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- منعوا إدغام النون في الواو كراهة الالتباس

١٨٦/٥	٤١٥/٢
-------	-------
- جواز الإدغام إذا كان بمنزلة المنفصل

١٨٧/٥	٤١٥/٢
-------	-------

الباب	الكتاب	التعليق
- النون قبل الباء تقلب ميماً	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- إظهار النون مع الياء والميم والواو لبعد المخارج		
	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- لاتدغم النون في الحروف التي تخرج من الخاشيم		
	٤١٦/٢	١٨٨/٥ - ١٨٩
- منع إدغام النون فيما لايدغم فيها		
	٤١٦/٢	١٨٩/٥
- لاتدغم النون فيما تفاوت مخرجه عنها		
	٤١٦/٢	١٨٩/٥ - ١٩٠
- إدغام اللام في الطاء والدال والتاء والصاد		
والزاي والسين	٤١٦/٢	١٩٠/٥
- لاتسفل اللام إلى أطراف اللسان	٤١٧/٢	١٩٠/٥ - ١٩١
- يحسن الإدغام في حال عدم الإسفال		
	٤١٧/٢	١٩١/٥
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا		
	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- الحروف الشديدة بثقل التكلم بها، للزوم		
اللسان موضعهن	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- الإمساك بالقم يكشف عن أن الميم بمنزلة الباء		
	٤١٨/٢	١٩٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- الزاي والسين كل منهما يدغم في الآخر	٤١٨/٢	١٩٣ - ١٩٢/٥
- إذهاب الإطباق مع التاء كإذهابه من الطاء والتاء	٤١٩/٢	١٩٣/٥
- البيان مع الذال والتاء أمثل منه في		
في الصاد والسين والزاي	٤١٩/٢	١٩٣/٥ - ١٩٤
- (الطاء والتاء والذال) أخوات	٤١٩/٢	١٩٤/٥
- القول في إدغام الذال في الزاي		
	٤١٩/٢	١٩٤/٥ - ١٩٥
- إدغام التاء في الدال	٤١٩/٢	١٩٥/٥
- الهاء من (ثلاثة) تنقلب تاء في الدرج		
	٤٢٠/٢	١٩٥/٥
- اختلاط الطاء وأختيها	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- إدغام الطاء في الشين، والتاء والذال		
أيضاً في الشين	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- الإجحاف الممنوع وهو نقص الصوت		
في إدغام المجهور	٤٢١/٢	١٩٦/٥
- منعهم القول: (مُذَكَّر)	٤٢٢/٢	١٩٦/٥ - ١٩٧
- الصاد أندى في السمع من الضاد		
	٤٢٢/٢	١٩٧/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	لاتدغم الضاد في الطاء في الانفصال	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥
-	قلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥ - ١٩٩
-	ترك البيان في هذه الحروف أقوى منه في المنفصلين	
	٤٢٣/٢	١٩٩/٥
-	أصل الإدغام أن يسكن الأول ويحرك الثاني مدغمًا فيه	
	٤٢٣/٢	٢٠٠/٥
-	سكون الآخر في المثليين دعاهم للإدغام	
	٤٢٤/٢	٢٠٠/٥
-	إدراك الألف في نحو (ارْدُدِ الباب) والنون نحو (ارْزُدَا يافتي)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	لاتدغم التاء في مثل (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	كراهية تحريك السين	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥ - ٢٠٢
-	اجتماع سكون ما قبل تاء (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
-	وإعلال العين بعده	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
-	الفرق بين قاف (اقتتلوا) والسين في (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (ممدّ)	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
- الحذف في (يَعِدُّ) والكسرة بعدها	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- كرهوا (وَطَدًا، وَوَتَدًا) لما فيه من الاستثقال	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (أَزَيْتًا)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- حذف التاء في (تَمْتَنُونَ الموتَ، وتَذْكُرُونَ)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥ - ٢٠٤
- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تَتَذَكَّرُونَ وتَذْكُرُونَ)	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- لا يجوز حذف الدال أو التاء من (تَذْكُرُونَ) ونحوه	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
- القول في (الذَّكْر) جمع (ذِكْرَة) مثل:	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
(كُسْرَة وَكِسْرَة)		

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه		
	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- لاتدغم الصاد في التاء	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- (اصْطَبِر) أصله (اصْتَبِر)	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- الزاي مجهورة غير مطبقة	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لاتدغم الصاد في الدال لأنها قبلها وهي من نفس الحرف في نحو (اصْطَبِر)	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- يكره إذهاب الإطباق في مثل (اضبط دَلَامًا)		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لم يصلوا إلى إدغام الدال في الصاد		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥ - ٢٠٩
- إذا تحركت الصاد وهي بعيدة في نحو (مصادر)		
	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- الطاء في الجهر كالدال	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- مضارعة الصاد للزاي في نحو (أَصْدَرَ)		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- البيان في الصاد أحسن إذا سكنت		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- الباء مع النون تقلب النون ميماً	٤٢٧/٢	٢١٠/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- تبدل تاء الافتعال مع الجيم دالاً		
في نحو (اجذمَعُوا)	٤٢٧/٢	٢١١/٥
ومن باب ما تقلب فيه السين صادً في بعض اللغات		
	٤٢٧/٢	١١/٥
- الإشتراك في التصعيد مع تفاوت المخرجين		
	٤٢٧/٢	٢١١/٥
- الحاء والغين من حروف الحلق	٤٢٨/٢	٢١١/٥ - ٢١٢
- تقريب السين من مخرج القاف بما يتصعد		
	٤٢٨/٢	٢١٢/٥
- التاء والحاء ليس فيهما ما في السين		
من البدل قبل الدال	٤٢٨/٢	٢١٣/٥
- لا تكون التاء دالاً كما في (التثدير)		
	٤٢٨/٢	٢١٣/٥ - ٢١٤
ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على السنتهم		
	٤٢٨/٢	٢١٤/٥
- كراهيتهم إدغام الدال فتزداد سيناً فتلتقي		
- السينات في نحو (سِدْس)	٤٢٨/٢	٢١٤/٥ - ٢١٥
- قولهم : (بَيَّة) لقب وليس بنوع	٤٢٩/٢	٢١٥/٥
- قولهم في (فَخَذَ): (فَخَذُ)	٤٢٩/٢	٢١٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	عدم الاطراد في مجيء العين التي هي تاء لالتباسها	
بالتاء التي هي دال	٤٢٩/٢	٢١٥/٥
-	بعض الشاذ مشبه بما ليس مثله	
	٤٢٩/٢	٢١٦/٥
-	القول في السين من (يستطيع)	٤٢٩/٢ - ٢١٦/٥ - ٢١٧
-	من الشاذ قولهم: (تَقَيَّتْ يَتَقَيِّ وَيَتَسَّحُ)	
	٤٢٩/٢	٢١٨ - ٢١٧/٥
-	حذفهم العين من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ)	
	٤٢٩/٢	٢١٨/٥
-	لم يصلوا إلى الإدغام، لأنه لو أدغم لحركت	
	لام المعرفة في نحو (عَلَمَاءٍ) في (على الماء)	٢١٩/٥

* * *

مطالع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥

Bibliotheca Alexandrina



0388271